كونج زهيغيو
KONG Zhiguo

إنشاء القوة البحرية الصينية

التحديات وإدارة الاستجابات

The Making of a Maritime Power: China's Challenges and Policy Responses

ترجمة:
حليم نصر



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
社会科学文献出版社
SOCIAL SCIENCES ACADEMIC PRESS (CHINA)

إنشاء القوة البحرية الصينية

التحديات وإدارة الاستجابات

The Making of a Maritime Power: China's Challenges and Policy Responses

إنشاء القوة البحرية الصينية

التحديات وإدارة الاستجابات

The Making of a Maritime Power:
China's Challenges and Policy Responses

كونج زهيغيو
KONG Zhiguo

ترجمة:
حليم نصر

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

B&R BOOK PROGRAM

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الصيني

The Making of a Maritime Power:
China's Challenges and Policy Responses

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير 2017 م - 1438 هـ

ردمك 978-614-01-2136-2

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

تصميم الغلاف: **علي القهوجي**

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

المحتويات

المقدمة

هذا الكتاب، كما يبدو من عنوانه، ليس رواية. بل هو محاولة للإجابة عن أسئلة من نوع: هل تستطيع الصين تحقيق نهضة بحرية؟ وما هي التحديات التي يمكن لها أن تواجهها؟ وكيف تستطيع تحقيق نهضتها بأسرع ما يمكن؟ وهي أسئلة ثلاثة شغلت محاولات الإجابة عنها منذ القِدم، أذهان العلماء الباحثين في الشؤون الصينية؛ السياسية منها، والاقتصادية، والعسكرية، والبحرية، والتاريخية.

ومع هذا، فإن الإجابة التي يقدمها هذا الكتاب يمكن لها أن تتباين من أوجه مختلفة عن الاستنتاجات التي توصلت إليها النقاشات والأبحاث السابقة لها.

بداية، وفي ما يتعلق بنهضة الصين البحرية، يجتنب هذا الكتاب الغموض الذي يكتنف معظم الدراسات الصينية، كما يجتنب انغماس الباحثين الأجانب في الافتراضات في ظل معرفتهم الرمادية عن قوة الصين العسكرية. وبدلاً من ذلك، فإنه يشير بوضوح واقتدار إلى أن نهضة الصين البحرية لا محيد عنها بالنظر إلى أنها من مقتضيات كلّ من الحاجة الداخلية إلى التنمية المستدامة، والمسؤولية المتعاظمة التي باتت تُلقَى على عاتق الصين بالنظر إلى إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية في المجال العالمي.

من ناحية ثانية، وفي ما يعود إلى التحديات التي تواجهها نهضة الصين البحرية، فإن هذا الكتاب لا بد له من أن يوافق، ولو بصورة جزئية، على أن منازعات الصين مع بعض البلدان القليلة المجاورة حول بعض القضايا السيادية، وكذلك صراعاتها مع القوى العظمى التي تسعى إلى السيطرة الاستراتيجية على البحار القريبة من الصين، إنما هي أمور لا يمكن التعامي عنها.

ومع كل ذلك، فإن الصين لا تستطيع اجتناب التحدي الذي هو أكبر من ذلك. وبمعنى آخر: كيف تستطيع أن تبزغ كقوة بحرية عالمية معترف بها وسط هذا التنافس المتعاظم على تقديم البضائع الشعبية المرتبطة بالبحر.

وفي نهاية الأمر، وكتوصية تتعلق بتسريع النهضة الصينية البحرية، فإن هذا الكتاب يطرح أن الـ: «تونهاي» [«*Tunhai*»مفردة صينية مستمدة من ممارسة الـ: «هان» الغربية القائمة على تأسيس مستعمرات زراعية – عسكرية. (المترجم)] يمكن لها أن تكون طريقة مجدية للصين من أجل التوفير التدريجي للسيادة البحرية الكاملة، ومن أجل أفضل استثمار لبحارها في ظل الظروف الراهنة لتنافس القوى البحرية. فالصين بحاجة إلى إعادة تشكيل العلاقة ما بين البحر والدولة على قاعدة الـ: «تونهاي»، وعلى أساس من وعيها الكامل بأنه، في ظروف العولمة، سوف يكون من المستحيل عليها أن تنطوي على نفسها في داخل حدود اليابسة. فالتطور في اتجاه البحار ليس مجرد استراتيجية ذات صبغة مصلحية، أو موضوعية، بقدر ما هي تغيّرٌ في توجهات البلاد.

وإن مدار هذا الكتاب يدور حول إجابة هذه الأسئلة الثلاثة.

فالفصل الأول، «نهضة الصين البحرية، بالمعطى التاريخي»، يقوم بتحليل علاقة الصين بالبحار في خلال حقبات تاريخية مختلفة، كما يلاحِظ أن القرن الحادي والعشرين صار بمثابة خيار البقاء الذي لا بد منه للصين، والفرصة التي منحت نفسها للتطور. وهذا أمر مختلف عن الرابط الذي كان يربط الصين بالبحر قبل حربي الأفيون. تلكما الحربان اللتان كانتا متقطعتين وغير ضروريتين. كما وأنه يختلف أيضاً عن الحالة البحرية التي مرت بها الصين بعد حروب الأفيون، والتي بقيت مستمرة في خلال القرن العشرين، وهي الحالة التي انتقلت بها الصين من حالة الخضوع للتنمر إلى حالة الصحوة والنهوض.

ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه العمومي لا يعني أن النهضة البحرية للصين تقتصر على مجرد تسيير السفن المبحرة. والفصلين الثاني والثالث يهدفان إلى

الاستقصاء عن التحديات التي كان على الصين أن تتخطاها، وعن ماهية الجهود التي كان عليها أن تبذلها قبل أن تصبح قوة بحرية عظمى.

أما الفصل الثاني، الذي عنوانه: «حلم القوة البحرية العظمى: التحديات والمشاكل»، فيقدم نظرة بانورامية شاملة للضغوطات البحرية الحقيقية التي واجهت الصين من المنظور الذاتي. ومثل هذه الضغوطات هي ذات طبيعة متعددة الأوجه والأبعاد. وهي تأتي من البلدان المجاورة، ومن القوى البحرية التقليدية العظمى، مثلما تأتي من واقع الصين ذاتها. إنها متعلقة بالقوة العسكرية، وبالقدرة على الانتفاع بالبحر، وبالدراية البحرية، وبالتقاليد والصوت، كما بالتوجه السياسي والرؤيا الاستراتيجية.

ومع ذلك، فإنه من الحقيقي أيضاً أن قوة الصين البحرية لا تستطيع النموّ على حِدة، أو بطريقة منفلتة، بالنظر إلى الإيقاع المتسارع للعولمة، وبالنظر إلى تقلّص هذه الكرة الأرضية إلى قرية بفعلِ الإنترنت، كما بفعل وسائل النقل الحديثة.

أما الفصل الثالث الذي عنوانه: «تطور القوة البحرية العالمية: الاتجاهات والتأثيرات»، فإنه يحاول أن يقدم الأنساق العالمية والتاريخية لقوة الصين البحرية في ضوء التطور، كما في ضوء المنافسة العالمية على التفوق البحري. والآن، فإن ذلك «التنافس السلمي» يصبح هو القناة الرئيسة، كما أن التركيز يتمحور على التوفير العالمي للسلع الشعبية المتعلقة بالبحر، بالرغم من أن شرعة الغاب لا تزال تلقي ببعض ظلالها على الانتظام التجاري البحري العالمي، فإنه من المستحيل على الصين أن تنهج النهج الذي تنتهجه بريطانيا أو الولايات المتحدة، أو سواهما من البلدان الأخرى التي حققت نهضتها البحرية من خلال ممارسة القوة العسكرية. فبالإضافة إلى ضرورة امتلاك مقدرات أمنية معايرة للتوسع الحاصل في مصالحها البحرية، فإنه لا بد للصين من أن تضع نموذجاً للعالم في التطور الجذري القابل للحياة، كما في طريقة استغلال الموارد البحرية.

أمـا الفصـل الرابـع الـذي عنوانـه: «النمـوّ السـلمي، المعضلة والشـروط الضروريـة لمواجهتهـا»، فإنـه يوجـز الخطوط العريضة للمنهـج الذي ينبغي أن تنتهجـه الصيـن مـن أجـل أن تنمـو إلى قـوة بحرية عظمى. فنمو القـوة البحرية العظمـى للصيـن، والميـل إلى المنافسـة السـلمية فـي الإنتاج في مجـال القوة البحريـة، يسـتوجب ذلـك. وفي ما يتعدى الإحباطـات، والكوابح، والتحديات التـي ترافـق تقـدم الصيـن نحو البحار، فإن لدى الصين سـلة من الأهداف التي عليها أن تتابعها. وهي تتمثل بالتوتر الكامن بين المنافسة والتعاون، بما في ذلك الحاجة الماسـة إلى النهوض البحري، والرغبة القوية في السـلام. وفي الكفاح الاسـتراتيجي من خلال المحافظة التكتيكية. وفي خلق نظام بحري جديد في ظـل الإطـار الموجـود. بنـاءً عليه، وبعد الأخذ في الاعتبار النقص الحاصل في كلّ من مجال السلع الشعبية المؤمّنة من الحكومة، ومجال القدرة على تطوير الاسـتفادة من البحر وحسـن اسـتخدامه، فإن على الصين أن تخرج باستراتيجية مـن شـأنها أن تضمـن سـلامة نشـاطاتها التجاريـة البحريـة، وأن تجعلها قادرة على التعاطي مع التدخلات والتحرشـات في الوقت نفسـه الذي لا تجلب فيه المتاعب إلى نفسـها، وتقوم فيه بأداء أفضل اسـتخدام للبحر، وبتعزيز مصالح الأمة بكاملها فيه، وبصياغة العلاقات الوثيقة بين بر البلاد وبحرها.

أما الفصل الخامس الذي عنوانه: «التعلم من نظام التونتيان العائد لسلالة هان في غربي الصين» [هو نظام زراعي شبه عسكري برعاية الدولة. بدأت العمل به سلالة هان الحاكمة في غربي الصين – المترجم –]. وهو يمثل مقاربة حكيمة يمكنها إلقاء الضوء على تصميم هذه الاستراتيجية/ التونتيان. إذ إن سلالة هان كانـت تواجـه أوضاعـاً معاكسـة عنـد حدودها الغربية، هي شـبيهة إلى حد كبير بمـا تواجهـه الصيـن عند حدودهـا البحرية: فالحالتان تحتاجان إلى سـيادة غير منقوصة، وإلى حق في اكتساب مساحة من التطور الاقتصادي الدائم بالرغم من عـدم توفـر الدعـم الأمني الكافي. ولقد حققت حكومة هان الغربية هذا الهدف

من خلال نظام التونتيان. وهو نظامٌ كان يُطلب فيه من الجنود أن يقوموا بزراعة الأرض، كما يجري تشجيع المدنيين بموجبه على البقاء في المناطق الحدودية، وكذلك على الانخراط في كلٍّ من أعمال الإنتاج والدفاع الذاتي. ولقد حلّ المدنيون المشاركون في نظام التونتيان بعض المشكلات بطريقة فعلية. وهي مشكلات من أمثال النقص في عديد الجنود، وصعوبة الإمداد اللوجيستي لهم. أكثر من ذلك، فإنهم سلطوا الضوء على أهمية الأراضي المشمولة بـ: نظام التونتيان بالنسبة إلى الدولة، وذلك من خلال تطوير المناطق الحدودية، ونشر التقنيات الزراعية، وأعمال الدمج. فهؤلاء الناس اعتمدوا نظام التونتيان في حقولهم من أجل تأمين معيشتهم. وهذه الحقول لعبت دوراً، وأمنت قسماً، لا غنى عنهما في نظام تأمين مرابح الدولة وتغطية نفقاتها. ونتيجة لذلك، فإن «هان الغربية» تمكنت في نهاية الأمر من اكتساب سيطرة تامة على أراضيها في سياق منافساتها مع «زيونغ نو».

أما الفصل السادس الذي عنوانه: «النهوض السلمي: المنظور الاستراتيجي والتوصيات»، وهو الذي يبني على منطق نظام التونتيان، فإنه يقدم اقتراحاً ممنهجاً للصين، من أجل أن تصبح قوة بحرية كبرى، وهو اقتراح مبني على استراتيجية الـ: «تونهاي». وبادئ ذي بدء، على الصين أن تقوم بتطوير أنظمة وقوانين تفضي إلى تقدمها في اتجاه البحار، فعلى سبيل المثال: هنالك إعادة النظر في المواد الدستورية ذات الصلة بالموضوع، وسن قانون بحري جديد يكون من بين القوانين الأساسية، وخلقِ نظام قواعد يوضح التعاون والدعم المتبادل ما بين القوانين والنظم الصادرة عن الحكومة المركزية وبين تلك الصادرة عن السلطات المحلية. ومن ناحية ثانية، على الصين أن تنشئ بنيةَ حاكميةٍ بحرية، مع التأكيد على دور المؤثرات الواقعية كداعم مؤسساتي رئيسي. وأخيراً، يبقى على الصين أن تتبنى إجراءات «تونهاي» محددة، مثل: تمديد مدى «طريق الحرير البحري»، وتشجيع التطوير العلمي في الجزر، وإعطاء دور

كامل للقوى العاملة المحالة على التقاعد، وإلغاء السياسات المضيّقة على نمو اقتصادات المناطق الساحلية.

وينبغي التأكيد أنه في خلال مدة كتابة هذا الكتاب، وجدت نفسي بين شدٍّ وجذبٍ من قوتين متصارعتين: توقٌ لا حدود له نحو السلام، وشعورٌ بالخذلان بسبب شرعة الغاب التي لا تزال تجتاح عقلية الحكومات.

وإنني من ناحية أخرى، لأرجو مخلصاً أن يساهم هذا الكتاب في ابتكار نظام بحري جديد تسوده المنافسة السلمية حول العالم. كما وأنني أتوقع أن يصبح بلدي أحد المؤسسين والمدافعين عن هذا النظام الجديد الذي يضع حداً لأي ظروف غير منظورة قد تظهر في المستقبل. ومع ذلك، ومن ناحية أخرى، فإن المنطق لا ينفكّ يشدّني ويذكّرني أن مفهوم الدولة القومية السائد الآن، ليس إلى زوال قريب، وأن على المشارك في المنافسة أن يلاقي في نفسه القدرة العالية على «التنافس من دون منافسة» [هذه إشارة إلى مقولة الفيلسوف لاوتسي الذي قال: «وبالضبط، لأنها لا تناضل ضد أحدٍ، فإن أحداً لا يستطيع أن يناضل ضدها» – المترجم –]. ومن أجل أن تتمكن الصين من تحقيق نهضة سلمية فإنه لا بد لها من امتلاك قوة رادعة كبيرة.

وعليه، وفي نهاية الكتاب، فإنني وجدت بشيء من التأبّي، أنه وبالرغم من ضرورة عدم التقليل من أهمية مبدأ الـ: «تونهاي»: فإن النهوض البحري للصين، لا بد له من أن يشتمل على تطوير قوة عسكرية بحرية كبيرة، وعلى تشجيع التطوير والتحديث التكنولوجي في هذا المجال، وكذلك على نوع من إظهار إطلالة بحرية تكون لها هيبة قادرة على الصمود في وجه التجارب والامتحانات الدقيقة. وإنني لعلى أملٍ أنه عندما يأتي اليوم الذي تصبح فيه الصين قوة بحرية عظمى، أن تكون الصراعات من أجل السلطة والقوة، قد زالت من العالم، وأن يكون العالم قد غدا وطناً سعيداً لسائر البشر، وألا تكون البحار سوى نوعٍ من جنة عدن لا تكون مسرحاً سوى للسير الحثيث نحو حياة أفضل.

الفصل الأول

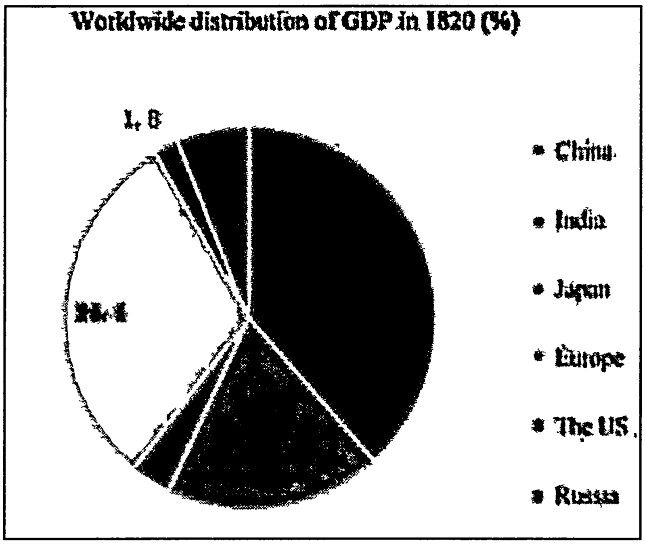
«نهضة الصين البحرية، بالمعطى التاريخي»

هـل يمكـن اعتبـار الصيـن دولة بحرية؟ وهل سـتصبح في يـومٍ من الأيام قـوة بحريـة عظمـى؟ وبالنسـبة إلى هذه البلاد الواسـعة التأثيـر، والتي هي على وشـك تجـاوز اقتصـاد الولايات المتحدة الـذي هو أضخم اقتصاد عالمي، هل يكون توسعها البعيد في عالم البحار منصة انطلاق لها؟ أم يكون خطوة قصيرة النظر؟ أهو بوابة للفرص الجديدة، أم هو مجرد مجازفة؟ هل سيأتي يومٌ تحلّ فيه الصين محلّ الولايات المتحدة كأكبر قوة بحرية في العالم؟ كيف سيختلف انتقـال سـلطة النهضـة إليهـا عن انتقال السـلطة مـن البرتغال إلى إسـبانيا، ومن إسبانيا إلى هولندا، ومن هولندا إلى بريطانيا، وأخيراً من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، على امتداد القرون المنصرمة؟

ومن أجل الإجابة عن الأسئلة السالفة، ينبغي للمرء أن يعرف أولاً لماذا لم تجرّ محاولات الصين السـالفة، للنظر إلى العالم بأعين مفتوحة واسـعة، سـوى الحروب والمتاعب عليها؟ وما هو الذي قد تغيّر، إذا كان ثمة ما هو قد تغيّر، في لعبة الحياة أو الموت البحرية المتعلقة بالصين الحالية؟

I- أحجية نيدهام

الشكل 1-1



المصدر: Maddison, Angus. *Chinese Economic Performance in the Long Run,960–2030AD*. Tr. Wu Xiaoying and Ma Debin. Shanghai People's Publishing House, **2011, 39**.

وفقاً لدراسة أشرف عليها العالم البريطاني آنغوس ماديسون، الذي هو مرجع معروف عالمياً في الدراسات الغربية عن الصين، كانت الصين تملك أقوى اقتصاد في العالم في ثمانينيات القرن التاسع عشر. إذ كان دخلها المحلي الإجمالي أكبر من ذاك الذي يعود للولايات المتحدة واليابان وأوروبا معاً، كما كان يزيد عن ضعف ما يعود إلى الهند التي كان لها عدد السكان نفسه تقريباً. ومع ذلك، وبعد انقضاء ما لا يزيد عن عقدين من الزمان، أي في العام 1949، كانت الصين تملك القليل من الاستقلال في معاني السيادة، والحكم، وحتى في ما يعني اقتصادها ومعيشة أهلها. فما هو السبب الذي جعل الخط البياني لثروتها يميل نحو الجنوب في أقلّ من 109 سنوات؟

قلائل هم العلماء الغربيون الذين عبّروا عن حيرتهم عن سبب هذا الهبوط المفاجئ في مجرى تطور الصين.

وثمة سؤال مماثل كان قد أثاره العالم البريطاني جوزيف نيدهام، الذي تخصص في التاريخ الصيني، ومثله العالم الألماني ماكس وابر صاحب الإنجازات الكبيرة في علم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد. وهذا السؤال هو بالتحديد: ما هو السبب الذي حال دون انطلاقة الثورة الصناعية من الصين، سيما وأن الصين كانت متقدمة كثيراً على البلدان الأخرى في العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد، وحيث كانت الرأسمالية قد فرّخت بالفعل؟ وما الذي جعلها لا تلحق بالغرب حتى بعدما كانت الثورة الصناعية قد انطلقت فيه؟ أما بّول كنيدي الذي هو خبير في السياسات الدولية، فقد تعجب بدوره من السبب الذي جعل الصين تختار أن «تدير ظهرها للعالم» بالرغم من «الفرص المؤاتية التي كانت تومئ إليها من ما وراء البحار»؟

ولقد شارك هؤلاء، دهشتهم، آدم سميث الذي هو أب العلوم الاقتصادية. إلا أن سميث حاول أن يتعقب المعضلة إلى جذورها والأسباب. ولقد عزا الأسباب إلى الثقافة المتزمتة. فلقد بدا له أن هنالك رابط عرضيّ يربط ما بين الركود الصيني وبين الاعتقاد بالتوصل إلى «القناعة الكاملة بمستوى الغنى المتحقق» الذي تسمح به القوانين والمؤسسات. فقبل كل شيء، تأثرت التجارة. ففتحُ مرفأ واحدٍ، أو اثنين، من شأنه أن يفضي إلى القليل من انتعاش التجارة الخارجية مما لو أتيح فتحُ جميع المرافئ البحرية والنهرية. عداك عن أن دينامية تسرب الثروة ممن ليس لهم إلى الذين لهم، قد تسببت بتشديد الخناق على حيوية الاقتصاد بشكلٍ أكبر. ولو توفر للصين قوانين مغايرة، فلربما كانت قد أنتجت الكثير من الثروات التي تسمح بها التربة والمناخ.

ومع هذا، فإن سميث لم يقدم سوى إجابة جزئية. فبالعودة إلى استذكار

ما يطفو من أحداث الماضي إلى السطح على الأقلّ، نجد أن انكفاء الصين لها ما له من صلة بالبحر وبالقوة البحرية. ففي الوقت الذي كانت فيه الدول القومية في حالة من الصعود والتفوق، تزامن ذلك مع انتشار السفن الحربية والمدافع التي تلقي بأثقالها هنا وهناك. كما كانت الزوارق الآتية من بريطانيا، وفرنسا، والبرتغال، وإسبانيا، وهولندا تجوب الأطلسي والهادئ منذ أكثر من 300 سنة. وفي العصر الذي كانت فيه المستعمرات المنتشرة حول العالم تشهد تبدّل الأيدي عليها مراراً وتكراراً من جانب القوى العظمى، كانت الصين لا تزال ترقد في وهم «الإمبراطورية السماوية»، الوهم الذي جاء مقروناً بحشدٍ من الاضطرابات الداخلية، بما في ذلك، الفساد، والصراع ما بين البيروقراطيين وعامة الناس. أضف إلى ذلك، التوترات الإثنية، والاضطراب المدني. وعندما تكون الصين غافلة عن عالم البحار، وغير مبالية بالنهوض بقوتها البحرية، فكيف يمكن لها أن تستمرّ في الشموخ بأنفها في وجه الدنيا؟

إن أمة غنية لكنها ضعيفة، لا بد أن تحدق بها المخاطر. وفي غابة الأمم، كلما ازدادت الصين ثراءً، كلما صار من الممكن لها أن تقع بسهولة فريسة للقوى العظمى التي طالما طالت نظرتها إليها بعين الطمع. ولا بدّ لها أن تقع بطرفة عينٍ، في أيدي تلك القوى لتسلبها ثروتها التي جمعتها بالكد والجهد، ثم لتجعلها نهباً منهوباً. هذا هو ما قد حصل بالفعل. فحروب الأفيون، تبعتها تنازلات إقليمية طوعية وتعويضات مفروضة. وبروتوكول «بوكسر» وحده، ذهب تقريباً ببليون تايل [التايل هو وحدة نقدية فضية صينية – المترجم]. وهذا ليس سوى مثل على تاريخ الصين المظلم الحديث.

الجدول رقم 1-1
أحكام معاهدات التخلي الإقليمي والتعويضات المالية
المجحفة المترتبة على الصين والتي قامت بالتوقيع عليها
في بواكير تاريخها الحديث

اسم المعاهدة	تاريخ التوقيع	الموقِّعون	أحكام معاهدات التخلي الإقليمي والتعويضات المالية المجحفة
معاهدة نانكينغ	1842	الصين وبريطانيا	تدفع الصين 21 مليون دولار فضي، وتتخلى عن جزيرة هونغ كونغ لمصلحة بريطانيا. أما الرسوم الجمركية فتكون خاضعة لاتفاق الدولتين.
معاهدة إيغون	1858	الصين وروسيا	التخلي لمصلحة روسيا عن أكثر من 600 ألف كيلو متر مربع من الأراضي الواقعة شمالي هيلونجيانغ، وجنوبي كينغان. وحوالى 400 ألف كيلو متر مربع من الأراضي الواقعة شرقي نهر ووسولي تكون تحت إشراف الصين وروسيا معاً.
معاهدة تيانتسن	1858	الصين والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا	يحق للسفن التجارية والحربية الأجنبية الإبحار بحرية إلى المرافئ الواقعة على طول نهر يانغ تسي. ودفع مليوني تايل فضي لمصلحة بريطانيا وفرنسا على التوالي تعويضاً عن النفقات العسكرية، ودفع مليونيّ تايل فضي تعويضاً عن الخسائر التي تكبدها التجار البريطانيون.
معاهدة بيكين	1860	الصين وبريطانيا وفرنسا	التخلي لمصلحة بريطانيا عن تسيم شا تسوي في إقليم كوولون. ودفع 8 ملايين تايل فضي لمصلحة بريطانيا وفرنسا على التوالي من أجل الإنفاق العسكري.

اتفاقية بيكين	1860	الصين وروسيا	التخلي لمصلحة روسيا عن 400 ألف كيلو متر مربع من الأراضي الواقعة شرقي نهر ووسولي، بما في ذلك ساكهالين.
معاهدة تارباغاتي	1864	الصين وروسيا	التخلي لروسيا عما يفوق الـ: 400 ألف كيلو متر مربع من الأراضي الواقعة شرقي وجنوبي بحيرة بالكهاش.
اتفاقية معقودة ما بين المفوض السامي، والوزير المفوض عن اليابان وبين وزير خارجية الصين	1874	الصين واليابان	تدفع حكومة كوينغ 500 ألف تيل فضي لليابان كشرط لانسحاب القوات اليابانية من تايوان.
معاهدة إيلّي	1881	الصين وروسيا	تستعيد الصين منطقة إيلّي وتتنازل عن المنطقة الواقعة في غربي خورجوس لمصلحة روسيا، وتدفع لروسيا 9 ملايين روبل كتعويضات.
بروتوكول الحدود المعقود في خوبدو	1883	الصين وروسيا	التنازل لمصلحة روسيا عن منطقة برية مترامية الأطراف واقعة إلى شرق وجنوب بحيرة زاي سان.
معاهدة شيمونوسيكي	1895	الصين واليابان	التنازل عن شبه جزيرة لياوتيونغ، وتايوان، وجزر بّينغهو لمصلحة اليابان. ودفع 200 مليون تيل فضي لها.

بروتوكول بوكسر	1901	الصين وبريطانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان وإيطاليا والنمسا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا	دفع مبلغ 450 مليون تيل فضي على مدى 39 سنة بالإضافة إلى 530 مليون تيل فضي كفائدة. وتحديد دوجيامينغ سيانغ كمقرّ للمفوضية، حيث يمكن للقوات الأجنبية أن تتمركز ولا يحق للصينيين العيش فيها.
المطالب الإحدى والعشرون	1915	الصين واليابان	تنتقل إلى اليابان سائر الحقوق التي تتمتع بها ألمانيا في شاندونغ. وتمنح امتيازات لليابان في جنوبي منشوريا وفي شرقي منغوليا في المجالات الصناعية والتجارية والبرية وخطوط السكك والمناجم والاستشارات والقروض.

المصدر: Li Kan et al. A Modern History of China. Zhonghua Book Company, 1994.

سلسلة من الإخفاقات الحربية علّمت الصين درساً قاسياً. فتاريخ الصين منذ العام 1840 كان بشكلٍ ما، نوعاً من الجهود المتكررة من أجل إنعاش القوة البحرية للبلاد من أجل اللحاق بالعالم الأكثر تقدماً. وما تقوم به الصين الآن، لناحية البحار والقوة البحرية، إنما هو جزء هامّ وجديد من ذلك التاريخ الصيني.

هذا، وإن شئنا أن يكون لنا تصور صائب عن المستقبل الملاحي للصين، فلا بد لنا من أن نفهم تاريخ الصين حق الفهم، وأن ندرك حق الإدراك، ما هي توقعاتها المستقبلية، وما يمكن للبحر أن يعني لها. كما نقول في هذه الأيام، فإنه لا بدّ لنا من أن ندرك أن ذلك التصور لا يمكن إلا أن يكون استمراراً منطقياً للماضي ونتيجة «لمآسيه» المتعددة. ذلك أن أيّة دراسة جادّةٍ عن تاريخ الصين المأساوي الحديث، لا يمكن لها أن تغفِل العلاقة التبادلية ما بين برها وبحرها.

وبـكلامٍ آخـر، لا يمكننـا أن نقوم بتقييم الدور المحتمل للصين في البحر، ولا أن نسـتخلص الـدروس مـن هزائـم هـذا البلـد المدمر المذلة فـي المعارك البحريـة، ولا أن نـدرك كيـف يمكـن للصيـن أن تنهض بكل تأكيـد لتصبح قوة بحرية عظمى: إلا بعد أن نلقي فقط، نظرة إلى الماضي.

والتفاعل المتبادل بين الصين والبحر، يمكن تقسيمه بشكل أو بآخر، إلى حقبـاتٍ ثـلاث، وذلـك بالاعتماد على الدور الـذي لعبه البحر في كلٍّ من تلك الحقبات.

II- الصعود والهبوط اللاّاختياريين في "القوة البحرية"

إن الحقبة الأولى تشير إلى الزمن الذي سبق حربي الأفيون. وبصرف النظر عن دور هذه الحقبة المتقطع كقناة للتجارة، فإن البحر الذي كان، ولمدة طويلة، يعتبر مورداً أقلّ أهمية من البر، إنما كان يقوم بشكٍ أوّليّ، بدوره كحدود طبيعية لشـرقي وجنوبي الصين، حيث كان البحر فيهما يلامس اليابسـة. ولقد انطبعت تلك الفترة بنمط مسـالم وغير مبادر، ميّز التفاعل المتبادل بين الناس والبحر. تلك الفترة التي لا يُعرف لها قعر، إنما يجري في العادة تجاهلها والإقلال من أهميتهـا. فلقـد كان مـن المعتـاد اعتبار ما إذا كان من الواجب اكتشـاف البحر، أم لا: أمراً متروكاً لتقدير الحكومة وحدها. وفي ظل انعدام وجود خطة بحرية طويلـة الأمـد، وبالرغـم من عدم وجـود جهود إرادية واعية: آلت الصين إلى ما يمكن تسميته بـ: «قوة بحرية». ثم إنه من سخرية القدر، أن تكون بحرية الصين السـيئة الإعداد هي أول من قاسـى الهزيمة الأولى أمام القوى الغربية. وهكذا بدأ قرن من المعاناة والإذلال.

وهنالك من الناس من يغفِل أمجاد الصين البحرية الغابرة. فبعضهم على سـبيل المثـال، يجـادل أن طريـق الحريـر البحـري الـذي كان يبدأ مـن مقاطعة «زيـوّوي» (الآن صـارت مقاطعـة «زيـوّوي»: تابعة لـ: غوانج دونغ)، ومن هيبيو

(التي هـي الآن، مدينـة فـي غوانغ كْسـي)، ولقد صار (هـذا الطريق) في وقتٍ لاحـق، يبـدأ مـن «غوانـغ زْهوّ»: إنما هو طريق اتخذ مسـاره منذ زمن يعود إلى فترة حكم سلالة هان الغربية. وتفاخر سلالتا «تانغ»، و»سونغ»، بطريق الحرير البحـري المدعـو: «غوانـغ زْهـوّ»، الـذي كان يمتدّ عبر بحـر الصين، والمحيط الهنـدي، لمسـافة 14000 كلـم، ليصـل إلى البلـدان الأجنبية التـي يزيد عددها عـن المئـة، وإلـى مناطق في الخليج العربي، وشـرقي إفريقيـة. أمّا «زهَنج هِيّ» المكتشـف البحـري الـذي ينتسـب إلى سـلالة «مينـغ» الحاكمة، فلقـد قاد أكثر السـفن في عصره تقدّماً في سـبع رحلات إلى «البحار الغربية»، كما تمكّن من استشـراف رحـلات كل من كولومبوس، وفاسـكو دي غامـا، والتفوق عليهما، وقد سبق زمانه زمانهما معاً بثمانين إلى تسعين سنة.

وهذه الخلاصات البحثية لاقت صداها لدى عدد من العلماء حول العالم. فالكاتبة الأميركية لويز ليفاذيس، من بين آخرين، كانت قد أظهرت إعجاباً كبيراً بأمجـاد الصيـن فـي كتابها الـذي عنوانه: عندما حكمت الصيـن البحار[1]. وهو كتـاب يرتكـز علـى نقاشـات الكاتبة مع أخصائيين في شـؤون التاريخ الصيني، وعلم المحيطات، بما فيهم جوزيف نيدهام، وهوانغ، وشينغ تسونغ. كما أنها بنتـه علـى رحلاتهـا إلـى بلدان واقعة في آسـيا وأفريقيا. وهي لم تكن مندهشـة فقط للسفن العملاقة، كالسفن البرجية العالية، والسفن المجسّرة (bridge ships) العائـدة لسـلالة هـان، بل أعجبت أيضاً بخدمات الإبحـار المنتظمة بين الصين وإندونيسـيا، وكذلـك فإنهـا كانـت متأكدة مـن أنه في خلال الفتـرة الواقعة بين 1405 و1433، والتي هي عصر تشِنغ هِيّن، وسفن الكنز العائدة له، لا بدّ أنه من المعقول جداً أن تكون الصين يومذاك، قادرة على حكم العالم قبل قرن واحد من التوسع البحري الأوروبي.

ومـع كل ذلـك، لا يسـوغ للمـرء أن ينكـر حقيقة أنه مثل بقيـة بلدان ذلك الزمـان، كانـت معرفة الصين باسـتعمالات البحر محصـورة بالمنتجات المائية

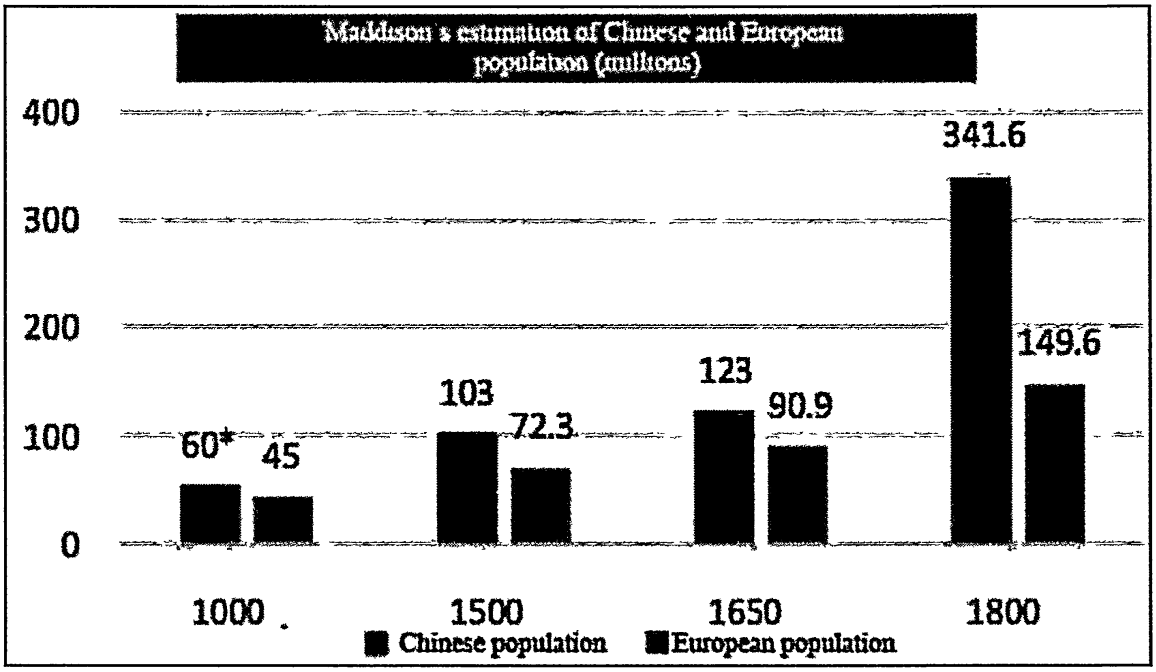
وبالملاحة. وعلى المستوى الاقتصادي الضخم، كانت قيمة البحر بالنسبة إلى الصين قيمة محدودة تماماً.

وحتى بالنسّبة إلى سلالة سونغ الحاكمة الغربية التي كانت أقلّ ثراءً من سابقتها التي هي سلالة سونغ الحاكمة الشمالية، ولهذا، فإنها كانت أكثر اعتماداً على التجارة مع الخارج، فإن التجارة البحرية لم تدرّ عليها سوى 10٪ فقط (وهو رقم ما لبث أن تدنّى بسرعة إلى 3٪) من عائداتها في سنواته الأولى بسبب سياسة الاحتكار وبسبب الضرائب الباهظة. وفي أكثر الأحيان لم تتجاوز العائدات الاقتصادية البحرية أكثر بكثير مما هو لا شيء. وبما أن الصين مالت لمبادلة مصنوعاتها اليدوية من أمثال الحرير، والخزف، والأواني المطلية بالبضائع الكمالية الغريبة من أمثال العقيق والكهرمان، فإن التجارة البحرية ساهمت في إنقاص ثروتها بدلاً من أن تساهم في ازديادها[2].

فمن سلالة هان الغربية الحاكمة، إلى سلالة كينغ، أنفقت الصين في تجارتها البحرية أكثر بكثير مما كسبت[3]. وحتى الرحلات البحرية الشهيرة التي قام بها تشنغ إلى البحار الغربية لم تكن أكثر بكثير من استعراض دبلوماسي باهظ التكلفة[4]. ونتيجة لذلك، فإن تجارة الصين الخارجية، والبحرية منها بشكلٍ أخصّ، لم تعنِ سوى القليل لحاكمي الصين.

وثمة عقيدة غير معلنة عن أصول الحكم، تفيد أن السلام في الأوطان يقودها إلى النمو، بينما الاضطراب يقودها إلى الهزال. ولهذا السبب فإن سلالة مينغ الحاكمة تدهورت بالرغم من سيادتها البحرية، وبالرغم من تدفق الفضة المستمر عليها بسبب تجارتها الخارجية[5]. وكذلك كان هذا هو السبب وراء توقف المغامرات البحرية الصينية فجأة بعد رحلات شينغ السبع، بينما انخرط الغرب في عملية توسع مستمر نحو «المسيحية والذهب»[6].

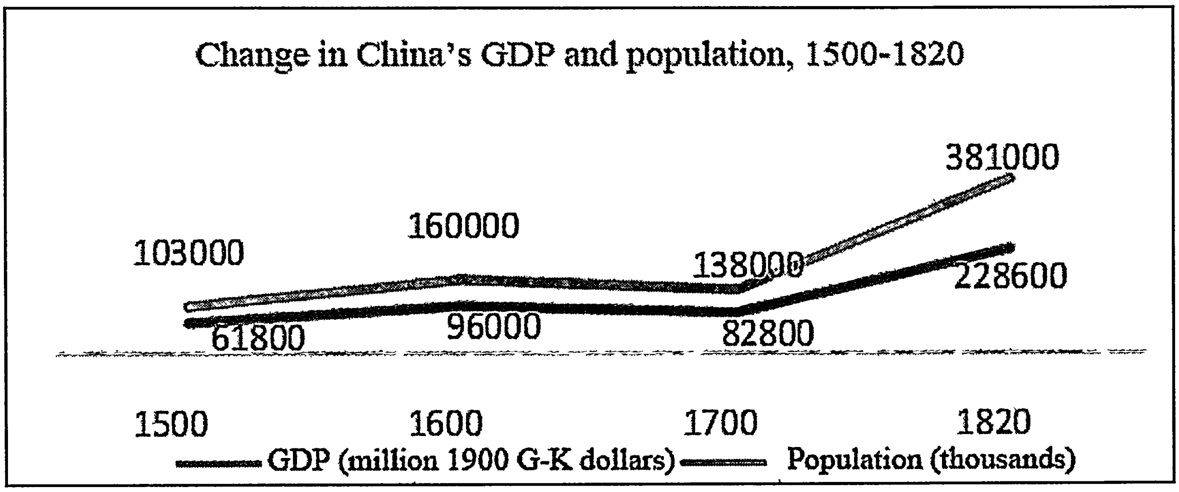
الشكل 1-2



المصدر: Maddison, Angus. *Chinese Economic Performance in the Long Run, 960–2030 AD*. Tr. Wu Xiaoying and Ma Debin. Shanghai People's Publishing House, **2011, 33–34**.

* العدد التقريبي المبني على تقديرات ماديسون هو أن عدد سكان الصين كان يبلغ 55 مليوناً في العام 960 ميلادي، بعد الأخذ بعين الاعتبار لنسبة الزيادة في عدد السكان.

الشكل 1-3



المصدر: Maddison, Angus. *Chinese Economic Performance in the Long Run, 960–2030AD*. Tr. Wu Xiaoying and Ma Debin. Shanghai People's Press, **2011, 33, 39, 176, 186.**

بالنسبة إلى سلالة مينغ الحاكمة، كان انفتاح الصين على العالم الخارجي لا يعني لها الكثير طالما هي متقدمة على بقية العالم في العلوم والتكنولوجيا[7]، كما هي متفوقة في الزراعة[8]، ولها أسواق تجارية أكبر وأكثر توحيداً من أي مكان آخر في العالم[9]. وبالمقارنة مع أوروبا، فإن إحدى الميزات البارزة للصين هي أسواقها البالغة الضخامة. فخلال معظم تاريخها كانت الصين تعرف سوقاً موحداً على امتداد القارة بالرغم من تبدّل الأسر الحاكمة.

ومع ذلك، فإن أوروبا كانت في العادة منقسمة أكثر فأكثر. وهذا ما كان عليه حالها بين العام 1000، و1800، التي هي فترة تميزت بالانقسامات والانهيارات وإعادة تشكُّل الدول. في تلك الفترة، بقيت نسبة السكان ما بين الصين وأوروبا تتراوح ما بين 1.3 و1 (الشكل 1–2). وبقي الحال هكذا حتى العام 1800 عندما قفزت فجأة إلى نسبة 2.3 إلى 1 (الشكل 1–2). هذا إلى جانب اتساع هوة الفرق بين نوعية الأسواق. ولقد كانت الصين دائماً هي المتقدمة في تقنيات الزراعة، كتقنيات الفلاحة والريّ. فالممارسات الزراعية التي عرفتها الصين في القرن الثاني عشر لم تعرفها أوروبا حتى القرن العشرين. أكثر من ذلك، وبالرغم من أن معدل الأرض الصالحة للزراعة بالنسبة إلى الفرد، هي أقل بكثير مما هو عليه الحال في أوروبا، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين كان يوازي ذاك الذي لأوروبا[10].

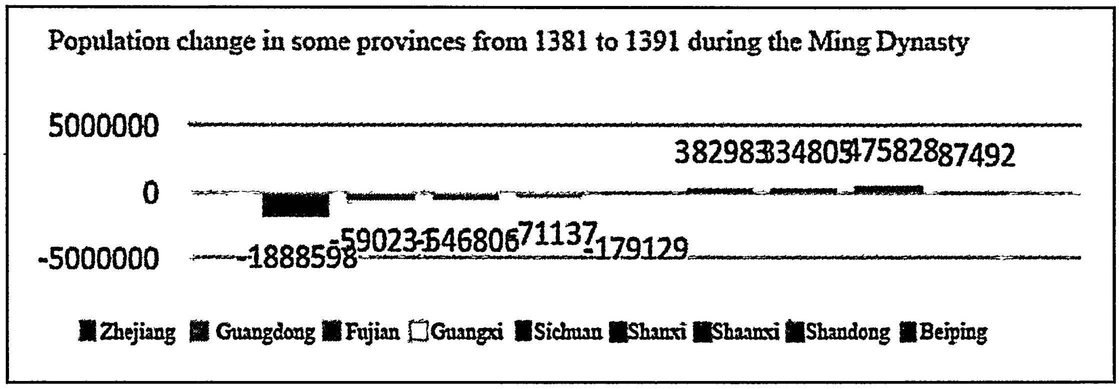
رحلات «زهَنج هِيّ»[11] البحرية، التي عرِفت بتجارة المجاملة، كانت إذا صح وصفها على حقيقتها: عبارة عن التزامات غرور باهظة التكلفة. فبينما كان تدفق الفضة مكان ترحيب من التجار المعنيين بالتجارة الخارجية[12]، فإن المردود على الحكومة لم يكن ليكافئ التكاليف الدفاعية ضد القراصنة اليابانيين، ونفقات الإشراف على التجارة البحرية. ولقد زاد في تفاقم حدة اختلال الميزان التجاري ما تسبب به ارتفاع الأسعار من تضخم اقتصادي.

وتحت وطأة مثل هذه الظروف، صار فرض الحجر على التجارة البحرية

(*haijin*) هو السياسة الرئيسية التي اتبعتها أسرة مينغ، وكذلك من بعدها أسرة كوينغ، الحاكمتين، في ما يختص بالتجارة الخارجية. ويرجِع معظم الناس أسباب انكفاء الصين عن بقية العالم، بعد زوال حكم أسرة مينغ، وكذلك تقاليدها القارية المتبعة، إلى اعتبارات سياسية من أمثال الصراع الشهير بين العم وابن الأخ في الأسرة الإمبراطورية[13]، وكذلك إلى اعتبارات عائدة إلى الصراعات الإثنية[14]، أو إلى اعتماد تكتيكات صائبة تهدف إلى تحاشي معاناة التعرض لاعتداءات برية وبحرية في أوقات متزامنة[15]. وقد تكون هذه الأسباب قد لعبت فعلاً بعض الدور. ولكن، واستناداً إلى التحليل الوارد أعلاه، يمكننا الاستنتاج بسهولة أن الاقتصاد كان هو العامل الفعلي المتمادي الذي وقف وراء مثل هذه السياسة الطويلة الأمد.

الشكل 1-4

التغير السكاني في بعض المقاطعات بين العامين 1381 و1391في خلال حكم أسرة مينغ الحاكمة



المصدر: Wang Yuquan (ed.). *A General History of Chinese Economy: The Ming Dynasty*. China Social Sciences Press, **2007, 40–41**. These data only serve as a frame of reference.

ولم تكن الحكومة وحدها، بل كان الناس العاديون أيضاً، هم الذين اختاروا أن يكونوا بعيدين عن البحر. وإن خير ما يبرهن هذا الخيار، هو التغير

الديموغرافي الذي حصل بين العامين 1381 و1391 في أيام أسرة مينغ الحاكمة: فلقد تقلص عدد السكان في الجنوب (المقاطعات الساحلية من أمثال نانزهيّ، أو جيانغ سُوْ الحالية، وزهيجيانغ، وفوجيان، وغوانغ دونغ)، وذلك في ما يقابله من نموّ في مناطق الشمال (كالمقاطعات الداخلية من أمثال شانشِي، وشنشي، وسيتشوان)[16]. وثمة سبب بارز لهذا التغيير، هو أن العديد من السكان الذين انتقلوا إلى الأراضي الداخلية، إنما فعلوا ذلك تحت تأثير اعتقادهم بأنها أراضٍ واعدة للعيش، أكثر من سواها[17].

وكنتيجة طبيعية لذلك، باتت أكثر ميزات البحر تكمن في كونه يحدد الحدود، ولقد استمرت تلك النظرة طيلة ما قبل العام 1840. وبسبب من الحروب، وأعمال الشغب، والسياسات الحكومية، باتت التجارة البحرية متقطعة[18]، وكذلك صارت بدورها عائدات البحر. ومع ذلك، فإنه منذ عهد أول إمبراطور للصين الموحدة تحت سلالة كاين، فإنه وبصرف النظر عن تبدل مساحة الصين، فإن بحر شرقي الصين، والبحر الأصفر، قد بقيا يمثلان حدودها الشرقية، بينما بقي بحر جنوبي الصين يمثل حدودها الجنوبية. وبالنسبة إلى أي من الحاكمين بقيت السياسة المحافظة المتبعة في ما يتعلق بالبحر، على حالٍ لا يتغير من «اللامبادَرة». ولقد بدا الأمر، وكأن ثمة «بوابة» موجودة ما بين البر والبحر. بوابة إذا أغلقت سيكون من شأنها أن تردع أي اعتداء خارجي يرِد الصين من البحر.

ومع ذلك، فإن حرب الأفيون كانت مؤشراً على انتهاء العمل بسياسة اللامبادرة. ففي العام 1840 قامت السفن الحربية البريطانية بشق طريقها عبر تلك «البوابة». ومع أن الصين كانت لا تزال غافلة عن بقية أطراف العالم الأخرى، كما عن قانون الغاب الذي يسود عملية الصراع على النفوذ البحري، إلا أنها شعرت بآلام الخوف من أن تصبح عرضة للهجوم من الخلف كما من الأمام. لقد أيقنت الصين للمرة الأولى أن الأعداء القادمين من البحر يمكنهم

متابعة طريقهم حتى إلى مقر الحكومة، بالطريقة نفسها التي يمكن أن يقوم بها أعداؤها القادمون من البر.

ومنذ ذلك الحين، توقف البحر كما البر، عن أن يكونا خيارين قابلين للأخذ والرد. فهما مشكلتان متلازمتان، تستطيع كل منهما أن تتسبب في تقويض السيادة والأمن الوطنيين، وقلما يبقى أحدهما في منجى من الأذى. وفي الوقت الذي تراجعت فيه نظرية أن البحر يمكن أن يكون حداً طبيعياً، فإن النظريات التقليدية عن الأمن القومي بدأت تتفسخ. وبالمقارنة بالأمن البري، فإن الأمن البحري الذي قلّما كان يحظى سابقاً بأي اهتمام، في نطاق سياسة البلاد الدفاعية، بات الآن هو الأكثر معنى والأشدّ تعقيداً.

III- الصحوة اللاإرادية، والنمو اللاملفت

إن فترة الـ 150 سنة التي أعقبت حرب الأفيون وامتدت حتى العام 2000، دمغتها الفترة الثانية من علاقة الصين بالبحر.

وبينما كانت الفترة السابقة مدموغة بنهضة البلاد اللاإرادية، وبركود قوتها البحرية، فإن هذه الفترة شهدت قيام البحر بلعب دور أكثر فعالية بسبب أن العديد من الهجمات التي استهدفت الصين إنما أتت من البحر أو وقعت فيه. ولقد كانت الصين في حالة من «الصحوة اللاإرادية» لمعظم الوقت. وبينما كانت تعاني الذل والتنمر من القوى البحرية، فإن الصين انتهجت موقفاً محافظاً *(baoyuan shouyi)(19)*. كما عملت جاهدةً كي تحظى بفهمٍ أفضل للبحر، وللقوة البحرية، وكذلك من أجل تحسين قوتها وأدائها في هذا المجال. وفي خلال النصف الأول من تلك الفترة، وفي خضم صراعها من أجل الاستقلال، فإن الصين كانت في موقفٍ حساسٍ في علاقاتها الدولية. وفي النصف الآخر من تلك الفترة، أكدت الصين على حقها في التعايش بسلام(02)، كما حافظت على وتيرةٍ متواضعةٍ بسبب حاجتها إلى الحفاظ على مناخٍ من التطور الهادئ.

وثمـة حقيقـةٌ هامـةٌ عـن مرحلة الصراع في سـبيل الاسـتقلال، تلك الفترة التـي امتـدت مـا بين العامين 1840 و1949، وهي أنه بينما اسـتطاعت الصين أن توجِد قوات فعّالة للدفاع في مواجهة القوى البرية، وذلك على الامتداد الشاسع لأراضيها الداخلية، مستفيدةً في هذا المجال من وعورة سطحها، ومن ضخامة عدد سكانها، إلا أنها بدت عديمة الحيلة تقريباً.

حيال الهجمات التي كانت تتلقاها من البحر. كانت هذه هي الحال على الأقـل، بحلـول العـام 1949. وإن هذا ليوضح سـبب عدم وقوع الصين أبداً في أي مرةٍ ضحيةً للاستعمار الكامل. فلقد تم إذلال الصين، كما غزتها واحدةٌ أو أكثـر مـن القـوى الغربية الصناعية، كما سـقطت مناطق عديدة من الصين تحت السـيطرة الأجنبية. وإن ما سـلف، يفسـر كيف أن الصين قد انتصرت في نهاية الأمـر علـى اليابـان بعـد ثماني سـنواتٍ من المقاومة. مع إنه أيضاً بسـبب ذلك بالذات، فشـل جيش التحرير الشـعبي في اسـتعادة تايوان بعد أن دخلتها السفن الحربية الأميركية، وذلك بالرغم من اندفاعته المنتصرة التي لا تقاوَم.

إن مـا عانتـه الصيـن من الاحتلال، ومن الاضطـرار إلى التنازل عن بعض أراضيهـا، ومـا رافـق ذلـك من أضرارٍ تكبدتها على امتداد فترةٍ زادت على المئة عام، وذلك بسـبب ضعف قواها البحرية: إنما كان مجرد بداية للجزء الأقسـى من الآلام التي لا تنسـى، والتي قاسـتها الصين من البحر. فبالرغم من الموقف المقـاوم الـذي أبـداه كل مـن ماو تسـي تونـغ، ودينغ زياو بِّنغ، وهمـا القائدان الأعليـان بعـد العـام 1949، وقد آمنا بقـوة البندقية، فان الصين بقيت بالرغم من ذلـك، تعانـي مـن موقـفٍ محـرجٍ في شـؤونها المتعلقة بالبحر. ذلـك أن كونها تجـد صعوبـةً فـي إثبـات وجودها في وجه البلدان الصغيـرة، جعلها أكثر عجزاً عن الدفاع عن نفسها في وجه القوى العظمى. ولم تكن الصين مرةً في موقف القادر على تسلم إرثها البحري الذي تركه لها الأجداد: كالسيطرة على ما يقارب الأربعيـن مـن الجـزر، بما في ذلك جزر دياوُوْ في شـرقي بحر الصين، وجزيرة

نانزي الواقعة في بحر جنوبي الصين، هذه الجزر والأراضي التي تمّ انتزاعها من الصين، أو جثمت عليها البلدان المجاورة. كما أن الحصار الاقتصادي الذي فرضه الغرب على الصين شلّ قدرتها على الاستفادة السلمية من البحر. ومع أن التجارة الخارجية قد زادت بواقع 810 ملايين دولار أميركي بين العامين 1950 و1952، إلا أن التجارة مع البلدان الرأسمالية تدنت من 735 مليون دولار أميركي إلى 363 مليون دولار أميركي (راجع الجدول 1–2). أكثر من ذلك: فإنه، ولفترةٍ طويلةٍ من الزمن، بقيت تجارةُ الصين الخارجية تقام من خلال المنافذ البرية أو عن طريق هونغ كونغ.

الجدول رقم 1–2
التغير الحاصل في البنية المناطقية للتجارة الخارجية الصينية بين العامين 1950 و1952. مقدراً بملايين الدولارات الأميركية

البلدان/ المناطق المصدرة أو المستقبلة للبضائع	1950		1951		1952	
	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية
الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية	395	33.5	1282	65.4	1577	81.3
البلدان الرأسمالية	735	66.5	678	34.6	363	18.7

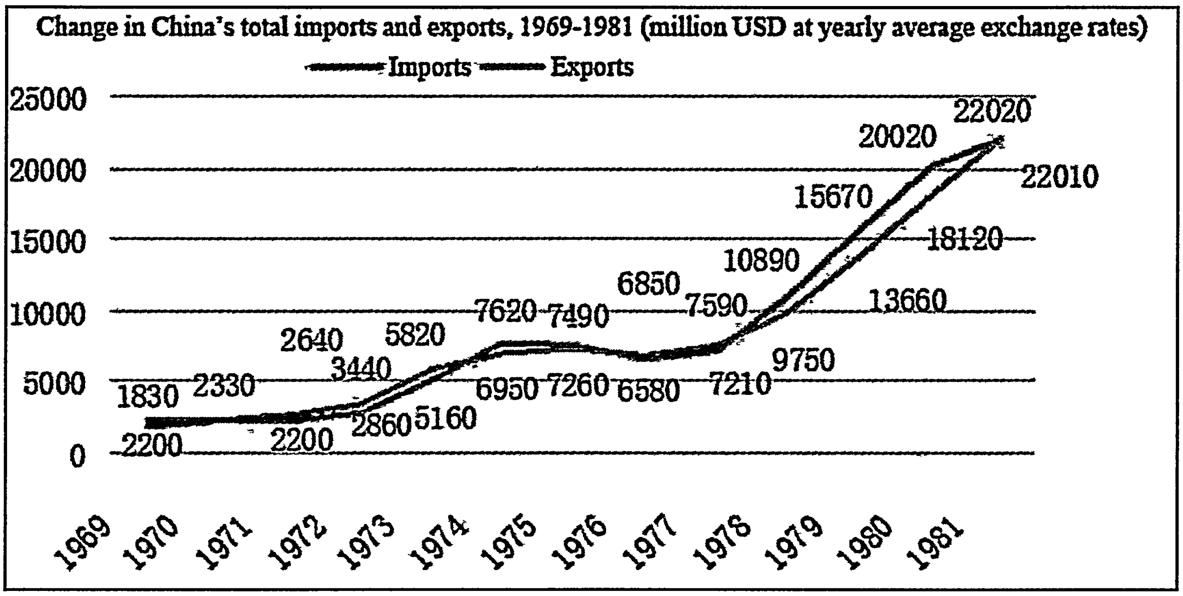
المرجع: Wu Chengming and Dong Zhikai (ed.). *A History of the Economy of the PRC*. Social Sciences Academic Press, **2010, 539.**

ولم يتحسن الوضع إلا بعد الزيارتين التاريخيتين لريتشارد نيكسون، وكاكوي تاناكا، اللتان بدأتا عملية التطبيع بين الصين والولايات المتحدة، وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين واليابان. وكان ذلك في العام 1972. فصادرات وواردات الصين، بعد أن كانت جامدة لمدةٍ مزمنة عند رقمٍ لا يزيد عن خانتين، قفزت 30.2٪ في العام 1972. وحتى، وفي خلال العام الماضي،

الشكل 1–5

Change in China's total imports and exports,

1969–1981 (million USD)

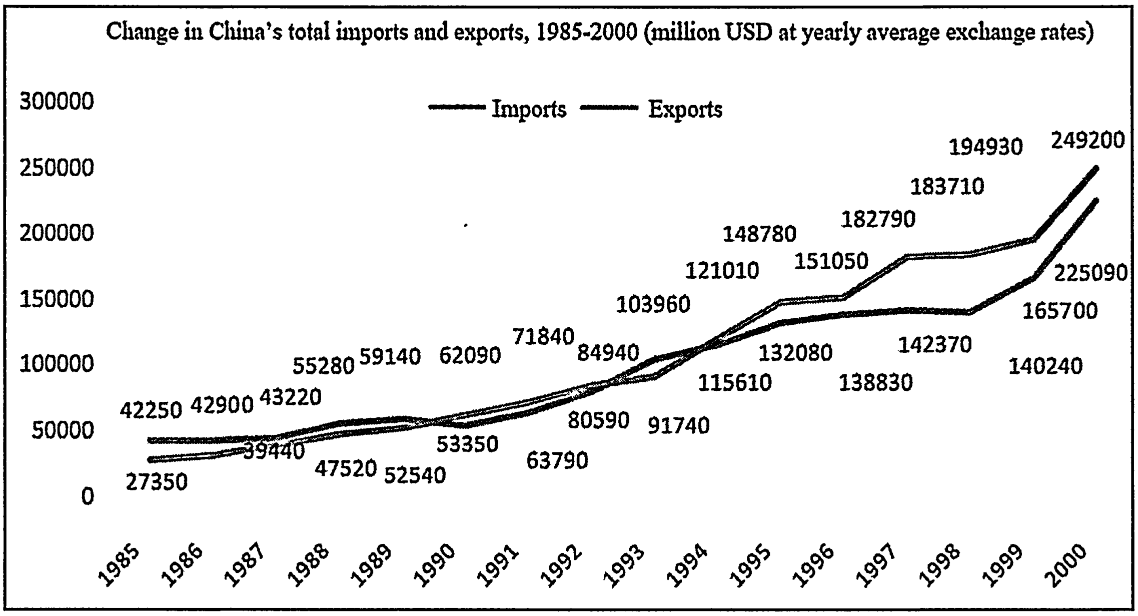


المصدر: Website of National Bureau of Statistics, http://data.stats.gov.cn/workspace/index?m=hgnd

كان زخـم النمـو مسـتمراً طيلـة السـنوات التـي تبعت العـام 1972، مع واردات وصـادرات تصـل إلـى 74.29٪ في العـام 1973، و32.7٪ في العام 1974 (راجع الشكل 1–5، والشكل 1–6). وفي العام 1979 عندما أعادت الولايات المتحدة والصيـن تأسـيس العلاقـات الدبلوماسـية، فـإن الـواردات والصـادرات قفزت بمعدل 40.41٪ سـنةً فسـنة. وفي العام 1980 أفادت التقارير عن زيادةٍ شـبيهةٍ ملفتة بنسبة 42.1٪.

وبالرغـم مـن معـدلات النمو الملفتة، فإن البحر اسـتمر علـى الحال التي كان عليها، من دون مجال حر للصين. واستمرت إحصائيات التجارة الخارجية للصين متأثرةً بعلاقاتها مع القوى العظمى، خاصةً مع الولايات المتحدة. وفي العام 1990، وبسببٍ يعود في جزء منه إلى العقوبات التي فرضتها البلدان الغربية

الشكل 1-6



المصدر: Website of National Bureau of Statistics, http://data.stats.gov.cn/workspace/index?m=hgnd

بعد حادثة تيانانمن التي حصلت في العام 1989، فلقد انخفضت واردات الصين للمرة الأولى منذ العام 1976 بمعدل بلغ 9.79٪ عن السنة التي سبقتها (راجع الشكل 1-6). فنشاطات التجارة البحرية الصينية كانت في العادة تُكبح بواسطة القوى البحرية العظمى من أمثال الولايات المتحدة. وما حادثة يِينهي سوى مثالٌ على ذلك. وفي الثالث والعشرين من يوليو/ تموز من العام 1993 ادّعت الولايات المتحدة أن يِينهي ليست سوى سفينةٌ خطيرةٌ تنقل شحنةً من الـ: ثايوديغليغول، وكلورايد الثيونيل، من مرفأ داليان إلى مرفأ بندر عباس في إيران، مما ينذر أن الشحنة هي من أجل صناعة الأسلحة الكيماوية. وفي الثالث من آب/ أغسطس، طلبت الولايات المتحدة من الحكومة الصينية أن تأمر السفينة المذكورة بالعودة من حيث أتت، أو بالسماح للمفتشين الأمريكيين بالصعود إلى متنها، أو بترك السفينة المبحرة تحت تصرفهم. وبالرغم من احتجاجات كل من الحكومة الصينية، ومن طاقم السفينة، وبعد إجبارها على الوقوف في

المياه الدولية لمدة 25 يوماً على يد القطع البحرية الحربية الأميركية، فإن يِينهي قبلت الخضوع لعملية تفتيشٍ استثنائية صارمة قامت بتنفيذها بشكلٍ مشترك، كل من: المملكة العربية السعودية، التي هي الدولة التي استضافت السفينة في مرفأ الدمام، والصين، والولايات المتحدة الأميركية. ولما لم يتبين وجود شيء في الحاويات المشبوهة التي جرى تفتيشها بين 28، و30 أغسطس/آب، فإن الأميركيين طلبوا إجراء تفتيشٍ أدقّ، ولم ينتهِ العمل من تفتيش جميع الحاويات الأخرى سوى بين الثاني والرابع من شهر أيلول/سبتمبر حين سُمح للسفينة بالمغادرة.

ولقد برهن التفتيش وما تعلق به من تحريات، براءة السفينة يِينهي. فهي لم تكن سوى سفينة شحنٍ عاديةٍ غادرت مرفأ تيان جين الجديد، بدلاً من مرفأ داريان الذي جرى الادعاء أنها قد أبحرت منه. والأهم من ذلك، أنه لم يكن هنالك أي مرفأ إيراني من بين الأماكن التي مرّت بها (شانغ هاي، هونغ كونغ، سنغافورا، وجاكرتا) أو بين الموانئ التي كان من المقرر لها أن تتوجه إليها (دبي، الدمام، والكويت). وبمقارنةٍ واضحةٍ مع الغطرسة والاستبداد الأمريكيين، كان ثمة مسالمةٌ وقلة حيلةٍ في شؤون البحر من جانب الصين.

ولم تكن هذه الحالة حالةً منفردة. فعدا عن أن الصين كانت عاجزةً عن حماية نشاطاتها التجارية، فإن قدرتها على حماية الصينيين المنتشرين حول العالم لم تكن كافيةً أيضاً. ففي 14 مايو/أيار من العام 1998، أخذ العنف ضد الصينيين مأخذه في إندونيسيا. وفي خلال خمسين ساعةٍ انفجر العنف في 27 منطقة في جاكرتا. وهكذا تمّ إحراق ما يزيد عن 5000 متجراً أو منزلاً يملكه أشخاصٌ صينيون، كما فقد 1200 شخص حياتهم، وجرى اغتصاب 468 امرأة وفتاة، وكان عمر أصغرهن لا يتجاوز التاسعة. ومثله العنف الرعاعي الذي نشب ضد الصينيين في مايو/أيار من العام 1969 في ماليزيا. وهذه الحادثةُ أرسلت تحذيراً لا رحمة فيه إلى الصين: قوةٌ عظمى ذات تسليحٍ نووي، لا بد

لهـا مـن أن تبقـى عاجزةً عن حماية مواطنيها المنتشـرين حول العالم، بالدرجة الكافية، ما لم يكن لها سيطرةٌ ممتدةٌ عبر البحار.

إلا أن كل قطعـة عملـةٍ لهـا وجهان: فمثل هـذه التجارب المربكة المؤلمة انعكسـت إلـى درجـةٍ معينـة علـى تعميق علاقـة الصين مع البحـر، كما أنها قد عمقت من فهمها لدوره.

فمن الاعتقاد المتغطرس بأن كل ما هو تحت السـماء، إنما هو يعود إلى الإمبراطـور: إلـى الذعـر الناتج عن فقدان السـيادة على الأرض! ومن المقاومة اليائسة للعدو المشترك، إلى الدفاع مع التأكيد على السيادة وعلى سلامة وحدة البـلاد، مـن المخاوف على السـيادة البحرية إلى المطالبـة بالحقوق والمصالح البحرية. كان على الصين أن تزيد من مقدار تثمينها لأهمية البحر، ومن اعتمادها عليـه، كمـا كان عليهـا أن تصبـح أكثر ثقةً بنفسـها من أجـل مواجهة التحديات العظيمة القادمة إليها من البحر.

ولربما تكون تلك التجارب البحرية المؤلمة هي التي سـاعدت الصينيين على تشـكيل نظرتهم إلى البحر. فبسـبب روح المسـالمة التي اتصفت بها يقظة الصيـن، وبسـبب نقـص فهمهـا ودراسـتها لقواعـد التعاطـي الدوليـة المتعلقـة بالبحـر، كان لا بـدّ للصيـن مـن تطويـر نمطٍ من الأفـكار الناضجة حول طريقة اسـتعمال البحـر. بعـض هذه الأفكار يمكن تتبعهـا إلى غرضٍ واحد من أمثال: تطويـر البحرية، وبناء السـفن، والحقـوق المتعلقة بالإبحار في الأمواه الدولية. وبعض تلك الممارسـات هي محض ممارسـات تجريبية، من أمثال: تصحيح مجموعـةٍ مـن العلاقـات القائمـة بيـن البحر والبر، التسـلح والتجـارة، التجارة الداخليـة والتجـارة عبـر البحـار، الطلـب المحلـي والطلب الخارجـي، إدخال الرساميل الأجنبية والاستثمار في ما وراء البحار، اقتصاد البحر ودوره في رفد الصناعات ذات العلاقة، الإرشـاد الحكومي وحماسـة المجتمع المدني الذي عليه أن يشارك.

ومع هذا، فلقد كانت خطوة الصين المتمثلة في التوقف عن إدارة ظهرها إلـى البحـر، وقيامهـا بإعادة النظر في فهمها غيـر الكافي للبحر وافتقادها لخطة اسـتراتيجية بحريـة، كان كل ذلـك يمثـل منعطفاً مفصلياً فـي حياة الصين. أكثر مـن ذلـك، فـإن الصيـن تطمح لتجعل البحر نقطة قـوةٍ كبيرةٍ، بدلاً من أن تكون خاصرةً ضعيفةً في أمنها القومي، وفي استراتيجيتها للتطور. لقد نفضت الصين يدهـا مـن سياسـة الدفـاع البحري، ومن سياسـة التطوير القائمـة على المواقف الدفاعيـة المكتفيـة بتلقـي الضربات في مـا وراء البحار، لكي تمدّ بأبصارها من المياه الساحلية إلى المياه التي هي أكثر عمقاً وبعداً في البحار المفتوحة. وفضلاً عـن تأميـن سـلامة أراضيها ومياههـا الإقليمية، فإن مفهوم أمـن الصين القومي قـد امتـدّ ليشـتمل علـى عناصر غير تقليدية من أمثال: أمـن المواطنين الصينيين المنتشـرين في ما وراء البحار، أمن التجارة، أمن الاسـتثمارات، وأمن مصادر الطاقـة. فلـم يعـد الهدف الآن يقتصر فقط على حماية الاسـتقلال، والمحافظة على وحدة أرض الصين، وتأمين سيادتها عليها، لكن الهدف بات تأمين التأييد المستمر لتجديد حيويتها القومية.

ومـع كل ذلـك، فـإن تلـك التغييرات لا تعني أن الصين قد تخلت بشـكل كامـل عـن موقفهـا الدفاعي المتحفظ. فبعد حادثة وَنّ هوّ لِيْ[21] التي جرت في آذار/ مارس من العام 1999، وقصف السـفارة الصينية في يوغوسـلافيا من قبل القوات الأميركية في العام 1999 أيضاً[22]، فإن الصين اختارت لنفسها ممارسة سياسة الكبح من أجل اجتناب الكثير من التأثـير على علاقاتها مع أمريكا. فلقد اسـتمر الحال حتى سـبتمبر/ أيلول من العام 2000، حين اختار الرئيس جيانغ زيمين الإشارة بشكل متحفظ إلى الحادثتين في سياق المقابلة التي أجريت معه في برنامج «سيكستي مينيتس» في ضيافة الإعلامي التلفزيوني مايك والاس، إذ قال موجهاً السؤال إلى والاس: «هل كان هو (وَنّ هوّ لِيْ) جاسوساً حقاً؟» أما في ما يتعلق بقصف السفارة الصينية، فلقد قال إنه بالنظر إلى الكفاءة التكنولوجية

لأمريكا، فإن التذرع بحجة «القصف العرَضي، لا تكاد تكون مقنعة»[23]. فهذا التصريح المتأخر من القائد الأعلى لم يتضمن لا انتقاداً، ولا اتهاماً؛ ولم يكن حتى ليرقى إلى مستوى الهجوم المضادّ.

الشكل 1-6



المصدر: Website of National Bureau of Statistics, http: / /data.stats.gov.cn /workspace / index?m=hgnd; website of National Oceanic Administration, http: / /www.soa.gov.cn / zwgk /hygb /zghyjjtjgb /

ومع كل ذلك، لم تلبث الأمور أن اتخذت انعطافة سريعة نحو الأفضل. ففي العام 2001، وعلى إثر تصادم طائرة حربية صينية مع أخرى أميركية[24]، ولاحقاً لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية[25]، حصل تطور نوعي في علاقة الصين مع البحر. وبفضل البحر، فإن العديد من بيانات المعلومات الصينية الضرورية في حقل الاقتصاد الاجتماعي ما لبثت أن تراكمت بقفزاتٍ وحزَمٍ، وتنامت لتصبح اتجاهاً لا يمكن مقاومته لدرجة أنه اجتاح العالم.

IV- النهوض المسالم الذي لا سبيل لمقاومته

إن القوة الضمنية الدافعة التي تقود النهضة المسالمة للصين، إنما تكمن في اعتماد الصين على البحر.

ومنذ العام 2001، حصلت التحولات الرئيسية التالية في الصين:

نما الاقتصاد المرتكز إلى البحر بسرعة، الأمر الذي يسّر ترقية الهيكلية الصناعية بشكل فعال. فالناتج البحري الإجمالي نما بسرعة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي في أي فترةٍ معينة من الزمن (راجع الجدول). فبينما الناتج البحري الإجمالي، (ومعظمه آتٍ من الصناعات البحرية) لم يربُ في العام 2001 سوى إلى 6.66٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إذ به يرتفع إلى نسبة 9.19٪ في العام 2004، وإلى أن يستقر عند نسبة 9٪ لمعظم الوقت، خلال السنتين التاليتين، حتى أتى العام 2010 عندما حقق ارتفاعاً جديداً هو 9.56٪. ولمدة ثلاث سنوات متتالية بعد ذلك، كان المعدل حتى أكثر ارتفاعاً، حتى بات يحاشر معدل 10٪ (انظر الجدول). والأهم من ذلك، هو أن بنية الصناعات البحرية قد جرى تحسينها إلى درجةٍ عالية في العام 2003، كما أن الفرص المتوفرة أمام الصناعات الثلاث، كانت كما يلي: الصناعة الأولية 28٪؛ الصناعة الثانوية 29٪؛ الصناعة الثالثية 43٪؛ أما في العام 2013، فإن هذه النسب كانت قد أصبحت كما يلي: الصناعة الأولية، 5.4٪؛ الصناعة الثانوية، 45.8٪؛ الصناعة الثالثية: 48.8٪. وهذا قد ضيق الثغرة ما بين الصين والعالم في مجال بنية الصناعات البحرية[26]. وفي الواقع، فإن الصين قد أصبحت ذات بنيةٍ جيدة التطوير، وتقوم على أعمدةٍ من أمثال: النقل البحري، وسياحة الشواطئ، والصيد البحري، والزيت والغاز البحريين، وبناء السفن، والناقلات، وصناعة الكيماويات البحرية، وهندسة ملوحة البحر، وتغطية التعدين البحري، والصناعات العشبية والبيولوجية البحرية، واستعمال مياه البحر.

حشدٌ سكانيٌ كبير قد انتقل إلى المناطق الساحلية، التي هي مقر قوة التطور الاقتصادي: وباعتماد عدد السكان المقيمين الدائمين المسجلين فقط، فإنه في العام 2000، كانت نسبة السكان في المناطق الإدارية الساحلية[27] قد وصلت إلى 35.94٪ (ما يعادل تقريباً 455 مليوناً) من سكان الصين، وذلك بزيادة 10.19٪ على سكان مناطقها البرية الرئيسية، وحققت [المناطق الساحلية] 52.33٪ (ما يقارب 5.13 تريليون يناً صينياً) من مجموع الدخل القومي الإجمالي؛ وهي في العام 2010، كانت تضم 37.67٪ (حوالى 505 مليون) من سكان الصين، كما حققت 56.45٪ (تقريباً 22.56 تريليون يناً صينياً) من الناتج المحلي الإجمالي (راجع الجدول 1–3). وفي خلال هذه الفترة، ازدادت أفضلية تلك المناطق بوصفها المغناطيس الجاذب للسكان وللاقتصاد معاً.

ولو أخذنا عناصر أخرى بعين الاعتبار (مثلاً: الدعم الذي أمّنته المناطق الساحلية لمناطق البر الداخلي، وكذلك التدفق الكثيف للسكان إلى داخل المناطق التي تشكل أكثرية الـ: 200 مليون بشري الذين يعيشون على الجزر العائمة، وكذلك سياسات التوازن الاقتصادي التي طورتها الحكومة المركزية بما يتفق مع مصالح المناطق الداخلية والغربية)، فإننا نجد أن مساهمة المناطق الساحلية في التطوير ستكون أكثر، وأن السكان الفعليين وأرقام مساهمتهم الاقتصادية ستبدو أكثر لفتاً للنظر. فدور المناطق الساحلية كمركز قوةٍ اقتصادية، يعكس خيار الناس الذين «يقترعون من خلال أقدامهم». وكذلك، تنافسية مناطق الأطراف، بالرغم من حقيقة أن حافز المنافسة تكبحه سياسة التوازن بين المناطق، وكذلك أن الأرض اليابسة التي اختيرت كي تكون مركز الاستقطاب والتطوير، إنما هي في الواقع تخسر دورها الريادي، لمصلحة البحر.

لقد أصبح الاقتصاد أكثر اعتماداً على الخارج، معطياً الأفضلية لـ: «الاقتصاد البحري، والطاقة كحبل نجاة». ومن المؤشرات المعروفة، اتساع الثغرة بين إنتاج الصين الإجمالي من الطاقة من جهة، وبين استهلاكها الإجمالي

الجدول رقم 1-3
مقارنة تتعلق بالسكان وبالناتج المحلي الإجمالي، بين المناطق على مستوى المحافظات في برّ الصين الرئيسي ما بين العامين 2000 و2010

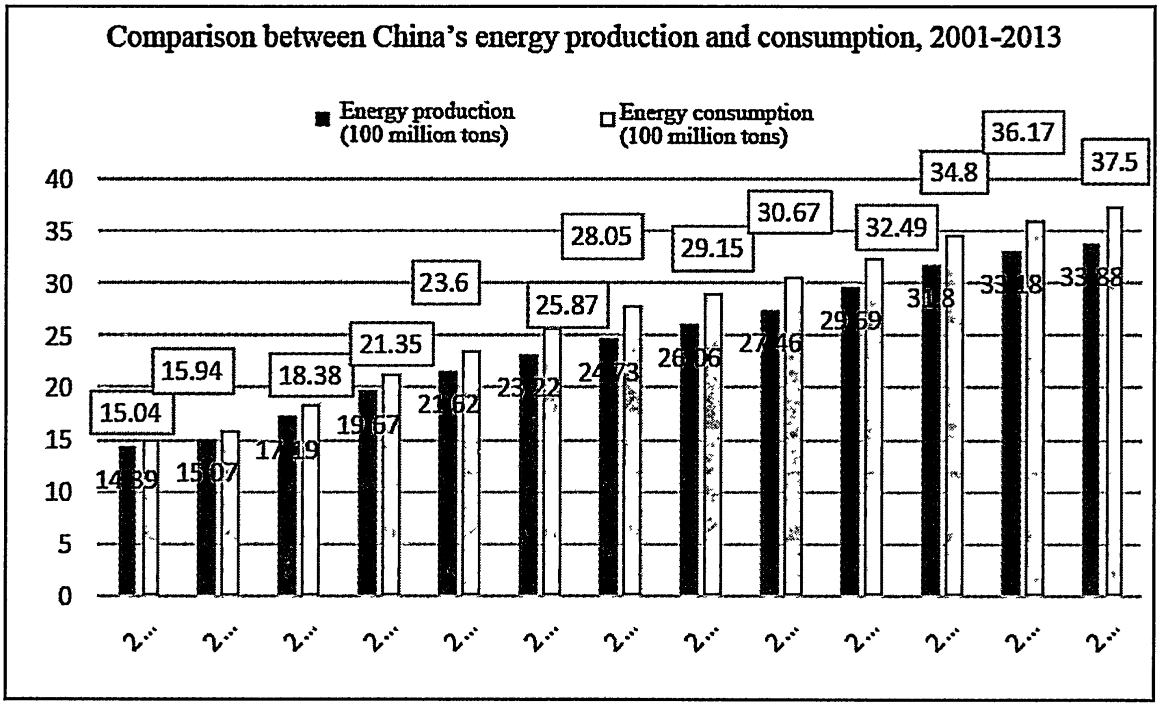
المنطقة (الساحلية/ الجزيرة)	المساحة بعشرات آلاف الكيلومترات المربعة	الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بمئات ملايين اليَنّ الصيني		عدد السكان مقدراً بعشرات الآلاف		النسبة المئوية ٪	
		2000	2010	2000	2010	2000	2010
المجموع	954.76	98000.45	399579.94	126583	133973	100	100
بيكين	1.68	3,161.66	14,113.58	1382	1961	1.09	1.46
تيانجين (ساحلية)	1.19	1,701.88	9,224.46	1001	1294	0.79	0.97
خيباي (ساحلية)	19	5,043.96	20,394.26	6744	7185	5.33	5.36
شانكسي	16	1,845.72	9,200.86	3297	3571	2.60	2.67
منغوليا الداخلية	118	1,539.12	11,672.00	2376	2471	1.88	1.84
لياونغ (ساحلية)	15	4,669.06	18,457.27	4238	4375	3.35	3.27
جيلين	18	1,951.51	8,667.58	2728	2746	2.16	2.05
هايلونغ جيانغ	45	3,151.40	10,368.60	3689	3831	2.91	2.86
شانغهاي (ساحلية)	0.59	4,771.17	17,165.98	1674	2302	1.32	1.72
جيانغسو (ساحلية)	10	8,553.69	41,425.48	7438	7866	5.88	5.87
زهيجيانغ (ساحلية)	10	6,141.03	27,722.31	4677	5443	3.69	4.06
آنهوي	13	2,902.09	12,359.33	5986	5950	4.73	4.44
فوجيان (ساحلية)	12	3,764.54	14,737.12	3471	3689	2.74	2.75
جيانغسي	16	2,003.07	9,451.26	4140	4457	3.27	3.33
شاندونغ (ساحلية)	15	8,337.47	39,169.92	9079	9579	7.17	7.15

7.02	7.31	9402	9256	23,092.36	5,052.99	16	هينان
4.27	4.76	5724	6028	15,967.61	3,545.39	19	هيوبياي
4.90	5.09	6568	6440	16,037.96	3,551.49	21	هيونان
7.79	6.83	10430	8642	46,013.06	10,741.25	18	غوانغ دونغ (ساحلية)
3.44	3.55	4603	4489	9,569.85	2,080.04	23	غوانغسي (ساحلية)
0.65	0.62	867	787	2,064.50	526.82	3.5	هاينان (ساحلية)
2.15	2.44	2885	3090	7,925.58	1,791.00	8.2	تشونغ كوينغ
6.00	6.58	8042	8329	17,185.48	3,928.20	48	سيتشوان
2.59	2.78	3475	3525	4,602.16	1,029.92	17	غويزهو
3.43	3.39	4597	4288	7,224.18	2,011.19	38	يون نان
0.22	0.21	300	262	507.46	117.80	123	تيبت
2.79	2.85	3733	3605	10,123.48	1,804.00	20	شانكسي
1.91	2.02	2558	2562	4,120.75	1,052.88	45	غانسو
0.42	0.41	563	518	1,350.43	263.68	72	كوينغهاي
0.47	0.44	630	562	1,689.65	295.02	6.6	نينغسيا
1.63	1.52	2181	1925	5,437.47	1,363.56	166	زينغ جيانغ
0.17	0.20	230	250	——	——	——	أناس في الخدمة العسكرية الفعلية
0.35	——	465	——	——	——	——	أناس محل أقامتهم غير موثق
37.67	35.94	50448	45496	225549.95	51286.65	97.28	المناطق المحاذية للشواطئ

المرجع: Website of National Bureau of Statistics, http: / /data.stats.gov.cn /workspace / index?m=hgnd. The **2010** data are used because the fourth census had just been completed that year.

منها من جهةٍ أخرى. ففي العام 2001 تجاوز الاستهلاك الإنتاج بـ 65 مليون طن من الفحم الحجري الاعتيادي، لكن هذه المسافة قد تباعدت إلى 362 مليون طن بحلول العام 2013 (الشكل 1-7).

الشكل 1-7

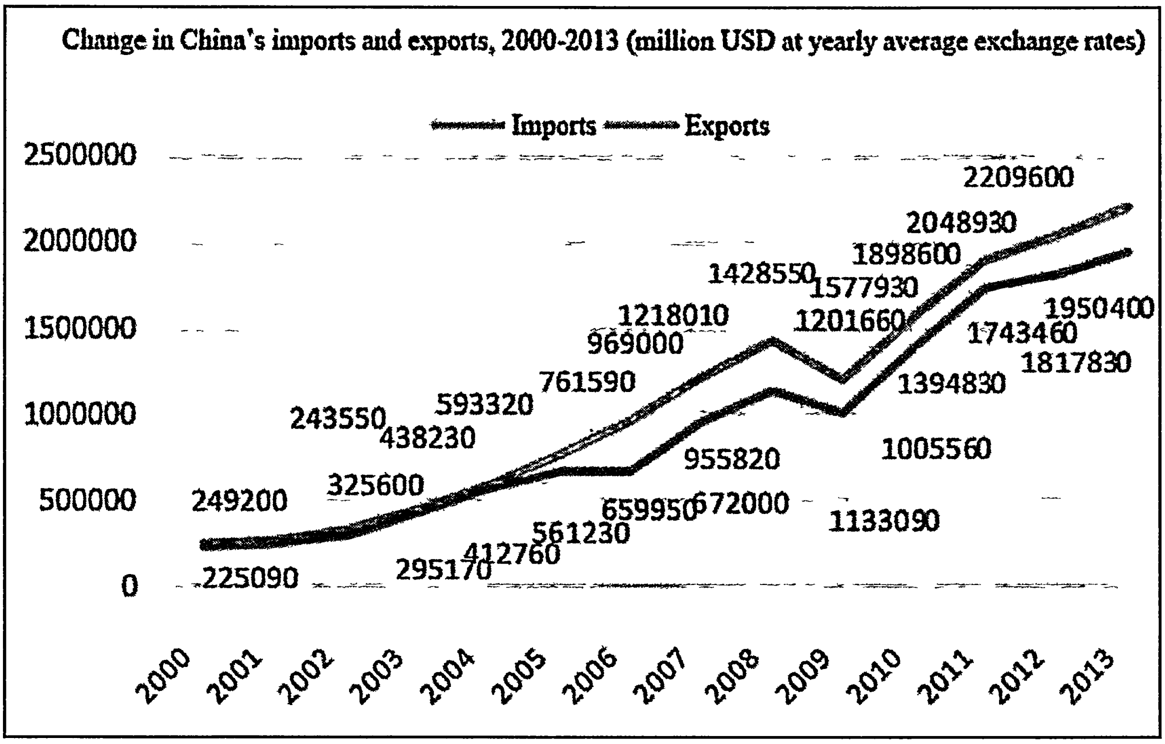


المرجع: Website of National Bureau of Statistics, http://data.stats.gov.cn/workspace/index?m=hgnd

ومثل هذه الفجوة لا بد من أن تُملأ عن طريق الواردات. ونتيجةً لذلك، صارت الصين أكبر مستهلكٍ للطاقة في العالم، وصارت المستهلك الثاني للفحم الحجري في العام 2009، كما أصبحت أكبر مستوردٍ للفحم الحجري في العام 2011، وأكبر مستوردٍ للزيت في العام 2012. ومع حلول العام 2013 وصل اعتماد الصين على الخارج في حقل الطاقة، والزيت، والغاز الطبيعي، والفحم الحجري، إلى الأرقام التالية تباعاً: 9.65٪، 58.1٪، 31.6٪، و8.13٪.

وفي الوقت ذاته ارتفعت الواردات والصادرات إلى سقفٍ جديدٍ في كل ثلاث أو أربع سنوات، كما أن الاعتماد على التجارة الخارجية بقي مرتفعاً. ولقد

الشكل 1-8



المصدر: Website of National Bureau of Statistics, http://data.stats.gov.cn/workspace/index?m=hgnd

زادت قيمة استيراد الصين وصادراتها مبلغ 1 تريليون دولار أمريكي في العام 2004، و2 تريليون دولار أمريكي في العام 2007، و3 تريليون دولار أميركي في العام 2011، أما في العام 2013 فقد ارتفع الرقم 1 تريليون إضافي ليصبح 4.16 تريليون دولار أمريكي (الشكل 1-8)، الأمر الذي جعل الصين أضخم متاجرٍ بالبضائع في العالم، وبناءً على ذلك، فإن اعتماد الصين على التجارة الخارجية قد حلّق في مستوياتٍ عالية. فمثل هذا الاعتماد نادراً ما تجاوز الـ: 40٪ قبل العام 2000، لكن تغيراً جذرياً طرأ في القرن الحادي والعشرين. كان ذلك بعد أن تجاوز الـ: 50٪ في العام 2002، وارتفع إلى 67٪ في العام 2006. وكان هنالك فترة من الانخفاض بعد الأزمة المالية التي حصلت في العام 2008، حيث هبط اعتماد الصين على الصادرات والواردات البحرية إلى

50.1٪ فـي العـام 2011، وإلـى مـا هـو تحت مسـتوى الـ: 50٪ فـي العام 2012 و2013 (وذلك بواقع: 47٪، و46٪ تلاحقاً). ومع ذلك، فإن الأساسـيات بقيت علـى حالهـا. فنظـراً للركود الاقتصادي العالمي الذي أصاب التجارة الخارجية فـي الصميـم، فـإن الحقيقة تقول: إن اعتماد الصين على التجارة الخارجية بقي ثابتـاً عنـد مسـتوىً عـالٍ بلغ 50٪ (وذلك أعلى من مسـتوى الــ: 30٪ التقريبي العائد لكل من أميركا واليابان) مما يعكس من دون شك، حيوية اقتصاد الصين الموجَّه نحو التصدير.

وحيـث أن حوالـى 90٪ مـن التجـارة العالمية بالبضائع يتم نقلها بواسـطة وسـائط النقل البحري، فإن أهمية البحر بالنسـبة إلى الأمن الاقتصادي، وأمن الطاقة، إنما هو أمرٌ يوضح نفسـه بنفسـه. وإن الإنجازات السـاطعة للصين في خلال السنوات الأخيرة في توفير السفن، وفي فتح الخطوط البحرية، وفي بناء الموانـئ والأحـواض التـي تتعلق بالنقل البحري العالمي إنما يمكن النظر إليها في إطار استجابة الصين لهذا الموقف مثلما هي جزءٌ أساسيٌ من تكوينه.

فوفقاً للإحصائيات، ومع نهاية العام 2013، نجد أن ثمانية من أصل عشرة مـن اكثـر الموانـئ ازدحامـاً في العالم إنما كانت هي موانـئُ صينية، بما في ذلك الميناءيـن الأول والثانـي بينهـا (الشـكل 1–4)؛ فلقد امتلكت الصين 2457 سـفينة تجارية لها طاقةٌ إجماليةٌ صافية تبلغ 63.666 مليون طن، وقد تمكنت تلك السفن مـن نقـل 712 مليـون طـن مـن البضائع بمـردود بلـغ 4870537 مليون طن – كلم (الشكل 1–5). وهذه الأرقام اختلفت بشكلٍ ملفتٍ عن أرقام العام 2001، وعن أرقام العام 2002[28]. ففي العام 2001 كان لدى الصين أربعة موانئ بحرية فقط من بين الموانئ العشر الأولى والأكثر انشغالاً في العالم. ولم يكن أي من الموانئ الصينية في عداد أي من المراتب الثلاث الأولى (الشكل 1–4). وفي العام 2002، وبالرغم من أن الصين امتلكت 2337 سفينة تجارية قادرة على عبور المحيطات، إلا أن طاقـة حمولـة هـذه السـفن لم تكن لتتعـدى 23.167 مليون طن؛ وبلغ وزن

الجدول رقم 1-4
الموانئ العشرة الأكثر انشغالاً في العالم بين العامين 2001 و2013

الموانئ العشرة الأولى في العام 2001				الموانئ العشرة الأولى في العام 2013			
إنتاجية الشحن البحري مقدرة بملايين الأطنان	البلد	اسم المرفأ	المرتبة	إنتاجية الشحن البحري مقدرة بملايين الأطنان	البلد	اسم المرفأ	المرتبة
3.15	هولندا	مرفأ روتردام	1	8.10	الصين	مرفأ نينغبو – زهوشان	1
3.14	سنغافورة	مرفأ سنغافورة	2	7.76	الصين	مرفأ شانغهاي	2
2.53	الولايات المتحدة	مرفأ جنوبي لويزيانا	3	5.58	سنغافورة	مرفأ سنغافورة	3
2.21	الصين	مرفأ شانغهاي	4	5.01	الصين	مرفأ تيانجين	4
1.78	الصين	مرفأ هونغ كونغ	5	4.55	الصين	مرفأ غوانغزهو	5
1.59	اليابان	مرفأ تشيبا	6	4.54	الصين	مرفأ سوزهو	6
1.54	اليابان	مرفأ ناغويا	7	4.50	الصين	مرفأ كوينغداو	7
1.30	بلجيكا	مرفأ آنتويرب	8	4.46	الصين	مرفأ تانغشان	8
1.29	الصين	مرفأ نينغبو – زهوس هان	9	4.41	هولندا	مرفأ روتردام	9
1.28	الصين	مرفأ غوانغزهو	10	3.33	الصين	مرفأ داليان	10

المصدر: http: / /www.chineseport.cn/

الجدول رقم 1-5
بيانات الشحن البحري العالمي الصيني بين العامين 2002 و2013

2002		2013	
3822	مراسي للإنتاج عند المرافئ الشطآنية.	5675	مراسي للإنتاج عند المرافئ الشطآنية.
700	مراسي تصلح لاستقبال سفن مستوى حمولتها 10000 طن وما فوق.	1706	مراسي تصلح لاستقبال سفن مستوى حمولتها 10000 طن وما فوق.
6.0	إنتاجية البضائع العائدة للتجارة الخارجية في الموانئ الشطآنية (بمئات ملايين الأطنان).	30.57	إنتاجية البضائع العائدة للتجارة الخارجية في الموانئ الشطآنية (بمئات ملايين الأطنان).
2337	سفن عابرة للمحيط.	2457	سفن عابرة للمحيط.
45.09	الشقوب الملائمة لاستضافة الحاويات على ظهر السفن العابرة للمحيط (مقدرة بعشرات آلاف الحاويات النمطية).	117.66	الشقوب الملائمة لاستضافة الحاويات على ظهر السفن العابرة للمحيط (مقدرة بعشرات آلاف الحاويات النمطية).
2316.17	سعة السفن العابرة للمحيطات (مقدرة بمئات ملايين الأطنان - الكيلومترات).	6366.6	سعة السفن العابرة للمحيطات (مقدرة بمئات ملايين الأطنان - الكيلومترات).
3.6	البضائع البحرية المشحونة بالقرب من الشواطئ (مقدرة بمئات ملايين الأطنان).	16.47	البضائع البحرية المشحونة بالقرب من الشواطئ (مقدرة بمئات ملايين الأطنان).
4269.2	عائدات الشحن البحري للبضائع المشحونة بالقرب من الشواطئ (مقدراً بمئات ملايين الأطنان - الكيلومترات).	19216.14	عائدات الشحن البحري للبضائع المشخونة بالقرب من الشواطئ (مقدراً بمئات ملايين الأطنان - الكيلومترات).
3.0	البضائع البحرية المشحونة عبر المحيط (مقدرة بمئات ملايين الأطنان).	7.12	البضائع البحرية المشحونة عبر المحيط (مقدرة بمئات ملايين الأطنان).
21732.7	عائدات الشحن البحري عبر المحيط (مقدرة بمئات ملايين الأطنان - الكيلومترات).	48705.37	عائدات الشحن البحري عبر المحيط (مقدرة بمئات ملايين الأطنان - الكيلومترات).

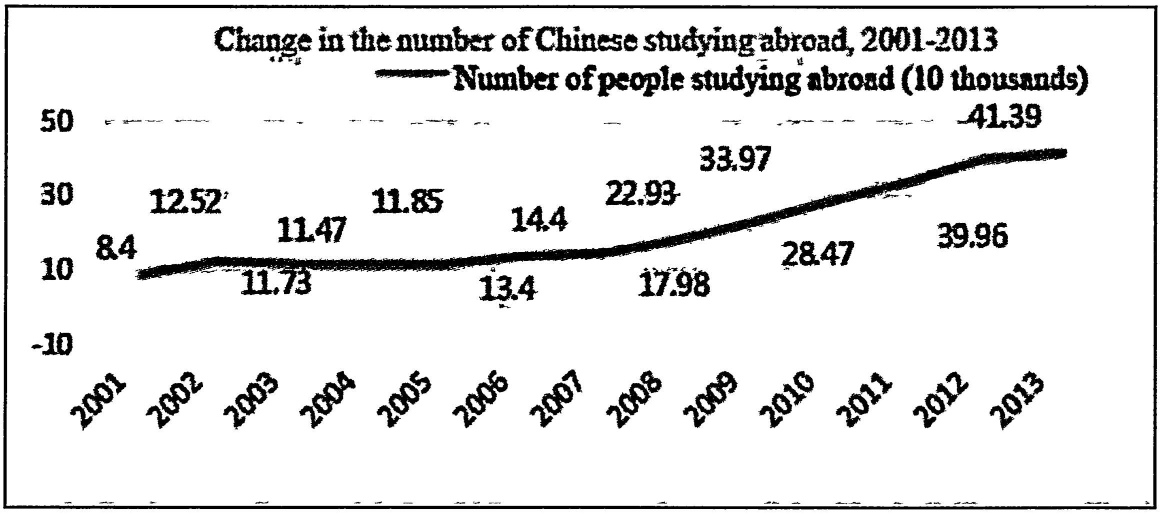
المصدر: Website of Ministry of Transport, http: / /www.moc.gov.cn /zhuzhan /tongjigongbao /

البضائـع المشـحونة بالسـفن عبـر المحيط، والمردود العائد لهـذه البضائع: فقط 300 مليون طن، و2173270 مليون طن – كلم على التوالي. (الشكل 1–5).

والآن، افتتحـت الصيـن أكثـر من 30 خطاً بحرياً تصل بين أكثر من 2000 ميناء في 170 بلداً ومنطقةً على امتداد القارات الخمس. وكبلدٍ عضوٍ في منظمة التجـارة البحريـة العالميـة، قامت الصين بتوقيع اتفاقيـات نقل بحري ثنائية مع أكثر من مئة بلد[29].

وكان لا بد لسياسة «الذهاب نحو العولمة» من أن تبني لها زخماً متسارعاً. فمع ازدياد أعداد الناس المنخرطين في سـوق العمل، والمسـافرين منهم إلى خـارج البـلاد طلبـاً للعلـم أو للعمل أو للبحث عن فرص للاسـتثمار: فإن عدد الصينيين الذين يتابعون دراساتهم في الخارج ما لبث أن تجاوز رقم 100.000 في العام 2002. إلا أن الوقت الذي استلزمه تضاعف هذا العدد تناقص إلى حدٍّ كبيـر. ففـي الوقـت الذي احتاج فيه تضاعف الرقم من 100000 إلى 200000 سبع سنوات، فإن المضاعفة الثانية إلى 400000 لم تستلزم سوى أربع سنوات فقط (الشكل 1–9). بينما بدا أن ارتفاع عدد الصينيين المسافرين من أجل أغراض شخصية هو الأكثر لفتاً وتعبيراً. ففي فترة 12 سنة فقط، امتدت بين العامين 2001 و2013 تزايد عدد هؤلاء بواقع 7.9 مرات، و12.24 مرة، على التوالي. (الشكل 1–10). كما برزت زيادة ملفتة في عدد المواطنين الصينيين الذين يقررون البقاء فـي الخـارج بعـد انتهاء مدة عقـود أعمالهم. وأعداد هـؤلاء تضاعفت أكثر من 4.43 مـرة بيـن العاميـن 2004 و2013. حيـث كانت قد بلغـت ذروتها في العام 2010 عند نسـبة مضاعفة للرقم المسـجل في العام 2001. وقد لامسـت نسـبة تلك المضاعفة 6.28 مرة (الشكل 1–11). ولقد استقر عدد المواطنين الصينيين الذين يبقون في الخارج بعد انتهاء مدد عقودهم التي يعقدونها للعمل مع أرباب عمـل أجانـب، عنـد رقم يتراوح بيـن 400000 و500000. لكن هذا العدد لم يتجاوز رقم الـ: 400000 سوى بعد انتهاء العام 2001 (انظر الشكل 1–11).

الشكل: 1-9



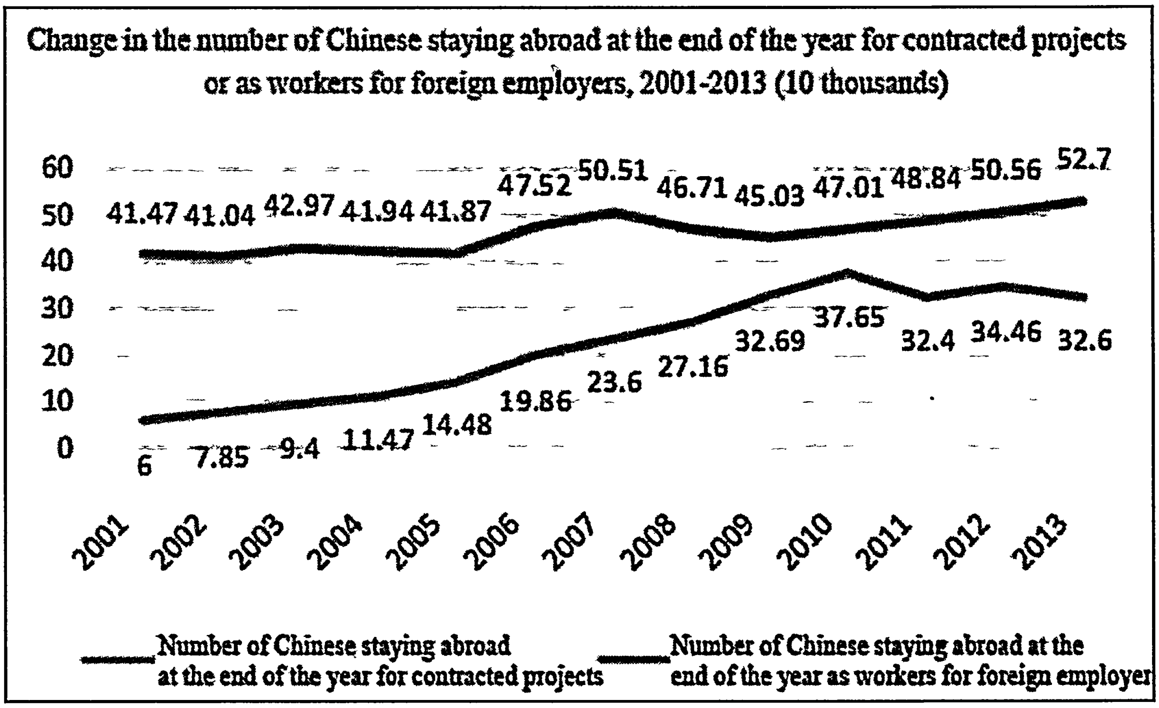
المصدر: Website of National Bureau of Statistics, http://data.stats.gov.cn/workspace/index?m=hgnd

الشكل 1-10



المصدر: Website of National Bureau of Statistics, http://data.stats.gov.cn/workspace/index?m=hgnd

الشكل 1-11



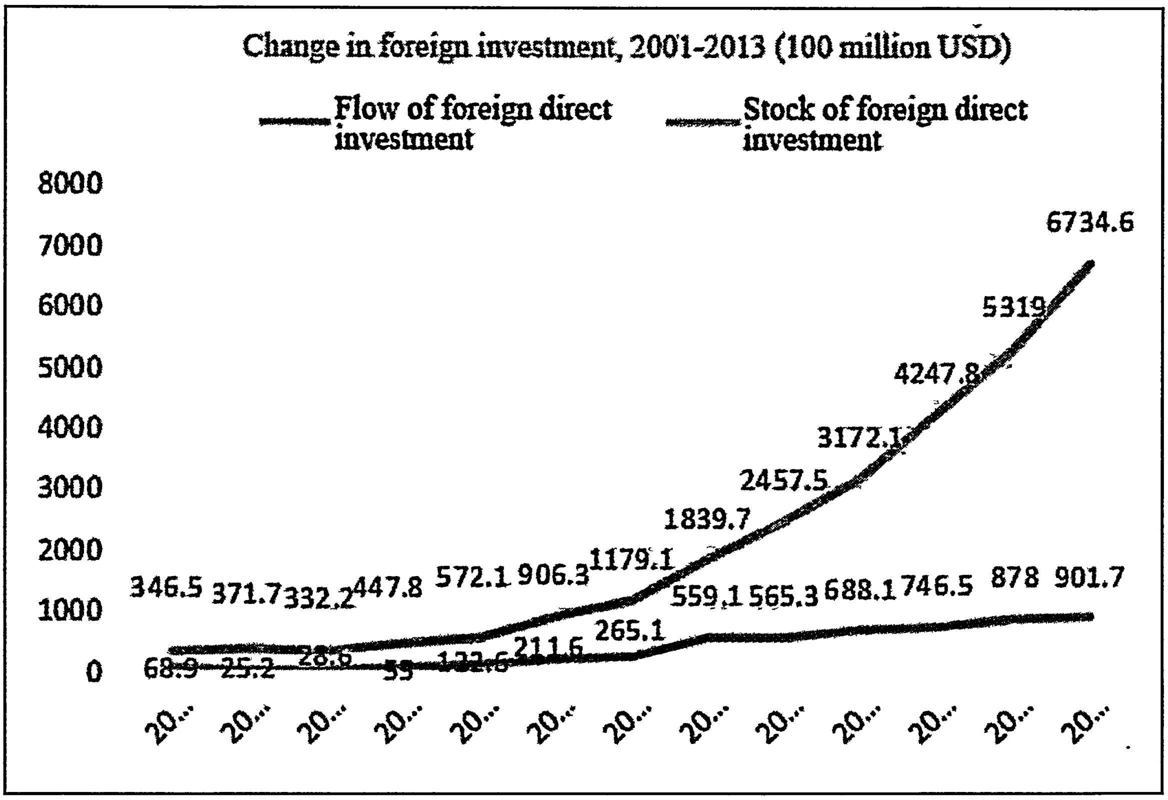
المصدر: Website of National Bureau of Statistics, http://data.stats.gov.cn/workspace/index?m=hgnd

وتم اتخاذ استراتيجية ذهاب المشاريع نحو العولمة بتوصيةٍ من المؤتمر القومي الشعبي التاسع في دورته الثالثة المنعقدة في شهر مارس/ آذار من العام 2000. وفي وقتٍ قصيرٍ بعد ذلك، أي في شهر أكتوبر/ تشرين أول من السنة نفسها، تمّ التأكيد عليها من جديد في الدورة العامة الخامسة عشرة للمجلس القومي العائد للحزب الشيوعي الصيني. ولقد تمّ إدراجها كبندٍ من أربعة بنود استراتيجية جديدة، إلى جانب خطة تطوير منطقة غربي الصين، وتحديث وتطوير القوى العاملة. وكذلك من ضمن توصيات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المتعلقة بصياغة الخطة الخمسية العاشرة لتطوير المجتمع والاقتصاد القومي. وكذلك تمّ تعزيز هذا التوجه بالاستراتيجية العاشرة الموضوعة لخطة الخمس سنوات، أما المشاريع التي تمت الموافقة عليها لتكون على قائمة الاستثمارات الخارجية فقد أنتجت دخلاً سنوياً قدره 33.01٪، أي بزيادة 12.35٪ عن الخطة الخمسية السالفة(30). وفي خلال فترة

الخطة الخمسية الحادية عشرة، فإن عدد المشاريع الصينية الخارجية ونطاقات تنفيذها، قد لاقت ذروةً جديدة[31]. فقبل كل شيء، كان للمشاريع المملوكة من الحكومة المركزية أداءٌ جيد. ذلك أن حوالى 100 مشروع مركزي أنشأ له فروعاً أو وكالات إدارية في الخارج، وهكذا فإن نسبة الأرباح والقيم الثابتة ازدادت في ما وراء البحار وتابعت على ازديادها في المردود والموجودات الثابتة للمشاريع المملوكة من الحكومة، وذلك من أمثال: China Minmetals Corporation، China Nonferrous Mining Group، China National Petroleum Corporation، وChina Ocean Shipping (Group) Company. من جهةٍ ثانية، فإن نوعية المشاريع قد تابعت تحسنها المستمر. وقد بلغ عدد هذه المشاريع 240 مشروعاً في العام 2009، وبلغت قيمتها 100 مليون دولار أميركي؛ وذلك مقارنةً بالخطة الخمسية العاشرة التي ابتدأت في العام 2005، ولم تكن تشتمل سوى على 49 مشروعاً شبيهاً. أما المجالات التي تمت تغطيتها بتلك المشاريع فقد توسعت هي بدورها من أعمال المعالجة البسيطة والتوضيب، إلى أعمال البنى التحتية وتصنيع المنتجات الراقية. وقد أدّت الأعمال التجارية المتجهة نحو العولمة إلى إذكاء، الأداء الباهر للاستثمارات الخارجية المباشرة، والمشاريع التعاقدية الخارجية (الشكل 1–12، والشكل 1–13). وفي ما يتعلق بالاستثمارات الخارجية المباشرة، بدأ كلٌّ من الناتج الربحي والقيم الثابتة بمستوياتٍ منخفضة ما لبثت أن ارتفعت إلى مستوياتٍ عالية مثيرة للإعجاب في عشر سنوات ملفتة. ولقد زاد الدخل السنوي للاستثمارات الخارجية المباشرة على 10 بليون دولار أمريكي في العام 2005، و20 بليون دولار أمريكي في العام 2006، و50 بليون دولار أمريكي في العام 2008؛ أما في العام 2013 فإنها تجاوزت الـ: 90 بليون دولار أمريكي، واقتربت من المستوى الاستراتيجي لـ: 100 بليون دولار أمريكي، جاعلةً الصين واحدةً من أكبر ثلاثة مستثمرين في العالم، إلى جانب الولايات المتحدة واليابان على مدى سنتين متلاحقتين.

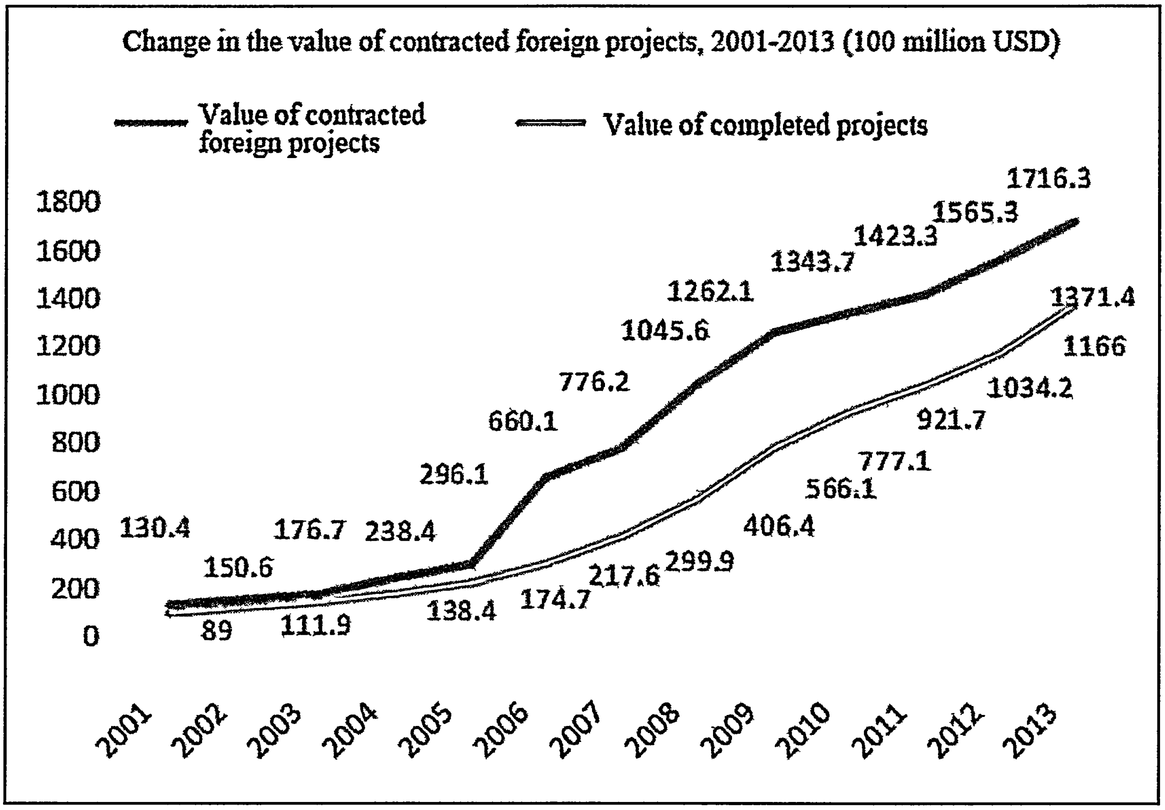
وكذلك فإن مستوى الأداء في مجال القيم الثابتة العائدة للاستثمارات الخارجية المباشرة قد كان بدوره رائعاً. فبعد أن تجاوزت قيمته 100 بليون دولار أمريكي في العام 2007، فإنها تجاوزت ذلك أيضاً إلى 500 بليون دولار أمريكي في العام 2012. ومع نهاية العام 2012، فإن 16000 مستثمر صيني قاموا بتأسيس ما يقارب 22000 مشروع استثمار خارجي مباشر في 179 من البلدان المنتشرة في شتى مناطق العالم.

الشكل 1-12



المصدر: Website of National Bureau of Statistics, http://data.stats.gov.cn/workspace/index?m=hgnd

الشكل 1-13



مصدر البيانات: Website of National Bureau of Statistics, http://data.stats.gov.cn/workspace/index?m=hgnd

ولقد تطورت المشاريع المتعاقد عليها خارجياً بالسرعة التي تطورت بها الاستثمارات الخارجية المباشرة، وذلك بمعنى القيمة الإجمالية لمثل هذه المشاريع وبمعنى قيمة ما هو مستكمَل منها. ولقد تجاوزت أرقام تلك المشاريع في العام 2013، ما يعادل 13.16 مرة، و50.41 مرة، للأرقام التي تحققت في العام 2001، وذلك بمعدل نمو يقارب أرباح الاستثمارات الخارجية المباشرة التي بلغ مردودها في العام 2013 ما يعادل 13.09 مرة من الأرقام التي تحققت في العام 2001.

ومع النمو السريع للاقتصاد المرتبط بالبحر، نظراً لتحسن بنية الصناعة البحرية، فإن المناطق الساحلية أصبحت نقطة الاستقطاب للتطور الاقتصادي.

ولقد نتج عن هذا، ما نتج، من زيادةٍ في الاتكال على الخارج، ومن تسريعٍ في وتيرة أرباح المشاريع، وكذلك من اعتماد على اليد العاملة، وعلى التمويلات، المرتبطة بالعولمة. وهذا لا يعكس فقط تعاظم كفاءة الصين في استعمال البحر كدافعٍ محفزٍ للتطور في مجالات النقل والطاقة، بل أيضاً بمعنى: أن البحر قد اكتسب دوراً لا غنى عنه لأمن الصين القوميّ، على مستوياتٍ متعددة تشمل الصناعة، والطاقة، والإدارة المجتمعية، والخدمات الشعبية. لقد طورت الصين علاقةً بالغة التعقيد مع البحر. فهي علاقةٌ لا تحتاج فقط إلى استمداد دوافع التطور من البحر أو من خلاله، بل إنها علاقة حتّمت على الصين أيضاً أن تكون قادرةً على المحافظة على هذا المستوى من الشؤون.

وهكذا، صار لا بدّ للصين من امتلاك المقدرة والشجاعة لحماية استثماراتها، ومواقعها الصناعية وبنيتها التحتية من التهديدات الخارجية أو الاعتداءات. ولقد كان هذا هو السبب الكامن خلف الحادث الآنف ذكره الذي حصل في العام 2001، حيث قامت طائرةٌ حربيةٌ صينيةٌ باعتراض طائرةٍ حربيةٍ أخرى أميركية أكثر منها تطوراً. لقد صار على الصين أيضاً واجب القدرة على حفظ سلامة مواطنيها، ومشاريعها ورساميلها في العالم. فإجلاء رعايا الصين من مصر وليبيا، واشتراكها في أعمال البحث عن الطائرة الماليزية في رحلتها رقم 370، وأحداثٌ أخرى شبيهةٌ جرت منذ العام 2011، تشير إلى أن استجابة الصين لطلبات مواطنيها ومشاريعها في ما وراء البحار، المتعلقة بالخدمات العامة والأمنية التي تقدمها الحكومة الصينية: ما يدل على أن هذه الحكومة إنما هي تحاول أن تبني طاقاتها في هذا المضمار.

لذلك، وخلا عن حاجتها إلى أن تصبح أمةً قويةً في الاقتصاد البحري، وفي التكنولوجيا، فإنه كان على الصين أيضاً أن تصبح قوةً بحريةً عسكريةً عظمى. فخلطة القوة مع هذه الأوجه الثلاثة لا شك بأنه سيرسم الملامح العريضة لقوةٍ بحريةٍ حقيقية. ولعل ذلك ما يرسم خارطة الطريق لصعود نجم

الصين البحري.

والمقاربة الأكثر دقّةً لا بدَ لها من أن تكشف عن أن هذا الصعود لا بدّ له من أن يحصل على درجاتٍ تحدث بالتدرج على مستوياتٍ مختلفة. ومع ذلك، فإن هذا الصعود هو مسالمٌ بصرف النظر عن أي مرحلةٍ أو مستوى أو معنى. فبالمفهوم السطحي، يبدو النهوض الاقتصادي والتكنولوجي أكثر استباقيةً بفضل وجود درجةٍ أقل من الخصام والمقاومة. فهو في الحقيقة مجرد استمرارٍ «للصحوة اللاإرادية»، إذ بدونها كان لا مناص للصين من أن تنتحي جانباً لترى تنافس الأمم الأخرى في ما بينها على البحار الواسعة، بينما هي تعاني من سيطرتهم واستيلائهم على مواردها البحرية. فالنهوض العسكري اللاعدواني الذي لا بد له من أن يلاقي مقاومةً بالغة، إنما هو أمرٌ جلي. وبدون ذلك، كان لا بدّ للصين من أن تجد صعوبةً في المحافظة على إنجازاتها الاقتصادية، وعلى نهضتها التكنولوجية، هذا عدا عن تطورها المستديم بطريقةٍ تكون أكثر سرعةً وكفاءةً.

وهكذا، فإن الأسباب الداخلية ما كانت فقط لتستنهض الصين كي تنهض نهضةً سلميةً في البحر بل لتقتضي منها أيضاً نهوضاً مقتدراً. وهذا لابدّ له من أن يكون نتيجةً طبيعيةً لتطور الصين في سياقٍ من تعميق المبادلات الدولية. كما أنه أيضاً خطوةٌ لابدّ منها من أجل تحديث الصين، مثلما هو روزنامةٌ إجماليةٌ لا تستطيع الصين أن تسمح لأي قوةٍ في العالم بأن تحول دونها.

V- العالم ينادي في طلب صينٍ بحرية

وهذا بالطبع، وجه واحد فقط، من وجوه نهضة الصين، المسالمة البحرية. وهو وجه يعكس بدرجة أساسية القوة الدافعة التي تقف خلف اعتماد الصين على نفسها في هذا المضمار. ومن جهة ثانية، فإن إشارات مختلفة تشير إلى أن نهضة الصين البحرية، إنما جاءت نتيجة لعوامل وتحولات متداخلة في

الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية. فالقوى العالمية تعتلي مسرح دراما السياسات الدولية التي لا تترك للصين بداً من أن تبني قوتها البحرية.

فاعتماد اقتصاد الصين المتنامي على البلدان الأخرى، ليس سوى وجه واحد من الصورة؛ أما الوجه الآخر لقطعة العملة، فهو الاعتماد المتزايد لبقية العالم على الصين. فإضعاف منفعة الصين المقابلة لكلفة اليد العاملة تسبب بتقويض مركزها في النظام العالمي لتقاسم الصناعة للعمالة وللتعاون؛ فبينما الصين تسعى نحو توجُّه جديد «من صُنعِ الصين»، يرجى له أن يفتح الطريق أمام مقولة: «صُنِع في الهند»، أو «صُنِع في فيتنام»، أو «صُنِع في إندونيسيا»، بحيث أن البضائع الصينية الرخيصة لا تبقى قادرة لمدة أطول على لعب الدور الحيوي كجسر بين الصين وبين البلدان الأخرى – وإذا حصل ذلك، فإن سوق الصين من دون أي شك، سيكون واحداً من أفضل حلقات الوصل بين الصين والعالم. والازدياد المشار إليه سالفاً في الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتكرر في وقت قريب. ففي العام 2011 صارت الصين شريكاً أساسياً في التجارة مع 124 بلداً ومنطقة. والاهتمام الذي وضعته الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا والشرق الأوسط بالسوق الصينية، والتوقعات التي وضعتها في الاستثمارات الصينية في البلدان المجاورة لها في جنوبي شرقي آسيا، وفي آسيا الوسطى أيضاً، وكذلك في دولٍ شريكة لها في أفريقيا وأميركا الجنوبية، هذا بالإضافة إلى الدور التحفيزي الذي لعبته الصين في إعادة إنعاش الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية التي حدثت في العام 2008 – مثل هذه الإشارات، من بين إشارات أخرى، إنما هي مؤشرات ملفتة تلعب دورها بطرقها الخاصة. فلقد تقاربت الصين مع بقية أرجاء العالم بالرغم من تناقص البضائع الصينية الرخيصة الثمن. فالأكثرية الواسعة من البلدان والمناطق الأخرى حول العالم هي في حاجة إلى المزيد من تبادل المنافع والتعاون الاقتصادي المثمر مع الصين.

وإنـه لمـن الجلـيّ أن علـى الصين أن تمتلك القـدرة على المتح من مَعين هذا التعاون إلى أقصى مداه. فعلى سبيل المثال، إنها تستطيع تطوير ما شاءت مـن خطـوطٍ تجاريـةٍ بحريـةٍ ممكنـةٍ، كما أنه بإمكانها أن تزيد مـن أقنية التجارة والدعم. وتحت ظروفٍ خاصةٍ، تسـتطيع أيضاً أن تنجز سلسـلةً من المهمات علـى همتهـا الخاصـة، وفقـاً لاتفاقيـاتٍ تصب في مصلحة التعـاون. ومن قبيل ذلك، يأتي تداول البضائع والخدمات، والتنقيب عن مصادر الثروة وتطويرها، وبناء البنى التحتية، واسـتكمال المشـاريع الصناعية. كما أن على الصين أيضاً أن تكـون قـادرةً علـى جعل التعاون يحدث عن طريـق تأكيد جهوزيتها اللازمة من حيث النوعية التوقيت لكلٍ من الخدمات والبضائع المصدرة والمستوردة، وعـن طريـق ضمانة كون المشـاريع التعاونيـة يجري اكتمالها في وقتها المحدد وتسليمها بالمعايير المطلوبة لناحيتي الكمية والنوعية، أو بطريقةٍ تفي بالتوقعات المطلوبة.

وإلى هذا الحد، بات لا بدّ من الاتجاه المتمثل في الشروع بتطوير الموارد الآتية من البحار، وكذلك البناء، وكذلك تشـغيل المصانع والمشـاريع، ومثلها فتح المزيد من الطرقات البحرية التجارية عبر المحيط، وأيضاً تشـكيل شـبكةٍ آمنةٍ للنقل عبر المحيطات بحيث يمكن الوصول إلى سـوقٍ أوسـع، كما يمكن توسيع وإعادة هيكلة السوق بما يلبي الاحتياجات. كل ذلك، يقتضي قوةً بحريةً معتبرة تبنى على عاتق أسـاطيلٍ من السـفن التجارية الناشـطة الحركة على ظهر المحيـط. وكذلـك هـي تحتاج إلى شـبكةٍ كثيفةٍ من المحطـات التجارية، مثلما هي تحتاج إلى التكنولوجيا اللازمة للتنقيب عن مصادر الثروة وتطويرها تحت ظـروفٍ طوبوغرافيـة صعبـة وغيـر اعتيادية، هـذا إلى جانب مهـارات الإبحار، والتعاون الدولي، والسـلامة الملاحية، وحماية المصالح التجارية المشـروعة، والجهوزية لأعمال الإغاثة والطوارئ والأمن عبر البحار.

وخلا عن الدافع الآتي من التوقعات الاقتصادية للمجتمع الدولي، وعن

رغبات الدول الأخرى المتمثلة بقيام الصين بتحمل المزيد من المسؤوليات الدولية، وكل ذلك ينطوي على طلب المزيد من المساهمة في الأعمال البحرية (على سبيل المثال: التعاون في أعمال الإغاثة والإنقاذ البحري، تقديم الخدمة العامة من أجل الأمان في المياه الدولية، ومن أجل حماية البيئة ومواردها) وكذلك فإن هذا يدفع بالصين نحو المحاولة كي تصبح أمةً بحريةً قوية.

وفي أيامنا الحاضرة، وبفضل التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا، فإن الجنس البشري بات يقطف ثمار العولمة والتصنيع. وهو سيستمر في التمتع بالمزيد من كل هذا. ومع ذلك، يبقى لكل عملةٍ وجهان: فالجنس البشري يواجه بدوره تحدياتٍ غير مسبوقة. فالإرهاب، وتسريب أسلحة الدمار الشامل، والنفايات الفضائية، والتلوث البيئي والمتالف الحاضلة للبيئة، وأنواع المخلوقات الحية المهددة بالانقراض، إنما هي جميعاً مصنفة عالمياً في خانة التحديات المشتركة للجنس البشري. فمواجهة هذه التحديات تتطلب تعاوناً قوياً بين الأمم[32]. وكأمةٍ تضم العديد من الجماعات الإثنية، وكدولةٍ أساسيةٍ في مجالات الطاقة النووية والقدرات المتعلقة بالفضاء الخارجي، وكدولةٍ مستهلكة للطاقة، كل ذلك: يجعل من الصين بالطبع، فريقاً لا يمكن تجاهله عندما يأتي الأمر إلى التعاون المشترك لحل القضايا المتعلقة بالحكم العام العالمي.

فالهجمات الإرهابيةُ لا تعرف فصلاً بين البر والبحر، وأسلحة الدمار الشامل هي في الأساس حرةٌ من حيث المبدأ من القيود المكانية، وبالتالي فإن المياه الزرقاء تتعرض جدياً للتلوث كما هو حال الأراضي الداخلية. ويقترن كل ذلك بأعمال القرصنة التي هي مشكلةٌ ذات تاريخٍ طويل. فالبحر مكانٌ رئيسي، وفي بعض الأحيان يكون هو الأصل لمثل هذه المسائل المتعلقة بالحكم العام العالمي. وهذا أيضاً يتطلب المزيد من مساهمات الصين المالية والتدابير الإجرائية.

وهـذا الأمـر يصبح ملفتاً بشـكلٍ خاص عندمـا تبدو مجموعة دول الغرب التـي تقودهـا الولايـات المتحـدة عاجـزةً عن تلبيـة متطلبات القضايـا المتعلقة بالحكم العام العالمي. وعلى سـبيل المثال، فإن إرسـال سـفن البحرية الصينية للمشاركة الدائمة في العمليات الدولية التي تشن ضد أعمال القرصنة الجارية بالقرب من شـاطئ الصومال منذ العام 2009، إنما كانت تلبيةً لطلبٍ ملحّ من المجتمع الدولي. وبالغاً ما بلغت قوة الولايات المتحدة وحلفائها، فإنهم كثيراً مـا بـدوا غارقيـن في مواجهة النشـاطات غيـر المتوقعة للقراصنـة الصوماليين، إلـى درجـةٍ تبـدو معها أن المتالـف الناتجة عن مواجهة هؤلاء القراصنة، أرجح مـن المغانـم الناتجـة عن لعب دور البوليـس العالمي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار صعوبة الاستمرار في تقديم هذه الخدمات في ضوء خسارة الخدمات العمومية العالمية، كما في خسـارة الأمن في المياه ذات العلاقة، كل ذلك يسـتدعي من الصيـن أن تشـارك فـي التكاليـف كمـا في المسـؤولية، وذلك نظـراً لاقتصادها المتنامي ونشاطها المتزايد على الطرق البحرية. كل ذلك جعل هذه المشاركة خياراً أكثر حيويةً.

فوجـود سـفن القـوات البحريـة الصينية في مياه الصومـال هو مجرد مثالٍ على هذا الوضع. وشؤون الشأن العام الراهنة تتضمن في ما تتضمنه أيضاً القوة الصينية – الروسية المشتركة العاملة في البحر في العام 2012، ودور الصين في ممارسـة مناورات «ريمباك» العسـكرية البحرية في العام 2014 (الشـكل 1–6). ففي الواقع، قامت الصين منذ الحادي عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2004 بالتوقيـع علـى معاهـدة تعـاون إقليمي من أجـل مكافحة أعمال القرصنة البحرية المسلحة التي تستهدف السفن التجارية في آسيا. وذلك بالاشتراك مع عشرة دول آسيوية هي اليابان، وجمهورية كوريا الشعبية، والهند، وسيريلانكا، وبنغلادش، وبعض الدول الأخرى. ومع كل ذلك، فإن هذا الاتفاق الذي يدخل حيز التنفيذ في الرابع من سبتمبر/ أيلول من العام 2006، لم يغير في الأمر كثيراً.

فحتى الآن، تعتبر مياه جنوبي بحر الصين من قبل منظمة التجارة العالمية، مياهاً مشـابهة لمياه خليج عدن. وفي ظل عدم توفر الرغبة لدى الولايات المتحدة، وعدم توفر الإمكانيات بالرغم من وجود الرغبة لدى الدول الآسيوية الأخرى، فإن الصين قد تجد نفسها في نهاية الأمر، الدولة المؤمنة للأمن والسلام كسلعة خدماتية عامة في هذه المياه.

الجدول رقم 1–6
المناورات البحرية العسكرية المشتركة التي شاركت بها الصين

المشاركين	التاريخ	المكان	القوات المرسلة من الصين
الصين وروسيا	18 سبتمبر/ أيلول 2009	المنطقة الغربية من خليج عدن	مدمرة واحدة وسفينة اتصال
الصين وروسيا	22–27 نيسان/ أبريل 2012	مياه البحر الأصفر كوينغداو	غواصتان و16 سفينة سطح بما في ذلك مدمرات وفرقاطات وزوارق إطلاق صواريخ، وسفن اتصال، وسفينة مستشفى
الصين وروسيا	5–12 تموز/ يوليو 2013	خليج بطرس الأكبر، بحر اليابان	أربع مدمرات وفرقاطتان وسفينة اتصال
الصين وروسيا	20–26 مايو/ أيار 2014	القسم الشمالي من بحر الصين الشرقي	غواصتان، وثماني سفن سطح بما فيها مدمرات، وفرقاطات وزوارق إطلاق صواريخ وسفن اتصال، و9 طائرات ثابتة الأجنحة
22 دولةً بما فيها: الصين، والولايات المتحدة، وبريطانيا، واليابان، وجمهورية كوريا الشعبية، والهند	26 حزيران/ يوليو إلى 1 آب/ أغسطس، 2014	المياه المحاذية لـ: هاواي	مدمرة واحدة، فرقاطة واحدة وسفينة اتصال واحدة، وسفينة مستشفى

المصدر: المعلومات مبنية على مواد مأخوذة من مصادر عامة.

وفـي الوقـت الـذي لهَج فيه الناس كثيراً في السـنوات الأخيرة حول كيف سـتقوم الصيـن بالحلـول محـل الولايات المتحدة كصاحبـة أضخم اقتصادٍ في العالم، كما أنهم اهتموا أيضاً بمسألة كيفية تغيير دورها في مجالاتٍ غير مجالات الاقتصاد، وكيف سيكون موقعها مهماً في النظام الأمني العالمي، وكيف سيكون أمرها مختلفاً عن بريطانيا وعن أميركا وعن الدول العظمى الأخرى، بينما هي في طريقها المؤدي إلى الصعود في عالم البحر. ولعل هذا هو السياق الأكثر جذريةً.

فطريـق الصيـن لتصبـح قـوةً بحريةً عظمى حقيقية سـوف يكون مشـحوناً بالمصاعـب والغمـوض. فعلـى سـبيل المثال، إن سياسـات أميركا الجديدة في الباسـيفيك الأسـيوي، والهادفة «للعودة إلى آسـيا»، وكذلك سياسـتها المتعلقة «بإعـادة التـوازن إلـى أسـيا، وكذلك بالنسـبة إلى البلدان المجـاورة التي يوجد خلافـات حدوديـة بحريـة بينهـا وبيـن الصيـن، أو تلـك الـدول التـي تتصـادم استراتيجيتها البحرية مع تلك العائدة للصين. هل سيعيق ذلك الصين من التوجه إلـى الذهـاب عميقـاً وبعيـداً في البحر؟ أكثر من ذلك هل ستسـتطيع الصين أن تسـاهم بإحـداث نظـرة جديـدة إلى القوة البحرية والبحر؟ وكيف سـيبدو الأمر كله؟

وانطلاقـاً مـن الاسـتنتاج الأساسـي بـأن العالـم إنمـا يحتـاج إلـى الأمـن والانتظام، وأن الصين تعتمد أكثر على السـلام العالمي من أجل تطورها، فإن الصين سـتبدأُ بالمسـاهمة، أو بزيادة المسـاهمة، في تقديم الخدمات العمومية الكونية، ليس فقط في المياه الدولية القريبة منها، ولكن أيضاً في عددٍ من البحار الهامة حول العالم. ومع اندلاع الحرب في أفغانسـتان، ومع الحرب العراقية، ومـع الربيـع العربي، ومع حادثـة أوكرانيا، فإن القيم الأميركية المتعلقة بالعالم تعرضت لانتقاداتٍ من هنا وهناك، بحجة أنها سياسة أنانيةٌ وسلطوية. أكثر من ذلك، فإن التباطؤ الاقتصادي، وتخفيض الإنفاق العسـكري، قد أضعفا بشـكلٍ

كبيـر حمـاس أميـركا وقدرتهـا كي تلعب دور شـرطي العالـم، وهذا ما نتج عنه تفاقـم مسـتمر فـي النزاعـات، أو أعمـالٌ إرهابية في أماكن مختلفـة من العالـم. بالإضافـة إلـى ذلـك، فإن إعادة ترتيب القوات المسـلحة الأميركية حول العالم قـد خلقـت ثقوبـاً أكثـر وأعمق فـي نظام الأمن والانضبـاط العالمي. وكان هذا هو السـبب لتسـارع سـباق التسـلح بين الدول، كما كان سـبب ازدياد النزاعات العسكرية وشبه العسكرية، وكذلك كانت هي السبب كي يصبح الإرهاب عدواً مشتركاً لجميع الحكومات. وسوف تبرهن الحقائق أن نتيجة الطلب العالمي، أو لعبة البحر، قد تكون شبيهةً بالمجرى الطبيعي الذي اتخذته الصين لتطورها. ومع أن الصين تواجه تحدياتٍ أكثر تعقيداً وصعوبةً في مجال البحر، إلا أنها في الوقت نفسـه تتمتع بفرصٍ أكثر اتسـاعاً من أجل المناورة، كما من أجل إظهار كفاءتهـا. لقـد دخلـت الصيـن مرحلةً من التطور البحري بطـرقٍ متعددة. وعلى الصيـن كمـا علـى العالـم، أن يكونا على اسـتعدادٍ للمسـتقبل الذي قد لا يكون تغييره سـهلاً: فالصين سـتصبح قوةً بحريةً حقيقيةً، وليس مجرد قوةٍ اقتصاديةٍ أو تكنولوجية، بل إنها ستكون كذلك أيضاً في الحقلين السياسي والعسكري. فالقوةُ الاقتصادية والتكنولوجية الآتية من البحر سـوف تقود إلى إعلاء صوت الصين ونفوذها الدوليين في ما يختص بشؤون البحار. ومع مرور الوقت ستأتي اللواحق مطابقةً لتوقعات السوابق بشكلٍ أكثر فأكثر. وكل محاولةٍ للفصل بينهما ستكون مستحيلةً وغير واقعية.

ومن الواضح لأيٍ كان، أنه بدون قوةٍ عسـكريةٍ قوية في البحر، لا يمكن للصيـن سـوى أن تفشـل فـي أن تصبـح قـوةً بحريـةً كبـرى، ولكـن إنجازاتهـا الاقتصاديـة والتكنولوجيـة سـوف تبرهن في نهايـة الأمر أنها مجرد قصورٍ مبنية في الهواء. فما دامت الدول القومية والدول السيادية موجودةً، فلن تسمح دولةٌ لأخرى بأن تتلاعب بمصيرها أو بأن تتحكم به. ولن تكون الصين شواذاً على هذه القاعدة.

وثمة أصواتٌ، ومنظماتٌ، وبلدانٌ تميل إلى لعب ما يسـمى بدور التهديد المحتمـل لنهضـة الصيـن البحرية؛ وهي تفعل ذلك من أجل منع الصين من أن تصبح قوية. «فالصعود المسالم» الذي تبشر به تلك الجهات، والقائل ضرورة جعـلِ الصيـن عملاقـاً اقتصادياً، مشـروطة في الوقت نفسـه بجعل نفسـها تابعاً سياسـياً ينظـر إلـى بقيـة البلدان لتلمس الاتجاه ولدوزنـة إيقاعات نهضته. ومن الواضح أن هذا يقع على طرفي نقيضٍ مع رأي الصين في النهوض السـلمي. فالاعتمـاد علـى النفـس والقوة الوطنية: عاملان حاسـمان من أجل بلدٍ مسـتقلٍ مثـل بلادنـا. وبدونهمـا، لن يكون الرفاه الاقتصادي أكثر من وهمٍ خالص. لأنه سـيتحول إلى أنقاضٍ بسـبب الحرب، تماماً مثلما جرت الأمور في فترة ما قبل حـرب الأفيـون، ومـا بعدهـا، عندما كان الاقتصاد في ذلـك الوقت ملفتاً، لكن الأزمـة كانـت محدقـة. وإذا حصـل الأمـر على هذا النحو: فمـا هي القيمة التي تبقى للاستقلال الوطني الذي اكتسبته الصين منذ العام 1840 على أيدي الأجيال الصينية التي بذلت أقصى ولائها الوطني المدعوم بالدماء وحتى بالأرواح؟

هوامش الفصل الأول

(1) Levathes, Louise (2004). *When China Ruled the Seas*. (Qiu, Zhonglin, trans.) Guilin: Guangxi Normal University Press.

(2) Yu, Ying–shih (2005). *Trade and Expansion in Han China: A Study in the Structure of Sino–Barbarian Economic Relations*. (Wu, Wenling etc., trans.) Shanghai: Shanghai Ancient Books Publishing House, p. 158.

(3) Chao Zhongchen (2005). *Overseas Trade and the Ban on Maritime Trade during the Ming Dynasty*. Beijing: People's Publishing House, p. 117.

(4) Levathes, Louise (2004). *When China Ruled the Seas*. (Qiu, Zhonglin, trans.) Guilin: Guangxi Normal University Press, pp. 72–177.

(5) Chao Zhongchen (2005). *Overseas Trade and the Ban on Maritime Trade during the Ming Dynasty*. Beijing: People's Publishing House, pp. 264–278.

(6) Stavrianos, L. S. (1999): *The World Since* 1500: *A Global History*. (Wu, Xiangying, and Liang, Chimin, trans.) Shanghai: Shanghai Academy of Social Sciences Press, p. 13.

(7) Stavrianos, L. S. (1999): *The World Since* 1500: *A Global History*. (Wu, Xiangying, and Liang, Chimin, trans.) Shanghai: Shanghai Academy of Social Sciences Press, pp. 331–334, 14, 17, 23.

(8) Maddison, Angus (2011). *Chinese Economic Performance in the Long Run*, 960–2030 *AD*. (Wu, Xiaoying, and Ma, Debin, trans.) Shanghai: Shanghai People's Publishing House, pp. 28–29.

(9) Kennedy, Paul (2006). *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from* 500 *to* 2000. (Chen, Jingbiao, *et al.*, trans.) Beijing: China International Culture Press, p. 6.

(10) Maddison, Angus (2011). *Chinese Economic Performance in the Long Run*, 960–2030 *AD*. (Wu, Xiaoying, and Ma, Debin, trans.) Shanghai: Shanghai People's Publishing House, pp. 18–29.

(11) Chao, Zhongchen (2005). *Overseas Trade and the Ban on Maritime Trade during the Ming Dynasty*. Beijing: People's Publishing House, pp. 64–77.

(12) The inflow of silver created a number of wealthy people in Fujian and Guangdong. These people would carry «cheap and shoddy goods» to «Luzon and other foreign states» and «return with shiploads of silver», «gaining profits that were always more than 100 times the costs of their goods». As cited in Chao,

Zhongchen (2005). *Overseas Trade and the Ban on Maritime Trade during the Ming Dynasty*. Beijing: People's Publishing House, p. 276.

(13) Zhu Di (Emperor Chengzu of Ming) and his nephew Zhu Yunwen (Emperor Huidi of Ming).

(14) Zheng Chenggong was a leading figure of the movement to topple the Qing Dynasty and restore the Ming Dynasty.

(15) Most scholars believe that security threats from the west and the north were the major factor that shaped China's land tradition. Invasions by northern nomadic peoples like the Xiongnu, the Turks, the Khitans and the Jurchens were the nightmare of the ruler of every dynasty. Keeping distance from the sea was therefore a natural decision.

(16) Wang, Yuquan (ed.) (2007). *A General History of Chinese Economy: The Ming Dynasty* (*vol.* 1). Beijing: China Social Sciences Press, pp. 40–41.

(17) In the opinion of the author of *A General History of Chinese Economy: The Ming Dynasty*, all the migrants in the Jiangnan region moved between the provinces in that region and none of them moved out to any of the northern provinces. However, it seems that this could not explain the population increase in inland provinces and the decrease in coastal ones, considering the social stability, economic recovery and the rise of living standards at the beginning of the Ming Dynasty despite the stern measures to curb the under–reporting of population and land. Wang, Yuquan (ed.) (2007). *A General History of Chinese Economy: The Ming Dynasty*. China Social Sciences Press, pp. 40–41.

(18) The ambitious Emperor Wudi of Han and Kublai Khan waged wars to conquer Japan and Korea but never succeeded. For Emperor Wudi of Han's attack on Korea, see *Book of Han: The Southwestern Barbarians, the Two Yues, and Korea* (Chapter 65). For the Yuan Dynasty's expeditions to Japan in 1274 and 1281, see Masaaki, Sugiyama (2013). *Kublai Khan's Challenge*. (Zhou, Junyu Trans.) Beijing: Social Sciences Academic Press, pp. 191–192. During the Ming Dynasty, China and Japan were alternately on the offensive in their rivalry, and Japanese pirates frequently intruded upon China during the 100–odd years after the founding of the dynasty; in 1495, the Ming government helped Korea to defeat the Japanese invaders. The Chinese territory was never affected.

(19) *Baoyuan shouyi* («maintaining the primordial unity») is one of the earlier methods of practicing Taoism. The main idea is to maintain the human essence, energy and spirit in such a way that they would neither be consumed nor escape, so that they would fill the body all the time and become one with the physical form.

(20) On December 31, 1953, Zhou Enlai put forward the Five Principles of Peace-

ful Coexistence: mutual respect for sovereignty and territorial integrity, mutual non–aggression, non–interference in each other's internal affairs, equality and mutual benefit, and peaceful coexistence. In 1990, these principles were advocated by Deng Xiaoping and became China's tenet for the building of a new international political and economic order.

(21) The case of Wen Ho Lee: In 1996, while investigating the so–called possibility of China stealing secrets about the design of nuclear weapons from Los Alamos National Laboratory, the FBI identified Chinese American scientist Wen Ho Lee as the suspect. In March 1999, Secretary of Energy Richardson gave orders to fire Lee on the ground of violation of security regulations. In April, the spokesperson for the Chinese Foreign Ministry refuted the «nuclear spy» case as sheer nonsense. In May, Congressman Christopher Cox and others issued the notorious Cox Report, which accuses China of collecting confidential data about nuclear warheads and high–performance computer technology through academic exchange, tourism and contact with laboratory employees conducted by so–called shell companies in the United States. Though the report contains no convincing evidence for the allegations and assumptions, Wen Ho Lee was once again victimized by the anti–China politicians' slanders and attacks on China. On September 10, Los Alamos National Laboratory announced disciplinary actions against three of the persons in charge of the lab (including blocking salaries and issuing letters of reprimand) who had wrongly accused Wen Ho Lee of espionage. In November, Lee re–asserted his innocence. The US government decided not to seek to indict him for espionage because no evidence showed he had deliberately passed nuclear secrets. On December 11, the Department of Justice arrested Lee on 59 charges. On December 20, Attorney General Janet Reno stated that there was no sufficient evidence to show Lee's involvement in espionage. On December 21, Lee struck back and sued the US government for serious violation of his privacy that led to his being considered a spy. On March 19, 2000, Lee's children set up a legal defense foundation to raise judicial funds for their father. On August 22, the Department of Justice openly admitted that the data downloaded by Lee were not confidential. At the same time, however, it rejected Lee's request to reduce the number of charges against him. On August 24, Federal Judge Parker agreed to release Wen Ho Lee on bail.

(22) On May 8, 1999, the United States bombed the Chinese embassy in Yugoslavia, causing injuries and deaths and vast damage of property. The US government stated that it was accidental.

(23) Kuhn, Robert Lawrence (2005). *The Man Who Changed China: the Life and Legacy of Jiang Zemin.* (Tan, Zheng, Yu, Haijiang et al. trans.) Shanghai: Shang-

hai Century Publishing Group and Shanghai Translation Publishing House, pp. 310–311, 346–348.

(24) On April 1, 2001, an EP–3 reconnaissance aircraft of the United States was operating above waters near Hainan when China sent two J–8II fighters for surveillance and interception. The wingman's aircraft collided with the American aircraft above the Chinese exclusive economic zone 70 nautical miles (110 km) southeast of Hainan. The Chinese fighter crashed and the pilot, called Wang Wei, bailed out. His whereabouts after that became unknown and he was eventually confirmed by China to be dead. China accused the American aircraft of intentionally hitting the J–8II fighter and making a crash landing on Chinese territory without notice and permission. The United States said that the EP–3 was hit by the J–8II fighter which had gone out of control and was led to the airfield by the other J–8II.

(25) On December 11, 2001, the PRC officially joined the WTO after 15 years of negotiation.

(26) The global structure of maritime industries in 2003: primary industry, 8%, secondary industry, 59%, tertiary industry: 33%. See China Institute for Marine Affairs Research Group of State Oceanic Administration (2007). *China's Ocean Development Report*. Beijing: China Ocean Press, p. 126. The United States' structure of maritime industries in 2005: primary industry, 2%, secondary industry, 29.2%, tertiary industry, 68.8%. See Zhao, Zhen (2007). China's Structure of Maritime Industries and Its Optimization. *Maritime Development and Management*, no.7, pp. 43–46.

(27) These are Liaoning Province, Hebei Province, Tianjin City, Shandong Province, Jiangsu Province, Shanghai City, Zhejiang Province, Fujian Province, Guangdong Province, the Zhuang Autonomous Region of Guangxi, and Hainan Province. The statistical scope of National Bureau of Statistics also includes Beijing among the coastal regions. If so, the economic performance of the coastal regions would be even more impressive.

(28) For reasons related to the collection of data, the data on China's international ocean transport in 2001 cannot correspond to those in 2013. As a result, the data of 2002 are used in this book.

(29) Ye, Xiangdong and Chen, Sizeng (ed.) (2013). *Modern Maritime Economy: Theory and Practice*. Beijing: Publishing House of Electronics Industry, p. 11.

(30) The Economic Information Department of China Council for the Promotion of International Trade. Analysis of the Formation of China's 'Going Global' Strategy and the System of Promotional Policies», January, 2007, http://www.ccpit.org/Contents/Channel_1276/2007/0327/30814/content_30814.htm

(31) Information Office of the Ministry of Commerce. Leapfrog Development in China's «Going Global» Strategy during the 11th Five–Year Plan Period, October 2010. http://www.mofcom.gov.cn/aarticle/ae/ai/201010/20101007200262.html
(32) Zhang, Yuyan and Li, Zenggang (2008). *International Economic Politics*. Shanghai: Shanghai People's Publishing House, pp. 189–195.

الفصل الثاني

حلم القوة البحرية العظمى:
التحديات والمشاكل

إن المستقبل مشرقٌ، لكن الطريق إلى هذا المستقبل مليئةٌ بالمنعطفات والمنعرجات.

ولا بدّ للصين في نهاية الأمر من أن تنهض لتصبح أمةً بحريةً عملاقةً تستحق لقبها هذا بكل جدارةٍ واحترام. وإن هذا سوف يكون اتجاهاً تاريخياً لا تمكن مقاومته، لكن هذه العملية لن تكون إبحاراً بسيطاً. ففي الحقيقة إنها ستكون محفوفةً بالتحديات من الداخل ومن الخارج.

ومع أن الصين قد سرّعت من جهودها من أجل بناء قدراتها البحرية، فإن الحقيقة التي لا جدال فيها تبقى بأنها لا تزال تواجه موقفاً مجازفاً موسوماً بالصراعات المتداخِلة وبالعقبات. وانطلاقاً من النماذج الاقتصادية والسياسية في العالم، وما لها من تداخلات، فإن الصين تبدو في موقفٍ محرجٍ يتمثل في أنها لا تملك أن تتحدى القوى العظمى بينما هي في الوقت نفسه تقاسي صعوبةً مع تحدياتٍ عالميةٍ هي أقل من ذلك.

I- المسألة التايوانية

إن أهمية تايوان بالنسبة إلى الصين هي مسألةٌ واضحةٌ بحد ذاتها.

وكما يقول المثل: يبقى الدم أكثر لزوجةً من الماء. فلن تستطيع الصين أن تصبح دولةً قوميةً مكتملة ما دام أن برّها الرئيسي غير متحدٍ مع تايوان. ولو حصل الدمج السياسي بين جانبي مضائق تايوان، فإن الجدوى الهامة المباشرة الأكبر لجانبي المضيق سوف تكون اقتصاداً يتنامى حجمه وتأثيره، وتمدداً في السوق، وترقيةً للتجارة وللتعاون، وازدياداً في ثروة الناس ورخائهم[1].

والنقطة الأهم، هو أن ذلك سيحسن بشكلٍ ملفتٍ مكانة الصين في البنية الجيوسياسية الآسيوية.

فطريق وصول الصين إلى المحيط الهادئ محاطٌ أو محجوبٌ بعددٍ من المضائق والممرات البحرية بما في ذلك مضيق كوريا، أوسيومي كاييكو، قنال باشي، ومضيق مَلَقَا. وهنالك ثلاث طرقٍ رئيسيةٍ إلى المحيط الهادئ: الطريق الشمالي الذي يعبر مضيق كوريا وجزر كوريل، والطريق الشرقي الذي قوامه الممرات البحرية الواقعة بين أرخبيل اليابان وجزر رِيوكيو، وجزر دياوو، وتايوان. وهنالك الطريق الجنوبي عبر مضائق تايوان أو عبر المياه التي تقع خارج غوانكدونغ، أو مضيق غوانكسي، إلى المحيط الهادئ ومن ثم إلى المحيط الهندي. فلو أعيد توحيد تايوان مع البر الرئيسي: ستتمتع الصين بطريقٍ عريضٍ على طول الممرات الشرقية والجنوبية، كما ستصبح تايوان حاملة طائراتٍ لا تغرق، كما ستصبح قلعةً ومحوراً تجارياً على الحدود بين شرقي بحر الصين وبين بحر جنوبي الصين.

ومع ذلك، يبقى هنالك فرقٌ صاعقٌ بين الحقيقة وبين أمنيات الناس.

ومقارنةً بالأيام التي كانت فيها جميع الرسائل البريدية والتلغرافية،

والمكالمات الهاتفية الآتية من البر الرئيسي، ينبغي أن تمر عبر هونغ كزنغ قبل أن تصل إلى تايوان. ولقد حدثت تغيراتٌ كثيرةٌ في العلاقات عبر المضائق منذ بداية الإصلاح والانفتاح في العام 1978، كما يبدو ذلك واضحاً في «المعابر الصغيرة الثلاث»[2] ثم لاحقاً في «المعابر الثلاث الأكبر»[3] وبعد التوقيع على اتفاقية الخدمة والتجارة[4]. (الجدول 2–1) وبالرغم من العلاقات الأقرب، ومهما يكن من حصول تعزيزٍ للتفاهم المتبادل بين البر الرئيسي وبين تايوان، ومن منعٍ للولايات المتحدة، واليابان، والانفصاليين من التمادي في عملية إعاقة التوحيد السلمي، فإن ذلك يبقى أمراً شديد الأهمية للحكومة الصينية وواحداً من أكبر التحديات أمام النهوض البحري للصين.

الجدول رقم 2–1
محطاتٌ في طريق العلاقات المتبادلة بين المضيقين (1979–2013)

التاريخ	الأحداث والاتفاقيات التي شكلت محطات رئيسية
1979	فتح البر الرئيسي سوقه أمام منتجات تايوان وعرض إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، بالإضافة إلى بعض السياسات التفضيلية الأخرى.
1989	الطرود البريدية كان يجري نقلها عبر المضائق ومن خلال هونغ كونغ؛ وبدأت تايوان بتشغيل خدمات هاتفية وتلغرافية إلى البر الرئيسي عبر طرفٍ ثالث.
أبريل/ نيسان 1997	خدمات شحن بحري مباشرة بين فَنْزهُوْ/ زِيامين وبين كاوسي يونغ، باتت جاريةً على أسسٍ تجريبية.
الاحتفال الربيعي لعام 2003	ومن أجل تسهيل طريق عودة رجال الأعمال إلى تايوان لحضور احتفالات الربيع، فإن البر الرئيسي سمح لـ: 16 رحلة جوية من 6 شركات طيران تايوانية بأن تأتي إلى شانغهاي تَايِبِي أو من كاوْسْيُنْغْ عبر هونغ كونغ أو ماكاو. وكان ذلك يحدث للمرة الأولى منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية حيث يسمح لأي طائرة تابعة للخطوط الجوية التايوانية بالهبوط في أي مطار من مطارات البر الرئيسي.

الاحتفال الربيعي لعام 2005	للمرة الأولى تقوم خطوطٌ جويةٌ من كلا الجانبين لمضائق تايوان في الاشتراك ببرنامج استئجار طائرات النقل الخاصة من أجل مهرجان الربيع، مما سمح بإقامة رحلات جوية متبادلة عبر المضائق ومن دون الاضطرار إلى الهبوط في هونغ كونغ أوٍ ماكّاوْ. ولكن كان عليها أن تمر في منطقة معلومات طيران هونغ كونغ.
حزيران/ يونيو 2008	قامت (ARATS) وشركة المبادلات عبر المضيق (SEF) بتوقيع محضر مؤتمر عُقد في بيكين حول عبور الرحلات الجوية المستأجرة عبر المضائق. وفي عطلة نهاية الأسبوع الموافقة الرابع من تموز/ يوليو بدأت الرحلات الجوية للطائرات المستأجرة رسمياً بالعبور فوق المضائق.
4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008	قامت (ARATS) وشركة المبادلات عبر المضائق (SEF) بتوقيع اتفاق النقل الجوي عبر المضائق وكذلك اتفاق النقل البحري عبر المضائق، وكذلك اتفاق خدمات التبادل البريدي عبر المضائق.
15 كانون أول/ ديسمبر 2008	بدأت خدمات النقل البحري المباشر، وخدمات الطيران المباشر، وخدمات البريد المباشر رسمياً عبر المضائق.
26 نيسان/ أبريل 2009	قامت (ARATS) وشركة المبادلات عبر المضائق (SEF) بتوقيع اتفاقية التعاون المالي عبر المضائق، كما قامتا بتوقيع الاتفاقية المُكمِّلة للنقل الجوي عبر المضائق، كما قامتا بتوقيع اتفاقية التعاون القضائي ضد الجرائم عبر المضائق.
29 حزيران/ يونيو 2010	قامت (ARATS) وشركة المبادلات عبر المضائق (SEF) بتوقيع اتفاقية إطار حول التعاون الاقتصادي عبر المضائق، وكذلك اتفاقية تعاون بخصوص حماية الملكية الفكرية عبر المضائق.
9 آب/ أغسطس 2012	قامت (ARATS) وشركة المبادلات عبر المضائق (SEF) بتوقيع اتفاقية التعاون الجمركي عبر المضائق وكذلك قامتا بتوقيع اتفاقية حول تنمية وحماية الاستثمارات عبر المضائق.
21 جزيران/ يونيو 2013	قامت (ARATS) وشركة المبادلات عبر المضائق (SEF) بتوقيع اتفاقية التجارة والخدمات عبر المضائق.

الجدول رقم 2–2
حقوق ومصالح الصين، البحرية

البحر / الفئة	البحر الأصفر	بحر شرقي الصين	بحر جنوبي الصين
الحقوق السياسية والمصالح	مياه إقليمية	مياه إقليمية	مياه إقليمية
	منطقة اقتصادية حصرية	منطقة اقتصادية حصرية	منطقة اقتصادية حصرية
	جرف قارّي	جرف قارّي	جرف قارّي
الحقوق السياسية والمصالح	منطقة صيد أسماك	منطقة صيد أسماك	منطقة صيد أسماك
	تطوير حقول نفط وغاز	تطوير حقول نفط وغاز	تطوير حقول نفط وغاز
	استعمالات أخرى	استعمالات أخرى	استعمالات أخرى
الحقوق الأمنية والمصالح	منع التعرض للغزو من طريق البحر	منع التعرض للغزو من طريق البحر	منع التعرض للغزو من طريق البحر
	إحباط إمكانية حصول منازعات بحرية	إحباط إمكانية حصول منازعات بحرية	إحباط إمكانية حصول منازعات بحرية
الحقوق التنقيبية والمصالح	مسائل محيطية تختص بها هذه المياه	مسائل محيطية تختص بها هذه المياه	مسائل محيطية تختص بها هذه المياه

المصدر: Yang Jinsen. «The Current State of Oil and Gas Exploitation on the Seas by Surrounding Countries», in *Study of Maritime Development Strategies*, 1989 (3).

وما لم تتحد مع البر الرئيسي من جديد، ما كان لتايوان أن تقاوم قيام أميركا واليابان وبعض الدول الأخرى باستغلالها ضد البر الرئيسي، وخدمة لمصالح هذه الدول الخاصة. أما من هو على جهة البر الرئيسي، فقد كان عليه أن يجوب البحر، وأن يستعمله تحت وطأة المجازفة بأن يعاد احتلاله في أي وقت.

وكما نحن نعلم، فإن الإشراف على السلاسل الثلاث للجزر، والذي هو بقيادة الولايات المتحدة، والتي يشاركها فيه بعض حلفائها، بما فيهم اليابان والفيليبين وأستراليا، إنما هو إشراف يقوم في الدرجة الأولى على منع الصين من دخول المحيط الهادئ. فتايوان هي المركز التجاري لسلسلة الجزر الأولى، التي تتكون من جزر أليتيان، ومن جزر شيبا، وجزر الأرخبيل الياباني، وجزر

ريوكيو، وجزيرة تايوان، والفيليبين، وجزر إندونيسـيا. وإن نقص السـيطرة على تايوان لـم يتسـبب فقط بحرمان الصين من طريق سـهل السـلوك إلى المحيط. الأمـر الـذي تسـبب بإحباط بالغ لقوتها بشـكل عام، وبضـرر لمصالحها، لكن ذلك قد أضاف أيضاً تهديداً للصين من الداخل.. فتايوان يمكن استعمالها ورقة مسـاومة في يد أميركا في أي وقت، أو حتى من أجل أن تفرض الحصار على الصيـن. وأكثـر مـن ذلـك، حيث أن معظـم المؤيدين لاسـتقلال تايوان هم من الموالين لليابان[5]، ومن الممكن استعمالهم بسهولة كمخلب بيد اليابان لخلق المتاعب للصين.

لذلك، كانت إعادة دمج تايوان مع الصين في أسرع وقت ممكن لا تشكل فقـط خطـوة فـي اتجـاه القوة البحريـة المتكاملة، لكنها أيضـاً كانت ذات أهمية قصوى من أجل مسائل السيادة التي يمكن أن تنصرف الصين إليها.

II– إمكانية الوصول إلى طريق مسدود في المنازعات المتعلقة بالسيادة

ومـن الشـمال إلـى الجنـوب يحيط بالصيـن كل من بحر بوهـاي، والبحر الأصفر، وبحر شرقي الصين، وهي بحار تغطي 4.73 مليون متر مربع (الجدول 4–4). ووفقـاً لمعاهـدة الأمـم المتحـدة المتعلقة بقانون البحـار[6]، ومع وجود شـاطئ للبر الرئيسـي يمتد إلى ما يزيد عن 18000كلم، وشـواطئ للجزر يبلغ طولها أكثر من 14000 كلم، و6961 جزيرة محاطة كلياً بالماء، وتفوق مساحة كل منها 500 متر مربع (ما عدا تايوان، وهونغ كونغ، وماكاو) تستطيع الصين أن تطالب بالسيادة والإشراف على ما يزيد عن ثلاثة ملايين متر مربع من المساحة البحرية، وكذلك على الموارد البحرية الوفيرة لتلك «المناطق الزرقاء الشاسعة»، وكذلـك بمنافعهـا فـي النقـل. كما أنه من الواضح أن منافعها في الدفاع الوطني هي جزء جوهري من مرابح الصين من قوتها البحرية (الجدول 4–3).

الجدول رقم 2-3
معلومات أساسية عن البحار الأربعة المحيطة بالصين

الاسم	المعلومات الأساسية	ملاحظات
بحر بوهاي	بحر صغير مغلق ذو جرف قارّي ضحل. يبلغ طوله حوالى 300 ميل بحرياً من الشمال إلى الجنوب، ويبلغ عرضه حوالى 160 ميلاً بحرياً من الشرق إلى الغرب. وتبلغ مساحته حوالى 77000كيلومتر مربع. ويبلغ معدل عمق مياهه 18 متراً. ويبلغ عمقه الأقصى 82 متراً.	بحر صيني قارّي
البحر الأصفر	يقع بين البر الرئيسي للصين وبين شبه الجزيرة الكورية. يبلغ طوله حوالى 432 ميلاً بحرياً من الشمال إلى الجنوب، ويبلغ عرضه حوالى 531 ميلاً بحرياً من الشرق إلى الغرب. وتبلغ مساحته حوالى 380000 كيلومتر مربع. ويبلغ معدل عمق مياهه 44 متراً. ويبلغ عمقه الأقصى 140 متراً.	تحده الصين وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا
بحر شرقي الصين	بحر يقع شرقي البر الرئيسي للصين، وعلى الجزء الشمالي الغربي من المحيط الهادئ. يبلغ طوله حوالى 700 ميل بحري من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، ويبلغ عرضه أقل من 400 ميل بحري. وتبلغ مساحته حوالى 770000 كيلومتر مربع. ويبلغ معدل عمق مياهه 370 متراً. ويبلغ عمقه الأقصى 2719 متراً في حوض أوكيناوا.	تحده الصين وجمهورية كوريا واليابان
بحر جنوبي الصين	بحر يقع جنوبي البر الرئيسي للصين، وعلى الجزء الشمالي الغربي من المحيط الهادئ. وله قعر وعر وشواطئ ضحلة وحوض عميق في الوسط. وتبلغ مساحته حوالى 3.5 مليون كيلومتر مربع. ويبلغ معدل عمق مياهه 1212 متراً. ويبلغ عمقه الأقصى فوق الـ 5500 متر.	تحده الصين وفيتنام والفيليبين وماليزيا وبروناي وإندونيسيا

المصدر: The research group of the Development Strategy Institute of the State Oceanic Administration. *China›s Ocean Development Report*. China Ocean Press, 2007.

الجدول رقم 2-4
حدود بحرية لم يجرِ ترسيمها بعد، بين الصين والبلدان المجاورة لها

البلد المجاور	المناطق الحدودية البحرية التي ينبغي ترسيمها	الوضع الراهن
جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية	البحر المجاور الواقع إلى شمالي البحر الأصفر. المنطقة الاقتصادية الحصرية، الجرف القارّي.	غير مرسّم الحدود. وثمة اتفاقية بين الصين وبين جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية من أجل الاستغلال والإنتاج المشترك للنفط في البحر، ولقد جرى التوقيع عليها في 24 كانون أول/ ديسمبر من العام 2005.
جمهورية كوريا	المنطقة الاقتصادية الحصرية الواقعة إلى جنوبي البحر الأصفر، وفي شرقي بحر الصين، والجرف القارّيّ.	غير مرسّم الحدود. عقدت اتفاقية صيد السمك بين الصين وجمهورية كوريا، وجرى التوقيع عليها لتصبح نافذة في 30 حزيران/ يونيو، 2001.
اليابان	المنطقة الاقتصادية الحصرية الواقعة إلى شرق بحر الصين، والجرف القارّيّ.	غير مرسّم الحدود. عقدت اتفاقية صيد السمك بين الصين واليابان وجمهورية كوريا، وصارت نافذة في أول حزيران/ يونيو، من العام 2000. ويوجد نزاع على جزر دياوو وعلى روك أوكينوتوري، من بين مسائل خلافية أخرى.
فيتنام	المنطقة الاقتصادية الحصرية الواقعة إلى جنوبي البحر الأصفر، وفي شرقي بحر الصين، والجرف القارّيّ. المنطقة الاقتصادية الحصرية الواقعة إلى جنوبي بحر الصين، والجرف القارّيّ.	اتفاقية ترسيم الحدود في المياه الإقليمية في خليج بيبو، المنطقة الاقتصادية الحصرية، والجرف القّاري، واتفاقية الصيد في خليج بيبو التي جرى التوقيع عليها في العام 2000. أما الحدود المائية الباقية فهي غير مرسمة بعد. وهنالك 29 شعباً مرجانياً في جزيرة نانشا التابعة للصين هي واقعة تحت الاحتلال.

الفيليبين	المنطقة الاقتصادية الحصرية في بحر جنوبي الصين، والجرف القاري.	غير مرسّم الحدود. ثمانية من الشعب المرجانية لجزيرة نانشا التابعة للصين هي واقعة تحت الاحتلال.
ماليزيا	المنطقة الاقتصادية الحصرية الواقعة في بحر جنوبي الصين، والجرف القاري.	غير مرسّم الحدود. خمسة من الشعب المرجانية لجزيرة نانشا التابعة للصين هي واقعة تحت الاحتلال.
إندونيسيا	المنطقة الاقتصادية الحصرية الواقعة في بحر جنوبي الصين، والجرف القاري.	غير مرسّم الحدود. لا يوجد أي نزاعات إقليمية أو متعلقة بالسيادة بين الصين وإندونيسيا.
بروناي	المنطقة الاقتصادية الحصرية الواقعة في بحر جنوبي الصين، والجرف القاري.	غير مرسّم الحدود. وقد تقدمت بروناي بادعاءات تتعلق بسيادتها على الجزر المرجانية لـ: نانتونغ.

المصدر: The research group of the Development Strategy Institute of the State Oceanic Administration. *China›s Ocean Development Report*. China Ocean Press, 2007.

ووفقاً للإحصائيات، فإن مساحة الصين البحرية تمتاز بتنوع كبير في مواردها من أمثال الحياة البحرية، والنفط، والغاز، والمعادن الصلبة، والطاقة المتجددة، والسياحة الساحلية الواعدة بإمكانيات كبيرة للتطور. وهذه المساحات تتضمن أكثر من 20000 نوع من أنواع أسماك البحر، و27.53 بليون طن من الزيت، و10.6 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي؛ وأكثر من 3.1 بليون طن من احتياطي التبر في المناطق الساحلية؛ و630 مليون كيلو واط من الاحتياطي النظري من الطاقة المتجددة، وأكثر من 1500 موقع ساحلي جاذب للسياح، وأكثر من 100 شاطئ صالح للسباحة، وأكثر من 400 كلم من شواطئ المياه العميقة الساحلية؛ وأكثر من 60 موقع استثنائي ذو مياه عميقة ويصلح كميناء؛ وأكثر من 150 خليجاً استثنائياً، وهي خلجان ممتدة على طول شواطئ البر الرئيسي، وكل منها له مساحة 10 كلم مربع وما فوق؛ وأكثر من 200 خليج

تزيد مساحة كل منها عن 5كلم مربع؛ و38000 كلم مربع من المناطق المسطحة بالكامل والتي تتعرض لحركة المد والجزر؛ و124000 كلم مربع من البحار الضحلة التي يتراوح عمقها بين 0 وبين 15م[7].

ومع ذلك، وبسبب العوامل الجغرافية من أمثال: البحار المغلقة، والبحار نصف المغلقة، وسلاسل الجزر، فإنه يوجد مسائل بحرية حدودية بين الصين وبين ثمانية من البلدان المجاورة لها من الشمال إلى الجنوب، وهي بالتحديد: جمهورية كوريا الشعبية، وجمهورية كوريا، اليابان، الفيليبين، ماليزيا، بروناي، فيتنام، وإندونيسيا (الجدول 2–4). وإن الطول الإجمالي للحدود البحرية التي لم يجرِ ترسيمها بعد هو أكثر من 7000 كلم. أما ما إذا كانت الصين ستمتلك فعلاً 3 ملايين كلم مربع من «المناطق الزرقاء» إنما هو أمر قد يتوقف إلى درجة معينة على قرار محكمة العدل الدولية، أو على قرار مجلس التحكيم الدولي لقانون البحار. ومع كل ذلك، يبقى انه لا بد من موافقة البلدان المجاورة المعنية العلنية أو الضمنية، على هذه القرارات.

وبصرف النظر عن الاعتبارات الوطنية والطلبات التي تتقدم بها الدول من أجل مصالحها، فإن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار قد بذرت بذور النزاع بين كل اثنتين أو أكثر من الدول المتجاورة أو التي تتقابل مواقعها والتي لا يوجد بينها مسافةٌ مائيةٌ كبيرةٌ.

ولقد لاقت المعاهدة نقداً واسعاً بسبب أنها مصممةٌ من أجل إرساء نسقٍ من المنافسة الدولية البحرية تحت رعاية مفهوم خاص للقوة البحرية له شعار: «السلام والتطور». ومع ذلك، ولأن قواعد ترسيم الحدود تكون في بعض الأحيان مرنةً وغامضة، ويُطلب من البلدان تسوية نزاعاتها حول السيادة البحرية من خلال المفاوضات، فإن المصالح الأساسية التي تحيلها المعاهدة إلى الترسيمات الدقيقة للجزُر، وإلى الحدود الواقعة بين الدول لاحقاً لمؤتمر السلام المنعقد في وستفاليا التي تشير إلى تقاسم الأقاليم البحرية، كل ذلك

قد يؤدي إلى إثارة مجموعةٍ من المشاكل.

فقبل كل شيء، إن المصالح الكبيرة المتصلة بالجزر من شأنها أن تغري بعض البلدان لاتخاذ مواقف متطرفة والتشدد في المفاوضات من أجل مصالح هذه البلدان الخاصة.

فالفقرة الثانية من المادة 121 من المعاهدة تنص على أن الجزر تتمتع بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الأراضي البرية[8]. ووفقاً للعلماء الأجانب، فإن الجزيرة الصغيرة التي يبلغ قطرها ميلاً واحداً على الأقل، والتي تكون لها مساحة حوالى 0.8 ميلاً مربعاً، فإن بحرها الإقليمي يجري تعريفه بأنه المياه المحيطة بها لمسافة 12 ميلاً بحرياً من خطوط الكفاف التي تحيط بها، ويمكن أن تصل هذه المساحة إلى 155 ميلاً مربعاً، أو 190ضعفاً من مساحة اليابسة[9]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار إمكانية ترسيم خط الحدود بعمق 12 ميلاً بحرياً مجاوراً لمحيط الجزيرة، فإن بحراً إضافياً إقليمياً باتساع 200 ميل بحري، أو ما قد يبلغ 350 ميلاً بحرياً من الجرف القاري: قد تصبح الرهانات عليه مرتفعة إلى درجةٍ مذهلة إذا أخذنا بعين الاعتبار الموارد المتجددة وغير المتجددة التي قد تكون موجودةً في مثل هذه المساحة البحرية الواسعة[10].

ونتيجةً لذلك، يسهل علينا أن نفهم كيف أن بعض الجزر غير المأهولة قد تحولت إلى بؤرةٍ للنزاعات الدولية. فالنزاع بين الصين واليابان على جزر دياوو، وتباين الرأي، الحاد، الذي حصل بين الصين وبين بلدانٍ مثل فيتنام والفيليبين حول مسألة السيادة على بعض الجزر التي هي من بين جزرٍ أخرى في بحر جنوبي الصين، والعناية الفائقة التي بُذلت بكل ثمن لمعالجة مسألة روكّ أُوف أُكينوتوري (والخلاف في الواقع، هو من أجل شُعبين مرجانيين)[11] الأول المذكور جرى الخلاف عليه مع اليابان، والثاني: ويدعى سيويان روكّ، وقد جرى الخلاف عليه مع جمهورية كوريا[12]. وكل هذه الخلافات لها بشكلٍ أو بآخر، علاقةٌ بالمادة المشار إليها. فالصين لها سيادةٌ تاريخيةٌ واضحةٌ على

هذه الجزر، وهي فقدت سيطرتها عليها فقط نتيجةً للإهمال العائد إلى الحرب الدائرة على الصراع الداخلي. ولولا هذه المادة، لكانت البلدان الأخرى هي على الأقل أقلُّ عدوانيةً في ادعاء السيادة على هذه الجزر.

ونفس النوع والمقدار من الموارد البحرية قد يكون لها أهمية أعلى بالنسبة إلى بلدانٍ لها عددٌ كبيرٌ من السكان، وحجمٌ أكبر، ومستوىً أكثر تقدماً في مضمار التطور الاجتماعي والاقتصادي[13]. ومع ذلك، فإن التجليات المادية للخلافات تبقى هي نفسها بالنسبة إلى جميع البلدان. وعليه، وبما أن الجنس البشري قد بدأ لتوه في التطوير المتعلق بأعماق البحار، وبما أن الحجم الدقيق للمنافع الاقتصادية التي قد يعود بها هذا التطوير على البلدان الساحلية، إنما هو أمرٌ لا يزال مجهولاً، أو بالأحرى إنه لايزال أمراً نظرياً، ويبدو أن ليس كل ادعاءات البلدان المفرطة هي بمجملها ادعاءات غير مُبررة وغير معذورة.

وقد يكون هذا المنطق صحيحاً عندما تكون البلدان الساحلية المتجاورة أو المتقابلة ليس لديها فواصل مائية بحرية بالشكل الذي تحدده «المعاهدة». ومع ذلك فإنه لو وُجدت مثل هذه المساحات، وأصرت البلدان على تطبيق مبادئ الترسيم التي تنص عليها المعاهدة، والقواعد التي تحكم المصالح المرتبطة بالترسيم، فإن النزاع سيبزغ إلى العلن ويجعل تحديد الحدود مسألةً مستحيلةً من الناحية العملية.

أما الأسباب فبسيطةٌ. فلو كانت كُلفة الحكم والسيطرة في بلدٍ ما، أو قوته، أو قدرته على تطوير الموارد البحرية ليست من الأمور المعتبَرة ولا المتداخِلة مع عملية الترسيم لكان أي أسلوبٍ يتم اعتماده: خط الوسط، الخط المنصف، الوساطة، التحكيم، أو حتى المخاصمة القضائية، قد يقود إلى عواقب غير متوقعة.

فالعاقبة الأولى، هي الاحتمال الكبير لنشوب نزاع. فلو كان هنالك تجاذبٌ على حدودٍ بحرية ولم يتوصل الفريقان إلى تسويةٍ متوافقٍ عليها، فإنهما

سيستمران في خلافاتهما التي كانت موجودةٌ قبل عملية الترسيم كما سيحملان ضغائن متبادلة وسيستمران في الصراع في الخفاء حول الأمر نفسه. ومع مرور الزمن، وعندما يأنس أحد البلدين تبدلاً بارزاً في وظيفة التكلفة المقابلة للمنفعة التي هي وظيفةٌ تتعرض ميزانها للتغير والتبدل، بما في ذلك وعلى سبيل المثال نماءٌ سريعٌ في نفوذها القومي، أو امتلاكها لقابليةٍ أكبر من أجل تطوير المصادر البحريـة، فإنهـا قـد تحاول اتخاذ إجراءاتٍ تتخطى بها القانون الدولي، أو تقوم بعـدم الاعتـراف بالحـدود المبينة وتقوم برفع ادعـاءاتٍ حدوديةٍ جديدة. وهذا قـد يشـعل خلافـاتٍ جديـدة، أو حتى حرباً. ومن الممكن أن ينشـب النزاع في مناطـق متنـازعٍ عليهـا ويكـون لها موقعٌ اسـتراتيجي أو غنى فـي مصادر الطاقة كالنفط والغاز.

أما العاقبةُ المحتملة الثانية فهي عدم الاستعمال، أو استغلال المياه المعنية بالأمـر بطريقـة النهـب والاسـتلاب. وفي تطبيق المعاهدة، سـواءٌ إذا كان البلد الـذي يطالـه التطبيـق بلـداً سـاحلياً، أم محاطـاً بالماء، فلا بد لـه من أن يملك القدرات اللازمة من أجل تطوير واسـتخراج الموارد البحرية وأن يكون قادراً علـى تحمـل نفقـات صيانتهـا الروتينيـة وأن يحافـظ في كل ذلـك على الأمن والقانون والانتظام، لكنه مع ذلك لا يُعتبرُ صاحب حقٍ بحسب خطوط ترسيم الحـدود البحريـة الإقليميـة. حتـى إنه يمكن إعطاء اهتمامٍ أقل لمسـألة تسـوية النزاعـات علـى الميـاه والجـزر قبل إجراء عمليات الترسـيم. فلـو ربح بلدٌ ما مسـاحةً بحريـةً لا تتناسـب مـع طاقتـه وذلـك من خلال الاحتلال أو السـلب. فإن النتيجة قد تنتهي إلى عدم اسـتعمالها أو إلى الإسـراف في اسـتغلال بعض الموارد البحرية الموجودة فيها.

أما العاقبة الثالثة فهي أن المعاهدة قد تجري مقاومتها وإهمالها. فالولايات المتحدة أعلنت أنها لن تنضم إلى هذه المعاهدة، الأمر الذي يعني بكل المقاييس أنـه لا يعتبـر خبراً مشـجعاً. وفي أيامنـا هذه، فإن ثلثي المنازعات على المناطق

البحرية حول العالم هي تنادينا بحثاً عن تسوية. فهل يسوغُ لبلدين أو أكثر بعد أن انضما إلى المعاهدة، أن يعلنا بأنهما سوف يخرجان عليها ويسيران في خطى أميركيـا، ويرفضـان الاعتـراف بالمعاهدة، أو يذهبان إلى حدِّ الانسـحاب منها، أو إلـى رفـض الاعتـراف بنتيجـة التحكيم أو الحكم القضائي الذي تمّ الوصول إليـه وفقـاً للإجـراءات القضائية، فإن الأمر الذي يجعل مصداقية تلك المعاهدة واحترامها في خطرٍ قاتلٍ.

فالنزاعات المتكررة بين الصين وجيرانها حول المياه التي تحيط بمثل هذه الجزر سوف تكون حين ذاك نهاية المطاف لمثل تلك الدراما.

وفي العام 1974 قامت اليابان وجمهورية كوريا بالتوقيع على اتفاقية لتطوير الجرف القارّيّ العائد لشرقي بحر الصين وذلك في ضوء توقعٍ لوجود مصادر النفـط والغـاز، وذلـك مـن دون موافقة الصيـن. فالاتفاقيةُ التـي باتت نافذةً في وقتٍ لاحق، إنما هي تشـمل جزءاً من الجرف القاري الذي تطالب به الصين. وفي السنوات الأخيرة قامت جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ومن طرفٍ واحدٍ، بإقامةِ أكثر من عشرة آبارٍ تنقيبية في منطقةٍ غير خاضعةٍ للتعريف في البحر الأصفر، كما قامت جمهورية كوريا بأعمال مسحٍ جيولوجيةٍ وطوبوغرافيةٍ على الجرف القارّيّ غير المعرَّف في البحر الأصفر. وقد أقامت اليابان الاضطرابات بسـبب حقـل تشانكسـياو النفطـي وبذلـت كل محاولةٍ تسـتطيعها من أجل منع الصين من تطوير حقول النفط والغاز في بحر الصين الشرقي. وذلك من خلال تقديم عرض اسـتثمار أجنبي وخدمات تكنولوجية من بين أشـياء أخرى. كما أن بروناي، والفيليبين، وماليزيا، وفيتنام، وإندونيسـيا قد تمكنت من اكتشـاف واستغلال مصادر النفطِ والغاز في الجرف القارّيّ العائد للمياه القريبة من جزر نانشا المتنازع عليها من تلك الدول مع الصين[14].

الجدول رقم 2–5

انتهاكات لثغراتٍ في الحدود المحيطة بالصين من خلال عمليات استغلال النفط

بواسطة دولٍ محيطةٍ ببحر جنوبي الصين

الدولة	مساحة التجاوز	ملاحظات
فيتنام	22000 كلم مربع	لقد قامت فيتنام مراراً بأعمال التدخل والعرقلة لنشاطات الصين الهادفة إلى التنقيب عن النفط والغاز في نانشا كما أنها تدخلت عبر ثغرات الحدود الصينية من خلال اتفاقية الشُعب المرجانية التي قامت بتوقيعها مع إندونيسيا في العام 2003، وعن طريق قيامها بالدعوة إلى استدراج العروض النفطية في العام 2004. كما أنها قامت بادعاء السيادة على كل من جزر الزيشا، ونانشا.
الفيليبين	93000 كلم مربع	قامت الفيليبين بشكلٍ مغاير للقانون بتحديد قسم من مياه نانشا كمساحة عائدة لمنطقةٍ كلايان، كما قامت بدعوةٍ لاستدراج عروض للتنقيب عن النفط في أراضٍ تخترق فيها ثغرات الحدود الصينية.
ماليزيا	205000 كلم مربع	إن اتفاقية الجرف القارّيّ التي وقعتها الصين مع إندونيسيا في العام 1969 اخترقت ثغرات الحدود الصينية. وإن جزءاً من القسم المعلن عنه من الجرف القارّيّ يمتد إلى أكثر من 200 ميل بحري. ومعظم المناطق البحرية التي شملتها دعوات استدراج العروض للتنقيب عن النفط والغاز تقع في داخل ثغرات الحدود الصينية.
بروناي	35000 كلم مربع	تدّعي بروناي حقها لمنطقةٍ اقتصادية حصريةٍ تبلغ مساحتها 200 ميل بحري، كما تدّعي السيادة على شعِب نانتونغ المرجاني العائد للصين كما أن لها مساحتان لهما صلة باستدراج العروض للتنقيب عن النفط في أراضٍ واقعة ضمن ثغرات الحدود الصينية.
إندونيسيا	35000 كلم مربع	إن اتفاقيات الجرف القارّيّ التي وقعتها إندونيسيا مع ماليزيا في العام 1969، ومع فيتنام في العام 2003، اخترقت ثغرات الحدود الصينية.
المجموع	390000 كلم مربع	

المصدر: Gao Zhiguo and Zhang Haiwen (ed.). *Research Papers on State Sea Policy*. China Ocean Press, 2007, 253.

وهـذه الـدول لهـا أكثر من ألف بئرٍ في داخل ثغرات الحدود الصينية، آبارٌ

تستغل أكثر من 50 مليون طن من النفط والغاز في كل عام وما زالت هذه الدول في هذه الأيام تكثف من نشاطاتها لتطوير واستخراج موارد النفط والغاز من البحر(15).

وفي الوقت نفسه ثمة نزاعاتٌ حول مصائد الأسماك بين الصين واليابان وذلك في ما يتعلق بالمياه الواقعة بالقرب من جزر دياوو في بحر جنوبي الصين، ولا يخلو الإعلام من أنباءٍ متفرقةٍ بهذا الخصوص.

ومع ذلك فإن السلام قد أصبح مفتاحاً رئيسياً للمنافسة البحرية العالمية. أكثر من ذلك ونظراً للتقدم الحاصل في تكنولوجيا الحرب، وبسبب التعاظم الكبير في القوة التدميرية للأسلحة، فإن الحرب قد تخرج عن السيطرة عندما تبتدئ. وتحت مثل هذه الظروف، يمكننا أن نتوقع أن الصراعات على السيادة على الجزر قد تتفاقم لتصبح عقبة مؤبدة.

III- الشعور القومي إضافة جديدة إلى الجهل بالمصير!

قد يكون اللايقين هو الذي يكمن خلف النزاعات المتعلقة بالسيادة على المياه وعلى الجزر.

والنزاعات حول الجزر ما بين الصين وما بين البلدان المجاورة لها تسببت حتى الآن بالتوتر في المياه المجاورة. كما كان لما اعقب ذلك من اهتياج قومي في البلدان المعنية أثره أيضاً في تفاقم الموقف. ومما لا شك فيه أن الحماسة الوطنية إنما هي سيف ذو حدين.

فعندما تقوم القوى البحرية المجاورة للصين، وعلى الأخصّ: حكومات اليابان، والفيليبين، وفيتنام، بمحاولة استخدام المواقف المتصلبة لمواطنيها المغالين في قوميتهم في نزاعاتها مع الصين على أمل اكتساب التعاطف الشعبي، أو كالتماس لسبب مشروع لتكديس السلاح، وممارسة الضغط على الحكومة الصينية، فإنهم يكونون بذلك يدفعون الخلافات في اتجاهات مخالفة

لمنطق التسويات السلمية.

فقبل كل شـيء، إن هذا ما سيسـتثير تنامي المشـاعر الوطنية في الصين. فعندما قامت الحكومة اليابانية باعتقال قبطان قارب صيني لصيد الأسـماك في شـهر كانـون الأول/ ديسـمبر من العام 2012، انطلقـت تظاهرات واحتجاجات ليـس فـي اليابـان فقـط، بـل فـي الصين أيضـاً. وبالإضافة إلى ذلـك فقد تجلى الاحتجـاج الصينـي أيضـاً بإلغاء عـدد كبير من الزيارات والرحلات السـياحية. وعندما تمسرحت التظاهرات المعادية للصين في فيتنام في شهر حزيران/ يونيو من العام 2012، وفي شهر حزيران/ يونيو من العام 2013. (حول استغلال النفط والغاز في مياه ذات ادعاءات متقابلة) وكذلك في شهر أيار/ مايو من العام 2014 (حول تشغيل منصة الحفر Sea Oil–981)، فإن الوطنيين الصينيين عبروا أيضاً عن غضبهم لقيام فيتنام بالمبالغة في التنكر للمساعدات الكبيرة التي قدمتها الصين لهذا البلد في السنوات الماضية. ولعل شرقي آسيا، وجنوبي آسيا، هما من بين مناطق العالم التي تنمو فيها المشـاعر الوطنية إلى أقصى الحدود. وبسـبب من اشتعال مثل هذه المشاعر في اليابان وفيتنام والفيليبين، فإن المجادلين باحتمال وقوع حرب بين الصين وبين كل من فيتنام، واليابان، والفيليبين، لاقى ما لاقاه من الشعبية في تلك البلدان[16].

هـذا، إلـى جانـب أنه عندمـا تجد العواطف الوطنيـة فرصتها للتنامي، كما لاكتسـاب المشـروعية الأخلاقيـة، وتأخـذ زخمها المتمادي فـي زيادة الضغط بسـبب مثـل هـذه المنازعـات، فإن الموقف قد يتطـور بطريقة تؤدي إلى إفلات زمـام الأمـور مـن أيـدي الحكومات، وبخاصة الحكومـات المنتخَبة في اليابان والفيليبين.

أما الأسـباب فبسـيطة، فتطور وسـائل الاتصال الحديثة من إنترنت وتغطية إعلامية، سهلت تبادل المعلومات في المجتمع. ومن جهة أخرى، فهي جلبت نوعـاً مـن عـدم التطابق في المعلومات ما بيـن الحكومات والناس، كما جلبت

نوعاً من الحدِّ من سيطرتها عليهم تحت مثل هذه الظروف. ففي أي بلدٍ، بات لا بدّ من أخذ الرأي العام بعين الاعتبار كلما اتخذت حكومة قراراً ما. بل أحياناً قد تتملق الحكومة الشعب لتقف على رأيه العام ومن دون تحفظ أحياناً، وكل ذلك التماساً لتغطية مشروعية قراراتها.

ومع ذلك، فإن إحدى الملامح البارزة لهذا المجتمع المعولم المربوط بالشبكة العنكبوتية، هي أن المواطن العادي لا يمتلك سوى أدنى طاقة على احتمال الضغوط، أو إلى الميل إلى تحمل التقلبات العاطفية الدراماتيكية. كما أن له ميولاً قوية نحو القرارات التحكيمية. ونتيجة لذلك، فإن التفكير المتطرف اللامنطقي إنما هو الأسهل انتشاراً، حتى إنه قد يتعاظم ليصبح هو الاتجاه الأقوى للرأي العام. والحماس الوطني إنما يقع في مثل هذا الإطار من التفكير، إلى درجة أن تقديره للمصالح الوطنية، ولدرجة المخاطر التي تهدد الأمة، قد تقوده أحياناً إلى استنتاجات متطرفة ومتعصبة بسبب ضيق أفق التفكير. ولهذا، فإن هذا الحماس الوطني قد يصبح هو الآخر الممثل الأقوى للتيار الأغزر للرأي العام.

وفي حالات قليلة، قد تثبت الروح الوطنية، أنها بالفعل رافعة جيدة لبلدان من أمثال اليابان والفليبين وفيتنام عندما تكون هذه البلدان تخوض في صفقات مساومة مع الصين. ومع هذا، فمن ذا الذي يستطيع أن يعلم إلى ماذا قد تنتهي مثل هذه السياسات عندما يقوم غلاة الوطنية باختطافها؟ وبراهين التاريخ التي تؤكد هذا، ليست بقليلة. فقبيل الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومع أن تأثير الرأي العام في تلك الأيام على صناع القرار لم يكن يتمتع بالقوة التي يتمتع بها اليوم، فإن اليابان ما زالت تحت رحمة العسكريين، الذين كانوا من غلاة الوطنية.

مثل هذه الوطنية التي ترفض التراجع في كلتا الضفتين، جعلت من الصعب على الصين كما على جيرانها، الوصول إلى تسوية سلمية لمسألة السيادة على

الجـزر، كمـا على المسـائل المتعلقة بالحقـوق وبالمصالـح في المياه المحيطة. وعندما تتبنى الحكومة الصينية بعض التدابير، فإنه ليس عليها أن تقوم فحسب، بتقديـر التوقيـت، ومدى تأثر الحكومات المعنيـة، بالتيارات الوطنية البارزة في بلدانها، وبإمكانية تفاعل هذه القوى بطريقة تخرج حتى عن سيطرة حكوماتها، بل إن عليها (الحكومة الصينية) أن تبقي في الوقت نفسه نظرة قريبة على الأفعال والعواقب التي قِد يقوم بها الوطنيون الصينيون أيضاً.

IV- المنافسون الأقوياء من حولنا

وكما يقول مثلٌ صينيٌ قديم: كيف لنا أن نسـمح لأيٍّ من سـوانا بأن ينام بالقرب من سريرنا؟

وإذا جاز لنا أن نشبه السرير بالجزر والأمواه التي تتنازع عليها الصين مع جيرانهـا، فلـن يقتصـر الأمر فقط على الأنـاس الذين لا يتكلمون كلاماً منطقياً، ويحاولـون جاهديـن لكـي ينامـوا قـرب السـرير، أو لكي يصادروا السـرير كله لأنفسـهم، لكننـا سـنكون أيضـاً في مواجهـة من يحاولون الاصطيـاد في المياه العكرة، في ما هم شـاخصون بأعين الطمع على السـرير، وعلى الثروات التي تحيـط بـه. وهنالـك طريقة هامة للعـب الأدوار القذرة، أو للتصرف بجلافة، أو لتطويع القواعد، وهي تكون بتكديس السلاح، وباستعراض الحضور العسكري.

ومن ناحية الأمن العسـكري، فإن المنافسـة المتعددة الأطراف والتعاون، والمصارعـة علـى عـدة مسـتويات، يمكنها أن تكون هـي الوصف الدقيق لمثل هذا الوضع المعقد.

المنافسـة المتعـددة الأطراف (المنافسـة والتعـاون). والصين لها علاقاتٌ مـن التنافـس، ومـن التعـاون أو مـن كليهمـا معاً، مـع البلدان التـي تتنازع معها حول مشـاكل بحرية، وكذلك مع أولئك الذين يبحثون عن منافع اسـتراتيجية واقتصاديـة لهـم في الميـاه المحيطة، وهؤلاء هم من أمثال: الولايات المتحدة،

روسـيا، الهند، أسـتراليا، بريطانيا، فرنسـا، والنرويج. أكثر من ذلك، فإن العلاقة بين تلك البلدان تختلف أيضاً في درجة الوئام أو العداوة. فعلى سبيل المثال، إن الولايات المتحدة واليابان، والفيليبين، وأسـتراليا: هم حلفاء؛ بينما روسـيا تعتبر إحدى أكبر موردي السلاح إلى فيتنام والهند؛ كما نجد أن الهند صديقةٌ مع فيتنام، التي هي بدورها على علاقاتٍ جيدة مع الفيليبين؛ وهنالك إشاراتٌ من تحسين العلاقات بين فيتنام والولايات المتحدة، ولكن أشباح الحرب الفيتنامية لا يبدو أنها مرشحةٌ للتبدد في المستقبل القريب.

المصارعـة المتعـددة الأطـراف. وهذه تشـير إلـى الصراع والمنافسـة بين الصيـن والبلـدان الآنفـة الذكـر في ما يتعلق بأمور السـيادة على الجزر والأمواه ذات العلاقة. فالمضامين العسكرية هي كلها متعددة الأبعاد، بما في ذلك تبديل الاستراتيجية، ونشر الأسلحة، والإنفاق العسكري وهي كلها تكملها الحملات الدعائية والإعلامية، وفرض الأمر الواقع.

فعلـى المسـتوى الاسـتراتيجي، فـإن الدور الذي هو أكثـر ما يلفت النظر، إنما هو الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة.

ففـي شـهر تموز/ يوليـو مـن العـام 2009 أعلنـت هيـلاري كلينتـون التي سـتصبح فـي مـا بعد وزيرة خارجيةٍ للولايـات المتحدة، بأن الولايات المتحدة «سـوف تعـود إلـى آسـيا». صرحت بذلـك في خلال زيارتها إلـى تايلاند. وفي شـهر تشـرين الثاني/ نوفمبـر مـن العـام 2010 أطلق الرئيس أوبامـا في خطابٍ ألقاه أمام حشـدٍ ياباني، ثم لاحقاً في الاجتماع غير الرسـمي الثامن عشـر لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ «آبيك». حيث قال: «في القرن الحادي والعشـرين، إن أمن وازدهار الشـعب الأميركي مرتبط بشـكل لا ينفصم بأمن وازدهار آسـيا». ومن أجل ذلك، لم تكن هذه هي زيارتي الأولى إلى هنا، ومن أجل ذلك أيضاً، إنها لن تكون الأخيرة. فإن أميركا تسـتعيد لواء القيـادة مـن جديـد في آسـيا». وفي حزيران/ يونيو من العـام 2012، اقترح ليون

إي. بّانيتّا الـذي سـيصبح في ما بعـد وزيراً للدفاع، اسـتراتيجية «إعادة التوازن في آسـيا والمحيط الهادئ». ومع إخلاء الشـرق الأوسـط، السـاحة، لمصلحة آسيا والباسيفيك ليتحول القرن الحادي والعشرون «القرن الأميركي في المحيط الهادئ»، فإن هذا المحيط قد تحول إلى بؤرة تركيز في الاسـتراتيجية العالمية للولايات المتحدة[17].

وإن اسـتراتيجيات العديـد مـن الدول هي عدوانية بشـكل صارخ، ودقيقة التصويب[18].

ومنذ تمريرها لسلسـلة من القوانين والمراسـيم الهادفة إلى جعل دسـتور السلام لا قيمة له، بما في ذلك، قرار مجلس الوزراء، القاضي برفع الحظر عن الدفاع الذاتي الجماعي، أظهرت اليابان تطلعات اسـتراتيجية جلية لتصبح قوة بحرية عسكرية كبيرة[19]. ولقد تغير موقفها الدفاعي من «حماية الطرق البحرية»، إلى «الاستجابة إلى الأوضاع في المناطق المحيطة»، وإلى تطوير قدرة عملانية للتوغل في المحيط. فالخطة الدفاعية الجديدة، وبرنامج الدفاع المتوسط المدى (2014– 2018) يدعوان إلى تطوير الصواريخ الباليستية التي تستهدف النشاطات البحرية للصين، كما لجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية، كما تدعو إلى تقوية دفاعات الجزر البعيدة، كما إلى بناء كفاءات للعمليات البرمائية، والاستجابات للهجمات الصاروخية الباليستية.

وكأعضـاء فـي رابطـة دول جنـوب شـرقي آسـيا (ASEAN) سـعت فيتنام والفيليبين إلى أرضية تنافسية مشتركة من أجل مصالحهما بين الدول الشرقية، وذلك من خلال التنسيق بينهما في إطار السياسات الداخلية للرابطة المذكورة. ومن جهة أخرى أجرى البلدان مناورات مشتركة، أو قاما بتوقيع اتفاقيات تعاون دفاعـي مـع الولايـات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسـا، وأسـتراليا من أجل درء ما يجدان أنه يشكل «تهديداً» آتياً من الصين بوصفها «قوة عظمى». وهذا ما يجعل نواياهمـا فـي مجابهـة الصيـن واضحة بحد ذاتها، وذلك من خلال اسـتراتيجية

تقوم على التحالف الداخلي والتعاون مع الخارج.

وبصفتها أقواهما، تنظر فيتنام إلى البحر كأساس لكيانها الوطني، وتسعى إلى استراتيجية عميقة مستندة إلى البحر. لقد غيرت استراتيجيتها العسكرية من «الدفاع عند الشمال والهجوم عند الجنوب»، إلى «الهجوم على اليابسة والتوغل في البحر»، مع التركيز على «الدفاع عن المنطقة البحرية، وعن الموارد». وهي تعتبـر أن اسـتجابتها للطوارئ البحريـة، والجهوزية للحروب المحلية، يقعا في المرتبـة العملانيـة الأولـى. كما ترى في الولايـات المتحدة عدواً محتملاً على النطاق العالمي، وتعتبر القوى العظمى المحلية قوى مهددة لفيتنام، التي ستكون هـي الهـدف الأول لأي عمليـة بحرية محلية. ولقد قامت بصياغة خطة عشـرية لتطويـر البحريـة، وخطـة أخرى للهدف نفسـه. ذات مراحل تنفيذ ثلاث. وعلى جدولها اكتساب إمكانيات في المحيط تمكنها من أعمال المواكبة في المحيط، والقيام بالعمليات البحرية بحلول العام 2015، وتكوين قوات للعمل في أعالي البحـار، ومـن الاشـتراك في العمليـات البحرية المشـتركة المندمجة[20] بحلول العام 2050.

أما اسـتراتيجية الهند البحرية، فقد تحولت من «الدفاع البحري»، و«الردع والسيطرة الإقليميين»، إلى «الهجوم في عمق المحيط». أما الهدف الاستراتيجي فهو إنشاء قوة بحرية على «المصافّ العالمي». وهو هدف سيجري تحقيقه في خطوات ثلاث: 1) تأسيس أكبر أسطول من السفن الحاملة للطائرات في آسيا. 2) بناء قوة قادرة على القيام بهجمات نووية من البر والجو والماء، 3) تأسيس قوة ضاربة بحرية قادرة على تنفيذ «الاستراتيجية البحرية الشرقية»، وعلى كسر حاجـز الحـد التقليـدي القاضي بالاكتفاء بالدفاع عـن البلد الأم، والقادرة أيضاً على توسيع دائرة حضورها العسكري، وبناء «بحرية المياه الزرقاء» التي تستطيع أن تسـيطر على المحيط الهندي، وأن تتعدى ذلك شـرقاً نحو المحيط الهادئ، وغرباً نحو المحيط الأطلسي، وجنوباً نحو إفريقيا[21].

أما جمهورية كوريا، فقد غيرت استراتيجيتها البحرية من «الدفاع الساحلي» إلى «الدفاع في المحيط». ولقد أعلنت الخطة أنها ستسعى إلى تقوية السيطرة على مياه شرقي آسيا، وإلى «لعب دور رئيسي في عصر المحيط الهادئ، عصر القرن الحادي والعشرين». ولسوف تحمي برها الأساسي من أي تهديد يأتيه من البحر، وتقوم بتدمير أي قوة مؤثرة للعدو قبل أن تتمكن من دخول مياهها الإقليمية.

وفي جميع الاستراتيجيات المتقدمة، جرى اعتبار الصين علنياً أو ضمنياً، إما الهدف الأول، وإما أحد الأهداف الرئيسية.

وعلى مستوى التسليح والتطوير والانتشار، وهو ما يمكن اعتباره ردعاً تكتيكياً في معنى من المعاني، فإن الولايات المتحدة واليابان وفيتنام والهند يظهرون ميلاً واضحاً للنظر إلى الصين بوصفها عدواً مفترضاً.

وفي حزيران/ يونيو من العام 2013، وكخلف لـ بّانيتّا، كرر تشاك هيغل الخطة التي أعلنها بّانيتّا منذ عام سلف، والقاضية بحشد 60٪ من السفن الحربية في منطقة المحيط الهادئ بحلول العام 2020. كما أنه أعلن أيضاً أن الولايات المتحدة سوف تخصص المزيد من القوات الجوية والبرية والأسلحة البالغة التقنية، كما ستنشر 60٪ من القوات الجوية في المنطقة عينها. وإن العمل المختص بذلك، قد ابتدأ قبل ما يلي: الأهداف المقترحة بموجب ورقة المراجعة الدفاعية الرباعية للعام 2006 الهادفة إلى رفع نسبة هجوم الغواصات المسلحة نووياً والمرابطة بشكل دائم في غربي المحيط الهادئ، إلى نسبة 60٪ والتي انتهى إنجازها في العام 2009[22]. أكثر من ذلك، فإن ستة حاملات طائرات من أصل عشرة، موضوعة في الخدمة، قد جرى نشرها في المحيط الهادئ، وأميركا تخطط لزيادة هذا العدد إلى سبعة في العام 2016. والأهم من ذلك، وخلا عن العدد، فإن السفن الأميركية في المحيط الهادئ هي رائعة الأداء. ولقد دخلت العديد من السفن من طراز فيرجينيا، وهي من أكثر سفن الهجوم

ذات التسـليح النـووي تطـورا، إلـى الخدمـة الفعلية. أما حاملـة الطائرات التي ستنضم إلى رفيقاتها في المحيط الهادئ في العام 2016، فستكون سفينة فورد، وهي السفينة الأولى التي تعتبر من الطراز الأول بين حاملات الطائرات العاملة بالطاقة النووية.

وإلى جانب حضورها العسكري الكثيف في المحيط الهادئ، فإن عمليات قيام أميركا بنشـر جنودها تخضع للتحسـين المسـتمر. فعلى سـبيل المثال: إنها أنقصـت العديـد، لكنهـا لـم تضعف كفـاءة الجنود في أوكينـاوا. فلقد حافظت على قوة رادعة بإضافة ثماني طائرات حربية[23]، وبإنشاء مهبط طائرات جديد، وبنقل معظم الأفراد الذين تمّ سحبهم، إلى غوامّ[24]. كما أنها كثفت من جهودها للموازنة في رفع المسـتوى بين الفروع وبين التسـليح في قواعد يوكوسـوكا، ويوكوتا، وإيواكوني الموجودة في اليابان، وكذلك في قاعدة تشينهاي الموجودة فـي جمهوريـة كوريـا. كما أنها أوجدت مركزاً للدعم اللوجيسـتي والصيانة في سـفن البحريـة الأميركيـة فـي غربي المحيـط الهادئ في مركز قيادة الأسـطول السـابع فـي يوكوسـوكا، المرفـأ الرئيسـي لمجموعة حاملات طائـرات جورج واشـنطن الضاربة، كنواة، لكنها تمتد إلى مرافئ أخرى بما في ذلك: ساسـيبو، بوسـان، فونانغ، شـيانهي، وناها. ولقد بدأت بتركيز الجنود في أسـتراليا، وببناء مرفأ بورت داروين في قاعدة دعم للبحرية الأميركية. وبالرغم من الانسـحاب من قاعدة سوبيك في الفيليبين، في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1992، فإن القوات الأميركية قد تعود إلى هناك في المستقبل القريب[25]. أو أنها ستشارك في قاعدة بَالاوان الكائنة في جنوبي غربي البلاد، إلى جانب القوات العسكرية الفيليبينيـة[26]. وفـي الوقت نفسـه، فـإن الولايات المتحدة برهنـت عن أهميتها في آسـيا من خلال مجموعة من النشـاطات العسـكرية والدبلوماسـية[27]. وهذه النشاطات تتضمن مناورات عسكرية ضخمة ومتكررة، وبناء علاقات أوثق مع حلفائها التقليديين من أمثال اليابان وجمهورية كوريا، وأستراليا[28]، والفيليبين،

وتايلاند. وكذلك تدخلها في مسائل بحر جنوبي الصين من أجل شق الصين عن رابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN)، مع جهود كاملة لكسب دعم الهند، ولتعزيز العلاقات مع باكستان.

وفي آذار/ مارس 2009 ذهبت حاملة الطوافات اليابانية الأولى هيوغا إلى الخدمة الفعلية، تلا ذلك تجهيز حاملة الطوافات الثانية إيسي في شهر آذار/ مارس 2011. كما شهد شهر آب/ أغسطس من العام 2013 حاملة الطوافات الثالثة إيزومو، التي من المتوقع أن يتم تجهيزها في العام 2015. ووفقاً للمعلومات العامة المتداولة، لقد تم بناء ثلاث سفن من النوعية نفسها. وهذا لوحده جعل من القوات البحرية اليابانية للدفاع الذاتي ثاني قوة بحرية في العالم(29)، بمعدل محمول سفنها، وبطاقتها التشغيلية، وبعمر سفنها، وبإجمالي قدرتها على الحمولة بين أرقى الدرجات في العالم.

ومع ذلك، فإن اليابان ليست مقتنعة بتميز قوتها البحرية في آسيا. ففي شباط/ فبراير من العام 2014، أوجدت قوات اليابان للدفاع الأرضي الذاتي وحدة عمليات قتالية برمائية مجهزة خصيصاً لعمليات احتلال الجزر. وسوف يجري تجهيزها بـ: 52 عربة برمائية، ويصبح عديدها بين 2000 و3000 عنصر بحلول العام 2018(30). وفي شهر حزيران/ يونيو من العام 2014، نشرت اليابان مجموعةً جديدةً من صواريخ نوع 88 من السطح إلى السفن في مياكو – جيما في أوكيناوا، التي هي على مسافة 170 كلم من جزر دياوو، وذلك من أجل منع سفن الدورية الصينية من الاستدارة حول الجزيرة المذكورة، أومن الدخول إلى مضيق مياكو. وبالإضافة إلى ذلك، قررت اليابان تأسيس قواعد، ونشر جنود حراسة فيها وذلك فوق ثلاث جزرٍ قريبةٍ من جزر دياوو، وهي على وجه التحديد مياكو – جيما، وأمامي – أو – شيما، وإيشيغاكي – جيما. كما أنها خططت لتكثيف الصواريخ المطورة الجديدة من نوع أس. أس. أم، وهي صواريخ تطلق من سطح السفن إلى السفن الأخرى وذلك في كيوشو، وذلك

فـي حـال قيـام الصيـن بمهاجمة الجزر الجنوبية الغربيـة[31]. أكثر من ذلك، فإن اليابـان تمتلـك القدرة والتكنولوجيا، والمعرفـة الضرورية، والمواد اللازمة من أجل صنع أسـلحة نووية في مدةٍ قصيرةٍ جداً[32]. وفي الوقت الذي تتنامى فيه القـواتِ اليابانيـة البحريـة، وكذلـك القوات الجوية إلى درجـةٍ أكبر، فإن اليابان قد تصبح شيئاً فشيئاً على خط المواجهة لتحالف اليابان والولايات المتحدة.

أما فيتنام فقد أصبحت أكبر مسـتوردٍ للسـلاح في جنوبي شـرق آسـيا كما أنها تجاوزت الصين التي هي ثالث مستوردٍ للسلاح من روسيا. وفي السنوات الأخيرة اشـترت فيتنام، أو خططت لشـراء، عددٍ كبيرٍ من أنواع الأسـلحة (على سبيل المثال: صاروخ باستيون المضاد للسفن، غواصة من طراز كيلو، فرقاطة مـن طـراز جيبـارد، حرّاقة من طراز سـيغما، زورق صواريـخ من طراز لايتننغ، قاذفة مقاتلة من طراز أس – يو 30، طائرةِ استكشاف مضادة للغواصات من طراز P–3C) وذلك من أجل أن تتمكن من التحسين الشامل لقدراتها على المنافسة مع الصين في بحر جنوبي الصين. والأسـطول السـاحلي الذي تمّ تنظيمه إنما هـو مـزودٌ بسـتِ فرقاطـات من جيبـارد 3.9، و12 زورق مـزود بالصواريخ من طراز لايتننغ، وست غواصات من طراز كيلو، وكذلك قاعدة صواريخ ساحلية فـوق سـمعية مضـادة للسـفن من طراز K–300P باسـتيون. أمـا القوات الجوية الفيتناميـة فهـي مـزودة بثلاثيـن طائرة من طراز SU–27 /30، وسـتون طائرة من طراز SU–22M، وما يقارب مئة طائرة من طراز Mig–21.

أما الهند التي حافظت على مركزها كأكبر مستورد للسلاح في العالم منذ العـام 2010، فقـد كانت الدولة الخامسـة التـي صرحت علناً عن قدرتها على بنـاء سـفن حاملـةٍ للطائرات بقدراتها الخاصة، محتذيـةً بذلك حذو الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا. ولقد تعاظمت بحريتها إلى قوةٍ بحريةٍ لها سيادةٌ مطلقـة علـى المحيـط الهنـدي. ومع ثـلاث حاملات طائرات (هـي: فيرات، فيكراماديتيا، وفيكرانت)، وهي ترتقي إلى درجة القمة لناحية قوتها الإجمالية

مـن بيـن 40 بلـداً حـول المحيـط الهندي. وهـي تتخذ إلى حـدٍّ كبير المحيط الهندي تحت سيطرتها، في ما هي تحاول أن تدخل أيضاً إلى المحيط الهادئ. كما أن للهند مقدرةً معتبرة على إنتاج الأسلحة وتطويرها. ففضلاً عن السفن الحاملـة للطائـرات، نجحت الهند في تطوير أسـلحتها الخاصة المتقدمة، بما في ذلك الغواصات العاملة بالطاقة النووية، والمجهزة بالصواريخ الباليسـتية وكذلـك المقاتـلات من الجيل الخامس، والمدمرات المزودة بصواريخ قابلة للتوجيه، وكذلك بالصواريخ المضادة للسـفن. وبعض هذه الأسـلحة قد تمّ نشرها لدى قواتها المسلحة. لقد كانت الهند دائماً تنظر إلى الصين والباكستان كمصـدري تهديـد رئيسـيين، وهي بالغـة اليقظة والحيطة لدخـول الصين إلى المحيط الهندي. ولقد شغلت الهند نفسها بالشؤون المتعلقة بالبحار المحيطة بالصيـن وذلـك مـن خـلال التعاون التجـاري والمناورات البحرية العسـكرية المشـتركة. وفـي الوقـت الـذي لا يمكـن اعتبار كل ذلك مـن أجل مصلحتها الخاصة، فإنه يمكن النظر إليه أيضاً كإجراءات مضادة للتغلغل الصيني العميق في المحيط الهندي.

V- نظرية «الخطر الصيني» والإنفاق العسكري

إن الحملـة الدعائيـة المبنيـة على نظرية الإنفاق العسـكري، وكذلك خلق أمرٍ واقع هما موضوعان متداخلان على ثلاثة مسـتويات. فالإنفاق العسـكري كثيراً ما يجري اسـتخدامه كأرضيةٍ لنظرية «التهديد الصيني»، أو نظرية «الخطر الصينـي» كمـا يجـري تضخيمها بواسـطة بعض الدول التي لـن تلبث أن تخلق ضجـةً أكبـر لاحتلال وتطويـر الجزر والأمواه التي يوجد عندها خلافاتٌ عليها مع الصين. فعلى سـبيل المثال، وفي 12 تشـرين أول/ أكتوبر، من العام 2011، وقّعـت الهنـد مـع فيتنـام اتفاقية هادفةً إلى تطوير واسـتخراج النفـط والغاز في مناطـق واقعـة فـي بحـر جنوبي الصيـن. وإن اثنتين من هـذه المناطق تتضمنان

مياهـاً مختلفَـاً عليهـا بيـن الصين والفيتنام. ومما يؤسـف لـه، أن هذه الحالة لم تكـن حالـةً معزولـةً وحيـدة. ففـي بحـر جنوبي الصيـن، وإلى جانـب المناطق المختلـف عليهـا مـع الصين وفيتنـام، كان يلاحَظ أن القوى العظمى من خارج المنطقـة تهـرع عادةً لدعم الفيليبين، وماليزيا، وبروناي، وإندونيسـيا في مناطق النـزاع القائمـة بيـن الصين وبين أي من هـذه البلدان. وكثيراً ما كانت الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسـا، وروسـيا، واليابان، والنرويج، وأستراليا تستجيب لاستدراجات العروض في مناطق النفط والغاز التي تشرع بها تلك البلدان في داخل ثغرات الحدود الصينية[33].

فنظريـة «التهديـد الصيني»، ونظرية «الخطر الصيني»، هما نظريتان يصعب الدفـاع عنهمـا بمعـانٍ كثيـرة. ومع ذلك، فإن تلـك البلدان قد حققت هدفها في ضوء مجرد الشروع، وتحت تأثير الحملات الدعائية.

ومسـتفيدةً مـن المخـاوف الدائـرة حـول الهيمنـة الصينيـة المحتملـة في المحيـط الهادئ على حسـاب اليابان، فيتنـام، الهند، الفيليبين، وبلدان أخرى، فـإن الولايـات المتحـدة قـد بـرزت كداعمٍ لهـذه الدول، ملقيـةً بثقلها في هذه النزاعات القائمة في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي. وبفضل نقص جهوزيـة الشـعب اليابانـي لملاقـاة الصيـن القويـة، وبفضل تأييـد آراء الجناح اليمينـي حـول مسـألة جـزر دياوو، فإن الحكومة اليابانية قـد نالت دعماً محلياً مشروعاً مؤيداً للتصعيد العسكري. كما أن الحكومة الفيتنامية قد حظيت بتأييد واسـعٍ لموقفهـا الصلـب في وجـه الصين، وذلك من خلال الدعاية السياسـية التـي أحاطـت باعتقـال الصين للبحـارة الفيتناميين، وكذلـك حول الصراعات القائمة بين البلدين حول البحر. ولقد حصلت الفيليبين على مسـاعدة مجانية أو متدنية التكاليف، من أميركا واليابان بسبب المظالم، وقابلية العطب، اللتين عبَّـرت عنهمـا فـي أثناء صراعها البحري مع الصين. ومسـتفيدةً من النقاشـات الدائرة حول الزيادة السـنوية للإنفاق العسـكري الصيني، زادت اليابان بدورها

مـن إنفاقهـا العسـكري الخـاص بها؛ ومنذ العام 2003 إلـى العام 2012، تنامى الإنفاق العسكري الفيتنامي بنسبة 130٪. ومع ذلك، وبالنسبة إلى البلدان التي تميـل إلـى اللعـب على وتر «التهديد الصيني»، و«الخطـر الصيني»: فإن ربحها الأكبـر مـن ذلـك، تمثَّل في ميزتها الجديدة في الصراع الاسـتراتيجي، كما في شبه التطويق الاستراتيجي للصين. وفي ما عدا الباكستان، نادراً ما بقي للصين أي أصدقاء في جوارها الملاصق.

ومثـل هـذه الحالـة مـن التطورات حتمت علـى الصين أن تبقى في موقف الأهبة والدفاع.

وإذا تكلمنا بموضوعية، فإن مطالبات الصين حول المياه والجزر المتنازع عليها، إنما لها شرعيةٌ تستند على تقاليدٍ تاريخية وهي ليست أقل إقناعاً من تلك العائـدة لأي بلـدٍ آخـر مـن وجهة نظر المبادئ القانونية الدولية. ومع ذلك، فإن البلدان الصغيرة من أمثال فيتنام والفيليبين قد يكونُ أمر مجاراتها ليس سـهلاً. فعلى سـبيل المثال، تدّعي الفيليبين أن الصين سـوف تلجأُ إلى القوة مع أنه لم يحصل حتى الآن أي صراعٍ عسكري؛ وفيتنام تتخّذ لنفسها بشكلٍ متكررٍ موقف المقاتل المسـتميت مع أنها تعلم أنها تقارَن على سـويةٍ واحدة مع الصين من أجل إعطاء الانطباع بأنها تقع عرضةً للتنمر. أما بالنسبة إلى البلدان العظمى من أمثـال الولايـات المتحـدة واليابان، فإنها لا تكتفي بالتعجرف حول أي موضوعٍ يتصل باللجوء إلى القوة، لكنها أيضاً مقتنعة بأن حلفاءها لا بدّ من أن يقفوا إلى جانبها حالما ينشب الصراع. وإن غطرسة هذه الدول باتخاذ موقفٍ يُظهر أنها لا يمكن التلاعب معها قد أدى إلى نماءِ عقليةٍ عند الدول الأخرى للوقوف موقف المتفرج الذي لا يجرؤ على الاحتجاج على السـلوك السـائد. ومع ذلك فإنها تنتظر لترى أي الموقفين سيسود في هذه اللعبة – موقف الصين أم موقف هذه الدول. وهكذا، فإن الصين تجد نفسها عالقةً في المعضلة بين الدول الصغيرة التي تصعب مماشـاتها، وبين الدول العظمى التي تجد نفسـها غير قادرةٍ على

الوقوف موقف التحدي منها.

أما غيظ الصين من الإنفاق العسكري، فهو يتبع المنطق نفسه تقريباً.

والإنفاق العسكري الصيني المجرد، يرتقي إلى درجة المرتبة الثانية في العالم. ومع ذلك، فإن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعائد المالي، أو الرقم الذي يلحق المواطن الفرد، ليس هو بالرقم الفاحش. كل ذلك مقارنةً مع بلدانٍ حول العالم، أو مع بلدانٍ أخرى تمتلك مراهناتٍ على استثمار المياه المحيطة بها.

ووفقاً للبيانات التي جمعتها مؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام (SIPRI) (الجداول: 2–6، 2–7، 2–8، 2–9)، فإن نسبة الإنفاق العسكري الصيني إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إنما هو أكثر انخفاضاً من ذلك الذي يعود إلى الولايات المتحدة، وروسيا، وجمهورية كوريا، والهند، والفيتنام منذ العام 2007. وفي العام 2013 كان الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، للصين: (8.52 تريليون دولار أميركي). وهو يقابل: 51.4٪ من ذاك الذي يعود للولايات المتحدة (16.57 تريليون دولار أميركي). ولكن إنفاقها العسكري، بالكاد أن يرقى إلى 20.44٪ من ذاك الذي يعودُ للأخيرة. ومنذ العام 2009، فإن نسبة الإنفاق العسكري الصيني من إنفاقها العام كان أقل من ذاك الذي يعود إلى جمهورية كوريا، أو إلى الولايات المتحدة، أو إلى روسيا، أو إلى الهند، وهو من ذلك التاريخ ينخفض بانتظام. ومنذ العام 2012، صار من الممكن مقارنته بذاك الذي يعود إلى فيتنام. فنسبة الإنفاق العسكري إلى المواطن الفرد بين المواطنين الصينيين كان دائماً أكثرُ انخفاضاً من ذاك الذي يعود للولايات المتحدة أو لجمهورية كوريا، أو لروسيا، أو لليابان. وفي العام 2013 بلغت النسبة 6.82٪، 22.22٪، 20.41٪ و36.13٪ من المعدلات التي سجلتها الولايات المتحدة، أو جمهورية كوريا، أو روسيا أو اليابان على التوالي.

الجدول رقم 2–6
الإنفاق العسكري في الصين وفي البلدان المجاورة لها على المحيط نفسه (2013–2003)
(كذا وكذا مليون دولار أميركي، بسعر الصرف العالمي السنوي)

السنة	الصين	الولايات المتحدة	روسيا	اليابان	الهند	فيتنام	الفيليبين	جمهورية كوريا
2003	34771	415223	16974	42725	16334	842	1301	15847
2004	40014	464676	20955	45585	20238	915	1243	17830
2005	46290	503353	27337	44689	23072	1026	1373	22160
2006	56666	527660	34518	42180	23952	1287	1607	25177
2007	71740	556961	43535	41465	28254	1785	2014	27726
2008	91658	621131	56184	46755	33002	2138	2271	26072
2009	111785	668567	51533	51464	38722	2401	2116	24409
2010	123338	698180	58720	53796	46090	2672	2438	27572
2011	147268	711338	70238	60452	49634	2686	2701	30884
2012	167712	684780	81079	59564	47214	3361	2899	31660
2013	188460	640221	87837	48604	47398	3387	3472	33937

المصدر: SIPRI: http://www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database

الجدول رقم 2–7
الإنفاق العسكري بالنسبة للمواطن الفرد في كل من الصين والبلدان المجاورة لها والواقعة على المحيط نفسه (2003–2013)
(كذا وكذا مليون دولار أميركي، بسعر الصرف العالمي السنوي)

السنة	الصين	الولايات المتحدة	روسيا	اليابان	الهند	فيتنام	الفيليبين	جمهورية كوريا
2003	27.0	1431	117	335	14.9	10.5	15.7	331
2004	30.9	1587	146	357	18.2	11.2	14.8	371
2005	35.5	1703	191	350	20.5	12.5	16	460
2006	43.2	1768	242	330	21.0	15.4	18.4	520
2007	54.4	1849	306	325	24.4	21.2	22.7	571
2008	69.2	2043	396	366	28.1	25.1	25.1	533
2009	84.0	2179	363	403	32.5	27.9	23	496
2010	92.2	2257	412	422	38.2	30.7	26.1	558
2011	110	2283	491	473	40.6	30.6	28.4	620
2012	124	2181	565	467	38.2	37.9	30	633
2013	138	2023	621	382	38.1	37.8	35.6	676

المصدر: SIPRI: http://www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database

الجدول رقم 2-8
الإنفاق العسكري في الصين والبلدان المجاورة لها على المحيط نفسه كما هي النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (2003-2013)

السنة	الصين	الولايات المتحدة	روسيا	اليابان	الهند	الفيتنام	الفيليبين	جمهورية كوريا
2003	2.1	3.7	3.9	1	2.8	2.1	1.6	2.5
2004	2.1	3.9	3.5	1	2.8	2	1.4	2.5
2005	2.1	4	3.6	1	2.8	1.9	1.3	2.6
2006	2.1	3.9	3.5	1	2.5	2.1	1.3	2.6
2007	2.1	4	3.4	1	2.3	2.5	1.3	2.6
2008	2	4.3	3.3	1	2.6	2.3	1.3	2.8
2009	2.2	4.8	4.1	1	2.9	2.5	1.3	2.9
2010	2.1	4.8	3.8	1	2.7	2.5	1.2	2.7
2011	2	4.7	3.7	1	2.6	2.2	1.2	2.8
2012	2	4.4	3.9	1	2.5	2.4	1.2	2.8
2013	2	3.8	4.1	1	2.5	2.3	1.3	2.8

المصدر: SIPRI: http://www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database

الجدول رقم 2–9
الإنفاق العسكري في الصين والبلدان المجاورة لها على المحيط نفسه كما هي النسبة المئوية للإنفاق العام (2003–2013)

السنة	الصين	الولايات المتحدة	روسيا	اليابان	الهند	الفيتنام	الفيليبين	جمهورية كوريا
2003	11.4	10.3	12.3	2.8	9.6	7.6	7.3	12.2
2004	11.4	10.9	11.2	2.9	11.0	7.5	6.8	11.7
2005	11.0	11.0	10.9	2.9	10.7	6.8	6.8	12.6
2006	11.1	11.0	11.2	2.8	9.7	7.4	6.9	12.3
2007	10.9	10.8	10.1	2.6	9.0	8.2	7.1	12.1
2008	9.9	11.1	9.9	2.9	9.1	8.0	7.0	12.5
2009	9.6	10.8	10.2	2.6	10.9	7.2	6.3	12.7
2010	9.1	11.4	10.1	2.5	10.1	7.7	6.4	12.9
2011	8.4	11.4	10.3	2.5	9.7	7.0	6.7	12.9
2012	8.2	10.9	10.8	2.4	9.4	7.8	6.2	13.1
2013	8.3	10.0	11.2	2.4	9.0	8.1	6.8	12.8

المصدر: SIPRI: http://www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database

إن مستوى الإنفاق العسكري الصيني يمكن أن يعتبر حتى أكثر انخفاضاً من ذلك إذا ما أخذنا العوامل التالية بعين الاعتبار: الصين تملك أكبر عددٍ من الناس العاملين في الخدمة في القوات المسلحة؛ والأرقام الرسمية للإنفاق العسكري الصيني تكون عادةً أقل من تقديرات مؤسسة ستوكهولم الدولية للأبحاث السلمية (SIPRI)[34]. ولقد كان على الصين أن تعوض عن تراجعاتها التاريخية من طريق تطوير قوتها العسكرية: ويتضمن الإنفاق الصيني العسكري نفقات فرعية تصرف لمنسوبي القوات المسلحة القدامى[35]؛ كما تحتاج الصين إلى تحسين جدوى إنفاقها العسكري[36].

وحتى نكون منصفين علينا أن ندرك أنه ربما لا يزال هنالك ثغرةً بين إنفاق الصين العسكري وبين حاجاتها الحقيقية. وهذا يعود إلى أن الصين لا تستطيع الاعتماد على بلدانٍ خارجيةٍ من أجل أمنها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار اعتمادها المتنامي على الخارج في أمور الطاقة والمصادر الأولية والتجارة، بالإضافة إلى أنه ليس أمراً واقعياً بل من المجازفة أن نفعل هذا عندما تكون بعض الدول تعمل على حجب مرور الصين إلى المحيطات وذلك من طريق الممرات الاستراتيجية التي كانوا قد انتزعوها من الصين عندما كانت ضعيفةً بحيث أنها لا تقوى على التصدي لهم. وسيكون من المستحيل للصين تغير الوضع القائم من دون الاعتماد على إنفاقٍ عسكريٍ كافٍ. وهكذا يطرح السؤال: ما هو مستوى الإنفاق العسكري الكافي الذي يجب أن تعتمده الصين؟ وإن أسهل طريقٍ لاحتساب هذا، يمكن أن يكون بأن ننظر إلى ما تصرفه الدول الأخرى على محاولاتها من أجل إحباط محاولات الصين لتبديل الوضع القائم. وقد يمكننا أن نفترض أن الولايات المتحدة، وبينما هي تسخّر 60٪ من قوتها العسكرية للمحيط الهادي تكون في الواقع تستثمر فيه 60٪ من إنفاقها العسكري. إن هذا السبب وحده يمكن أن يعطينا تبريراً بارزاً للزيادة المعقولة في الإنفاق العسكري الصيني وهذا بالطبع يقترن مع عوامل أخرى

ينبغي أخذها بعين الاعتبار بما في ذلك العدوانية الآتية من اليابان ومن الهند، ومـن فيتنـام، ومـن الفيليبين، وكذلك علينا ألّا ننسـى حاجـة الصين إلى الدفاع عن سـيادتها وعن وحدة أراضيها. وفي ظل هذه الظروف فإنه من الأمور التي تستدعي التفكير: سبب قرار الصين الحذر بالنسبة إلى إنفاقها العسكري وذلك بعـد الأخـذ فـي عين الاعتبار ثغراتها التاريخية وقدراتها المالية، مما يسـتجلب نقداً حاداً من بعض البلدان. فمثل هذه البلدان قد تكون لها قناعةٌ راسـخة بأن علـى الصيـن أن تخضـع للواقع، وأن تقبـل بأنه من المنطقي لها أن تعتمد على بلدانٍ أخرى من أجل التطوير حتى لو كان ذلك على حسـاب سـيادتها. سـببٌ آخرٌ هو لا يفصَح عنه كثيراً، وهو أن هذه الدول لا تريد أن ترى أن هذه المسافة فـي القـوة العسـكرية تضيـق بين الصين وبينهم. فهم علـى الأقل يريدون إيجاد سـببٍ لزيادة الاسـتثمار في صيانة هذا الفرق والإبقاء عليه. وكل هذه الأشـياء تبدو في التحليل النهائي ذات صلةٍ بالنظام السياسي العالمي الظالم، وبالعقلية الكامنة خلف الهيمنة الدولية.

VI- مخاطرٌ كامنةٌ في أمر البحار

هذا الموضوع يتعلق في الحقيقة بالنقاشات التي جرى عرضها سابقاً حول أن عـزل الصيـن فـي داخـل الميـاه المحيطة بهـا إنما يعود إلـى النزاعات حول السـيادة وإلى المنافسـة الآتية من المصالح الدولية. إن أخطر التحديات لأمن المحيطات هو ذلك الذي يتعلق بالطرق البحرية.

وإنهـا لحقيقـةٌ مذهلـة أن يكـون أمـن السـفن الصينيـة المبحرة مـن بلدها ستصبح خارجةً عن السيطرة التامة للصين حتى قبل أن تتمكن من اجتياز مياهنا الإقليمية.

فعبور الصين إلى المحيط الهادئ لا بدّ له من المرور عبر عددٍ من المضائق ومن الطرق البحرية. وهنالك ثلاثة طرق رئيسية. فالطريق الشمالي عليه أن يمر

فـي مضيـق كوريـا وبالقـرب من جزر كوريل؛ أما الطريق الشـرقي فعليه أن يمر عبر أرخبيل اليابان وبالقرب من جزر ريوكيو وجزر دياوو وتايوان؛ أما الطريق الجنوبـي الـذي يمـر بخطٍ مسـتقيم إلـى المحيط الهادئ عبر مضائـق تايوان أو بالقرب من المناطق الساحلية لـ: غوانكدونك وغوانكسي، ثم تتابع إلى المحيط الهندي عبر المحيط الهادئ (وعلى هذا الطريق أن يمر في مضيق ملقة في كلا الحالتين).

وبكلماتٍ أخرى، فإن على الصين أن تنحني لروسـيا، ولجمهورية كوريا ولليابـان إذا أرادت سـلوك الطريـق الشـمالي، وأن تنحنـي لليابـان إذا أرادت عبور الطريق الشـرقي، وأن تنحني لإندونيسـا، ولماليزيا، ولسـنغافورا، ولتايلند إذا أرادت سـلوك الطريـق الجنوبـي. أكثـر من ذلـك: فإن على الصين أن تنحني للولايات المتحدة إذا أرادت العبور عبر أي من هذه الطرق الثلاث، ذلك لأنها تسـيطر على تايوان، وهي متحالفة مع اليابان، ومع جمهورية كوريا، حيث لها قواعد عسـكرية، وحيث هي قد بنت لنفسـها، أو اسـتأجرت، قواعد عسـكرية فـي سـنغافورا، وتايلنـد، وماليزيـا، وإندونيسـيا[37]. هذا إلى جانب أن السـلوك الفيليبيني والفيتنامي لا يمكن تجاهلهما بسـبب أن الفيليبين واقعةٌ في الوسـط ما بين الطريق الشـرقي والطريق الجنوبي. وإن المسـاحة البحرية لفيتنام توازي أو تتداخل مع الكثير من مناطق الطريق الجنوبي.

ومع ذلك، ومن بين تلك الدول: تعتبر الولايات المتحدة الصين كمنافس استراتيجي لها؛ كما أن لليابان، وفيتنام، والفيليبين علاقاتٌ متدهورة مع الصين نتيجـةً لصراعـاتٍ حول السـيادة على الجزر والأمواه؛ أمـا جمهورية كوريا فإن لهـا اختلافـات مـع الصيـن حول المبادئ التي يجب اعتمادها لترسـيم الحدود في الجرف القارّيّ، وكذلك أيضاً حول السـيادة على جزيرة سـويان روك؛ أما سنغافورة فهي قريبةٌ من أميركا أكثر مما هي قريبةٌ من الصين. فحالما تنشب أزمةٌ بين الصين والبلدان الأخرى، والتي ستنتهي بقطع الممرات البحرية وبهجماتٍ

تستهدف السفن التجارية، فلن يبقى على الصين سوى أن تجد نفسها في موقف المدافع عندئذٍ عن جميع ممراتها إلى المحيطات التي قد تصبح مغلقة تماماً.

أكثر من ذلك، وبدافعٍ من احتمال وقوع صدام مسلح، فإن الولايات المتحدة، وخلا عن العوائق الجغرافية الطبيعية في وجه الصين: فإنها جهزت ثلاثة سلاسل من الجزر ضد الصين: جزر الأليوتيان، جزر تشيبا، والأرخبيل الياباني، وجزر الريوكيو وجزر دياوو، وتايوان، والفيليبين والجزر الإندونيسية التي تشكلُ أول سلاسل الجزر. في ما تتشكل سلسلة الجزر الثانية من جزر أوغاساوارا، وجزر فولكانو، وجزر ماريانا، وجزر غوان، وياب، وجزر بِّليو، وجزر هالاماهيرا، ونيوزلندا، وأستراليا. أما سلسلة الجزر الثالثة فتتشكل بشكلٍ أساسي من القواعد العسكرية في جزر هاواي، وهي تخدم في الوقت نفسه كظهيرٍ استراتيجي لدعم القوات المسلحة الأميركية في المحيط الهادئ الآسيوي، والقاعدة الأمامية للدفاع عن البر الأميركي الرئيسي.

منذ العام 2013، قامت القوات البحرية الصينية بالعديد من المناورات العسكرية بعد النفاذ من بين سلسلتي الجزر الأولى والثانية ومع ذلك، تبقى مسألة الإجابة عن السؤال: هل هي قادرة أن تفعل ذلك فعلاً في حرب حقيقية؟ سؤال متروك الجواب عنه إلى أن يحين حين الاختبار.

وحتى لو تمكنت الصين من اختراق سلاسل الجزر لتدخل إلى المحيط، فإنها سوف تبقى تواجه حشداً من التحديات. وفي الحقيقة، فإن الأوضاع المعاكسة التي يمكن أن تلاقيها الصين في الممرات البحرية في أعالي البحار ليست تمثل سوى وجهٍ واحدٍ من أوجه نقص أمنها في مجال الممرات البحرية. ففي هذا المجال يوجد أيضاً ما هو حتى درجة أقلّ، من القدرة على الاعتماد على النفس.

وما دامت طرقها البحرية تزداد انتشاراً حول مناطق العالم كلها تقريباً، فإن الصين تتمتع أكثر فأكثر بمنافع الممرات المائية الكونية وبكفاءتها. ومع كل ذلك، فإن مثل هذه المنافع والأوضاع المريحة قد تبدو مجرد قصور من

الرمال التي قد تنهار ما بين ليلة وضحاها.

فإن كلاً من خليج ألاسكا، ومضيق كوريا، ومضيق مدغشقر، ومضيق صوندا، ومضيق ملقا، ومضيق باب المندب، وقناة السويس، ومضيق جبل طارق، وسكاغراك، وكاتيغا، ومضيق جزر غرينلاند في أيسلندا بالمملكة المتحدة، والممرات البحرية في إفريقيا، وتلك الموجودة في أميركا الشمالية، ومضيق هرمز، وقناة بانما، ومضائق فلوريدا[38]، هذه الستة عشر مضيقاً هي معروفةٌ عالمياً بصفتها أهم خطوط النقل. كما أنها تعتبر أيضاً من قبل الولايات المتحدة كمفاصل استراتيجية لا بدّ منها من أجل الدفاع عن حقوقها ومصالحها البحرية. وإن أهمية كل من مضيق كوريا، ومضيق ملقا كمعبرين استراتيجيين للصين إلى المحيطات لتبدو واضحةً بحدٍّ ذاتها. فمضيق باب المندب، وقناة السويس، ومضيق جبلارتر، ومضيق هرمز، وقناة بانما، ومضيق صوندا هي أيضاً ممراتٌ مهمةٌ بالنسبة إلى الصين[39]. ومضيق باب المندب، وقناة السويس، ومضيق جبلارتر، ومضيق هرمز تعتبر جميعها روابط حيوية ما بين الأسواق الأوروبية والأسواق الإفريقية. فمضيق صوندا يعتبر أفضل طريق من الصين إلى غربي أفريقيا وإلى جنوبي أفريقيا. وليس هنالك من طريقٍ بحريٍ أفضل من الطريق الذي يمر عبر قناة بانما من الصين وإلى شمالي أميركا وكذلك إلى والقسم الغربي من جنوبي أميركا.

ومع ذلك فإن جميع هذه الطرق البحرية للنقل إنما تقع تحت سيطرة الولايات المتحدة خاصةً وأن القوات الأميركية تتمركز بالقرب منها. ونتيجةً لذلك، وبلُغة أمان الطرق البحرية، فإنه لا يبقى للصين سوى الانحناء أمام أميركا ليس فقط بسبب منافذها المباشرة إلى البحار، ولكن أيضاً بسبب بقية الطرق المصنفة أنها طرق محيطية.

وهذا بالطبع هو جزءٌ واحدٌ فقط من المشكلة. وفي ما يتعلق بأمن البحار العالية تكابد الصين من مزاحمةٍ شرسة بكل معنى الكلمة.

وباعتمادها المرتفع على الخارج من أجل مصادر الطاقة ومن أجل التجارة، فإن لليابان كمٌّ كبيرٌ هي الأخرى من المصالح المتداخلة مع تلك التي هي للصين. ويصدق هذا الأمر على الطرق الهامة في المحيط الهادئ وفي المحيط الهندي وكذلك في ما يتعلق بمنابع الطاقة وبمصادرها، وبالأسواق التي تتجه إليها صادراتهما. ففي المحيط الهندي تتداخل هذه المنافسة الدقيقة والمتعددة الاتجاهات مع دولةٍ لها أهميةٌ متنامية، إنها الهند. ومع التقدم المستمر لاقتصادها ولسكانها مقارنةً بالصين، فإن الهند قد يكون لها حاجةٌ متزايدة للتجارة الخارجية وللتعاون العالمي في حقول الطاقة والمصادر.

وإن تحليلاً دقيقاً للتنافس ما بين الصين، واليابان، والهند: هذا التنافس الذي سيصل قريباً إلى ذروته، قد يظهرُ أن للصين أسوأ موقف استراتيجي.

وبفضلٍ من موقعها الجغرافي على شاطئ المحيط الهندي، نجد أن الهند تتمتع بميزةٍ خفيةٍ بجميع المعاني، بما في ذلك مسألة الأمن ومسألة التوفير في كلفة النقل أما ضعفها الأساسي فيكمن في نظامها الصناعي الذي هو تحت مستوى التطور وكذلك من شعورها بالدّونية من الصين واليابان في ما يتعلق بالتجارة في أعالي البحار، ويصدق ذلك بشكلٍ خاص على التصدير. الأمر الذي يضع الهند في الطرف المنخفض من النظام العالمي للإنتاج واقتسام العمل.

ومن أجل أن تتصل اليابان بالمحيط الهندي عبر مضيق ملقا، فإنها لن تستطيع أن تتجاهل الصين. ومع ذلك، وبفضلٍ من تحالفها القوي مع الولايات المتحدة، وكذلك بفضلٍ من سيطرة الأخيرة على المحيطات حول العالم، فإن هذه النقيصة البسيطة يمكن تجاوزها بأمان. إلى جانب ذلك، ومع تاريخٍ من التصنيع يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، فإن اليابان تعتبر متقدمةً على الصين بتآلفها مع القواعد الدولية[40]، وبشهرتها في عالم الغرب. فبتطوير أسواق في ما وراء البحار لتسويق بضائعها، تعاني اليابان من عنصري المقاومة، والمعاملة الظالمة أقل مما تعانيه الصين.

أما الأمور فمختلفةٌ في الصين، فهي عليها أن تكون نداً للمنافسة الحادة الآتية من كلٍ من الهند واليابان، كما أن عليها أن تكون دائماً على استعداد ضد الرقابة والتتبع والردع الذي لا تتوقف عنه أميركا. بالإضافة إلى أنه وبسببٍ جزئيٍّ عائدٍ إلى الضغط الاقتصادي الذي تلقته البلدان من الأزمة النقدية التي حصلت في العام 2008، وفي قسمٍ آخر منه عائدٌ لمخاوف الدول المصدرة من مقاسمة البضائع الصينية لها لأسواق البحار العالية، فإنه بات على الصين أن تواجه إعاقاتٍ لا يمكن التنبؤ بها، أو عقوبات في أسواقها التي تهدف إلى مقاومة الإغراق، أو المنافسة غير المشروعة. بالإضافة إلى أن مصادر طاقتها ومواردها تتضمن مناطق في الشرق الأوسط، أميركا اللاتينية، وأفريقيا حيث يمكن أن تثور النزاعات في العادة لينتج عنها مستوى ضعيف من الأمان.

وهذه بالطبع ليست سوى جزءٍ مجزوءٍ من المشكلة. فازدياد المشاريع الصينية الموظفة في الاستثمار الخارجي، وفي التعاون الهندسي وتلك التي تتعلق بالعدد المتزايد من الناس الذين يذهبون إلى الخارج للدراسة أو للعمل، فإنها أيضاً تضع الصين تحت أضعافٍ مضاعفة من تزايد الضغط على أمنها واستثماراتها ومواطنيها وتجارتها حول العالم.

VII- البحار المتخلفة

إن البناء الداخلي، للقوة البحرية، وتطويرها، وترقيتها: هي أمور ترقى إلى أهمية التوسع بها ومدِّ نفوذها. فالشق الثاني من هذه العبارة يمثل علوَّ وامتداد شأن القوة البحرية لبلدٍ ما، ولالتزاماتها البحرية. فهي زيادةٌ مرنة لا يمكن الإحاطة بها بشكلٍ كليّ، كما أنها تتغير مع مرور الأيام، بأوضاعٍ مختلفة. ومقارنةً بذلك، فإن البنية الداخلية وترقيتها يعكسان تجذّر البلد، وقوته في المشاريع البحرية. وكلما زادت صلابة هذه البنية الداخلية، وقابليتها للانقياد للتحكم، كلما اعتبِرت على عكس ما ذكِر أعلاه، لناحية قوة البلد البحرية

والتزاماته الملاحية، كما أنها تحدد إمكانيات البلد وقابليته للتمدد والانتشار.

كما يقول المثل الصيني: إذا أردت أن تطوّع الحديد فعليك أن تكون مقتدراً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المواقف الدولية المعقدة، ومحدودية القدرة على المناورة حول جغرافية المعابر، فإننا نستطيع أن نقول إن الصين تعاني من مشكلة صعوبة الوصول إلى المحيطات. ولفسحةٍ قادمةٍ من الزمن، سيكون من المنطقي للصين أن تمتد وتنتشر بقوتها البحرية، وبتعهداتها الملاحية، وفقاً لقدرتها وقوتها الذاتية.

ومع ذلك، فإن التطور العشوائي للصناعة وللاقتصاد المحلي، قد يعيق التطور الطبيعي للقوة البحرية، وللتعهدات الملاحية، أكثر مما يعمل على ترقيتها وتسريعها. فإذا لم يركز المرء اهتمامه في تطويع الحديد، أو إذا كان له رغبةٌ غير كافيةٍ في هذا العمل، فمتى يمكنه أن يصبح حداداً مشهوداً له؟ ومتى سيكون بناءُ القوة البحرية والتعهدات الملاحية، والترقي بهما في البلد، قادراً على إعطاء دعمٍ أصيلٍ، وقوةٍ كافية، للتوسع بهما ونشرهما في الخارج؟

وقد يكون باستطاعتنا أن نكوّن صورةً عن مدى خطورة الموقف، من مستوى الصين المتدني في تطورها البحري الإجمالي.

فالمؤشر العام للتطور البحري الصيني يدور فقط حول 2٪ (الجدول4–7). هذا المعدل ليس أصغر من معدلات الدول ذات الاقتصاد البحري المتطور فحسب، (وهو يقع بين 14٪ و17٪)، بل إنه أيضاً معدلٌ أصغر من المعدل العام العالمي الذي يقع عند 4٪.[41]

والمثل الرئيسيُّ على هذا، هو بالفعل: حقيقة أن معظم صناعاتنا البحرية إنما هي تتسم بالنقص في المجمعات الصناعية الممتازة، والفقر في التنافسية العالمية، والضعف في معدل الداخل والخارج، ومحدودية الكفاءة التكنولوجية. والصناعات البازغةُ ذات القيمة المضافة العالية، من أمثال القوة الكهربائية الملاحية والصناعة الكيماوية الملاحية، والطب الحيوي الملاحي، إنما هي

جميعاً إما حديثة العهد، أو أنها لاتزال في مرحلة التشغيل غير المتخصص. وبالرغم من نطاقها المحدود، فإن إمكانيات هذه الصناعات لا بد من أن تستغل إلى أقصاها، وأن تعطى مداها إلى أوسع نطاق[42]. وفي العام 2013 لم ترتقِ مردودية هذه الصناعات إلى ما يزيد عن نسبة 0.4٪، و1٪، و4٪ في القيمة المضافة الإجمالية للصناعات البحرية الصينية الأساسية.

وهنالك أيضاً مساحةٌ كبيرةٌ للتحسن في مجالات الاهتمام العام بما في ذلك التنقيب عن النفط والغاز البحري واستغلالهما، وكذلك تطوير استخراج الزيت والغاز من البحار العميقة. والتنقيب عن النفط والغاز البريين هو تحت المعدل المطلوب، فالنسبة المؤكَّدة منهما هي فقط: 26.4٪ بالنسبة إلى احتياطي الزيت البري، و10.9٪ من احتياطي الغاز الطبيعي البري. فإذا كانت هذه هي الحال بالنسبة إلى الزيت والغاز البريين فما بالك كيف ستكون عليه الحال بالنسبة إلى الزيت والغاز المستخرجين من البحار العميقة؟ وطبقاً لخطة المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري (CNOOC)، فإن هذه الشركة تطمح إلى استخراج 50 مليون طن من الزيت في العام، 2010 وإلى إنتاج 25 مليون طن مماثلٍ من الزيت، من المياه العميقة لبحر جنوبي الصين في العام 2015، و50 مليون طن للعام 2020. وبالمقارنة فإن إنتاج شركة شل للنفط، كان يقارب 160 مليون طن في العام 2009. وبكلماتٍ أخرى، فإن إنتاج المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري (CNOOC) في العام 2020، سوف يكون أقل من نصف إنتاج شركة شل من زيوت البحار العميقة في العام 2009. ومن هنا فإننا نستطيع أن نتصور مدى الفجوة بين إنتاج شركات الغاز والنفط البحري الصينية، وبين نظرائها الأكثر تقدماً في الكفاءةِ والتطوير[43].

وحتى في الأعمدة الأساسية للصناعة الملاحية من أمثال تسيير السفن، وصيد السمك، فإن البر الصيني يتجرجر وراء البلدان المتطورة، ووراء بعض المناطق (بما فيها تايوان) بطرقٍ عدة. ففيما يتعلق بصيد السمك، ومن أجل

الحدّ من الجور في الصيد السمكي على الشواطئ، تقوم بعض الدول المتقدمة بإعادة تصميم صناعة الثروة السمكية، كما تقوم بالإضاءة على القيمة المضافة لمنتجات الصيد البحري، وباعتماد سياسة التفاضل الإنتاجي. كما وإن هذه في الوقت نفسه قد طورت المصائد السمكية في مناطق البحر العميقة عن طريق استخدام المعدات والتقنيات المتقدمة. ومع ذلك، فإنه حتى بمحاذاة البر الصيني، فإن هذه الصناعة لا تزال مكبلةً بالتكنولوجيا المتدنية في التبريد، والتشغيل الفقير والتجهيز السيئ لزوارق الصيد البحري في المياه العميقة، وبالنقص في التقنيات المتقدمة في تصنيع الأسماك والمنتجات المستخرجة من البحار العميقة. أما بمعاني النقل البحري، فإن بعض السفن الصينية العابرة للمحيط هي قديمة العهد نوعاً ما، وتعاني من مشاكل في الإدارة البحرية، وفي معايير السلامة، وفي كفاءة الأطقم البحرية. وإن معظم الموانئ التي هي عاملٌ أساسيّ في تجارة النقل عبر المحيط، نجد أنها قد بُنيت في ظروفٍ من السرعة، ومن سوء التصميم. فهي موانئ تخالف بمعانٍ عديدةٍ النهج العالمي السائر في اتجاه مراكز لوجستية عالمية متناغمة، ويكون لها وظائف تنتسب إلى عالم التجارة والصناعة والأعمال[44].

أكثر من ذلك، فإن بعض المشاكل المزمنة، من أمثال: المبالغة في استغلال مصائد السمك الساحلية، والتلف الجدّي الحاصل لبعض الجزر[45]، وزيادة عناصر التلوث القادمة من البر، وتفاقم مشكلة التلوث الآتية من تربية الأحياء البحرية، والتمدد السريع لليابسة على حساب البحر، والتدهور الإيكولوجي السائد (الجدول 3–8)، وهي كلها أمورٌ لم يظهر عليها أيةُ إشاراتٍ للتحسن. بل في الحقيقة إن بعضها يتجه نحو الأسوأ. وكما هو مبينٌ في الجدول 3–9: فإن أعمال ردم البحر، التي بقيت على وتيرةٍ عالية منذ العام 2005 قد كان لها أثرها على إيكولوجية المياه ذات العلاقة، كما على مكوناتها البحرية. ولاحقاً للعام 2004 عندما تجاوزت كمياتُ الملوثات الآتية إلى البحر من مصبات الأنهر

الكبيـرة، 10 مليـون طـن للمـرة الأولـى، كما بقي هذا الرقـم بازديادٍ حتى العام 2010، ومنذ ذلك الحين اسـتقر عند مسـتوى يزيد عن 16 مليون طن (الجدول 2–10). فزيـادة الملوِّثـات الآتيـة من اليابسـة قد تسـببت بالتلوث في 55٪ على الأقل من مياه الشواطئ الصينية، كما تسببت بزيادةٍ خطيرة للمغذيات في 70٪ مـن مثـل هـذه الميـاه، مـع مناطق ميتة تظهر في بعض المناطـق المجاورة. وإن بحـر بوهـاي حيـث الميـاه قريبةٌ من مصب نهر يانغتزي ومن مصب نهر بّيرول، ومن خليج هانغزهو، ومن مياه جيانغزو، ومن بعض المدن المتوسطة إلى كبيرة الحجم: فإنه قد أصبح من أكثر المناطق تلوثاً. وقد حصل تلفٌ إيكولوجيٌ كبيرٌ على الشاطئ الشرقي لـ: هاينان، ولمياه غربي غواغدونغ، ولمدينة بيهاي العائدة لمقاطعة غوانغ كْسْي، ولمرفأ بيبلون[46]. وفي السنوات الأخيرة أخذت كوارث المد الأحمر تتكررُ في مدينة داليان التابعة لمقاطعة ليانونينغ، وكذلك في خليج بوهاي، وفي المساحة الواقعة خارج مصب نهر يانغتزي، وفي الأقسام الوسطى والجنوبية من مقاطعة زهيجيانغ.

وهذا يظهِر أنه، وبالإضافة إلى الاسـتخدام المنخفض للمصادر البحرية، فإن الأهمية اللازمة المعطاة لم تكن ملائمةً للتنمية المستدامة للاقتصاد البحري. فالتأثيرات الخارجية السلبية العارضة أو المتلاحقة، وبمستوياتٍ عالية جداً، قد كان لها أثرٌ معيقٌ كبير على التأثير الإيجابي للاقتصاد البحري.

الجدول رقم 2–10
النسب المستثمَرة من الموارد البحرية الصينية

النفط والغاز	السياحة	متابر ذهب	مياه شاطئية ضحلة	مصائد سمك شاطئية
5٪	30٪	5٪	2٪	مبالغة في الصيد

المصدر: Wang Fang & Yang Jinsen, 2002.

الجدول رقم 2-11

المساحات البحرية الصينية التي لها كفاءة مياهٍ أقل من الفئة الأولى في الصيف

(محسوبةً بالكيلومترات المربعة، من العام 2003 إلى العام 2013)

السنة	مساحة المياه التي لها كفاءة من التصنيف 2	مساحة المياه التي لها كفاءة من التصنيف 3	مساحة المياه التي لها كفاءة من التصنيف 4	مساحة المياه التي لها كفاءة أقل من التصنيف 4	المجموع
2003	80000	22000	15000	25000	142000
2004	66000	4000	31000	32000	169000
2005	58000	34000	18000	29000	139000
2006	51020	52140	17440	28370	148970
2007	51290	47510	16760	29720	145280
2008	65480	28840	17420	25260	137000
2009	70920	25500	20840	29720	146980
2010	70430	36190	23070	48030	177720
2011	47160	36490	15630	44340	143620
2012	46910	30030	24700	67880	169520
2013	47840	34310	18340	43800	144290

المصدر: State Oceanic Administration. *Communiqué on China's Marine Environment* .*((2003–2013*

الجدول رقم 2–12
مساحة اليابسة المردومة من البحر في الصين
(محسوبة بالهكتارات، من العام 2003 إلى العام 2013)

السنة	المساحة التي عليها حقوق مؤكّدة
2003	2,123.00
2004	5,352.00
2005	11,662.24
2006	11,293.94
2007	13,425.00
2008	11,000, 71
2009	17,888.09
2010	13,598.74
2011	13,594.92
2012	8,619.08
2013	13,169.54

المصدر: State Oceanic Administration. *Communiqué on the Use and Management of Maritime* .*(Space (2003–2013*

الجدول رقم 2–13
مقدار الملوّثات الفائضة من الأنهر الصينية الرئيسية إلى البحر
(كذا وكذا من عشرات آلاف الأطنان، من العام 2003 إلى العام 2013)

السنة	كمية الملوثات المنسكبة في البحر
2003	619
2004	1,145
2005	1,071
2006	1,382
2007	1,407
2008	1,149

2009	1,367
2010	1,751
2011	1,820
2012	1,705
2013	1,672

المصدر: State Oceanic Administration. *Communiqué on China's Marine Environment (2003–2013)*.

ملاحظة: إن التغيرات الحادثة من سنة إلى أخرى على الأنهار التي تمّ فحصها قد تؤثر على صلاحية الأرقام للمقارنة. ومع ذلك، وحيث أن معظم الأنهار الهامة (مثلاً نهر يانغتزي، النهر الأصفر، نهر بيّرل) هي دائماً موجودة بين النماذج، فإن الخطأ الحاصل لن يكون بالغاً، وبالتالي فإن البيانات ستكون لا تزال مقنعةً ومقبولة.

VIII– الأذى الناتج عن التماس التوازن المَناطقي

إن سياسة معالجة اللاتوازن في التطوير المناطقي إنما هي سياسةٌ معروفةٌ وقديمة العهد في الصين. ومع ذلك، فإنها تصلح كمثالٍ لتبيان كيف أن السياسات السيئة التوجيه قد تصبح عقبةً في طريق تطوير القوة البحرية للصين ومستلزماتها.

ولطالما دأبت الحكومة الصينية دائماً على مراعاة التوازن في التطوير المناطقي، وجعلته هدفاً أساسياً من أهداف الحكم. وضمن هذا التوجه قدمت الصين مجموعةً من الإجراءات لتضييق الفجوات بين المناطق في السنوات الماضية.

ومنذ منتصف التسعينيات، وربما بتشجيعٍ من تأثير سياسة المناطق الاقتصادية الخاصة، والمدن الساحلية المفتوحة، فإن الصين قد أدركت أهمية إحياء القواعد الصناعية القديمة في الشمال الشرقي، وكذلك أهمية التطوير الكبير في مناطق الغرب، وأيضاً أهمية رفع شأن المنطقة الوسطى: كاستراتيجيات للتطور الوطني العام.

وبتأثيرٍ من أن فكرة اللاتوازن الإقليمي يجب أن تلغى، فإن الحكومة المركزية قد تعاملت مع المناطق الشرقية، ومع المناطق الغربية، بطرقٍ واضحةٍ في تباينها. ففي بداية «الإصلاح والانفتاح»، كان دعمُها للمناطق الساحلية سياسةً متبعة. وبالمقارنة مع ذلك فإنها أولت المناطق الفقيرة التطور، دعماً تكاملياً، بما في ذلك: سياسةً تفضيلية، وتحويلات ومدفوعات مالية، ومنافع فرعية خاصة أخرى، بالإضافة إلى مساعداتٍ مخصصة للمشاريع الكبرى، وإلى إمدادٍ بالموظفين، وبالقوى العاملة (مثلاً: إعادة التعيين المؤقت لكوادرٍ من المنطقة الشرقية، ومن الحكومة المركزية، وطلاب جامعة يخدمون كمدرّسين متطوعين).

ولقد فَعلَتها المناطق الاقتصادية الخاصة، وكذلك المدن الساحلية دونما حاجةٍ لتمويلٍ أو لضخٍ القوى العاملة من جانب الحكومة المركزية. وفي أيامنا الحاضرة، وبصرف النظر عن السياسة، فإن الحكومة المركزية قادرةٌ على تأمين الدعم في حقل التمويل، وفي حقل المشاريع والقوى العاملة من أجل مناطق محددة. وعليه، يبدو من المنطقي أن يتوقع المرء لتلك المناطق بأن تحظى بفرصةٍ أفضل من أجل النجاح. ومع ذلك فإن شيئاً من هذا لم يحدث. فالفجوة ما بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية قد توسعت في واقع الأمر. ففي العام 1978، كان الناتج المحلي الإجمالي في شانغهاي (وهي المنطقة الإدارية الريفيةُ الأولى من حيث ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي). كان أعلى بـ 41 مرة من ذاك الذي يعود إلى منطقة التيبت (وهي المنطقة الإدارية الريفية التي لها أدنى ناتج محلي إجمالي)؛ وفي العام 2010، كان الناتج المحلي الإجمالي لإقليم غوانك دونغ (التي سجلت أعلى ناتج محلي إجمالي) كان 89.6 مرة أكثر من ذلك العائد للتيبت (ذات الناتج المحلي الإجمالي الأدنى).

لماذا جرت الأمور على هذا المنوال؟ فاللاتوازن المناطقي في التطور الاقتصادي قد لا يكون نابعاً من تلقي الدعم أو عدم تلقيه من الدولة، بل إنه

قد يكون راجعاً لفروقاتٍ مناطقيةٍ عميقةٍ في المحيط الطبيعي، كما في الموقع الجغرافي، أو بسبب طبيعة الحكومات المحلية، وقدراتها على النهوض بواجب الخدمة العامة.

ومنذ ثلاثين سنةٍ مضت، ما الذي دعا الصين لاختيار الساحل بدلاً من الداخل، كنقطة انطلاقٍ لسياسة الإصلاح والانفتاح؟

السبب يعود إلى أن الساحل قد تمتع بالمزيد من الأفضليات البارزة. وحالما انفتحت الصين على العالم الخارجي، لم يتوقف الساحل عند تحوله إلى واجهة لسياسة الانفتاح فقط، ولكنه أيضاً تحول إلى مركز ثقلٍ تجاري ما بين السوق المحلي والسوق العالمي. وبعد كل شيء، فإن نقل البضائع ذات الأحجام الضخمة كان لا بدّ من يتمّ في معظمه تقريباً من طريق البحر، وما تحصّل من قراراتٍ بهذا المعنى، فإنها لم تكن سوى وليدة للحاجة.

وفي أيامنا الحاضرة، وبالإضافة إلى مميزاته الجغرافية، فإن الساحل تظهر عليه تأثيرات التكوُّر الاقتصادي. فالأبحاث تظهر أن المناطق الساحلية هي التي تأوي العديد من التجمعات الصناعية، تلك التجمعات التي استقطبت أكثر من 90٪ من التجارة الخارجية للصين، وأكثر من 85٪ من صناعاتها العالية التقنية. أكثر من ذلك، وفي حقل التبادل المالي: فإن الحكومة تفسح في المجال أمام سياسة السوق، وأمام قواعد تسهيل التجارة. وهكذا، فإنه يمكننا القول: إن الساحل متميزٌ إلى حدٍّ كبير على المناطق الأخرى، وخاصةً على الغرب، بمعاني العناصر الداعمة للتطوير.

وإنه ليبدو أن الصين تدخل مرحلةً من الاعتماد المتنامي على الاقتصاد البحري. وتُمكِن ملاحظة ذلك من المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي العائدة للفرد، ودرجة الناتج المحلي الإجمالي للمناطق الإدارية على مستوى الأرياف في العام 1978 (الجدول 2–14)، وكذلك التراتبية في العام 2010 (الجدول 1–3). وفي العام 1978 كان الناتج المحلي الإجمالي في 12 منطقة ساحلية

الجدول رقم 2–14
ترتيب الناتج المحلي الإجمالي العام، والناتج المحلي الإجمالي في مقابل الفرد الواحد، في المناطق المحلية في العام 1978

المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي (مقدراً بمئات ملايين الين)	الناتج المحلي الإجمالي العائد للفرد الواحد (مقدراً بالين)	المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي (مقدراً بمئات ملايين الين)	الناتج المحلي الإجمالي العائد للفرد الواحد (مقدراً بالين)
بكين	108.84	1290	هينان	162.92	232
تيانجين	82.65	1160	هيوبوي	151	332
هيبيي	183.06	364	هيونان	146.99	286
شانغسي	88	365	غوانغدونغ	185.85	369
منغوليا الداخلية	58.04	317	غوانغكْسي	75.85	225
لياونينغ	229.2	680	هاينان	16.4	314
جيلِين	81.98	381	سيتشوان	184.61	262
هايلونجيان	174.78	564	غويزهو	46.62	175
شانغهاي	272.81	2498	يونان	69.05	226
جيانغسو	249.24	430	تيبت	6.65	375
زهيجيانغ	123.72	331	شانغسي	81.07	291
آنهوي	113.96	244	غانسو	64.73	348
فوجيان	66.37	273	كوينغهاي	15.54	428
جيانغكسي	87	276	نيغكْشيا	13	370
شاندونغ	225.45	316	زِنغجيانغ	39.07	313

المصدر: State Statistical Bureau's website: http: / /data.stats.gov.cn /workspace /

ملاحظة: إن البيانات العائدة إلى مقاطعة تشونغكوينغ لم تكن متوفرة لأنها لم تكن قد أصبحت بعد مصنفة كمقاطعة إدارية في ذلك الوقت.

هـو عنـد 190.60 بليـون يَـن، وهو ما يمثل 52.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي البالـغ 362.41 بليـون يَـن، والناتـج المحلي الإجمالـي البالغ 379 بليون ين في العـام 2010، والناتـج المحلـي الإجمالـي العائـد للمناطق نفسـها، والذي كان عنـد 25196.44 بليـون يَـن، العائد للـ 63.3٪ من الناتج القومي الإجمالي البالغ 39798.3 بليون يَن.

ومراقبـة الحـالات الإفراديـة سـوف توصل إلى النتيجة نفسـها. ففي العام 1978، كانت كل من فوجيان، ويونان على المستوى نفسه من التطور الاقتصادي تقريباً. إذ كان الناتج المحلي الإجمالي لهما بواقع 6.64 بليونين، و6.905 بليون ين، بينما كان الناتج المحلي الإجمالي لكلٍ منهما بواقع 273 ين، و226 ين؛ أما الناتج المحلي الإجمالي العائد لـ فوجيان فقد كان بواقع 96.1٪ من ذاك العائد لـ يونان، والناتج المحلي الإجمالي نسبةً إلى الفرد الواحد كان بواقع 120.8٪ من ذاك العائد إلى يونان. وفي العام 2010 كان الناتج المحلي الإجمالي لهما بواقع 1435.71 بليون ين، و722.01 بليون ين، كما كان الناتج المحلي الإجمالي نسـبةً إلـى الفـرد الواحد بواقع 37981.8 يـن، و15628.0 ين؛ وكان المعدل بين الأولى والثانية قد ازداد إلى 198.8٪، و243.0٪ على التوالي.

وعلـى هـذه الخلفيـة، قلما يسـتطيع المرء أن يتوقع تأثيـراً خارقاً يأتي من السياسـات التفضيليـة. وقـد يتسـاءل البعـض: إذا كانـت المناطـق الداخلية قد تطورت هكذا بفضل الدعم القوي من الدولة، فماذا عسـاه يكون حالها لو لم تتوفر تلك السياسات التفضيلية، ولو لم تتوفر تلك التوظيفات المالية المقدرة بـ: تريليونات الـ: ين، ولولا أشكال الدعم الأخرى الآتية من الدولة؟ وما الذي كان يمكـن تحقيقـه لـو أن مثـل هذه التمويلات ووسـائل الدعـم قد ذهبت إلى مناطـق أخـرى؟ وبعض المناطـق راغبٌ وقادرٌ على توفير التمويلات بإمكانياته الذاتيـة ويفتـش عـن مقارباتٍ جديدةٍ للتطور (مثلاً: «المنطقة الاقتصادية الزرقاء لشـبه الجزيرة» التي خططت شـانغدونغ لبنائها من طريق توظيف مبلغ ترليون

يـن، ومنطقة هياكْسـي الاقتصادية في فوجيـان). وبالمقارنة مع بعض المناطق، فإن الاتكال على المسـاعدات المالية من دون خريطة طريقٍ واضحةٍ للتطوير، ألن يكون ذلك أكثر إفضاءً لقوة المنطقة الاقتصادية؟ ثم، أليسـت هي تسـتحق مزيداً من الدعم من جانب الحكومة المركزية؟ وهل من العدل إعطاءُ التفضيل للمتخلف أكثر من المتقدم؟

ربما نحن في حاجة لتغيير نظرتنا إلى التفاضل المناطقي في التطور.

فعبارة التوازن المناطقي في الإنماء، يمكن أن تعني بشكلٍ عام أن المناطق التي لها المساحة نفسها، وعدد السكان نفسه، يجب أن تصل إلى المستوى نفسه مـن الإنمـاء، أو علـى الأقلّ، إلى مسـتوىً مقارب لسـواها، إن من ناحية معدل الدخـل الفـردي، أو لناحيـة مسـتوى المعيشـة. وفي كل حال فـإن الأمر ليتعلق بالثروة إن لناحية الكم العام، أو لناحية المعدل.

وفـي القـرن الحـادي والعشـرين، وحيـث نشـهد ارتفـاع حـرارة الأرض، والتلوث الصناعي، والأمراض المدينية، وهي كلها قد أصبحت هموماً عالميةً، فإن على الناس أن يدركوا أنه ثمة مشكلةٌ تستدعي ربط كل تطورً في منطقةٍ ما، بالمؤشرات الاقتصادية، وليس بأيّ شيء سواها. إذ يجب إعطاء أهميةٍ مماثلة للبيئة والصحة ونوعية الحياة. ومع ذلك يبقى السؤال: ما هو شكل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية، وبين المؤشرات غير الاقتصادية التي سلف ذكرها؟

والنقاشـات الوثيقـة الصلـة تنظـر إلى التطور البيئي مبدئيـاً مثلما تنظر إلى الشـفاء مـن الأمـراض المدينية، وكأنها مناقضة تمامـاً للتطور الاقتصادي. ومع ذلـك، فـإن اعتبـار الفـرق بيـن الحاجـات الفرديـة (أي الاكتفاء بمـا يطلق عليه الشعور بالسعادة) فمثل هذه الآراء هي آراء افتراضية بشكلٍ أو بآخر.

وفي الحقيقة، وفي وقتٍ معين، فإن الأفراد أو المجموعات المختلفة من الناس قد يكون لهم اهتماماتٌ متفاوتة بالأشـياء. فبينما قد يغير شـخصٌ ما، أو جماعـةٌ مـا، مـن اهتمامه مع الأيام، فإن المجتمع السـليم ينبغي أن يكون قادراً

على تلبية حاجات ما لا يحصى من الرغبات التي هي في تحولٍ دائم، وأن يقدم للناس وسائل ممكنةً يحققون بواسطتها أمانيهم المعقولة وخياراتهم المختلفة.

ومنذ بزوغ المجتمع الإنساني إلى الوجود، كان التبادل التجاري، والهجرة هما الطريقتان الرئيستان اللتان يلبي بهما الناس حاجاتهم المعقولة. ولهذا، فإن تطور أي منطقة يمكن التعبير عنه بهجرة الشعوب أو بوسائل تبادل النقد واتساع مجالها. وهذا يصدق أيضاً على البيئة وعلى مستوى المعيشة.

وإذا ألقينا نظرةً من حولنا: نرى أن الناس في الماضي كانوا يكتفون بمساكنهم الصغيرة الخاصة بهم؛ أما اليوم فإن العديد منهم يتجهون نحو سكنى البيوت الفسيحة، والمساكن المخصصة لقضاء عطلة نهاية الأسبوع. وفي الماضي كان الناس يفاخرون بسكناهم في المجمعات السكنية الملحقة بالمصانع، أما اليوم فيبدو أن الموضة تتجه نحو العيش في الريف. ولقد كان التصنيع أحد أبرز سمات المدن؛ أما اليوم، فلا بدّ من أن تكون المدينة أنيقةً ومريحةً وصديقةً للبيئة... وقد يطول أمر تعداد الأمثلة.

وبهذا المعنى، ومهما تم إفساح المجال أمام مختلف المناطق للنمو والتطور بالطرق التي تناسبها بفضل التوزيع الملائم للمصادر، فإن التوزيع العادل بقي هو المقياس الأساسي للتوازن والتنمية. وخير برهانٍ على ذلك هو ما حصل منذ بداية الإصلاح والانفتاح. فالعودة الكثيفة للأيدي العاملة المهاجرة من المدن إلى المناطق الريفية من العام 2004 إلى العام 2005، تشير إلى إدراك الأفراد لعدم التوازن القائم بين المدن وبين الأرياف، وكذلك بين المناطق الساحلية وبين المناطق الداخلية. وإن النقاش الوطني العام حول كيفية مغالبة شهوة الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2003، وحماية بعض المناطق الداخلية من مصادرها البيئية، يبدي كم أن هذا اللاتوازن قد بات يفهم في ضوءٍ جديد على مستوى المؤسسات.

وعلى الحكومات المحلية أن تتحرى وجود الثغرات القائمة بين أهدافها

في الحكم، وبين الإدراكات الإفرادية المتحصلة للناس من حالة الهجرة، وذلك من أجل تحسين كفاءة الإدارة والحكم بما يتفق مع ذلك.

وبناءً على ذلك، فإن التوازن المناطقي، أو اللاتوازن في الإنماء، ليسا مسألة خطأٍ أو صواب. إنهما بكل بساطةٍ يعكسان ما إذا كانت المناطق قد بلغت نمواً كاملاً تحت ظروفٍ معينة. أما ما إذا كان التوازن المناطقي في الإنماء ممكن التحقيق، فيتوقف على نقطتين اثنتين: 1) على كل منطقةٍ أن تشجع الانسياب الحر للموارد كما يفرض قانون السوق وفقاً لمبدأ تبادل المنفعة. ثم إن عليها أن تتقاسم إنجازاتها مع المناطق الأخرى من خلال مبادلة نقاط قوتها مع نقاط القوة العائدة لسواها. 2) كجزءٍ من النقطة الأولى وما تستلزمه (حيث أن الإنسان هو نوعٌ من الموارد كما أنه أيضاً يقوم بتنفيذ تبادل الموارد)، فإن الناس لا بدّ من أن يكونوا أحراراً في الهجرة والانتقال، وبذلك يعبرون عن إرادتهم، ويقترعون بإبداء آرائهم حول مسألة تطوير المكان، وذلك عن طريق التصوت بواسطة أقدامهم.

وبمقتضى اقتصاد السوق، إذا كان لجميع المناطق خواص مميزة، مع القليل من هجرة الناس بين المناطق، فعند ذلك يمكن للمرء أن يتيقن من أن التوازن في الإنماء قد صار أمراً متحققاً.

ولكن ما السبب الذي يجعل حقيقةً بسيطةً كهذه أمراً مفهوماً من قلةٍ قليلةٍ من الناس فقط، يشار إليها من قبل من هم أقل منهم أيضاً؟

والسبب الرئيسي لذلك، يعود إلى أنه من المسلم به أن عدم التوازن بين المناطق هو أمرٌ غير مرغوبٍ به في الإنماء.

ومعظم هذا الخوف من عدم التكافؤ لا ينبت فقط من الفجوة القائمة بين المناطق بحد ذاتها، بقدر ما هو ينتج عن التلهف لانتشال عددٍ قليلٍ من المناطق من بؤرة الفقر.

وبناءً عليه، فإنه وبدلاً من دراسة كيفية جَسْرِ الفجوات، فإن علينا أن نناقش

سُبل إزالة الفقر في المناطق الخلفية في أقرب فرصةٍ ممكنة بينما نحن نحافظ بثباتٍ على الإنماء على نطاق الأمة الشامل.

فالفقر يمكن التغلب عليه بطريقةٍ من اثنتين: إما بمقدارٍ معينٍ من الموارد التي يمكن اقتسامها ما بين مجموعاتٍ سكانيةٍ أصغر، أو بقيام مجموعةٍ سكانيةٍ أكبر بأفضل استعمالٍ ممكن لمقدارٍ معينٍ من الموارد. وهذا يمكن القيام به بواسطة التصنيع، والتسويق والتبادل الذي يمكن أن يمتد لاستعمال الموارد بطريقةٍ تكاد تكون لا حصر لها، وباستخلاص أكبر منفعةٍ ممكنةٍ منها.

وفي كل حال، فإنه كلما كان نمو المناطق الساحلية أكثر سرعةً وانتعاشاً، كلما عاد ذلك بالنفع على الصين بكاملها. إذ أن ذلك لن يكون مؤدياً إلى زيادة الثروة الوطنية فحسب، بل إنه سيمتد بالنفع أيضاً إلى المناطق المتخلفة وذلك من خلال زيادة الحركة، وتبادل الخبرات الجيدة. فعندما يقرر أناس هذه المناطق أن يصوتوا بأقدامهم، سيكون لهم المزيد من الأماكن الأفضل كي يذهبوا إليها؛ وعندما لا تعود مثل هذه المناطق بحاجةٍ لانتظار أقرب طريقٍ لإزالة الفقر، فإنهم سوف يتبعون نماذج أخرى في سبيل ذلك.

وعليه، عندما نقوم بتقييم تطور المناطق الغربية بعيداً عن الدعم الحكومي، فإنه ليس علينا أن نقلل من قيمة مساهمة اليد العاملة المهاجرة في تطوير اقتصاد المناطق التي هاجرت منها، وذلك بمعاني: الاستهلاك، والتمويل والأفكار. وفي دراسةٍ ميدانية أشرفت عليها إدارة المناطق الريفية التابعة للمكتب الحكومي للإحصاء في العام 2006، تبين أن 70٪ من العمال المهاجرين في أنحاء البلاد قد اختاروا العمل في المناطق الشرقية، وأن عدد العمال المهاجرين من المناطق الغربية كان 28.33 مليون (وفي مقاطعة يونان، فإن 90٪ من القوة العاملة ممن لم تتجاوز أعمارهم الأربعين إنما عملوا في خارج المقاطعة في السنة نفسها). أما دخلهم فكان في نهاية الأمر يُصرف على حاجاتهم اليومية، وعلى حاجات عائلاتهم، وعلى نفقات الرحلات والنشاطات الاجتماعية، بينما كان يجري

إيـداع مـا تبقـى في مصارف بلدات مَنشـئهم. وبينما يتزايـد التباين الإنمائي بين المناطـق، فـإن التبايـن المناطقـي في الدخـل الفردي لم يتفاقم؛ بـل في الواقع جرى تضييقه إلى درجةٍ ما. وفي العام 1978 كان أعلى مستوى للناتج المحلي الإجمالي بالنسـبة للفرد الواحد قد تحقق في مقاطعة شـانغهاي الإدارية، وكان يعادل 14.3 مرة أكثر من أدنى مسـتوى للناتج المحلي الإجمالي في غْويزهوْ. أما في سنة 2010 فإن الأولى كانت بواقع هو 6.8 مرات أكثر من الثانية، فقط.

وهـذا يـدل علـى أن العوائـق التـي تقـف فـي وجـه التـوازن الإنمائي بين المناطق، إنما هي جميعها عوامل غير ملائمةٍ لحرية مرور الموارد الاجتماعية. ومـن أمثـال هـذه العوامل المعيقة: الاحتكار، والحماية المحلية، ونقص حماية حقوق محركي السـوق، والرقابةُ غير الصائبة المفروضةُ على الأعمال من قبل السـلطة الإداريـة؛ هـذا، ويتضاعف أذى ذلـك: من المكننة القديمة العهد، ومن المشاكل المتخلفة عن عصر الاقتصاد المخطط، وأبرزها سياسة تسجيل الأُسر، والبنيـة الاقتصاديـة القائمـة على ثنائية المدن والريف، ونظام الأمن الاجتماعي المتخلـف. ومثـل هـذه العوامـل قـد يضاف إليهـا أيضاً التضييقـات المفروضة علـى المناطـق السـاحلية الناتجـة عـن المفهـوم الخاطئ للتـوازن الإنمائي بين المناطـق؛ ويتداخـل ذلـك مـع عناصـر أخرى يمكن لها أن تنشـأ عـن مزيدٍ من الأرباح المحصلة في المناطق الساحلية، ولكن يجري توظيفها في مناطق أخرى مختلفة، فهذه المناطق الساحلية قد أخفقت في الوصول إلى درجة من التطور كان من الممكن لها أن تصل إليها.

ومـن أجـل تحقيـق التـوازن الإنمائـي بيـن المناطـق، فإن علـى الحكومة المركزيـة أن تعمـل بوتيـرةٍ أقـوى من أجل التصدي للعقبـات والمثالب. وفيما يتعلق بالإنماء المناطقي فإن على الحكومة، من دون التباس، أن تسعى لتشجيع المناطق الساحلية على الوصول إلى أقصى إمكانياتها، ذلك لأن مستقبل الصين إنما هو مرتبطٌ بالبحر.

كمـا وإن إنفـاذ السياسـات الاقتصادية لا يأتـي من دون ثمن. فإذا توافقت السياسة الحكومية مع خيارات الأشخاص، فلا بد لذلك من أن ينعكس إيجابياً علـى التقـدم الاجتماعـي. بينمـا نجد أن التنافر بينهما قد يرفع من التكلفة؛ أكثر من ذلك، فإنه سوف يتسبب بإنقاص الثروة الاجتماعية وبتشويه مسار التقدم[47]. وبالرغم من مقاصدها الأولية، فإن السياسة الصينية للحد من اللاتكافؤ المناطقي في الإنماء هي في الحقيقة على نقيض التوجه نحو التقدم الاجتماعي.

من أجل ذلك، فإن على الحكومة قبل كل شيء أن تعيد النظر في سياسة تطوير المناطق الوسطى والغربية. وبدلاً من محاولة تضييق الفجوة بين المناطق من خلال التدخل المسـلم به في توزيع الموارد، فإن على الحكومة أن تسـهل مـرور المـوارد مـن طريـق الحفاظ على نزعة التقدم الاجتماعي، كما عن طريق تشـجيع المنافسـة بين الحكومات المحلية من أجل تقديم الخدمات، وكذلك من طريق تشجيع المناطق على الإضاءة على المنافع المقارنة في الإنماء. وهذه سـتكون الطريقة الوحيدة من أجل الوصول إلى حالةٍ من الانسـجام. فالتحدي الذي يقف وراءه عدم التكافؤ بين المناطق، إنما هو لا يتعلق بمسألة أي المناطق ينبغـي للحكومـة المركزيـة أن تقدمها لها من خلال السياسـات التفضيلية، ومن خـلال تحويـل الأمـوال والمدفوعات، بقدر ما هـي تتعلق بكيفية قيام الحكومة بإزالـة العقبـات المانعـة لانتقال الناس والرسـاميل والموارد، هذا بالإضافة إلى ضرورة حذف السياسة الحمائية المحلية.

IX- النقص في الوعي الاستراتيجي

إن المستوى المتدني للتطور الشمولي للاقتصاد البحري الصيني، وكذلك التقهقر في اقتصاد التجارة البحرية، وفي الالتزامات البحرية في سياق التوازن الإقليمي، إنما يعكس نقصاً في الوعي الاسـتراتيجي لإدارة الشـؤون البحرية. وهـذا لـم يـؤدِّ إلـى نقصٍ فـي الرؤية حول الدراسـات المسـتقبلية لتطوير القوة

البحرية الحديثة فحسب، بل إنه يؤشر أيضاً إلى عدم وجود التطبيق المجدي من زوايا متعددة على الأمر الواقع للقوة البحرية، وعلى عدم الأخذ بالمقترحات الآيلة إلى كيفية وجوب النظر إليها.

وفي الصين، ثمة ثلاث نزعاتٍ خاطئة في فحص معضلة القوة البحرية:

1) تمادي التراخي في حسم الخيار حول ما إذا كان على الصين أن تكون بلداً ذا توجهاتٍ بريةٍ أم بحرية.

2) موازنة القوة البحرية الجاري الجدل حولها مع القوة البحرية الكاملة، وموازنة حماية السيادة البحرية مع المحافظة على القوة البحرية الكاملة وتطويرها، وأكثر من ذلك، موازنة تطوير القوة العسكرية البحرية مع الدفاع عن السيادة البحرية.

3) التأكيد الثابت على التوجه الاستراتيجي باتجاه الدفاع البحري من منظار تطوير القوة العسكرية البحرية.

ومهما استعملنا من عباراتٍ بليغة للتعبير عن هذه الميول فإننا قلما نستطيع أن نغطي على ضحالتها وعلى ضيق أفق التفكير المحيق بها. والسبب بسيطٌ للغاية: إن أولئك الذين يتأثرون بمثل تلك الميول لا يفشلون فقط في تقدير مجمل مسألة القوة البحرية المستندة على تغيرها منذ الأزمان الحديثة، بل إنهم أيضاً أبعد من أن يدركوا جوهر ضرورة تطور البلد إلى أمةٍ بحريةٍ عظيمة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في أشكال وسياقات الحرب التي باتت تُخاض اليوم بسلاح المعلومات مثلما تخاض بأسلحة البر والجو والبحر، وهي أسلحةٌ لا ينبغي النظر إليها بأنها تقابل بعضها بعضاً. وبالنسبة لبلدٍ بريٍ وبحريٍ معاً، فإن الأرض (بوصفها حاملةٌ للسوق المحلي وللموارد، وتشكل عمقاً للحرب التقليدية) والبحر (بوصفه صلة الوصل مع السوق العالمي ووسيلة النقل للموارد العالمية) لم يعد يجوز أن يكونا في علاقة خيارٍ بين هذا أو ذاك، كما درج على أن يكون عليه الحال في الحروب التقليدية،

لكنهما باتا في تكاملٍ ودعمٍ متبادلين. أكثر من ذلك، ومع تحول الكرة الأرضية إلى «قريةٍ مسطحة»[48]، ومع وجود أسلحة الدمار الشامل التي بات ينظر إليها كسلاحٍ ردعيٍّ في الحروب الواسعة النطاق[49]، فإن البحر قد بات يلعب دوراً أكثر بروزاً بوصفه مركز وبؤرة الاتصال الخارجي للبلد من خلال طرقه البحرية. وبالطبع فإن الصين ليست استثناءً عن كل هذا.

وإن فهمنا لتطور قوة البحر لا بدّ من أن يدلنا إلى حقيقة أن القوة البحرية في هذه الأيام هي أمرٌ مختلفٌ عما اعتادت أن تكون عليه في الفترة الواقعة بين القرن الخامس عشر، ومنتصف القرن العشرين، عندما كانت تدور على التنافس في الحجم والقوة، قوة النار ومتانة السفن واتساع المستعمرات. فالقوة البحرية قد تحولت الآن إلى جهازٍ تمشي فيه المصالح إلى جانب السيادة، والحقوق والموجبات فضلاً عن القوة. وبالإضافة إلى كسب المنافع من البحر فإن على البلد أن يدفع الثمن بوسائل توريد المنتجات الشعبية المحلية من أمثال الحاكمية البحرية والمنتجات الشعبية العالمية من أمثال الحماية الإيكولوجية في المياه الدولية. فالقوة البحرية يمكنها أن تتمدد أو أن تنكمش أحياناً بتجاوز مناطق السيادة البرية والبحرية والجوية. فالسيادة البحرية مرتبطة بالقوة البحرية، لكنها ليست أبداً هي الشيء نفسه.

ونظرةٌ قريبةٌ إلى الممارسات البحرية لدولٍ مختلفة لا بدّ أن تكشف لنا تبدلاً في الصراع البحري القائم على القوة العسكرية. فمن منطلق التفوق البحري، فإنه بدلاً من أن يكون الخيار بين اللعبة التي تكون محصلتها صفراً، أي حيث لا يسمح باستعمال البحر لأي منافسٍ، أو بين اللعبة التي تكون محصلتها سلبية، أي التي يخرج فيها الطرفان خاسران، فإن القوى المتصارعة صارت تفتش عن إدارة للحرب تكون مبنية على التعاون، وعلى اللعبة ذات الحاصل الإيجابي، وقد صار ذلك يتم من خلال تحسينات «باريتو». فالمجابهة البحرية بالمعنى العسكري الصافي قد تحولت كلياً إلى ميادين دفاعية وعسكرية معاً مع

قليلٍ من التفريق ما بين السواحل والمسافات المتوسطة البعد عنها، والبحار العالية. وحتى أن الخطوط بين ما هو بحرٌ وما هو غير بحر، قد صارت مدغومةً وغامضة نظراً لازدياد الاعتماد والتعاون المتبادلين بين القطاعات العسكرية. وقد يجوز لنا أن نقول بأن الحدود البحرية هي حيث يحصل الهجوم والدفاع ضد الغزاة، أو الغزاة المحتملين، وأن هذا المكان يمتد بحسب امتداد المصالح الوطنية. فإذا كنا نحتاج للتأكيد على موقفنا الدفاعي فعلينا أن نستعمل عبارة «دفاع»، بدلاً من أن نستعمل عبارة «الدفاع البحري» الملتوية.

ومثل هذه الميول الخاطئة قد جلبت تأثيرات سلبية لا يمكن التغاضي عنها.

فقبل كل شيء، ونظراً للنقص الحاصل في الأبحاث المستقبلية المتجهة نحو تطور القوة البحرية الحديثة وتلك المتوجهة نحو تدابير الاستجابة، فإن الاستراتيجية الوطنية لتطوير القوة البحرية يلزمها إعادة تصميم، مثلما يلزمها نموذجٌ فاعلٌ من الحاكمية البحرية التي لم تتحقق لنا بعد بالكامل.

ومنذ بداية سياسة الإصلاح والانفتاح، فإن الصين قد وضعت أهميةً متزايدةً لتحقيق القوة البحرية، ولحمايتها، كما لتطوير البرامج الملاحية. وفي المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصين المنعقد في تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2007 تحدد البحر بأنه هو الوجهة التي ينبغي أن يتجه التطور الصناعي إليها؛ أما المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2012 فقد اقترح تمديد الهدف مباشرةٍ نحو «بناء دولةٍ بحريةٍ قويةٍ». وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2013، فإن الرئيس زيجنغبنغ قد تقدم برؤية استراتيجية لبناء القوة البحرية لطريق الحرير بالتعاون مع رابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN).

كما أن الصين قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في الحاكمية البحرية. فالإحصائيات حول البحر أصبحت أكثر دقةً وعلميةً، ونظام القوانين والإجراءات المتعلقة

بالبحـر قـد اتخذ شـكلاً مبدئياً وأولياً، وتحققـت بعض النتائج في مجال تطوير الجـزر وحمايتهـا، وكذلـك فـي مجال حماية البيئة البحريـة والتنوع البيولوجي البيئـي، كمـا فـي مجـال الإدارة والتخطيط العائد إلى المجـالات البحرية، كما فـي مـا يتعلـق بالتبـادل والتعاون البحري الدولي. وقد شـهد العـام 2013 على وجه التحديد، تأسيس المفوضية البحرية الوطنية، وإعادة هيكلة الإدارة الوطنية للمحيطات، وكذلك دمج المكتب لواجباته السابقة المتعلقة بالدوريات البحرية لتنفيـذ القانـون، وأيضـاً إدارة مصائد السـمك، وحماية الشـواطئ ضد عمليات التهريب. وهذا ما يشير إلى مستوى جديد من التنسيق المتكامل لإدارة القطاع البحري تطويره.

مع هذا، فإن ذلك لا يعني أنه قد صار للصين اسـتراتيجيةً واضحةً تغطي تحقيقاً كاملاً لقوتها البحريةِ، ولسبل تطويرها للبرامج الملاحية. فثمة مجموعةٌ من الأسئلة التي لم تلقَ جوابها بعد: كيف لنا أن ننجز قرارنا بـ«بناء أمةٍ بحريةٍ قويـةٍ»؟ مـا هـو الـدور الذي يلعبه طريق الحرير البحـري في هذا القرار؟ ما هو الإطار الاستراتيجي العام الذي يجب أن يحتويه؟ ما هي المقاربة التي يجب أن تتبناها الصين في سـبيل تحقيق النهوض البحري؟ وهل تكون النماذج الغربية من حاكمية البحر قابلةً للتطبيق في الصين؟ وغير ذلك وغيره من الأسئلة.

مـن جهـةٍ ثانيـة، فـإن عـدم الملاءمـة والاختلافات بيـن الوسـيلة والغاية، إنمـا هـي حـوادثٌ متكررة في الحاكمية البحريـة، وإلا فإنه لن يكون الكثير من المشاكل من أمثال كبح تطور الاقتصاد البحري والبرامج البحرية. وبعضهم من الذين يمكن إرجاعهم إلى العديد من الإدارات الحكومية والإشـراف الإداري على البحر هي من الأمور الأصعب حلاً. فعلى سبيل المثال، فإن تطوير الجزر اللامأهولـة كان حتـى وقـتٍ مـا أملاً راكداً. وفي الواقع، فـإن التنظيمات الآيلة إلـى حمايـة الجـزر البحرية اللامأهولة واسـتغلالها، تلك التنظيمات التي جرى إصدارها بشـكلٍ مشـترك بينِ الإدارة الوطنية للمحيطات التي تطوعت لتحملَ

مسـؤولية حمايـة الجـزر اللامأهولة وتطويرها. ونتيجـةً لذلك، فإن الموقف قد تحسـن بشـكلٍ بارزٍ منذ التقدم، بما أطلق عليه: «القواعد العشـر للإدارة الوطنية للمحيطـات» (وذلـك في نشـرةٍ دوريةٍ حول تحسـين الخدمـات، ودعم الطلب المحلي المتزايد، ومن أجل تطور اقتصادي سـريع ومسـتديم). ولقد كان ذلك في شـهر كانون الأول/ ديسـمبر من العام 2008. وفي شـهر نيسـان/ أبريل من العام 2011 قامت الإدارة الوطنية للمحيطات بإصدار لائحةٍ ضمت أسماء 176 جزيرة بحرية واقعة في ثماني مقاطعات هي: ليونينغ، وشاندونغ، وجيانغزو، وزْهِجيانـغ، وفيوجيـان، وغوانغدونغ، وغوانغكْسـي، وهاينانـز. وهذه اللائحة لمتكـن سـوى اللائحـة الأولـى من الجـزر البحرية اللامأهولة التـي باتت على وشك أن تشهد عمليات تطوير واستغلال. وهكذا فإن نجاحاً استهلالياً قد بدأ يتحقق.

مـن جهـة ثالثـة، فإننا قد نخسـر في بعض الأحيـان أفضل الفرص المتاحة لدينا، ليس لسـبب سـوى من أجل المحافظة على المنافع والحقوق. وهذا قد يسـهل الأمر على القوى العظمى من أجل القيام بتحسـين اسـتراتيجياتها، كما يسهل الأمر على دول البلدان الصغيرة كي تقوم بمخادعة الرأي العام العالمي. الأمر الذي يصب في خانة المزيد من الضغط على نهضة الصين البحرية.

فعلـى سـبيل المثـال، وبالعـودة إلـى العـام 1996، وإلـى الصراعات حول السيادة على شعاب زينغميو المرجانية، فإن زْهانغ هايوين وسواه من العلماء في المؤسسة الوطنية للاستراتيجيات البحرية، طالبوا الدولة بالاهتمام بأمر المحافظة على الحقوق البحرية، وعلى المصالح، المتعلقة بمثل هذه المقاطعات، وذلك من خلال التأكيد على السيادة، وعلى التنمية الفعالة[50].

ومـع ذلـك، فـإن تلـك القطعـة الحكيمة مـن النصح لم تلاقِ ما تسـتحقه من التقدير، ولم تترجمها الدولة إلى أفعال. وفي شـهر شـباط/ فبراير من العام 2009، قـام الكونغـرس الفيليبينـي بالمناداة بالسـيادة على جزيـرة هوانغيان[51].

ومنذ ذلك الحين، استمرت المنازعات بين الصين وبين الفيليبين حول هذه المسألة. ولو ربحت الفيليبين القضية، فإن ريف زينغمو المرجاني سوف يكون أيضاً في خطر.

وفي النهاية، فإن مثل هذه الميول الخاطئة قد تتسبب بمنعنا من تفحُّص قوتنا البحرية، ومن مراجعة برامجنا حولها أيضاً، مثلما سيكون عليه حالنا مع المنافسة العالمية، سيما وأننا نحمل رؤية لحدودنا هي ذات قيمة مقارنة أعلى.

فالشغف بالعلاقة بين السيادة وبين القوة البحرية لن يسهّل علينا إدراك أهمية القوة البحرية التي تتعدى حدود السيادة، وهذا هو ربما أمر في غاية الأهمية، هذا إذا لم يكن هذا الأمر هو الجزء الأهم من الحقوق والمصالح البحرية المستقبلية. وقليلون هم الذين يدركون أن مساحة البحار العالية تمثل ثلاثة أرباع مساحة مسطحات العالم البحرية، وأن لها مساحة قيعان عالمية تبلغ 251.7 كيلومتر مربع. كما أن هذه المساحة تختزن مصادر الثروة المتجددة وغير المتجددة، أكثر مما تحتوي عليه جميع قيعان الأمواه الخاضعة لسيادات الدول مجتمعة[52]. لذلك، فإن أي بلد بعيد النظر، لا بد له من أن يفعل ما يمكنه أن يفعله من أجل توسيع نطاق مصالحه في البحار العالية، وفي المساحة الدولية من قيعانها. وإن الصين لتستحق ممارسة حريتها في المياه الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك حرية الملاحة والطيران، وتمديد الكوابل، وخطوط الأنابيب، وبناء الجزر الصناعية وسواها من المنشآت، كمصائد الأسماك، ومراكز البحث العلمي، كما في المشاركة في المصادر الأخرى المتوافرة في قيعان المياه الدولية.

ومع ذلك، وإلى هذا الحد، فإن الصين قد استعملت فقط مقداراً محترماً من حقوقها في الملاحة والطيران ومد الكوابل والأنابيب في القيعان، وذلك بسبب الازدياد في حجم التجارة الخارجية والتبادل العالمي. ولقد حصلت الصين على حقوق حصرية للتنقيب عن الموارد في مساحة 75000 كيلومتر

مربع، تحتوي على عُقَيداتٍ [تكوينات منغانيزية في القيعان – المترجم]، وعلى مساحة 10000كيلومتر مربع من عقيدات السلفايت تحت جنوب غربي المحيط الهندي. عدا عن ذلك، فإن القليل هو الذي جرى تحقيقه في مجال استدرار المنافع المتعلقة بالحقوق والمصالح البحرية.

هوامش الفصل الثاني

(1) Kong Zhiguo. «The Next Step: Breaking Down Trade Barriers», in *Cenfortuna*, 2009 (2).

(2) This refers to the Measures for the Trial Opening of Traffic between Jinmen, Mazu and the Mainland unilaterally ratified by the Taiwan authorities without prior discussion with the mainland. It is popularly known as the «mini three links».

(3) First proposed by the mainland, this refers to direct mail service, transport and trade across the Taiwan Straits.

(4) On June 22, 2013, ARATS (Association for Relations across the Taiwan Straits) of the mainland and SEF (Straits Exchange Foundation) of Taiwan signed the Cross–straits Service and Trade Agreement.

(5) The Central Committee of RCCK (the Revolutionary Committee of the Chinese Kuomintang): The Organized Factions of «Taiwan Independence». Sept. 25, 2008, http://www.minge.gov.cn/minge/txt/2008–09/25/content_2492375.htm.

(6) On July 1, 1996, the Convention became effective for China.

(7) The research group of the Development Strategy Institute of the State Oceanic Administration. *China's Ocean Development Report*. China Ocean Press, 2007, 16.

(8) Article 121 of the Convention says,

1. An island is a naturally formed area of land, surrounded by water, which is above water at high tide.

2. *Except as provided for in paragraph* 3, *the territorial sea, the contiguous zone, the exclusive economic zone and the continental shelf of an island are determined in accordance with the provisions of this Convention applicable to other land territory.*

3. *Rocks which cannot sustain human habitation or economic life of their own shall have no exclusive economic zone or continental shelf.* (*A Little Encyclopedia of Law*. Law Press, 2002, 8–73).

(9) Zhang Haiwen. «Studies on China's Maritime Rights», in *Study of Maritime Development Strategies*, 1996 (8).

(10) The applicable provisions in the Convention are as follows:

1. *The sovereignty of a coastal State extends, beyond its land territory and internal waters and, in the case of an archipelagic State, its archipelagic waters, to*

an adjacent belt of sea, described as the territorial sea.
2. *This sovereignty extends to the air space over the territorial sea as well as to its bed and subsoil.* (*Article* 1)
Every State has the right to establish the breadth of its territorial sea up to a limit not exceeding 12 *nautical miles, measured from baselines determined in accordance with this Convention.* (*Article* 3)
1. *In a zone contiguous to its territorial sea, described as the contiguous zone, the coastal State may exercise the control necessary to:*
(*a*) *prevent infringement of its customs, fiscal, immigration or sanitary laws and regulations within its territory or territorial sea;*
(*b*) *punish infringement of the above laws and regulations committed within its territory or territorial sea.*
2. *The contiguous zone may not extend beyond* 24 *nautical miles from the baselines from which the breadth of the territorial sea is measured.* (*Article* 33)
The exclusive economic zone shall not extend beyond 200 *nautical miles from the baselines from which the breadth of the territorial sea is measured.* (*Article* 57)
In the exclusive economic zone, the coastal State has:
(*a*) *sovereign rights for the purpose of exploring and exploiting, conserving and managing the natural resources, whether living or non–living, of the waters superjacent to the seabed and of the seabed and its subsoil, and with regard to other activities for the economic exploitation and exploration of the zone, such as the production of energy from the water, currents and winds;*
(*b*) *jurisdiction as provided for in the relevant provisions of this Convention with regard to:*
(*i*) *the establishment and use of artificial islands, installations and structures;*
(*ii*) *marine scientific research;*
(*iii*) *the protection and preservation of the marine environment;*
(*c*) *other rights and duties provided for in this Convention.* (*Article* 56)
1. *In the exclusive economic zone, the coastal State shall have the exclusive right to construct and to authorize and regulate the construction, operation and use of:*
(*a*) *artificial islands;*
(*b*) *installations and structures for the purposes provided for in article* 56 *and other economic purposes;*
(*c*) *installations and structures which may interfere with the exercise of the rights of the coastal State in the zone.*

2. *The coastal State shall have exclusive jurisdiction over such artificial islands, installations and structures, including jurisdiction with regard to customs, fiscal, health, safety and immigration laws and regulations.* (*Article* 60)
(*A Little Encyclopedia of Law*. Law Press, 2002, 8–20, 8–73.)

(11) Huang Shao'an and Kong Zhiguo. *Tunhai*: One Approach to Realize Maritime Benefits for China. *Quan Heng*, 2006 (6).

(12) Gao Zhiguo. The Strategic Threat Posed to China by the Management of Suyan Rock and the Rock of Okinotori by South Korea and Japan and Suggested Coping Strategies. *Study of Maritime Development Strategies*, 2006(15).

(13) Security for example. This is well known yet hardly spoke of by the States due to the principle of «equality between States».

(14) Zhang Haiwen. «Studies on China's Maritime Rights», in *Study of Maritime Development Strategies*, 1996 (8).

(15) The research group of the Development Strategy Institute of the State Oceanic Administration. China's Ocean Development Report. China Ocean Press, 2007, 83–4.

(16) In March 2012, there were open discussions in both China and the Philippines about the possibility of a war between the two countries. In March 2013 and June 2014, there were open discussions in both China and Japan about the possibility of a war between them. In June 2011 and June 2014, there were open discussions in both China and Vietnam about the possibility of a war between them.

(17) Hillary Rodham Clinton. «America's Pacific Century», in *Foreign Policy*, October 11, 2011

(18) Kong Zhiguo. *Sea Power, Competitive Property Rights and the Tunhai Strategy*. Social Sciences Academic Press, 2011, 66–73.

(19) Ju Hailong. *The Strategy of China's Sea Power*. Current Affairs Press, 2010, 156–201.

(20) Cheng Hanping. «Vietnam's Maritime Security Strategies and China's Countermeasures» in *Forum of World Economics & Politics*, 2011 (3).

(21) Zhao Chuanheng. «India's Eastern Fleet Upgraded, Targeting South China Sea», in *Elite Reference*, Sept. 1, 2011.

(22) Zhang Wenmu. «The Significance of America's 'Return to Asia'», in *China Entrepreneur* 2011.

(23) Anonymous. «US Military Jets Streaming to Settle in Okinawa, Making it an Asia–Pacific 'Eagle's Nest'», http://news.xinhuanet.com/mil/2012–10/18/c_123836639.htm.

(24) Anonymous. «9,000 US Troops in Okinawa to Shift to Guam, Etc., to Strength-

en Deterrence.».http://news.xinhuanet.com/mil/2012–04/26/c_123039906.htm.

(25) Kazuo Nagata. «The Philippines Agrees to the US Military's Return to Subic Bay for Greater Sense of Presence», in *The Yomiuri Shimbun*, Oct. 30, 2013.

(26) Han Shuo & Li Yuan. «US Troops to Enter a Philippine Base on the Edge of the South China Sea to Watch China's Movements», in *Global Times*, Aug. 17, 2013.

(27) In 2010, the United States not only increased troops in Afghanistan and consolidated its military presence in its Asian allies, but also held a number of military exercises on an unprecedented scale in the Asia–Pacific region. In July, an American sea and air battle group sailed into the waters east of South Korea for the largest US–South Korea military exercise in the past 34 years. In August, an American aircraft carrier sailed into the South China Sea on a high–profile visit to Vietnam. Toward the end of November, the US and South Korea held another military exercise in the Sea of Japan and the Yellow Sea. This was followed by «Japan's largest military operation in peace time», or the US–Japan military exercise, in early December. America sent ten thousand troops, a group of 20 ships headed by the Washington aircraft carrier, and 150 aircraft including the B–52 Stratofortress. Japan contributed over 34,000 troops, 40 ships and 250 aircraft.

(28) Zhi Yuan. «2010 TACOM Report Stresses Importance of Asia–Pacific», http://mil.news.sohu.com/20110110/n278764686.shtml

(29) Dai Xu. *The C–shaped Besiegement: China's Breakout Despite Internal Trouble and External Threat*. Wenhui Press, 2010, 6–8.

(30) Anonymous. «Exposed: Japan's Trump Card for 'Island Grab Battle'», http://news.xinhuanet.com/mil/2014–02/05/c_126088970.htm.

(31) Anonymous. «Japan Deploys Stream of Missile Defense Against China for Diaoyu Island», http://news.xinhuanet.com/world/2014–06/16/c_126624809.htm.

(32) Zhang Wenmu. «The Significance of America's 'Return to Asia'», in *China Entrepreneur* 2011.

(33) Zhao Quansheng (the US). «Analysis of America's Response to the Rise of China», in *Forum for International Issues*, winter issue, 2005; Zhu Feng. «Origins of America's Perceptions of 'the Rise of China' and the 'China Threat'», in *American Studies Quarterly*, 2005 (3); Zhang Jingquan. «A Preliminary Exploration of Japan's Attitudes towards the Maritime Rights and its Maritime Strategy», in *Journal of Contemporary Asia–Pacific Studies*, 2005 (5); Research Group of Japan's Strategies. «Contemporary Japanese Foreign Strategy: Causes, Means and Prospects», in *Contemporary International Relations*, 2006 (12); Li Mingjie & Qiu Jun. «A Brief Summary of Oil Exploitation in the South China Sea by Surrounding Countries», in *Study of Maritime Development Strategies*,

2006 (15).

(34) For instance, SIPRI estimated that China's military expenditure was $188.460 billion in 2013. However, according to the draft budget reviewed at the first session of the 12th National People's Congress in March 2013, China's military expenditure for the year was 720.168 billion yuan, or approx. $116.284 billion (the average exchange rate between the US dollar and RMB was 6.1932 in 2013).

(35) At the beginning of the reform and opening up, China maintained a very low level of military expenditure in order to invest more of its limited financial resources into economic development. As a result, its military equipment was upgraded very slowly. Armaments were still at the mechanization stage, informationization had just started, and the overall standard was comparable to that of the United States, Japan and other developed countries more than twenty years back. There was a technological gap of one generation, if not two generations, between the Chinese navy and the strong navies in the world. The air force was still in the transition from homeland air defense to integrated air–space operation in terms of equipment and training.

(36) The downfall of senior generals due to corruption (including former vice chairman of the Central Military Commission Xu Caihou and the former deputy chief of the PLA's General Logistics Department Gu Junshan) and the Chinese government's emphasis on the idea that «corruption in the military is the most serious» reflects to some degree serious flaws in the use of China's military expenditure.

(37) In 1991, the United States signed an agreement with Malaysia on the lease of the naval base in Lumut to the US Navy for temporary rest, maintenance and replenishment. Malaysia also agreed to the US military's use of its naval base in Butterworth and the naval port at Kota Kinabalu for the refueling of US naval aircrafts. In 1992, the US signed an agreement with Singapore on the use of the naval base at Sembawang as a center for the maintenance and replenishment of US naval ships and the logistics headquarters in the West Pacific. In 2000, the US signed another agreement with Singapore for the use of the naval base at Changi, which can accommodate large US naval ships including aircraft carriers. In 2003, Thailand agreed to lease the land in the vicinity of Sattahip naval base to the US as the site of a military base for logistics supply and the storage of materials and equipment; it allowed the US to rent the naval ports in Bangkok, Phuket and Pattaya for temporary rest, replenishment and maintenance of American naval ships. After the 9/11 attacks, the US military fully restored military cooperation with Indonesia with counter–terrorism as the starting point. Indonesia agreed to the lease of the naval base in Jakarta and the naval port in

Surabaya to the US Navy for temporary rest and replenishment.

(38) Liu Rongzi & Qi Lianming. *A Study of the Value System of Uninhabited Islands in China*. China Ocean Press, 2006, 129.

(39) Sébille–Lopez, Philippe (France). *Géopolitique du pétrole*. Tr. Pan Geming et al. Social Sciences Academic Press, 2008, 247.

(40) As a member of the G8, an important platform for major industrial countries to meet and discuss policies, Japan has fully participated in the creation of the contemporary rules for international trade. The G8 started as the G6, which was initiated by France and established by France, Germany, Italy, Japan, Britain and the United States in 1975. It became the G7 when Canada joined in 1976 and the G8 when Russia joined in 1997.

(41) Xu Haocheng. «The Third Wave of Coastal Development», in *Decision–making*, 2007 (3).

(42) Song Pengxia & Yang Qun. «Exploitation of Marine Resources Needs 'Blue Engine' to Catch up with Land Economy», in *Jiefang Daily*, Oct. 28, 2005.

(43) Kong Zhiguo. «One CNOOC Is Not Enough», in *China Economic Weekly*, 2010 (37).

(44) The research project group of the Development Strategy Institute of the State Oceanic Administration.. *China's Ocean Development Report*. China Ocean Press, 2007, 125.

(45) Liu Rongzi & Qi Lianming. *A Study of the Value System of Uninhabited Islands in China*. China Ocean Press, 2006, 158–162.

(46) The research project group of the Development Strategy Institute of the State Oceanic Administration. *China's Ocean Development Report*. China Ocean Press, 2007, 186–8.

(47) Kong Zhiguo & Zhao Yue. «How to Understand Institutions», in *Economic Journal for Postgraduates of Shandong University*, 2001 (2).

(48) Friedman, Thomas (the US). *The World is Flat: A Brief History of the Twenty–First Century*. Tr. He Fan, Xiao Yingying and Hao Zhengfei. Hunan Science and Technology Press, 2013, 40, 42–154.

(49) Gaddis, John Lewis (the US). *The Cold War*. Trn. Zhai Qiang & Zhang Jing. Social Sciences Academic Press, 2013, 73–4, 92–5.

(50) Zhang Haiwen. «Studies on China's Maritime Rights», in *Study of Maritime Development Strategies*, 1996 (8).

(51) Liu Hua et al. «The Philippines' Deliberate Occupation of China's Huangyan Island», in *International Herald Leader*, March 3, 2009.

(52) Yang Jinsen. «Building China into a Strong Maritime Nation in the Pacific: Reflections and Suggestions», in *Study of Maritime Development Strategies*, 2000

الفصل الثالث

تطور القوة البحرية: الاتجاهات والمؤثرات

من ناحيةٍ ثانية، لم تكن الصين أيضاً مُجيدةً إلى درجةٍ كبيرة في ما يعود إلى فهم ومتابعة مسألة تطور القوة البحرية الدولية، ولا في مسألة تنمية التجارة البحرية على المستوى الاستراتيجي، مع أنها لا تستطيع المحافظة على قوةٍ بحريةٍ كاملة، كما أنها لن تقوى على ترقية كفاءتها في التطوير البحري وفي الاستثمار ضمن بيئةٍ مفرَغة. كان هذا هو السبب الذي يقف وراء التحديات والمصاعب التي تواجهها الصين في البحر.

بناءً على ذلك، فإن طريقنا الوحيد لرفع درجة فهمنا من المستوى التجريبي لنجعله أكثر موضوعيةً واكتمالاً، فإنه لا بدّ لنا من صياغة أحكامٍ واضحةٍ حول التفاعلات الجارية ما بين الإنسانية وما بين البحر، وكذلك التغيرات السالفةُ، وما لها من تأثيرٍ على تقديرات الناس، كما على فهمهم للقوة البحرية، كما أننا بذلك سنصبح أكثر استعداداً للعثور على معوقات نهضة الصين إلى مستوى الأمة البحرية العظمى، وكي نصوغ نصيحةً صلبةً من شأنها أن تؤدّي إلى إنجازٍ أكبر في تطورها بحرياً.

I- المنافسة التي لها طابع القرصنة، ومساهمة ماهان

مـع أن المدونـات التاريخيـة عـن الأسـاطيل وعـن المعـارك البحرية إنما يمكـن إرجاعهـا إلـى فترة أربعمائة إلى خمسـمائة سـنة قبل الميـلاد، فإنه ومنذ ذلك الحين، ما تزال القوة البحرية دائمة الارتباط بمفهوم الدولة القومية. وإننا مـا زلنـا نعتقـد أن مفهـوم القوة البحرية نشـأ في القرن الخامس عشـر عندما بدأ التوسع الأوروبي مع بدء بزوغ الدولة القومية.

ولقـد كان السـباق الجـاري على المسـتعمرات بين البرتغال وإسـبانيا من خـلال الجـولات البحريـة التـي كانت تجـري عبر العالم القديـم أو حوله، هي نقطة الانطلاق. ففي البداية كان يمكن استبدال كلمة القراصنة مع كلمة البحارة بكل سهولة؛ إذ أن القوة البحرية لـم تكن سوى تعبير عن السيطرة البحرية، أي الإمرة على البحر. ومهما تكن الوسائل المستخدمة في سبيل هذه الإمرة عادلةً أو بعيدةً عن الشبهات فإنها بالرغم من ندرتها، لم تكن بالأمر المهم واللازم.

وكانت إسـبانيا قد حلت محل البرتغال؛ كما حلت هولندا محل إسـبانيا؛ وبعدهـا جـاءت بريطانيـا محـل هولنـدا. ولقـد انفجر الصـراع ما بيـن بريطانيا وفرنسا، وهولندا وإسبانيا في بعض الأوقات. وإن كل النشاطات البحرية لتلك البلـدان كان يمكـن النظـر إليها بدرجةٍ كبيرةٍ على أنها لم تكن سـوى نشـاطات قرصنة. وليس ذلك فقط بسـبب أن أسـاطيل العديد من البلدان لـم تكن سـوى سـفنٍ قراصنـةٍ تنـال رضـى السـلطات. وهـذا هو الأمر الذي قد يفسـر كيف أن الكثير من الأسـماء الكبيرة من جنرالات البحر، من أمثال السِّـير جو هاوكنز، الـذي هـو الأدميـرال البحـري الإنكليزي الأول الذي يدخل إسـبانيا في العصر الإليزابيتـي، ومـن أمثال فرنسـيس درايك، الرجـل الإنكليزي الأول الذي أبحر

حول العالم وكُرس فارساً على يد الملكة إليزابيت الأولى شخصياً، فإن هذين الاسمين الكبيرين لم يكونا في الواقع سوى اسمي قرصانين بحريين[1]. كما أننا أيضاً نجد أنه حتى الأساطيل البحرية النظامية كانت عندما تصبح في عرض البحر، لا تستطيع مغالبة نزعتها في سبيل القرصنة. فمثل هذه الأساطيل كانت لا تتورع على سبيل المثال عن مهاجمة السفن التجارية العائدة للدول العدوة لتقوم بنهبها.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر حتى نهايته، بدأت الأشياء تتبدل. خاصة بعد أن تقدم ألفرِد ثاير ماهان بنظريته حول القوة البحرية، ولقد كان ذلك مرافقاً لنشوء النفوذ البحري للولايات المتحدة. ولقد حصل ذلك مع أن أهمية قوة الأسطول البحري الحكومي كانت لا تزال خفيضة الأهمية، إلى جانب أن القوة المسلحة البحرية، وسلامة الطرق البحرية، والتجارة البحرية، والأسواق القائمة ما وراء البحار الخ. كانت أيضاً من الأمور الداخلة في مفهوم القوة البحرية. أكثر من ذلك، فإن عمليات الدولة البحرية كانت قد بدأت تميز نفسها بالتدريج عن أعمال القرصنة. وذلك بالرغم من أن الدول لم تكن تتورع في حالة الحرب عن مهاجمة السفن التجارية العائدة للدول العدوة ما بين وقتٍ وآخر، إلا أن مثل هذه الهجمات لم يعد أحدٌ ينظر إليها على أساس أنها تندرج ضمن الأعمال المشروعة والعادلة بين الأعمال القتالية.

وبصفته الرجل الاستراتيجي الأول في العالم، الذي يتصدى للتوسع في شرح مفهوم القوة البحرية، فإن ماهان دمج ما بين مفاهيم المصالح البحرية، والسيطرة البحرية، والقوة البحرية الخ. في مفهومه الخاص للقوة البحرية، ثم إنه اجترح الطريق نحو تحقيق القوة البحرية من طريق تعزيز الأساطيل العسكرية البحرية.

ولأنها تأثرت بالمنطق الذي ما لبث أن ساد بعد ذلك، وهو منطق «القوة هي الحق»، وهو المنطق الذي دمغ السياسة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي

معاً[2]، فهذا المنطق اللاقانوني الذي ساد استعمال القوة البحرية في بحثٍ لا حدود له عن مصالح الدولة، إنما تمكن من التغلغل في نظرية القوة البحرية التي أتى بها مهان. فلم يكن ثمة تفرقةً بين الاستعمال القانوني واللاقانوني للقوة البحرية. فالسعيّ إلى السيطرة البحرية، كما إلى الدفاع عن المناطق البحرية كان يُنظر إليهما على أساس أنهما شيء واحد[3]. أما أُناس العصور اللاحقة الذين قدّروا ماهان وقلدوه واتبعوه فإنهم أكثر ما استعملوا الاستراتيجيات والتكتيكات والمناهج المدافعة عن العنف كمصدرٍ لأساسيات سياساتهم وأهدافهم وحتى أمثلتهم التي تركوها[4].

ومع ذلك، فإن العديد من الناس قد أهملوا الحقيقةَ التي ربما ما كان ماهان نفسه سوى ليهملها. تلك الحقيقة التي تقول: بأن النظرة البعيدةَ إلى ما يتعدى نموذج بناء القوة العسكرية البحرية الصافية، والتقدم بمقاربة المنفعة البحرية في تحليل القوة البحرية، وبناء الإطار العام لاستراتيجية القوة البحرية وتطويرها، إنما هي كانت من أهم مساهمات ماهان. فعندما يقوم ماهان بمناقشة فكرة القوة البحرية، فإنه يكون أيضاً قد وضع فكرة الموازنة ما بين تكاليفها ومنافعها، كأساس لنظريته. (انظر الجدول رقم 3–1).

أما عندما يقوم ماهان بتحليل إيجابيات وسلبيات الموقع الجغرافي، فإنه يشير إلى أن الجزر البريطانية هي منيعةٌ لأسبابٍ جغرافية. وبهذا المعنى تكون بريطانيا ذات امتيازٍ إيجابي لهذه الناحية، لكنه يستطرد ليقول بأن المستعمرات الفسيحة الامتداد شكلت عبئاً دفاعياً كبيراً على عاتق بريطانيا، وهذا ما يمكن حسابه في خانة التكاليف. ثم إنه لا يلبث أن يتابع قوله بأن التجارة المتقدمة لبريطانيا قد رفعت من قدراتها على تغطية تلك النفقات إلى درجةٍ جديرةٍ بالاعتبار[5].

وعندما يقوم ماهان بتقييم التكاليف والنفقات العائدة للمزايا القومية، فإنه يشدد على أن بريطانيا وهولندا لهما المزيد من المستعمرات مقارنةً بإسبانيا،

الجدول رقم 3–1
عناصر ماهان للقوة البحرية، وتأثيرها على مبدأ النفقات والمنافع

عناصر القوة البحرية	التكاليف	المنافع
المساحة البرية	نِدّية البر للبحر، أي القوة البرية في مقابل القوة البحرية.	ــــــــــــ
الموارد البحرية	ــــــــــــ	زيادة الثروة
الخط الساحلي	كلما استطال الخط الساحلي تعاظم الضغط للدفاع عنه، وتعاظمت بذلك النفقات	ــــــــــــ
المرافئ	هي عرضةٌ للاعتداءات الآتية من البحر	هي مفيدةٌ لكلٍ من التجارتين المحلية والأجنبية
الممرات الاستراتيجية البحرية	ــــــــــــ	نافعة من أجل تنظيم التجارة العالمية
الطاقة الملاحية	ــــــــــــ	تؤدي إلى توسيع شبكة التجارة في البحر، وإلى زيادة عائدات المشاريع التجارية
البحرية	أسلحة، سفن وتدريب منسوبين	حماية مناطق البحر الإقليمية وتأمين الأمن التجاري
الطاقة التجارية	ــــــــــــ	مكانةٌ نافعةٌ في التجارة العالمية
عدد السكان	ــــــــــــ	تأمين الجنود والبحارة
العلوم والتكنولوجيا	ــــــــــــ	نافعة من أجل الإبحار والدفاع البحري
الإنتاج الصناعي	ــــــــــــ	تقديم السفن، والتجهيزات، والبضائع الخ. نافعة أيضاً لتحسين الملاحة في المحيط، ولتوسيع نطاق التجارة وتعزيز البحرية

المستعمرات	ـــــــــــــــ	توسيع الأسواق ما وراء البحار وزيادة الفرص التجارية
الأخلاق القومية	إذا كان من شأن الأخلاق القومية أن تعيق البرامج البحرية فإن الجهود الرامية إلى إزالة الأخلاق القومية ستكون هي الضريبة	إذا كانت الأخلاق القومية نافعة للبرامج الملاحية، فإنها ستكون مصنفة في خانة المنافع
الحكومة	إذا لم تضع الحكومة أهميةً للبحر فإن ذلك سيكون عائقاً. وكلما تعاظمت قدرتها على التأهب ارتفعت معها التكاليف	إذا كانت الحكومة تضع قيمةً للبحر فإنه كلما تعاظمت طاقتها على الحشد كلما تعاظمت المنافع

ـ المصدر: A.T. Mahan, 2006, Chinese translation. The table is based on Mahan's arguments scattered in his dissertation.

والبرتغال، وفرنسا. ومع ذلك وبسببٍ من أن الدولتين الأوليتين كانتا أكثر اعتماداً على التجارة من الدول الثلاث المذكورة تالياً، فأنهما بسبب ذلك قد كانتا أكثر قدرةً على توريد البضائع المختلفة إلى الأسواق البازغة، كما كانت لهما مردوداتٌ أكثر، ومعدلات ريوعٍ أعلى بسبب مستعمراتهما(6).

أما عندما يقوم ماهان بجدولة عناصره الستة الرئيسية لقوة البحر، على سبيل المثال: الموقع الجغرافي، التكوين الفيزيولوجي، العمق الإقليمي، عدد السكان، الأخلاق القومية، وأخلاقية الحكومة، فإنه على وجه العموم يقارب تحليله هذا من وجهة نظر النفقات والمنافع كأساسين للاهتمام النهائي. فعندما يكتب بكل صراحة عمّا إذا كان الموقع الجغرافيّ منيعٌ أم لا، وعمّا إذا كان التكوين الفيزيولوجي والعمق الاستراتيجي لهما كلفةٌ على البحرية أم لا، وعمّا إذا كان حجم ونوعية السكان يؤثران على ترقية البحرية وتقدمها أم يعيقانها، وعمّا إذا كانت الأخلاق القومية لها أداءٌ في تجارة الدولة ومشاريعها في ما وراء البحار، أو في ما إذا كانت الحكومة تسلك سلوكاً إيجابياً أم سلبياً تجاه البحر وتجاه البحرية، فإن هنالك هدفٌ واحدٌ لا غير: إنه ليعلن أن تطوير القوة

البحرية لا يتضمن فقط القوة العسكرية العائمة التي تحكم البحر أو أي جزءٍ منه بواسطة القوة والسلاح، لكنها أيضاً تتجاوز ذلك إلى التجارة المسالمة وإلى تسيير السفن من مكانٍ ينبع منه أسطول بحريٌّ عسكريٌّ بطريقةٍ طبيعيةٍ ومتعافية، كما تكون فيه أسس الأمان والسلامة مستقرةً. وكل هذه الأشياء «(1) الإنتاج؛ (2) وتسيير السفن؛ (3) والمستعمرات والأسواق في العالم» إنما هي تخدم في توسيع مدى القوة البحرية[7].

وإن مثل هذا المنهج التحليلي ليتطابق مع ذلك الذي انتهجه العديد من علماء الغرب الاقتصاديين المعاصرين الذين لاحظوا أن القوة البحرية[8]، كما يؤكد ذلك كل من آدم سميث، ودوغلاس سيسيل نورث، وروبرت ثوماس وسواهم[9]، فإن التأثير التبادلي بين ازدهار التجارة وبين صعود القوة البحرية إنما لهما تأثيرٌ لا يقهر على ارتفاع شأن العالم الغربي؛ وإنه من أجل الحصول على المنافع من البحر فإن البلدان المعنية قد دفعت أثماناً مقابلةً في العلاقات الدولية، وفي المجال العسكري وفي المجال الاقتصادي، كما في مجال رسم السياسات.

ومع ذلك فإن نظرةً أكثر تدقيقاً قد تكشف لنا بعض الفروق الدقيقة بين علماء الاقتصاد وبين ماهان.

ونظرةٌ عامة إلى نظام ماهان الذي استشرفه للقوة البحرية قد تقودنا إلى اكتشاف أنه بالرغم من الأهمية المحلية لقوة الدولة البحرية، فإن تأثير المنافع البحرية على المستويين الاقتصادي والإنمائي المالي كما على الإنفاق على البضائع الشعبية المطلوبة في خضم الطلب لتطوير البرامج البحرية، فإنها يمكن أن تكون أساساً مستبطنةً في نظامه من أجل القوة البحرية، إلا أنها تميل إلى زيادة تضخيم المنافع بينما هي تتجاهل النفقات وتزيد من حجم التأكيد على المنافع القصيرة المدى في الوقت الذي تتجاهل فيه المنافع الطويلة المدى. فعلى سبيل المثال، فإنه من المرجح أن إعطاء أهميةٍ غير كافيةٍ لمثل تلك التكاليف الدولية

مـن أمثـال ردود أفعـال الـدول العدوة أو المنافسـة، كما أنه يُخشـى من أن هذه النظرة تتجاهل تكلفة الخدمات الشعبية من أمثال صيانة وحفظ النظام البحري وعمليـات الإنقـاذ البحـري. فعندما هي تقوم بمناقشـة أهمية العناصر من أمثال الممرات البحرية، والجزر البحرية والموارد البحرية، فإنها تميل إلى رؤية تلك المنافع المختلفة لكنها قلما تتفكرُ في أمر ما يجب عمله للمحافظة على المنافع الطبيعية التي يمكن أن يؤمنها المحيط، وعلى حسن استثمارها.

ومثل هذا الاهتمام اللامتوازن بكلٍ من النفقات والمنافع العائدة إلى القوة البحريـة، إنمـا هـو أمـرٌ لابـدّ من أن تكون له مشـاكله. فإنه يـدل على أن ماهان يعتبر في غير وعيٍّ منه، أن القوة العسكرية هي الملاذ الذي لا بدّ منه، هذا إذا لم تكن هو الوسيلة الوحيدة. فبينما هو يرى محدودية الالتماس المطلق للقوة العسـكرية، فإنـه يخفـق فـي إيجاد طريقةٍ جيـدة ليَتخلُصَ فيها إلـى حلقةٍ فاضلةٍ تربـط التأثيـر المتبـادل ما بين القوة العسـكرية وبين العوامـل الأخرى المتعلقة بهـا. فالخلـط مـا بين الحقوق الملاحية والمنافـع البحرية[10]، كما بين الحقوق البحرية والنفوذ البحري، وبين القوة البحرية وبين العنف البحري، إنما كان له بعض التجليات إلى حدٍّ ما.

والآن لننظر إلى مقاربات علماء الاقتصاد لمسائل مماثلة متتبعين من أجل ذلك سلسلة الأفكار نفسها. فعندما قام آدم سميث بمناقشة مسألة المستعمرات، أشار إلى أنه مع أن جميع الدول التي سيلي ذكرها إنما كانت قوى بحرية، فإن بريطانيا وفرنسا كانتا تتقدمان على إسبانيا والبرتغال. وإن ما كان يقرر ذلك هو ما إذا كان البلد الأم يقوم بتصدير ما يكفي من السـلع الشـعبية إلى مسـتعمراته بحيث أنها تصبح قواعد تجارية آمنة. وإن السـبب الذي جعل مجموعة الدول الثانية تتخلف إنما كان بسبب أنها ألقت ضرائب وغرامات كبيرة مستفزةً بذلك مقاومةً عنيفة[11]. وعند استقصاء الأسباب التي تقف وراء نهضة العالم الغربي فـإن الاقتصـادي نـورث، يشـير أيضـاً إلـى أن الأمر الـذي ميز كلاً مـن بريطانيا

وهولندا اللتين لهما أداءٌ جيدٌ طويل، عن فرنسا وإسبانيا، وهو الأمر الذي تراجع بعد تصاعد القوة، إنما كان القوى الدافعة الطويلة الأمد الكامنة في داخل البلد، وهو الذي أوقد التجديد المؤسساتي والتطور التكنولوجي، وهذا ما سهّل ولادة القوة الدافعة التي أعطت الزخم للنماء الاقتصادي القابل لدوام الحياة[12].

ومع أنه من الممكن لنا أن نلقي الشكوك حول أن نورث إنما كان يجادل لمصلحة البلدان[13] الغربية، وإلى أن ما وصل إليه من نتيجةٍ تفيد بأن صعود بريطانيا وهولندا يمكن إرجاعهما فقط إلى جهودهما الخاصة، فإن هزيمتهما لفرنسا وإسبانيا في البحر كان لها بالفعل بعض التأثير على حقيقة أنهما أحدثتا تحولاً في تجارتيهما مع مستعمراتهما من طريق جعلِها مصدراً للربح والمردودية، بينما فرضت خصمتاها ضرائب ورسوم فاحشة على مستعمراتهما متبعتين في ذلك أسلوباً مجافياً للمنطق.

II- السيادة والحقوق البحرية لا تأتيان من دون مقابل

في عالمٍ حيث الطمع بالعلاقات الدولية محكومٌ بمقولة: «ليس ثمة صداقةٌ دائمةٌ ولا عداءٌ دائم، بل مصالح دائمة»، فإنه يكون من البديهي في ضوء هذه المعادلة أن تسعى الدول لكسب المزيد من الأرباح واجتناب ما يمكن اجتنابه من الخسائر، أي لتكون مهووسةً «بالقبض» مهملةً للرغبة في «الحفظ». ومع ذلك، وفي لعبة العلاقات بين الأمم، فإن مثل هذا الموقف قد لا يكون مفيداً سوى لبلدٍ واحدٍ دون سواه، بينما قد يكون البلد الآخر إما غير موجودٍ أبداً، أو إنه موجودٌ فقط لمدةٍ قصيرة.

والتاريخ يحدثنا عن إمبراطوريات كثيرةٍ لم تجد لها منافساً في القوة العسكرية. إمبراطوريات كانت كلها تكرس جهودها لفتح العالم. ومع ذلك، فإن أياً من تلك الدول لم تقوَ على اجتناب الانتهاء والسقوط. فما هو السبب؟

السبب يعود إلى أن السيادة والمصالح كلها تقتضي أثماناً لا بدّ منها.

فـإذا كانـت الأرض، والسـكان، والثروة، والمـوارد، والضرائب في داخل حـدودٍ عائـدةٍ لدولةٍ ذات سـيادة، وإذا كانت المنافـع المختلفة التي تتلقاها من الأسـرة الدولية ينظر إليها كـ«منافع»، فمن أجل التأكد من أن هذه المنافع إنما تعود إليها بشكلٍ مستمرٍ ومتنامٍ، وأنها سوف لن تعاني من خسارة هذه المنافع بسببٍ من مداخلاتٍ خارجية، فإنه سيكون على الدولة أن تبذل بعض الجهود. فعلى سبيل المثال: عليها أن تقوم بتأمين السلع والخدمات للمجتمع من أمثال: الإدارة، والعدالـة، والسـلم الأهلي، والدبلوماسـية، والدفـاع، وحماية الملكية. لكن هذه الأشـياء ليسـت كافيةً بحدِّ ذاتها. والسـبب يعود إلى أن السيادة ليست أمراً محلياً فقط، بل هي يمكن تعريفها بمعنى من المعاني، بمدى علاقاتها مع الـدول الأخـرى. لهـذا، فإن التكاليف والمنافع التي تقتضيها السـيادة، إنما هي لا تعتمـد علـى إرادة الدولـة السـيدة، ولا علـى جهودها فقط. فالأسـرة الدولية عليها أن تختبر مدى سلامة كل سيادةٍ تدّعيها الدولة، وذلك وفق معايير القانون الدولي، وأن تأخذ بالتالي موقفاً معيناً. وعندما يكون ذلك الموقف في مصلحة الدولة السيدة، وعندما لا يكون هنالك لنقُلْ: عقوبات بسبب الاعتداء، ولا قيود، ولا تحريض، بل يكون هنالك إتمامٌ للمسـؤوليات الدولية، فإن كلفة السـيادة سوف تزيد.

وبنـاءً علـى ذلـك، ومـن أجل ضمان الوحـدة والسـيادة، وتقديم خدمات شعبية محلية جيدة، ومن أجل كسب التأييد الدولي، أو لنقل على الأقل: تأمين معارضـة عالميـة مقبولـة وقليلة، فإن هذا يحدد مقدار الكلفة التي يقتضي الأمر مـن الدولـة السـيدة أن تدفعـه. وبعبارةٍ أخرى: فإنه كي تبسـط الدولة سـيادتها، ولكي تتمكن من ممارستها عند مستوى معين من المنافع، لا بدّ لها من أن لا تكتفي فقط بتقديم أفضل الخدمات المحلية الممكنة، بل إن عليها أيضاً أن تفكر بكيفية قيامها بالمنافسة العالمية كواحدٍ من الأفرقاء المتنافسين(14).

وعليه، فعندما تقوم دولةٌ سيدةٌ بإعلان سيادتها، فإنه يكون عليها أن تتفكر

فـي أمريـن اثنيـن: أولاً، مـا إذا كانت المرابح تسـتحق دفـع الأثمان التي تتلازم معهـا؛ أمـا الثانـي فهـو مـا إذا كانت لها طاقةٌ لدفع تلك الأثمـان، وما إذا كانت تلك الأثمان قد تفوق المرابح، وما إذا كان حاصل الحساب بين النفقات التي تقتضيهـا الأسـرة الدوليـة (من أجل المسـؤوليات العالمية، العـدوان، الإعاقة، والتحريـض) والنفقـات الضروريـة التـي يقتضيها تقديم الخدمـات العامة. فإذا وقعـت قدراتهـا علـى الأداء، في مسـتوى يقلُّ عن الأثمان التي تتطلبها الأسـرة الدولية كما يتطلبها المجتمع المحلي لمصلحة السيادة، فإن منافع تلك السيادة التـي تنـادي بهـا سـوف تكـون عرضةً للمسـاومة فـي جوهرهـا. فالمخططات العدوانيـة التـي كانـت لألمانيـة، واليابان، وإيطاليا، في خـلال الحرب العالمية الثانيـة يمكـن النظـر إليها كادعاءات سـيادة. ومع ذلـك، وبما أن التكاليف التي اقتضتها الأسـرة الدولية قد أرغمت هذه الدول على أن تظهَر بأن ما تدّعيه هو أقـل بكثيـر مـن قدراتها على دفع الأثمـان المقابلة له[15]، ولهذا فإن هذه الدول تجرعت آلام الخيبة، وعادت إلى حالة السـيادة التي كانت عليها قبل الحرب. أمـا الإحبـاط الذي عانته فرنسـا وإسـبانيا في مقابل بريطانيـا وهولندا في عملية التحديـث الغربيـة فإنهـا فـي الواقـع قد نشـأت عن عدم كفايـة كفاءتهما لتأمين الخدمات الشعبية المحلية[16].

ولهذا السبب فإن البلد المتعقل لا يبالغ في ادعاء السيادة على الأراضي. فعندما هو يمارس تلك السـيادة فإن عليه أن يقوم بعملين متقابلين: أولاً، عليه أن يبذل أفضل ما عنده من جهودٍ من خلال سلسلة من الترتيبات المؤسساتية، وذلك بغية تحسـين اكتسـاب المنافع وتحسـين الكفاءة، وتحسـين الزيادة في المنافـع الإجماليـة المتحصلـة، وكل ذلك في نطاق السـيادة التـي يدّعيها على إقليمٍ ما. والسبب أنه كلما ازدادت العائدات السياديةُ ازدادت معها قدرة البلاد على تغطية نفقات حفظ السـيادة؛ ثانياً، عليه أن يحاول بكل الوسـائل الممكنة أن يجتنـب المواقـف المتطرفـة التـي تقتضي من أجلها كلٌّ من الأسـرة الدولية

والمجتمع المحلي، بذل نفقاتٍ غير منطقية. وفي ما يتعلق بالنقطة الثانية كلما كانـت المطالبـة بالسـيادة تعتبر شـرعيةً من وجهة نظر القانـون الدولي والقانون المحلـي، وكلمـا كانـت متطابقةً مع العرف والعادة ومع قوانين الأعراف، كلما كان بروز المواقف المتطرفة أمراً مستبعداً.

ونظـراً للحقيقـة التـي تعتبـر أن مياه البحـر الإقليمي «منطقـةً زرقاء»، وقد برهنت جميع الممارسات المرتبطة بالقوة البحرية في التاريخ على أنه بالرغم من أن القوة البحرية يجري تمييزها في بعض الأحيان عن السـيادة، فإنها تبقى جزءاً من السيادة عندما تجري مناقشتها بمعنى وحدة الإقليم. وفي هذه الحالة، فإن المعاهدات التي تتعلق بنطاقات السيادة إنما تنطبق أيضاً على القوة البحرية. ونظراً لأن ماهان يهمل في نظريته مفهومي «القانون»، و«العادة» في الوقت الذي هـو فيـه يولـي ثقـةً مبالغـاً فيها بالقوة العسـكرية التي تحافظ علـى المنافع، فإن التكاليف والمنافع في القوة البحرية في سياق نظرية ماهان لا يمكن أن تعكس بصدقٍ وشـمولٍ نفقات الدولة على القوة البحرية، فضلاً عن الحدود الحقيقية للمنافع الآتية من قوتها البحرية.

فعندما تقوم دولةٌ بممارسة قوتها البحرية وبحمايتها، إنما يكون عليها أن تولي اهتماماً كافياً لنظام التكلفة والمنفعة، وكذلك إلى كيفية تحسين نظام زيادة المنافـع مـن طريـق تخفيض النفقـات، وكذلك كيفية الدفاع عـن القوة البحرية الكاملة، وتحسين جدوى وطاقة الإنفاق عليها.

فلو أن الدولة اكتفت فقط باحتساب المنافع الظاهرية دون أن تعطي اهتماماً للجهـود الهادفـة إلى تحسـين الكفاءة الإنتاجية، وإلى زيـادة الثروة الوطنية عبر المسالك المشروعة؛ أو إذا قامت هي بالتركيز على استخدام السيطرة العسكرية مـن أجـل إسـكات جميع القـوى المعادية وتحييد الأفرقـاء المعنيين الآخرين، لكنها في الوقت نفسه تجاهلت العواطف العدوانية المحتملة، وما تستلزمه من تصاعدٍ في نفقات الاستخدام المتكرر للقوات المسلحة، فإن الدولة تكون في

هذه الحالة قد بالغت في تقدير قيمة المنافع، كما بالغت في التقليل من شأن النفقات التي ينبغي عليها أن تدفعها؛ فأفعالها ومنطقها ليسا بالضرورة مختلفين عن منطق القراصنة. وبهذا المعنى فإنها تزيد من نفقات التجارة الدولية وتنهكها بدلاً من أن تجعلها تسهم في زيادة الثروة القومية الإجمالية.

ومع سوء التقدير في النفقات، المقترن بالتلاعب في المنافع، فإنه من المستحيل مع مثل هذا المنطق المطبق على القوة البحرية إلا أن تنتج عنه العواقب التالية: مواقف تكون فيها القواعد التنظيمية لا تقف وراءها سوى قوةٌ عالميةٌ مفقودة لحفظ الحقوق، فيما ممارسة القوة البحرية على مستوى العالم تميل إلى أن تتمرغ في دائرةٍ خبيثةٍ مقفلة تتميز بالتصميم العسكري، وسيادة مبدأ المنفعة، ويتفشى فيها سلوك القرصنة، والرد على العنف بالعنف. فمن أجل المحافظة على منفعةٍ منافسةٍ، أو للتغلب على سلبيات الدائرة الشريرة، فإن أُولئك الذين يمارسون السيادة يميلون إلى زيادة تسليحهم وتطوير بحريتهم بوتيرة إنفاقٍ تتجاوز قدرتهم على الأداء المالي؛ ومثل هذا السلوك لن يتوقف فقط عند إرهاق الدولة بالنفقات الدائمة المتزايدة إلى درجة تعجيزها، لكن من الأرجح أن مثل هذه النفقة قد تنمو بازدياد النفقات والمصاريف الخارجية أضعافاً مضاعفة. وفي نهاية المطاف فإن الجنس البشري لا بدّ له من أن يعاني بشكلٍ رهيب. ففي غمرة هذا السياق من التسلح الحديث لن يكون فناء البشرية بكاملها أمراً مستبعداً.

III- صعود نجم المنافسة السلمية في البحار

من الطبيعي أن تدمير الجنس البشري هو نهايةٌ لا يتمنى أي عاقل أن يشهدها. ولهذا، فإن مفاهيم ماهان عن القوة البحرية لا بد من التخلي عنها، أو لا بد من تعديلها.

ولربما يكون هذا هو السبب الذي جعل عدد الدول الموقعة على شرعة

الأمـم المتحـدة حـول قانون البحار (UNCLOS)، يتزايد باسـتمرار، مثلما جعل غير المنضمين إليها يذعنون لها بالرغم من نقاط الضعف العديدة فيها، بسبب أن نصوصها تتغلب على العديد من الأخطاء والإخفاقات التي ووجهت بالانتقاد، في مفاهيم ماهان.

شـرعة الأمـم المتحـدة حول قانون البحـار(UNCLOS)، لا تصف العلاج فقط للخدمات العامة الدولية التي أغفلها ماهان – بما في ذلك، المحافظة على انتظام الملاحة، أعمال الإنقاذ، منع أو تقليل التلوث البيئي، والتعاون المشترك لكبح أعمال القرصنة.. إلخ – بوصفها شروطاً ملزمة للدول المنظَمَّة، ولا تكتفي باشتراط التدابير التحضيرية[17] للتعويض عن التأثيرات الخارجية السلبية، لكنها تذهب أيضاً إلى حد تشجيع الناس على استغلال البحر بطرق سلمية[18]، وعلى بذل كلّ ما في وسـعهم للبقاء بعيداً عن سـباقات التسـلح. لذلك، فإن تكاليف القوة البحرية، إذا ما تمّ احتسابها بواسطة الدول الموقعة، بهذه الطريقة، يكون هو الأقرب إلى النفقات الحقيقية لممارسة القوة البحرية.

فالشرعة تعتقد أن القوة البحرية تقع في حقل السيادة بالدرجة الأولى. وفي نظام تكاليف القوة البحرية يكون على الدولة السـيدة أن تدفع ضريبة سـيادتها بالمعنى العالمي، وتقوم بتقديم ما يمكن تسميته بـ: «الخدمات العامة الدولية»؛ هـذا إلـى جانـب أن بعـض مكونات القـوة البحرية، وبوصفها امتـدادات لمبدأ السـيادة، هي في الواقع تذهب إلى ما يتعدّى هذه السـيادة. فحقوقٌ من أمثال: «المرور البري»، «مرور الترانزيت، تمديد كوابل الغواصات، أو خطوط الأنابيب، إعطاء الإذن للقيام ببعض النشاطات في المنطقة[19]، كلها أمورٌ تتصل بنوعٍ من الحقوق. التكلفة التي ينفقها فريقٌ في ممارسة القوة البحرية (وليس بالضرورة أن يكون هذا الفريق دولةً)[20] تتمثل بكونه يحتاج إلى التطابق مع شرعة الأمم المتحدة حول قانون البحار (UNCLOS)، وأن ينجز القيام بمسؤولياته الدولية، وأن يتبنى المعايير الفعالة من أجل إدارة العلاقات بين الإنسـان والبحر، وبين

الدولـة والـدول المجـاورة لها، وبين الدولة والدول الأخـرى التي تمر المعابر في مياهها، وبين الدولة والدول الأخرى التي تعبر سفنها تلك المياه أيضاً – أو بكلماتٍ أخرى، تكون الدولة ملزَمةً بأداءِ مسؤولياتها الدولية، أو بما يطلق عليه: «الخدمات العامة الدولية».

ومـع أنه، وتحت شـرعة الأمم المتحدة حـول قانون البحار (UNCLOS)، فإن تكاليف القوة البحرية تزداد بشكلٍ بيّنٍ، فإن المنافع تزداد هي الأخرى أيضاً. والسبب يعود إلى أن كل دولةٍ منضمّة تملك حقوقاً كاملة على أن يكون ذلك مشـروطاً بصـورةٍ مقدَّمة، بالتزامهـا بالتقيد بالقواعد المفروضة، وبتقديم الراحة والتسهيلات للدول المنضمَّة الأخرى، وكذلك التعاون معها، وتبادل المساعدة والنوايا الحسـنة التي باتت الآن تقع في خلفية صورة القوة البحرية. وفي هذا الإطار، فإن كل المنافع التي تنالها الدولة السـيدة من الخارج، إنما هي تسـتند علـى الإجماعـات التـي تـم التوصل إليها حول شـرعة الأمـم المتحدة للبحار. والفكرة تدور في جوهرها على مبدأ: «افعل الخير تجده» – أي: ممارسة القوة البحرية بشـكلٍ صحيح على القاعدة الشـاملة لاقتران الغُنم بالغُرم. وبناءً عليه، فـإن فـرص الوقـوع في الدوامة القاتلة الشـريرة التي تبقـى ممكنة الحدوث إلى حد كبير في سياق نظرية ماهان، إنما يصبح حدوثها أقل احتمالاً بسبب ذلك.

ومع ذلك، فإنه لأمرٌ معضِلٌ أن يلتصق المرء بالرأي السـاذج الذي يقول بـأن الحقـوق والمنافـع البحريـة هي جلّ المنافع التي يمكـن للدولة أن تجنيها من القوة البحرية، وأن كل شـيء سـوف يسـير على ما يرام إذا ما هي التزمت الدولـة شـرعة الأمـم المتحدة حول قانون البحـار (UNCLOS). فبعض المنافع يمكـن ألاّ يكـون لهـا علاقـةٌ بالسـيادة، ولا بالحقوق. فعلى سـبيل المثال، فإن المنافـع التـي تترافـق مـع البحث العلمي في المحيط المتجمد الشـمالي، وفي قـارة أنتاركتيـكا، لا تغطيهـا القوانين الدولية ولا المحليـة. فهل يمكن اعتبارها فـي جملـة فئـة منافع القوة البحرية؟[21] وإن بعض المسـائل المتعلقة بالمصالح

البحريـة مـا تـزال تنتظر الحلول. فعلى سـبيل المثال: النزاعات التي تدور حول الحدود البحرية لبعض البلدان، وهي نزاعاتٌ تحتاج إلى أن تجد حلولاً لها من طريق المفاوضات، أو من طريق القرارات القضائية. وما لم يتم ذلك، سـتبقى الأدوار التنظيميـة للقوانيـن الدوليـة والمحليـة أدواراً قليلة الفائـدة. وقد يُطرح سـؤالٌ حـول مـا إذا كانـت المنافع البحرية الآتيـة من كل فريق من أفرقاء النزاع يمكـن اعتبارهـا منافـع تدخل في عداد القوة البحرية؟ وإن بحثنا الحاضر يميل إلى إعطاء جوابٍ إيجابي على هذا السؤال، ذلك لأنها مختلفةٌ بشكلٍ جوهري عـن المنافـع البحريـة اللاقانونيـة الآتية من الأعمال الفوضويـة كما عن أعمال القرصنة، كما أنها تتفق في روحها مع الاسـتعمال المشـروع والسـلمي للبحر كما تدرجه شرعة الأمم المتحدة حول قانون البحار، وكذلك المبدأ التشريعي الذي يقول: لا جريمة مَن دون نص.

وقـد أوضحـت الحقائـق أن التكاليـف والمنافـع للقـوة البحريـة إنما هما مفهومان شـديدا المرونة. فبعد نشـر شـرعة الأمم المتحدة حول قانون البحار، فـإن صلاحيـة الدولـة لاكتسـاب المنافـع البحرية باتت هي المفتاح للممارسـة الصحيحة للقوة البحرية، وفي تعاظم تأثيرها في إطار القانون الدولي. فبالنسبة إلـى دولـةٍ لا تمتلـك الوسـائل، ولا القـدرات الكافيـة للحصول علـى المنافع البحرية، فإنه لو كان لها مدى محدود من المجال الإقليمي، فإن مساحةً أخرى مـن المجـال البحري لن تكون سـوى مسـاحةٍ زائدةٍ مـن المياه، وليس أكثر من ذلك. حتى إنها في بعض الأحيان قد تصبح عبئاً ومسؤوليةً. فبعد كل شيء، إن الدولة تحتاج إلى توظيف القوى العاملة والموارد المالية في المنشآت العامة، من أجل الأمن، والمحافظة على البيئة، ومعالجة الكوارث، الخ. وفوق مساحةٍ شاسعة من المياه، فإن الإدارة السيئة قد تفسح في المجال أمام تفشي القرصنة، وأعمال التهريب في البحر. وهذا ما يجلب السمعة السيئة والتأثير الرديء على التجارة، وعلى المبادلات مع البلدان الأخرى. وهنا سـتكون الخسـائر أرجح

من المكاسب.

وهذا أيضاً ما كررته وأكدت عليه شرعة الأمم المتحدة حول قانون البحار. فهذه الشرعة لا تؤمن فقط بأن تكاليف القوة البحرية ومنافعها هما أمران متقلبان، بل أن كفاءة الدولة للحصول على المنافع من البحر تقرر إنجازاتها النهائية في المنافسة البحرية. فالشرعة تحث بوضوح الدول المنضمة إليها على الانخراط في المنافسة السلمية على استغلال البحر، وتعترف بأنه كلما تزايد نفوذ الدولة في البحر، كلما صار من المطلوب منها أن تتحمل المزيد من الأعباء والمسؤوليات الدولية وأن تكثف من مساهماتها من أجل تراكم الثروة البحرية المشتركة للجنس البشري. ومع ذلك، فإن هذا يقوم على المزيد من التكنولوجيا البحرية المتقدمة، وعلى قدرة أكبر على استخلاص الثروة من البحر، وعلى مقدارٍ أوسع من تسيير السفن التجارية، الأمر الذي يفترض بالطبع أن تكون الدولة قادرةً على استخلاص المزيد من منافع البحر بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة.

ولاحقاً لنشر شرعة الأمم المتحدة حول قانون البحار، فإن أعمق تغييرٍ حصل في المشهد العام للقوة البحرية العالمية ليس يتعلق بأن نظام التكاليف في مقابل المنافع يتناسب إلى درجةٍ أفضل مع ممارسات القوة، بل أن التكاليف والمنافع تصبح مترجرجةً، وأن الربط بين القوة البحرية وبين كفاءة الدولة السلمية لقهر المحيط واستغلاله، صارت أمراً مجمَعاً عليه. وباختصار، فإن الشرعة تشجع الدول المنضمة إليها من أجل أن يتنافس بعضها ضد البعض الآخر في البحر في نطاقٍ من المنافسة المنتجة.

IV- العناصر المتقاربة في القوة البحرية

إن النجاحات التي تمثلت بشرعة الأمم المتحدة حول قانون البحار تدلنا إلى أننا ينبغي علينا أن نقوم بتعريف القوة البحرية، كما بتعريف المنافع

والنفقات بطريقةٍ أشمل، وبعبارةٍ أطول، ومن منظورٍ أوسع. فالنهوض البحري لا ينطوِ على القوة العسكرية فقط بل هو ينطوي أيضاً على السياسة والاقتصاد، والتكنولوجيا، والعلاقات الدولية؛ ففي زمانٍ ومكانٍ معينين، قد تكون القوة البحرية موضوعاً راكداً، لكنها قد تصبح موضوعاً دينامياً متحركاً مع تبدل الزمان واتساع أو ضيق فسحة المكان. ففي اطارٍ متينٍ من القوة البحرية، تكونِ الحقوق أكثر أهميةً من القوة. فإن استعمال الموارد البحرية واستخلاص الثروة البحرية في إطار مسالمٍ، شرعيٍ، وعادل في الوقت الذي يجاهد فيه البلد لتأمين السلع والخدمات المحلية والعالمية المطلوبة، إنما هو أمرٌ أفضل من قِصَر النظر الذي قد يذهب إلى ارتكاب الأعمال الافتراسية المتجاهلة لضرورة تحسين القدرات الإنتاجية والتجارية. فعن طريق التحسين الدائم للقدرة الإجمالية على استغلال المصادر البحرية، يصبح من الممكن استخلاص المنافع بطريقةٍ مستمرة، وتكوينَ حلقة إنتاج حميدة؛ وفي الوقت الذي تتم فيه المحافظة على قوةٍ بحريةٍ كاملة، فإن ذلك قد يضمن أن كلاً من استخراج المنافع من البحر، وازدياد النفوذ البحري، قد ينموا معاً بطريقةٍ مستمرة.

ـ ومع ذلك، فإن شرعة الأمم المتحدة حول قانون البحار قد فشلت في أخذ الأمور إلى المدى الأعمق لتعلِّم الناس كيف يحسّنون طاقاتهم على استخلاص الموارد من البحر، وكيف يمكنهم أن ينجزوا ويوسّعوا القوة البحرية للدولة بطريقةٍ شمولية. ففي ما عدا التكنولوجيا، والاكتشاف، والاقتصاد الملاحي، والإبحار الملاحي، والبنية الطبيعية للقوة البحرية، فإن شرعة الأمم المتحدة حول قانون البحار لم تلامس العناصر الأخرى التي لها تأثيرٌ على معدل النفقات والمنافع العائدين للدولة من القوة البحرية؛ كما أنها لم تتوسع في أمر النظر في كيفية تأثير العوامل على تطوير القوة البحرية للدولة.

ولربما إننا قد نستطيع إنجاز ذلك على قاعدة ورقة ماهان وعلى شرعة الأمم المتحدة حول قانون البحار.

فماهان يقدم لنا تحليله في إطارٍ جيدٍ مقبول. وكما مرّ ذكره أنفاً فإن إطاره النظـري يحتـوي علـى تحليلٍ متقابلٍ لنفقـات ومنافع العناصر المؤثرة في القوة البحريـة (كمـا يظهـر ذلك فـي الجدول 3–1، الذي قام المؤلـف بتقديمه). فهو يعتقد أنه مِن خلال هذا التحليل، تستطيع كل دولةٍ أن تكون لنفسها صورةً عن الموقف الذي هي فيه، وتجد نقاط ضعفها، والطرق التي تسـتطيع أن تتصدى لها بواسطتها، وكذلك طريقة صياغة مخططٍ منتجٍ يؤدي إلى تقوية القوة البحرية على حدِّ تعبيره.

ومـع أننـا لا نتفـق تمامـاً مع رؤية ماهان للقوة البحريـة، فمن الواضح أننا نسـتطيع أن نسـتخلص جـدولاً مشـابهاً مبنيـاً علـى تحليل التكاليـف والمنافع العائدين لعناصر القوة البحرية (انظر الجدول 3–2) دامجين حججنا بمواءمتها مع تطويرات شرعة الأمم المتحدة حول قانون البحار في النظر إلى القوة البحرية، ومستندين إلى الملامح والاتجاهات الجديدة للتطور الملاحي المعاصر الذي تشـهده دولٌ مختلفـة، كمـا عـن طريـق القيـام بالتصحيحـات الضرورية لبعض العوامل والشروط التي ذكرها ماهان. وإننا لنأمل في أن يساعد هذا الجدول بأن يكون مرجعاً للدول المعنية بالمنافسة البحرية الحديثة التي تكون فيها المنافسة المنتجة أكثر أهميةً من المنافسة العسكرية.

مـن المقارنـة بيـن الجدوليـن 3–1، و3–2، يتضـح أنـه، بمـا أن مصطلـح «مسـتعمرة»، الـذي ورد فـي نظرية ماهان، قد تجـاوزه الزمان، وبما أن له معنى يفضي مباشـرة إلى أسـواق ما وراء البحار، فإن هذا المصطلح قد تغيّر بطريقة مباشَرة ليحل مصطلح «أسواق ما وراء البحار» محله.

كمـا أننـا إذا أخذنـا بعيـن الاعتبار، مصطلـح: «في خـارج الإقليم»، الذي بـات الآن يعنـي الإقليميـن البـري والبحري معاً، وكذلـك أن العمليات الكبيرة للحكومـات تتضمـن فـي الغالب توريد الخدمات المحلية والعالمية إلى جانب المسـاهمة فـي التنافـس العالمـي، فإن مفاهيـم ماهان عن المنطقـة البرية وعن

الجدول رقم 3–2
عناصر القوة البحرية الاثنان والعشرون المعدلة، وتأثيرها على منافع وتكاليف القوة البحرية

العناصر		التكاليف	المنافع	الطبيعة
الحكومة	الأهمية مرتبطة بالبحر	سياسة صحيحة؛ البرامج الأخرى يمكن أن تتأثر بالعوائق	تطوير الملاحة البحرية، وتعزيز القوة العسكرية البحرية	متقلبة
	القدرة على التحريك	مركزية حكومية	تحقيق التطور البحري المأمول ضمن مدة معينة	
	تصويب وجهات النظر	نظرةٌ صحيحة إلى القوة البحرية؛ قدرةٌ على استعمال وخلق الشعبية	إرشاد الناس للاهتمام بشؤون البحر والتواجد بقربه	
	الرؤيا الاستراتيجية	التركيز على العناصر الأساسية، وتحقيق التطور بوسائل قانونية، وسياسية، وسلمية	الاقتراب من الاستفادة القصوى من البحر	
تعليم القوى العاملة وتدريبها		الأفضلية تعطى للتثقيف وإيجاد نظام تعليمي فعال	توريد القوى العاملة المطلوبة للبرامج المختلفة، بما في ذلك البحارة المهرة، جنود وضباط البحرية، وسواهم من أفراد القوى العاملة	متقلبة
العلوم والتكنولوجيا		تدريب القوى العاملة سياسة تقوم على العلم والتكنولوجيا، دعم مالي	تفضي إلى تطور الملاحة وتطور الدفاع البحري	متقلبة
الإنتاج الصناعي		قوى عاملة صناعية، سياسة صناعية، تطوير العلوم والتكنولوجيا	توريد صناعة بناء السفن والمنتجات الألية التي تستطيع أن تساعد في تعزيز القدرة على الإبحار البعيد في عمق المحيط وتوسيع مجال التجارة وتقوية القوة البحرية	متقلبة

الطاقة التجارية		دعم القوى العاملة، سياسة تجارية، وحسّ تجاري	مكانة تفضيلية في التجارة العالمية	متقلبة
الطاقة الملاحية		تطوير اقتصادي، تكنولوجيا ملاحية، بحارة مَهَرة	تفضي إلى توسيع شبكة الملاحة التجارية وزيادة عائد الأعمال التجارية	متقلبة
الأسواق ما وراء البحار		دعم قانوني، ضمان السلامة، سوق ومنتجات محلية	زيادة الفرص التجارية	متقلبة.
السكان	الحجم	الحاكمية وتقديم المنتجات والخدمات	توريد الجنود والأسواق المحلية	متقلبة مع مرور الزمن
	التركيب	السكان منهمكون في الأرض والاقتصاد	السكان منهمكون في الاقتصاد البحري	متقلبة مع مرور الزمن
	بنية القوى العاملة	هدف واضح ودعم لتطوير القوى العاملة	القوى العاملة البحرية والقوى العاملة اللازمة لكل شعبة من شُعب الاقتصاد البحري	متقلبة
التجارة البحرية		الكفاءة على التجارة والنقل	زيادة الريع المالي	متقلبة
تطور الموارد البحرية		القدرة على استخلاص الموارد البحرية	استخراج الموارد البحرية	متقلبة
الصناعة الملاحية		دعم يأتي من سياسة حكومية، ومن تقانية القوى العاملة	زيادة الدخل البحري وكذلك زيادة اعتماد الدولة والأفراد على البحر	متقلبة
القوة العسكرية البحرية		التسليح، السفن، قوى الدعم الاستراتيجي، جنود واختصاصات متفرقة	حماية الأمن الإقليمي وتطوير الموارد البحرية واستخدامها وتعزيز التجارة عبر المحيط	متقلبة

الأخلاق القومية	روح ملاحية	احتمال وجود اعتماد مفرط على القوة	تطوير القوة العسكرية	متقلبة مع مرور الزمن
	عقلية تجارية	الحاجة إلى الحماية الدبلوماسية والقانونية من جانب الدولة	تطوير التجارة المحلية والأجنبية وزيادة الدخل	
	مغامرة	الذهاب إلى ما يتعدى حدود القانون الوطني والدولي	تطوير التجارة ما وراء البحار	
	إبداع	تقوم الحكومة بتدريب وإرشاد القوى العاملة	التطور التكنولوجي	
القوة الجوية		التسليح، المقاتلات الجوية، تدريب القوى العاملة	التعويض عن النقص في القوة العسكرية البحرية، وتقوية الدفاعات الساحلية	متقلبة
القوة الصاروخية الاستراتيجية		التسليح وتدريب القوى العاملة	التعويض عن النقص في القوة العسكرية البحرية وتقوية الدفاعات الساحلية	متقلبة
القوة الحربية المعلوماتية		التسليح وتدريب القوى العاملة	التعويض عن القوة العسكرية البحرية وتقوية الدفاعات الساحلية	متقلبة
الخط الساحلي		كلما طالت الحدود البحرية كلما زادت الضغوطات والنفقات	من المستبعد أن تبقى لمدة طويلة تحت احتلال العدو؛ بالإضافة إلى وجود منطقة ذات اقتصادٍ بحريٍ مركز	غير متقلبة
المرافئ		تكون عرضة للهجمات الآتية من البحر	تفضي إلى تجارةٍ محليةٍ، وإلى تجارةٍ في ما وراء البحار	غير متقلبة
الممرات الاستراتيجية في البحر		الخدمات الأمنية، وخدمات الطرق الملاحية	تؤدي إلى نسق من التجارة العالمية وإلى الأمن البحري للأمة	غير متقلبة

الموارد الملاحية	موارد متجددة	تكنولوجيا من أجل الاستعمال الدائم والصيانة الدائمة؛ تعريف الحقوق	تضيف إلى ثروة الأمة	متقلبة مع مرور الزمن
	موارد غير متجددة	كفاءة في استنباط التكنولوجيا واستعمالها؛ تعريف الحقوق	تضيف إلى ثروة الأمة	غير متقلبة
المدى الإقليمي	البر	منافسة أرضية في مواجهة البحر، وقوة أرضية في مواجهة القوة البحرية	تدعم تطوير التجارة البحرية، كما تدعم تطوير الدفاع والقوة البحرية	غير متقلبة
	البحر	مبارزة مع اليابسة، تحتاج إلى حماية من الأسطول البحري، وإلى تطوير الملاحة	أساس لتطوير التجارة البحرية ولدعم التطور الاقتصادي	
القوة البحرية العالمية		تغير الموقف النسبي لقوة البلد البحرية في العالم	تأثير معنوي يشجع البلد من أجل تغيير استراتيجية قوته البحرية	متقلبة مع مرور الزمن

ملاحظة: من بين العناصر الـ 22 المعدَّلة للقوة البحرية التي يمكن أن تؤثر في تكاليف ومنافع القوة البحرية يوجد بعضٌ منها مما قد تمت مراجعته أو التوسع فيه لجهة القليل من عناصر القوة البحرية التي حددها ماهان. والمقارنة يمكن أن تسلط مزيداً من الضوء على أهمية عناصر القوة البحرية.

الحكومة تكون لم تعد ذات قيمة. وعليه، يكون كل مفهوم يشير إليه هذان العنصران قد تبدل وتشعب بحيث صار يفضي إلى الاعتماد المتبادل بين البر والبحر عندما يأتي الأمر إلى بحث مسألة المدى الإقليمي، وإلى بحث مسألة التكامل والتنسيق بين إعطاء الأولوية إلى البحر، أو التحريك، أو الإرشاد الحكومي والنظرة الاستراتيجية الحكومية.

وإن مفاهيم ماهان حول الشخصية القومية، والسكان، والموارد البحرية، إنما هي مفاهيم سطحية جداً – فعلى سبيل المثال، إن الموارد البحرية تتضمن الموارد المتجددة وغير المتجددة. الأمر الذي كان لا يزال غير معروف في أيام ماهان. أما الفروقات المتعلقة بالمزاج الوطني، وعلى وجه التحديد: الميل نحو الحرب والاعتداء، الميل التجاري، الميل نحو حب المغامرة والتجديد: فمن الواضح أنها مفاهيم أكثر التصاقاً بالأوجه المختلفة لمفهوم القوة البحرية. ومع أن ماهان يأتي على ذكر هذه المفاهيم الأربعة، إلا أنه يخلط العلاقات القائمة بينها، ومع أنه يرى عمومياتها، إلا أنه يخفق في اكتشاف الفروقات في ما بينها. فالسكان، وتركيب بنية القوى العاملة، يؤثران في الأوجه المختلفة للقوة البحرية. ولذلك، فإنه من الخطأ بالطبع، أن نقوم بالخلط بين المفاهيم المشار إليها، خاصة في ضوء حقيقة أن كلاً منها هي ذات توجه مختلف. ومن أجل منفعة البحث والتحليل، فلقد أفردنا على حدة، قائمة بتلك المفاهيم التي يمكن أن تؤثر في القوة البحرية بشكل مستقل إلى حد ما.

ففي ما يتعلق بالصناعة الملاحية، والتعليم، وتدريب السكان، والقوة الجوية، والقوة الاستراتيجية الصاروخية، والقوة الحربية الاستخباراتية الاستعلامية، والقوة البحرية العالمية، فإننا نجد أنها جميعاً إما أن تكون من إفرازات المجتمع الحديث، أو أن ماهان قد غفل عنها. ومع ذلك، ولأنها لا غنى عنها لقوة الدولة البحرية، فلقد جرى تصنيفها كعناصر من صميم القوة البحرية.

ومن بين هذه العناصر ما هو عبارة عن مستلزمات ومعطيات طبيعية (غير متحولة) أو مستقرة على وجه العموم (أي أنها يمكن أن تتحول مع مرور الزمن). أما في المدى القصير، فإنها تشبه العناصر اللامتحولة، كما جرت تسميتها في علوم الاقتصاد، من أمثال: طول الخط الساحلي، المرافئ، الجزر، الممرات، حجم السكان، والتركيب السكاني، والطباع الوطنية؛ أما العناصر الأخرى فهي

مـن قبيـل الشـروط والظـروف المتحوّلة من أمثال: بنية القـوى العاملة، الإنتاج الصناعي، الطاقة التجارية، طاقة الشـحن البحري، التفكير الحكومي، مسـتوى العلوم والتكنولوجيا، وحالة المستعمرات؛ وهي أمور تدخل في نطاق العناصر المتحولـة كمـا تسـميها العلـوم الاقتصادية. وبعض هذه العناصر ليسـت مجرد تكاليـف فقـط، بـل هي قد تسـتحق الإدراج في خانة المكتسـبات أيضاً، وذلك يعتمد على الظروف، كما على منظورات البحث. فعلى سبيل المثال، إن المدى الإقليمـي، وطـول الخط السـاحلي، أمـران لا يقرران فقط، وإلـى درجة معينة، نفقات الدفاع، لكنهما أيضاً يتصلان بالنفقات التي على الدولة العدوة المهاجمة أن تتكبدها في محاولة منها لتدمير القوة البحرية للبلد المسـتهدَف. وعليه، إذا جرى النظر إليها من هذا المنظور، نجد أنها ليسـت مجرد أعباء، بل هي أيضاً ميـزات ومنافـع. فالمرافـئ، والجزر، والممرات، قـد تكون ذات منفعة للدولة، بمعنى أنها تكون عناصر تساعدها على المحافظة على قوتها البحرية، أو تساهم في تخفيض تكاليف المحافظة عليها – وهذا بالطبع يقع في خانة المكتسبات. ولكن من جهة أخرى، إذا كانت تلك العناصر واقعة تحت سـيطرة العدو، فإن منفعتها ستذهب بالطريقة نفسها لصالح الدولة العدوّة.

هذا إلى جانب أن العناصر المتحولة واللامتحولة هي من الأمور النسبية. فمـن بيـن العناصر/ الشـروط المتحولـة: هنالـك الحكومـة، مسـتوى العلـوم والتكنولوجيا، وبنية القوى العاملة العائدة للشعب، وهي بحد ذاتها أكثر طواعية للتغيير من بعض العناصر/ الشروط المتحولة. فالعناصر اللامتحولة من أمثال: مدى طول السـاحل البحري، المرافئ، الجزر، والممرات، هي أكثر اسـتعصاء على التغيير من بعض الشروط والعناصر المتحولة الأخرى. ومع هذا، فإنه في ما يعود إلى وظيفة الدولة المتعلقة باستعمال القوة البحرية، فإن أهميتها النسبية قابلة للتغير بالمقارنة مع أهمية تلك التي تعود إلى العناصر الأخرى.

V- سلسلة القوة البحرية، الشبيهة الشكل بالملعقة

استناداً إلى الخصائص المحددة لكل عنصر، وكذلك إلى تبدلاتها المحتملة عندما تتبدل الظروف الخارجية، نحاول الآن أن نصف الخصائص المختلفة المتعلقة بالمنافع والتكاليف من ضمن نظام التكلفة – المنفعة العائد للقوة البحرية.

وفي الجدول 3–2، لا يصعب علينا أن نجد أن هنالك بعض العلاقات المحددة بين تلك العناصر العائدة للقوة البحرية.

فبعض العناصر إنما هي في علاقةٍ تنافسيةٍ مع البعض الآخر أو مع عناصر أخرى. ومع ذلك، فإن المنافع التي تأتي من العناصر الأخيرة قد تقود مباشرةً إلى دعم تطور الأولى – مع أن الأخيرة لا تستطيع أن تغطي جميع نفقات الأولى، إنها تستطيع أن توفر المجال والوقت للأولى كيما تتمكن من تجميع الموارد لتغطية النفقات. فالعلاقات ما بين القوة الجوية، وما بين القوة الصاروخية الاستراتيجية من جهة، وما بين القوة الحربية الاستعلامية مع القوة البحرية هي من هذا القبيل. فحتى ولو لم تكن الحرب تدور على تراب الوطن فإن العوامل الثلاثة الأولى تستطيع إلى حدٍ معين أن تخفف الضغط الكبير عن القوة العسكرية البحرية في مسألة المحافظة على القوة البحرية[22].

وثمة عناصر أخرى لها أيضاً دورها في تحسين معدل التكلفة – المنفعة، فهي في أكثر الأحيان تعني زيادة المنافع، أو زيادة إمكانيات الحصول على المنافع. خذ مثلاً، العلاقة القائمة ما بين البر والبحر في نطاق المدى الإقليمي: ففضلاً عن اعتمادهما المتبادل بعض على بعض، في مسائل الدفاع العسكري، فإنهما أيضاً يكملان بعضهما بعضاً في مسألة التطوير الاقتصادي. وعلى وجه العموم، فإنه من المعروف عالمياً أن نسبةً كبيرةً من البضائع التي يتم إنتاجها على اليابسة إنما يجري نقلها إلى أماكن البيع من طريق البحر، بينما الأغذية، والملاحةُ، ومصادر الطاقة التي تأتي من البحر إنما تباع في نهاية المطاف فوق

اليابسة؛ لكن الناس نادراً ما يلاحظون هذه النسبة في دولةٍ لا يكون اعتماد تطورها على البر والبحر متوازناً. وإننا في هذه الحالة نجد أن أياً من الكفتين التي قد تطورت أولاً. وكثيراً ما تصبح بحكم العادة هي المورّد الأكبر للرأسمال الابتدائي، وللموارد البشرية، ولبقية المواد، لصالح الكفة الأخرى.

وفي ما يتعلق بالحكومة، فإن العلاقات بين إعطاء الأهمية للبحر، أو للقدرة على التحريك، أو لعملية التوجيه والرؤية الاستراتيجية، إنما هي أيضاً أمورٌ مشابهة. ففي عملية التقدم بالتطوير البحري، نجد أن الحكومة فقط إذا كانت تمتلك الرؤية الاستراتيجية الصحيحة، تكون قادرةً على قيادة المجتمع بكامله لتحقيق الرؤية الصحيحة للمحيط من طريق استخدام الموارد المتاحة بطريقةٍ كفوءةٍ من أجل تنفيذ الاستراتيجيات، والمعايير والمفاهيم، كي تحقق في نهاية الأمر تطوراً متوازناً على البحر واليابسة في داخل عمقٍ إقليميٍ معين بكامله. ونتيجةً لذلك فإن جميع الموارد البرية والبحرية يمكن استخدامها إلى المدى الأقصى. وهذا من ناحيةٍ أخرى سيؤدي إلى التأثير في مدى الأهمية التي تعطيها الحكومة للبحر، وكذلك في استراتيجيتها للتطوير الملاحي، وفي تقنيات استخدام الوسائل المختلفة من أجل تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات.

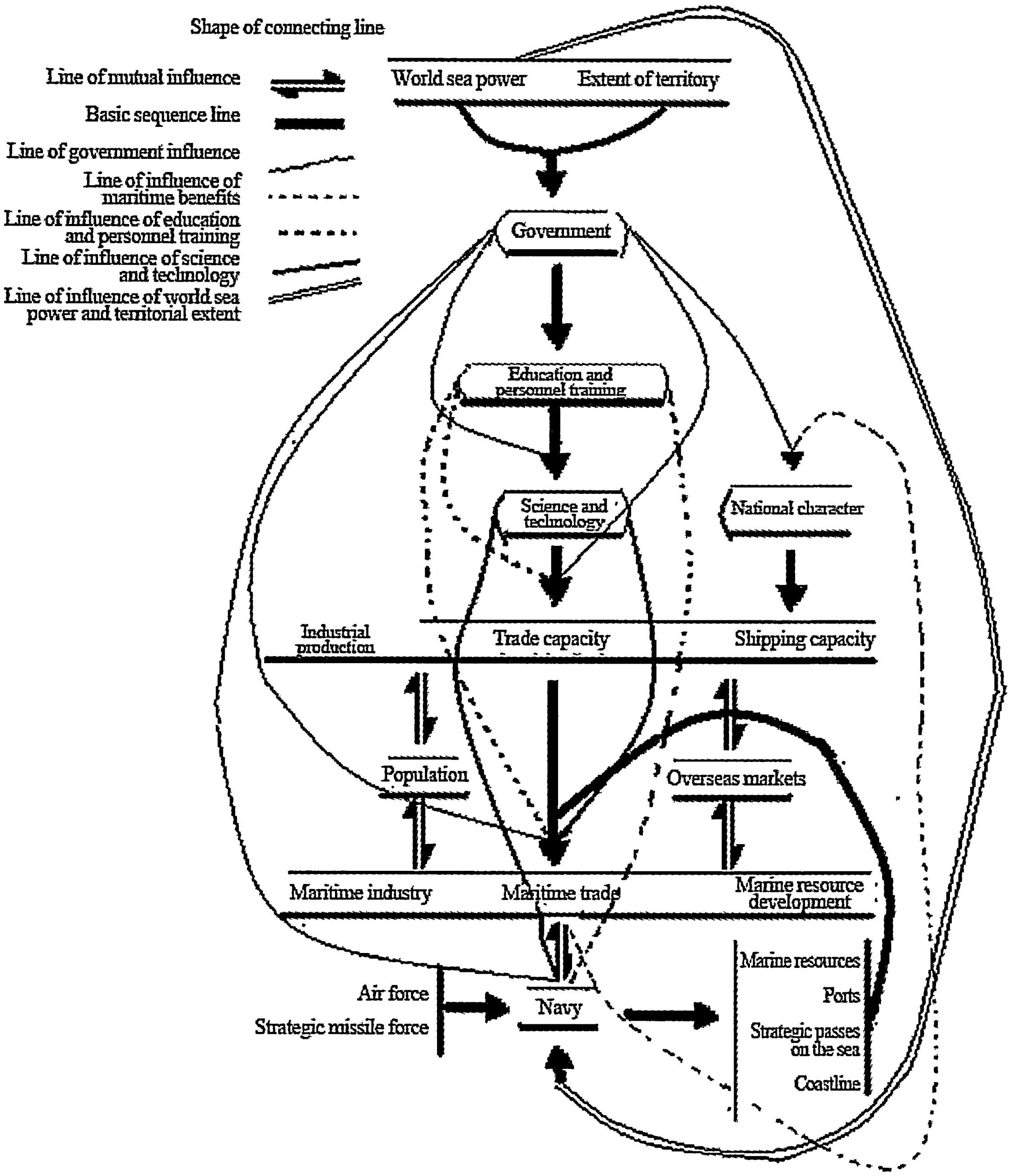
ومثلما هو الحال بالنسبة إلى بعض العناصر الأخرى، فإن المنافع هي المقدمة التي تنطلق منها الدولة لاستخراج المنافع من عنصرٍ آخرٍ من العناصر. بمعنى، أن منافع الأولى هي تكاليفٌ للثانية. فعلى سبيل المثال، فإن تطوير العلوم والتكنولوجيا يمكن الحصول عليه فقط بتدعيم سياسة التعليم الجيد والتدريب المهني. إن تطوير الصناعة البحرية والتجارة البحرية، واستغلال الموارد البحرية، إنما هي الأثر المشترَكُ لوجود الحكومة، والتعليم، والتدريب المهني، والعلوم والتكنولوجيا، والإنتاج الصناعي، وطاقة الشحن البحري، والكفاءةُ التجارية.

ومن علاقة عناصر القوة البحرية التي يعاضد بعضها نفقات البعض الآخر

ومنافعه، يمكننا أن نستنتج أنه في سلسلة القوة البحرية التي لها شكل الملعقة من امتداد الإقليم، ومن النفوذ البحري العالمي للحكومة، ومن مستوى التعليم والتدريب المهني ومن تقدم العلوم والتكنولوجيا، ومن حالة الصناعة والإنتاج، ومـن الطاقـة التجاريـة، ومن القدرة على الشـحن البحـري، ومن حجم التجارة البحرية، ومن تطور الموارد البحرية، والصناعة الملاحية، ومن القوة العسكرية البحريـة، ومـن المرافئ، ومن خطوط الشـواطئ السـاحلية، والممرات البحرية الاستراتيجية، فإنها كلها تصنع سلسلةً تشبه الملعقة، بحيث أن الأسواق الواقعة فـي مـا وراء البحـار، والمـزاج الوطنـي، وحجم عدد السـكان، والقوة الجوية، والقـوة الصاروخيـة الاسـتراتيجية، وبوصفهـا كلها عناصر لا يمكن الاسـتغناء عنها، إنما هي عناصرٌ لا بد من أن تكون في صميم مثل هذه السلسـلة، لكنها لا تسـتطيع سـوى أن تخدم أجزاءً إضافيةً من تشـكيل القوة البحرية التي تتخذ شكل الملعقة، ذلك لأنها تعمل في اتجاهٍ واحدٍ، وإلا فإنها لن يكون لها فاعليةٌ وتأثير في المدى القريب. ويمكننا من طريق هذه العلاقات أن نستخرج شكل حلقةٍ مبنيةٍ على العلاقات بين عناصر القوة البحرية (انظر الشكل 3–4).

وفـي هـذا البنـاء الـذي يتخـذ لنفسـه صيغة سلسـلةٍ لها شـكل ملعقةٍ، فإن الحُكـم، والتعليـم، والتدريب المهنـي، والعلوم، والتكنولوجيا، هي التي تصنع شـكل مقبـض الملعقـة، وهـو ما يقرر تطور عناصر أخـرى كثيرة، أو يؤدي إلى التأثيـر فيهـا. فالحكومـة لهـا صلـةٌ بجميع العناصـر الأخرى تقريبـاً؛ والموارد البشرية المطلوبة، إنما تعتمد بشكلٍ غير متباين تقريباً على ماهيةِ القوى العاملة، والتعليـم الحكومـي، ونظـام التدريب المهني، وعلى مـا يمكن أن تنتجه وعلى كيفيـة تنظيـم القـوى العاملـة. وحيثمـا تكـون الإدارة، والأجهـزة، والمهارات، والتنظيمـات، مطلوبـةً: فـلا بدّ مـن وجود العلم والتكنولوجيـا اللذين لا يمكن المبالغة في أهميتهما. وبناءً عليه، فإنهما يمكن أن ينظر إليهما من ضمن العناصر الأساسية في القوة البحرية.

الشكل 3–1
العلاقات القائمة ما بين عناصر القوة البحرية



ملاحظة: في هذا الرسم الإيضاحي، تبدو العلاقات بين عناصر القوة البحرية واضحة. إذ باستطاعتنا أن نلاحظ فوراً أن الحكومة، والتعليم، والتدريب المهني، مثلهم في ذلك مثل العلوم والتكنولوجيا، هي من الشروط الجوهرية لتطور القوة البحرية. بينما إن الإنتاج الصناعي للدولة، وقدرتها التجارية، وطاقتها على الشحن البحري، وقواتها المسلحة البحرية، هي البنية الأساسية لتطوير قوة بحرية عالمية، وأن نسبة البحر إلى اليابسة في مجال الدولة الإقليمي يمكن لها أن تؤثّر على ممارساتها للقوة البحرية، أما الحكومة فقد تقوم بلجم العناصر السلبية من خلال سياساتها.

فالإنتاج الصناعي، والقدرة التجارية، وطاقة الشحن البحري، يمكن النظر إليها كعدسة مكبِّرة نفحص بواسطتها مقدار الطاقة للـ: «ملعقة». فمستوى تطور هذه العناصر يقرر مدى ونطاق التجارة الملاحية، وكذا تطوير الموارد البحرية، والصناعة البحرية، ودور الموارد البحرية، والمرافئ، والشاطئ الساحلي، والممرات البحرية الاستراتيجية. وهذا ما يبرهن أن القوة البحرية مرنة. ومع أن بعض العناصر هي عناصر لامتحوّلة، أو متحوّلة بعد مرور وقت طويل، فإن النسيج العام للتكاليف–والمنفعة، العائد للقوة البحرية، إنما يمكن تغييره. وطالما أن الإنتاج الصناعي، والقدرة التجارية، وطاقة الشحن البحري، في تحسن دائم، فإن تأثير العناصر اللامتحولة ومرابحها، سوف يصل إلى الذروة، وكذلك ستكون عليه الحال بالنسبة إلى تأثير المنافع على العناصر المتحولة.

وهنا يصبح لزاماً علينا أن نتكلم عن القوة العسكرية البحرية على وجه التحديد. فبوصفها عنصراً من عناصر الـ«ملعقة»، فإن القوة العسكرية البحرية قد لا تبدو كمنفعة من منافع القوة البحرية، كما يبدو سواها من العناصر. ومع كل ذلك، فإنها تقرر ما إذا كانت الدولة قادرة على الحصول على هذه المنافع أم لا. وبهذا المعنى، فإن مثلها في ذلك مثل صمام الأمان في قعر الـ«ملعقة»، فما لم يكن الصمام جيد الإقفال، فلن تصلح الملعقة لاحتواء أي شيء، بينما إذا كان مغلقاً، فإن الملعقة يمكن أن تمتلئ. وبناء عليه، فإنها (القوة العسكرية البحرية)، وبالإضافة إلى الإنتاج الصناعي، والقدرة التجارية، وطاقة الشحن البحري، تشكل البناء الأساسي للمنافع التي تجنيها الدولة من القوة البحرية.

وكخلاصة، لا يمكن لأيٍّ من عناصر القوة البحرية أن يوجد، أو أن يعمل في نمط من العمل في إطار معزول. فالتغيير الذي يحصل في أحد العناصر، لا بد له من أن يستثير تغييراً في عنصرٍ آخر، وربما في العديد من العناصر الأخرى. وحتى ولو كان مقدار بعض العناصر، والحالة التي هي عليها، مستقرة، فإن تأثيرها وأهميتها ودورها لا بد له من أن يتغير صعوداً أو هبوطاً بتغير العناصر

الأخرى. فلو شاءت الدولة أن تغير من مكانة قوتها البحرية، وما لم يكن هنالك بعض الظروف اللامتوقعة، فإن أهم ما يمكن لها أن تفعله هي القيام بتغيير هذه العناصر المتحولة للقوة البحرية، وأن تقوم بتحسين العوامل المؤدية إلى زيادة منافع هذه القوة. وبهذا تكون قد قامت بتحسين نظام منافع القوة البحرية.

VI- بحثاً عن التوازن

التحليل الوارد أعلاه، يمكنه أن يقودنا إلى الفهم التالي عن القوة البحرية: إن معرفتنا بأن تحقيق القوة البحرية سيعني التكلفة مثلما يعني المنفعة، إنما تستبطن بحد ذاتها نظاماً للتكلفة – المنفعة. وبما أن التكلفة والمنفعة العائدين إلى القوة البحرية إنما هما متغيرتان على وجه العموم، فمن الممكن تحسين النظام من طريق تغيير عناصر معينة من عناصر القوة البحرية.

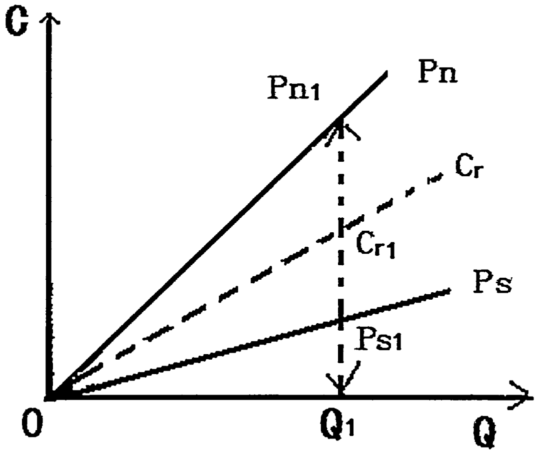
ومع ذلك، وحيث أن القوة البحرية هي جزء من السيادة، فإنه ليس ثمة تقابل أو تطابق مطلق بين النفقات التي تتكبدها الدولة وبين المكاسب التي تجنيها من القوة البحرية. وبكلمات أخرى، إن التوازن ما بين التكلفة الحديّة للقوة البحرية، والمنفعة الحديّة الآتية منها أمر لا يتحقق دائماً في عالم الواقع.

وفي الحقيقة، عندما يدفع بلد أحياناً ثمن القوة البحرية، فإنه قد يتجاهل إلى حد كبير استفادته منها. وعندما تؤثر الأضرار التي تلحق بالقوة البحرية على سيادته وعلى سلامة أراضيه، تتم تعبئة الأمة كلها للدفاع عن كرامة القوة البحرية وعن السيادة كلما شعر الناس والحكومة أنهم قد تعرضوا للإذلال والتنمر. وفي خلال عهد أسرة مينغ، أنفقت الحكومة أكثر بكثير على محاربة القراصنة اليابانيين مما استفادته من البحر بعد فرض حظر على التجارة البحرية[23]. وعندما لا يكون البلد تحت أي ضغط على قوته البحرية، الأمر الذي لا يمتد معه الضغط إلى السيادة، أو السلامة الإقليمية؛ وعندما ينصرف الاهتمام إلى التطوير على الأرض، فإن البلد قد لا يدفع شيئاً، سوى القليل ربما، ويمكن أن

يكون حصوله على المنفعة من البحر أمراً خالصاً من كل نفقة. وبعبارة أخرى، فإن التكلفة التي تدفعها البلاد عن سلطتها البحرية قد تكون تقارب الصفر، أوقد ترقى إلى كل الموارد التي تستطيع تحريكها. (الشكل 3–2).

وبعد رفع الحظر المفروض على التجارة البحرية في عام 1567 (في عهد الإمبراطور وُوّزونغ، من سلالة مينغ)، اكتسبت حكومة مينغ فائدة كبيرة من ميناء يو في تشانغتشو بمقاطعة فوجيان. وإن التكلفة التي دفعتها الحكومة اقتصرت آنذاك على إنفاقها لتأسيس مقاطعات إلى جانب البيروقراطية المحلية، وعلى قيامها بالمحافظة على مكتب الضرائب التجارية[24]. ومثل هذه النفقات تعتبر زهيدةً بالمقارنة مع الأموال المنفقة على الإدارة المحلية في المقاطعات

الشكل 3–2
تباين تكلفة القوة البحرية



تعليق: في عالم الواقع، تميل بعض الدول إلى إهمال العلاقة بين تكاليف القوة البحرية وبين المنافع الآتية منها. فالتكلفة التي تدفعها في مقابل قوتها البحرية تتباين من صفر، إلى مجمل الثروة التي تستطيع جمعها. وفي هذا البيان الإيضاحي، ترمز Pn إلى مجمل ثروة البلاد، كما ترمز Cr إلى التكلفة الفعلية للقوة البحرية، بينما ترمز Ps إلى منافع الدولة، الآتية من القوة البحرية. وبينما Pn، وPs، هما مستقران نسبياً، فإن Cr متغير. وعند Q1، فإن Q1 قد يكون إما Pn1 أو Ps1، أو صفراً على وجه العموم. ومع ذلك، فإن Cr سيتراوح بين Pn وPs.

ملاحظة: إن محور Q الأفقي يرمز إلى المنفعة الآتية من القوة البحرية فيما المحور الرأسي C يعني تكلفة القوة البحرية.

الجنوبية في خلال حكم سلالة مينغ[25].

وعليه، فإن هذا لا يوضح سوى إلى أي درجةٍ كبيرةٍ يمكن للإنفاق على القوة البحرية، أن يتغير خلال فترة قصيرة. كما أنه يدل في المدى الطويل، أن حجم المبلغ الذي قد يدفعه بلدٌ ماً، على القوة البحرية إنما يعتمد على حجم الفائدة التي يجتنيها من البحر، كما على حجم توقعاته من مثل هذه المنافع. والطلاق بين التكلفة والمنفعة لا يمكن أن يدوم طويلاً. فلو ازدادت النفقات عن المنافع كثيراً فإنه عندما تلاقي مشكلةٌ معينةٌ من مشاكل القوة البحرية حلها، فإن تكلفة القوة البحرية ستنخفض إلى درجةٍ كبيرةٍ، حتى أنها في بعض الأحيان قد تؤثر على كلفة الإنفاق على المحافظة على القوة البحرية. والقتال الذي دار بين إمبراطورية أسرة مينغ، وبين القراصنة اليابانيين، استدعت استخدام ملايين الجنود، ومبالغ لا تحصى ولا تعدّ من الأموال. فلقد تم القضاء على السكان، كما تدهورت الثروة إلى الحضيض. أما بعد الحرب، فلم يتدنَّ الاقتصاد في جنوبي شرق الصين إلى حالةٍ من الركود فحسب، بل إن الحكومة المركزية قد غرقت في أزمةٍ ماليةٍ كبيرةٍ تميزت بانخفاضٍ كبيرٍ في العائدات. وبالمقارنة، فإنه لو كانت عائدات القوة البحرية أكثر بكثيرٍ من نفقاتها، فإن ذلك سوف يؤدي إلى مصاعب تستدعي من الحكومة إنفاق المزيد على القوة البحرية، وتأمين سياسات وخدمات بمقتضاها. وإن هذا لتفسيرٌ منطقيٌ لحقيقة أن اكتشاف قارة أميركا على يد كريستوفر كولومبوس، إنما قاد القوى العظمى الغربية إلى الصراع فيما بينها من أجل السيطرة على البحر باسم الأمم، وتأسيس المستعمرات، والانضمام إلى المنافسة على التجارة الخارجية. وإن رفْع الحظر على التجارة البحرية خلال منتصف وأواخر فترة حكم أسرة مينغ، إنما كان يعود إلى ملاحظة أن القراصنة سوف يتحولون إلى تجارٍ في ما لو تمّ فتح الأسواق، كما أن التجار سوف يتحولون إلى قراصنةٍ فيما لو تمّ إقفالها. فالحظر على التجارة البحرية كسياسةٍ تنفق فيها الحكومة القليل من أجل القوة البحرية، إنما أعاق إلى درجةٍ

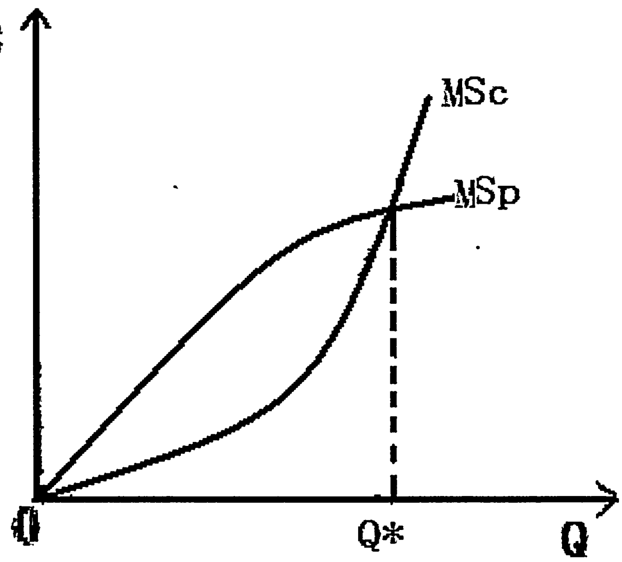
خطيرةٍ المزيد من التوسع في جني المنافع البحرية[26].

وبنـاءً عليـه، فـإن أفضل مقاربةٍ لتقرير قيمـة المبالغ التي ينبغي صرفها من أجـل القـوة البحريـة، إنما يكون بتقرير المبالغ فـي ضوء المنافع المرتجاة منها من دون السماح بوجود فارقٍ كبيرٍ بينهما.

ومـع ذلـك، فـإن قياس الاسـتفادة مـن القوة البحرية، عـلاوة على تحديد التكلفـة لدفـع ثمـن فوائدهـا، لهو بالتأكيـد، تحدياً. وقبل كل شـيء، فإن نظاماً لتكاليف وفوائد القوة البحرية، هو كما ذكرنا سابقاً، عرضة للتغيير كلما حدث اختلاف في عناصر القوة البحرية. كما وأن سبب ذلك يعود أيضاً إلى أن منافع القوة البحرية تتوقف على مدى اعتماد البلاد على هذه القوة من أجل اقتصادها كما من أجل المشاريع الاقتصادية والأفراد المنضوين في خط الأعمال المرتبطة بالبحـر. وإنـه ليكاد أن يكـون مـن المسـتحيل الجمـع بيـن القرارات المشـتتة المسـتمدة مـن مختلـف أطـر التكاليف والمنافع من أجـل تحليلها. ومع ذلك، قد يكون النهج التالي على درجة معينة من الفائدة. وقد أظهرت الممارسة أن نجاح أي مؤسسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدرجة التي يكون فيها مفهوماً ومدعوماً لأن هذا يملي المعدل بين تكلفتها الحدية وبين منفعتها الحدية. والشيء نفسه ينطبق على الممارسة ذات الصلة بالقوة البحرية. والسعي لتغطية التكاليف التي ينبغي على البلد أن يدفعها لصالح قوته البحرية هو سعي لتحقيق المساواة بين التكلفة الحدية والمنفعة الحدية.. ومن الناحية النظرية، وعند النقطة التي تلتقي فيها التكلفة والمنفعة، تكون المصالح التي اكتسبتها البلاد مساوية للتكلفة التي تدفعها من أجل القوة البحرية (الشكل 3–3).

وإن أي بلد، يشهد وجود الكثير من الأفراد والمؤسسات المعنية بالصناعات ذات الصلـة بالبحـر، ونطاقـاً أكبر من الاقتصاد البحري، إنما يكون ذلك إشـارة إلـى وجـود المزيـد مـن المنافع المكتسـبة من البحـر. وإذا كان الأمر على هذا المنوال، فإنه يتعين على الدولة دفع التكاليف لدعم تطوير البرامج البحرية وفقاً

الشكل 3-3
النقطة المثلى من أجل دفع تكلفة القوة البحرية



تعليق: في هذا الرسم البياني، Q* هي نقطة تلاقي منحنى التكلفة الحدية مع منحنى الفائدة الهامشية، من الناحية النظرية. وهي النقطة التي تلتقي فيها تكلفة القوة البحرية للبلد مع الاستفادة منها. والاستفادة التي اكتسبتها البلاد تكون تساوي التكلفة التي قامت بدفعها عن القوة البحرية في الواقع، تنعكس هذه النقطة من خلال الاختيار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات بالإقامة والعمل في الداخل أو في المناطق الساحلية.

ملاحظة: المحور الأفقي Q، يعني الاستفادة من القوة البحرية، والمحور الرأسي C يعني تكلفة القوة البحرية.

لذلك. ولكن هذا ليس قاعدة مطلقة. يجب علينا، وفقاً للمبدأ الحدّي، أن نترك الجزء الذي يكون فيه الحجم السنوي الكلي للواردات والصادرات يتداخل مع الاقتصاد البحري، وأن نقوم بإضافة ما تبقى من الحجم الكلي للاقتصاد البحري، ومقارنة نتيجته باستمرار مع تغير تكلفة القوة البحرية لمعرفة ما إذا كانت كل وحدة نقدية من الزيادة في مثل هذه التكاليف، قد جلبت إلى القوة البحرية فائدة أكبر، فهذا يعني أننا قد دفعنا الكثير من أجل القوة البحرية، وأنه بات ينبغي لنا أن نبدأ بخفض النفقات من جديد. أما إذا وجدت التكلفة على قدم المساواة مع المنفعة، فهذا يعني أننا قد وصلنا إلى النقطة المثلى، وأنه

بات يمكننا المكوث حيث نحن لفترة قصيرة. وهنالك نهج أسـهل، وهو يقوم علـى مراقبـة تدفـق الموارد البشـرية، ورأس المال، إلـى الصناعات ذات الصلة بالبحـر. فـإذا توقـف هذا التدفق، أو إذا بدأ بالانعكاس، فإن أي زيادة في تكلفة القوة البحرية تكون في غير محلها. أما إذا كان هذا التدفق يحتفظ بتسارعه، فإن الزيادة في تكلفة القوة البحرية تكون مجدية في جميع الأحوال.

VII- تحليل التكاليف والمنافع العائدة إلى القوة البحرية للصين

مـن خـلال تحليـل ضرورة الصعود البحري للصيـن، وحتميته، فضلاً عن التحديـات التـي تواجه قوتها البحرية، وبالإشـارة إلى جـدول «العناصر الاثنين والعشرين المعدلة للقوة البحرية، وتأثيرها على تكلفة القوة البحرية والمنفعة» استـناداً إلـى دراسـات ماهـان فـي الفصـل الأول، يمكننا وضـع الجدول الذي يعكس عموما وضع القوة البحرية للصين (الجدول 3–3).

أي عنصر من عناصر القوة البحرية، سنقدم وصفاً بسيطاً لتأثيره على القوة البحريـة للصيـن مـن منظور التكلفة والعائد، واسـتناداً إلى هذا، سـنقوم بإجراء تقييم لمثل هذا الأداء. إذا كانت التكلفة والمنفعة متسـاويتان إلى حد كبير، أو إذا كان من الصعب مقارنتهما، فإننا سنعتبر النتيجة عند الحدود المتوسطة؛ أما إذا كانـت التكلفـة أكبـر مـن الفائدة، فإن النتيجة سـتكون ضعيفـة؛ أما إذا كانت الفائدة أكبر من التكلفة، فإن النتيجة ستكون ممتازة.

ووفقـاً للجـدول 3–3، فـإن من بين العناصـر الـ: 22 للقوة البحرية، هنالك عشـرة منهـا تصعـب مقارنة المنفعـة والتكلفة، بينها. كما يوجد خمس منها هي التـي التكلفـة فيهـا أكبر من المنفعة، وسـبعة أخر هي التـي التكلفة فيها أقل من المنفعة. وعلى العموم، فإنه ليست بعض الشروط الأساسية المحددة الموجودة بالفعل، والمؤثرة في الصعود البحري للصين، هي وحدها المسؤولة عن ذلك، بل إن مكبر القدرات المتخذ شـكل «سلسـلة على هيئة ملعقة» يؤدي هو الآخر

الجدول رقم 3–3
جدول العناصر الاثنين والعشرين المعدلة، للقوة البحرية، وتأثيرها على تكلفة القوة البحرية وعلى المنفعة

العنصر		النفقات	المنافع	الوضع الراهن في الصين	الطبيعة	التقييم
الحكومة	الأهمية المرتبطة بالبحر	سياسة صحيحة؛ البرامج الأخرى قد تتأثر بالمعوقات	التطوير البحري وتقوية القوات المسلحة البحرية	تحسنٌ بعد عدم كفاية الاعتراف	متباين	المعدل
	القدرة على التعبئة/ التحريك	مركزية الحكم	تحقيق التطور الملاحي المرتجى في خلال مدةٍ معينة	قامت الحكومة بجمع الموارد القوية، ولكن التطور لم يصل بعد إلى المستوى المأمول		
	تصويب الآراء	نظرةٌ صحيحةٌ للقوة البحرية؛ وقدرةٌ على استعمال الشعبية وعلى خلقها	إرشاد الناس للاهتمام بالبحر وتركيز نشاطهم بقربه	النظرة الصحيحة للقوة البحرية لا تزال في طور التكوين		
	الرؤية الاستراتيجية	فهم العناصر الأساسية التي يمكنها خلق شروط مؤاتية للتطور، وذلك بالطرق القانونية، والدبلوماسية، والوسائل السلمية	الوصول إلى الاستفادة القصوى من البحر	الوعي الاستراتيجي الأولي قد تمّ تطويره، لكن النظرة الاستراتيجية الواضحة لا تزال منقوصة		
التعليم وتدريب القوى العاملة		إعطاء الأولوية للتعليم وإيجاد نظام تعليمي كفوء	توفير القوى العاملة اللازمة للبرامج المختلفة، بما في ذلك البحارة المهَرة، الجنود والضباط البحريون، وغيرهم من أفراد القوى العاملة	تراجعٌ في العلوم التخصصية	متباين	ضعيف

العلوم والتكنولوجيا	تدريب القوى العاملة، سياسة ترعى العلوم والتكنولوجيا، الدعم المالي	تفضي إلى تطوير الملاحة والدفاع البحري	جرى إحراز اختراقات تكنولوجية، لكن تحديث التجهيزات ما يزال بطيئاً	متباين	عند المعدل
الإنتاج الصناعي	يد عاملة صناعية، سياسة تصنيعية، تطوير العلوم والتكنولوجيا	توفير الآلات لصناعة السفن والمنتجات التي يمكنها أن تساعد على تحسين التوغل في المحيط، وتوسيع نطاق التجارة، وتقوية القوات العسكرية البحرية	نظام تصنيع حسن التطوير نسبياً واحتمالات بارزة لتطور الإنتاج	متباين	ممتاز
الطاقة التجارية	توفير القوى العاملة، سياسة تجارية، وحسّ تجاري	مكانة تفضيلية في عالم التجارة	شبكة تجارية متطورة، واعتماد كبير على تجارة التوريد والتصدير	متباين	ممتاز
طاقة الشحن البحري	تطورٌ صناعي، تكنولوجيا ملاحية، بحارة مهَرة	تفضي إلى توسيع شبكة التجارة البحرية، وإلى زيادة الدخل من الأعمال	جاهزٌ وقادرٌ على الوصول إلى معظم الموانئ في العالم	متباين	ممتاز
الأسواق ما وراء البحار	دعم قانوني، ضمان السلامة، سوق ومنتجات محلية	زيادة الفرص التجارية	مطلوب ترقية المنتجات، وزيادة الاستثمارات في ما وراء البحار، وهناك إمكانية لتجاوز العوائق التجارية في أسواق الدول النامية، وهنالك مخاطرة عالية في بعض أسواق أفريقيا وأميركا الجنوبية	متباين	عند المعدل

السكان	الحجم	تأمين الحاكمية، وتقديم المنتجات والخدمات	توريد الجنود وإمداد السوق المحلي	عددٌ كبيرٌ من السكان مع عوائق في التنقل بسبب الثقافة العائلية ونظام التسجيل العائلي	متباينٌ مع مرور الزمن	عند المعدل
	المزاج	الشعب منصرف إلى الاقتصاد البري	الشعب منهمك في الاقتصاد البحري	تركز السكان هو في المناطق الساحلية	متباينٌ مع مرور الزمن	
	بنية القوى العاملة	هدفٌ واضح ودعم لتطوير القوى العاملة	أطقم بحرية ووجود القوى العاملة الضرورية لكل فرع من الاقتصاد البحري	عددٌ أقل من الأشخاص البارزين في المنظمات المتخصصة مما هو موجود في منظمات الدعم الطرفية	متباين	
التجارة البحرية		قدرة على النقل والتجارة	ازدياد في الريع السنوي	الأغلبية الساحقة من تجارة التوريد والتصدير تتم عبر البحر	متباين	ممتاز
تطور الموارد البحرية		قدرةٌ على الحصول على الموارد البحرية	استخراج الموارد البحرية	نطاق ضيق، إدارة متخلفة، وتجهيز ضعيف	متباين	ضعيف
التجارة الملاحية		دعم من السياسة الحكومية، موارد بشرية وتكنولوجيا	زيادة الدخل البحري وزيادة اعتماد الحكومة والأفراد على البحر	التحسين مستمر بانتظام، ولكن الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة ما يزال نطاقها متأخراً	متباين	عند المعدل

القوة العسكرية البحرية		تسليح، سفن، قوات دعم استراتيجي، جنود، واختصاصيون من اختصاصات متفرقة	حماية الأمن الإقليمي، تطوير استخدام الموارد البحرية، والتجارة عبر البحار	تملك البحرية وفرةً من السفن لكنها لا تزال تحتاج لاختبارها من نواحي التحديث، والتسليح والقدرة في الاشتراك في عمليات تجري في أعالي المحيطات	متباين	عند المعدل
الشخصية القومية	الروح البحرية	ربما هنالك اعتمادٌ مفرطٌ على القوة	تطوير القوة العسكرية	نقص في الروح البحرية	متباينٌ مع مرور الزمن	عند المعدل
	العقلية التجارية	حاجةٌ إلى الحماية الحكومية والدبلوماسية	تطور التجارة المحلية والأجنبية وزيادةٌ في الدخل	تحسنٌ بارزٌ في الحس التجاري	متباين	
	روح المغامرة	يتجاوز حدود القانون الدولي والوطني	تطوير التجارة في ما وراء البحار	نقصٌ في التقاليد وروح المغامرة	متباين	
	روح الإبداع	تدريب القوى العاملة وتأمين إشراف حكومي	تطور تكنولوجي	نقص في الأصالة وفي الإبداع المستقل	متباين	
القوة الجوية		تسليح، طائرات مقاتلة، وتدريب القوى البشرية	التعويض عن نقص القوات البحرية	الصين متخلفة عن الولايات المتحدة وروسيا بجيل واحدٍ أو جيلين لناحية تحديث التسلح	متباين	عند المعد
القوة الصاروخية الاستراتيجية		تسليح وتدريب العنصر البشري	تعويض عن النقص في القوى المسلحة البحرية وتعزيز الدفاع الساحلي	القوة الصاروخية الاستراتيجية قادرة على الردع إلى درجة معينة	متباين	ممتاز

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="2">القوة العسكرية الاستعلامية</td><td>تسليح وتدريب العنصر البشري</td><td>تعويض عن النقص في القوة العسكرية البحرية، وتعزيز الدفاع الساحلي</td><td>لا تزال في مراحلها الأولية وما زال عليها أن تترجم ذلك إلى قدرة عسكرية حقيقية</td><td>متباين</td><td>ضعيف</td></tr>
<tr><td colspan="2">الخط الساحلي</td><td>كلما ازداد طول الخط الساحلي ازداد معه الضغط والتكاليف</td><td>من غير المحتمل أن يقوم العدو باحتلاله لمدةٍ طويلة؛ إضافةً منطقة ذات اقتصادٍ بحريٍ مركّز</td><td>ساحل بحري طويل</td><td>غير متباين</td><td>ضعيف</td></tr>
<tr><td colspan="2">الموانئ</td><td>معرضة للهجمات القادمة من البحر</td><td>موصلة إلى التجارة المحلية وما وراء البحار</td><td>بحار ضيقة ومرافئ معرضة للهجوم</td><td>غير متباين</td><td>ضعيف</td></tr>
<tr><td colspan="2">الممرات البحرية الاستراتيجية</td><td>خدمات أمن وإبحار</td><td>مفضية إلى طرقات تجارية عالمية، وإلى أمن بحري للأمة</td><td>ممرات استراتيجية قليلة وأقل منها هي تلك الواقعة تحت السيطرة</td><td>غير متباين</td><td>ضعيف</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الموارد البحرية</td><td>الموارد المتجددة</td><td>تكنولوجيا صالحة للاستعمال المستديم، وصيانة، وتعريف بالحقوق</td><td>تنضاف إلى ثروة الأمة</td><td>مبالغة في التطوير والاستخراج</td><td>متباينٌ مع مرور الزمن</td><td rowspan="2">عند المعدل</td></tr>
<tr><td>الموارد اللامتجددة</td><td>نقصٌ في تكنولوجيا الاستعمال والاستخراج؛ تحديد للحقوق</td><td>تضاف إلى ثروة الأمة</td><td>وافرٌ ولكنه موضوع منازعة</td><td>غير متباين</td></tr>
</table>

المدى الإقليمي	اليابسة	تتنافس مع البحر، إذكاء المنافسة بين القوى البرية والقوى البحرية	دعمٌ للتطوير الملاحي ونقصٌ في القوة البحرية	أرضٌ شاسعةٌ قادرةٌ على تقديم العمق الاستراتيجي، أكثر تكاملاً مع البحر بدلاً من المنافسة معه	غير متباين	عند المعدل
	البحر	منافسة مع البر، يحتاج إلى حماية القوة البحرية المسلحة، كما يحتاج إلى تطوير الملاحة البحرية	هي الأساس من أجل تطوير التجارة البحرية ومن أجل دعم التطور الاقتصادي	وجود مساحات شاسعة من المياه المتنازع عليها ووجود دول بحرية جارة لها منازعات سيادية مع الصين		
القوة البحرية العالمية		تعديل الموقف النسبي لقوة البلد البحرية في العالم	تأثيرٌملهمٌ يشجع البلد على تغيير استراتيجية قوته البحرية	قوةٌ بحريةٌ محليةٌ محاصرة، حقوقٌ للتنقيب في منطقتين دوليتين من قيعان البحار؛ حقوق إبحار	متباينٌ مع مرور الزمن	ضعيف

ملاحظة: من بين بيانات جدول عناصر القوة البحرية الـ 22، التي قد تؤثر على تكلفة القوة البحرية، والاستفادة منها: ثمة عدد قليل من عناصر القوة البحرية التي حددها ماهان، مأخوذ من النسخة المنقحة أو المطورة عنه. وإن المقارنة قد تلقي مزيداً من الضوء على أهمية هذه العناصر بالنسبة إلى القوة البحرية.

بدوره أداء جيداً جداً. وإن حجم سوق الصين، ونظامها الصناعي متطوران نسبياً، ولهما تأثيرهما الكبير على التجارة الدولية، مما يوفر فرصاً واسعة وزخماً أساسياً للصعود الصيني السريع كدولة بحرية هامة.

ومع ذلك، ينبغي لنا أيضاً أن نكون على بينة من الجانب السلبي: فالأداء الكلي لعناصر القوة البحرية ذات الصلة بالبحر، قلّما تمكِن مقارنته مع تلك التي تدعم عناصر القوة غير البحرية (وعلى وجه الخصوص، «صمام الأمان»

للـــ: «ملعقــة التــي لهــا هيئة سلســلة»، القادرة على تأمين ســلامة محدودة)؛ وما يفاقــم ذلــك، هــو صعوبة الظـروف الجغرافية غير المواتيــة لوصول الصين إلى المحيطـات، والعلاقـات الدولية المعقـدة في المناطق المحيطة بها. وفي ضوء ذلــك، فــإن الصيــن إذا كانــت تريــد تحقيق قوة بحرية كاملة، ومســاعدة البرامج البحرية من أجل تطوير أســرع، فإنه يجب عليها بذل كل جهد ممكن لإصلاح آلياتهــا وأفكارهــا وقدراتهــا. كمــا وأنــه لا بد من تحســين ســريع لتوفير الســلع العامــة، بمــا فــي ذلــك الحكم، والدفاع الوطني، وبحــوث المحيطات، وكذلك نوعية الخدمات الاجتماعية.

وبعض هذه، قد يكون من السهل تغييره نسبياً، مثل وجهة نظر الحكومة، والقوانيــن، واللوائــح المتصلــة بها. أما بعضها الآخــر، فقد يكون أكثر صعوبة، كزيــادة القــوة العســكرية مثلاً. وذلــك بصرف النظر عن الأســلحة، والمهارات التكتيكيــة، والتدريــب، ونوعيــة المقاتليــن، التي لا يمكن أن تتحســن بســرعة. وينطبق الشــيء نفســه على بحوث المحيطات: إلى جانب توافر الأموال، الأمر الذي يستغرق وقتاً لتدريب الموظفين ولتطوير القوى العاملة.

ومــع ذلــك، فــإن هنالــك أخبــاراً جيدة: فباســتثناء القوة البحريــة العالمية، التــي قلّمــا يمكــن تغييرها من قبل الصين وحدهــا، وكذلك تكوين البر والبحر، والمــوارد غيــر القابلــة للتجديد، والتــي هي من الهبات الطبيعية، وكذلك جميع عناصــر القــوة البحريــة التــي تزيــد تكلفتها عــن منفعتها، أو التي تكــون التكلفة والمنفعة فيها على قدم المســاواة تقريباً، أو تلك التي يصعب تغييرها، أو تلك التــي لا تُمكــن المقارنــة بينها: فإنه يمكن للصين القيام بتغييرها تماماً من خلال جهودها الخاصة وحدها.

هوامش الفصل الثالث

(1) Konstam, Angus (2010). *Piracy: The Complete History*. (Yang, Yujie, Zhao, Guomei, *et al*., trans.) Beijing: People's Liberation Army Press, pp. 38–63.

(2) Wang, Hanling (2006). Trends in International Law of the Sea: Commemorating the 10th Anniversary of China's approval of the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS). *China Ocean News*, 30 May.

(3) Such sea power obviously cannot win the approval of people who oppose aggression and hegemony. See Zhang, Wenmu (2003). A Discussion of Sea Power. *World Economics and Politics*, no. 10; Liang, Fang (ed.) (2007). *A Study of Naval History and Future Sea Warfare*, Beijing: China Ocean Press.

(4) *Seapower: A Guide for the Twenty–First Century*, Shanghai: Shanghai People's Publishing House, pp. 64–102.

(5) Mahan, A.T. (2006). *The Influence of Sea Power upon History*. (An, Changrong, and Cheng, Zhongqin, trans.) Beijing: People's Liberation Army Press, pp. 64–74.

(6) Mahan, A.T. (2006). *The Influence of Sea Power upon History*. (An, Changrong, and Cheng, Zhongqin, trans.) Beijing: People's Liberation Army Press, pp. 38–45.

(7) Mahan, A.T. (2006). *The Influence of Sea Power upon History*. (An, Changrong, and Cheng, Zhongqin, trans.) Beijing: People's Liberation Army Press, p. 91.

(8) Mahan, A.T. (2006). *The Influence of Sea Power upon History*. (An, Changrong, and Cheng, Zhongqin, trans.) Beijing: People's Liberation Army Press, p. 38.

(9) Smith, Adam (1974). *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. (Guo, Dali, and Wang, Yanan, trans.) Beijing: The Commercial Press, pp. 127–210; North, Douglas and Thomas, Robert P. (1999). *The Rise of the Western World: A New Economic History*. (Li, Yiping, Cai, Lei, *et al*., trans.) Beijing: Huaxia Publishing House, pp. 117–192; North, Douglass (1995). *Structure and Change in Economic History*. (Chen, Yu, and Luo, Huaping, trans.) Shanghai: Joint Publishing Company and Shanghai People's Publishing House, pp. 162–190; North, Douglass (2008). *Understanding the Process of Economic Change*. (Zhong, Zhengsheng, Xing, Hua, *et al*., trans.) Beijing: China Renmin University Press, pp. 126–128.

(10) I have found three lines vaguely alluding to sea rights:

«*The history of sea power, while embracing in its broad sweep all that tends to make a people great upon the sea or by the sea*», «*England's rights, or reparation for its wrongs, were demanded by its fleets throughout the world...*» and «*For two hundred years England has been the great commercial nation of the world...yet of all nations it has ever been most reluctant to concede the immunities of commerce and the rights of neutrals. Regarded not as a matter of right, but of policy...*».

The first line arguably supports the right of every country to exploit the ocean legally and reasonably; as for the second line, considering the arrogant and domineering behaviors of English ships in that period, it was inevitable for England to lodge unjustifiable demands, but this does rule out the possibility that under some circumstances some of its demands were justifiable, particularly for individual merchants engaged in free trade; The third line expresses the attitude of England, a power, toward sea power. Though the word «right» is mentioned, Mahan does not make clear his opinion.

Moreover, even such vague statements are mixed into long discourses hyping military strength and hegemony. Adopting the stance of Western maritime powers, Mahan's theory on sea power believes that advantageous military strengths on the sea can help obtain the dominion over the world; the theory is filled with various battle examples and citation supporting this belief.

«*...the history of sea power...is largely a military history.*» The main thread determined by Mahan for his theory perhaps also explains why *power* rather than *rights*, as stressed by law, plays a dominant role in his dissertation.

See Mahan, A.T. (2006), Chinese translation, p. 1 of Preface, p. 77, p. 694, p. 77. See also Zhang, Wenmu (2003b) for reference.

(11) Smith, Adam (1974). *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. (Guo, Dali, and Wang, Yanan, trans.) Beijing: The Commercial Press, pp. 127–210.

(12) North, Douglass (1995). *Structure and Change in Economic History*. (Chen, Yu, and Luo, Huaping, trans.) Shanghai: Joint Publishing Company and Shanghai People's Publishing House, pp. 162–190; North, Douglass (2008). *Understanding the Process of Economic Change*. (Zhong, Zhengsheng, Xing, Hua, *et al.*, trans.) Beijing: China Renmin University Press, pp. 126–128.

(13) Sheng, Hong (2002). «Free Trade» for the United Kingdom: An Epochal Lie. *Dushu*, no. 12.

(14) North, Douglass (2008). *Understanding the Process of Economic Change*. (Zhong, Zhengsheng, Xing, Hua, *et al.*, trans.) Beijing: China Renmin University Press, p. 27.

(15) The governments' and peoples' charge of, opposition to and fight against aggression were all expenses they demanded of these fascist countries based on their consideration of long–term or practical interests.

(16) North, Douglass (2008). *Understanding the Process of Economic Change.* (Zhong, Zhengsheng, Xing, Hua, *et al.*, trans.) Beijing: China Renmin University Press, pp. 163–177.

(17) See the *United Nations Convention on the Law of the Sea*: Article 24, «Duties of the coastal State»; Article 44, «Duties of States bordering straits»; Article 56, «Rights, jurisdiction and duties of the coastal State in the exclusive economic zone»; Article 58, «Rights and duties of other States in the exclusive economic zone»; Article 61, «Conservation of the living resources»; Article 98, «Duty to render assistance»; Article 99, «Prohibition of the transport of slaves»; Article 100, «Duty to cooperate in the repression of piracy»; Articles 117–119; «Duty of States to adopt with respect to their nationals measures for the conservation of the living resources of the high seas», «Cooperation of States in the conservation and management of living resources», «Conservation of the living resources of the high seas»; Article 139, «Responsibility to ensure compliance and liability for damage»; Article 145, «Protection of the marine environment»; Article 146, «Protection of human life»; Article 194, «Measures to prevent, reduce and control pollution of the marine environment»; Article 195, «Duty not to transfer damage or hazards or transform one type of pollution into another».

(18) See the *United Nations Convention on the Law of the Sea*: *Preamble*; Article 136, «Common heritage of mankind»; Article 140, «Benefit of mankind»; Article 141, «Use of the Area exclusively for peaceful purposes»; Article 237, «Obligations under other conventions on the protection and preservation of the marine environment»; Article 248, «Duty to provide information to the coastal States»; Article 249, «Duty to comply with certain conditions»; Article 263, «Responsibility and liability»; Article 279, «Obligation to settle disputes by peaceful means»; Article 280, «Settlement of disputes by any peaceful means chosen by the parties»; Article 301, «Peaceful uses of the seas»; Article 304, «Responsibility and liability for damage».

(19) The activities in the Area refers to resource surveying and exploring activities conducted by the state on the seabed and ocean floor and in the soil there outside the state's scope of jurisdiction.

(20) When disputes arise, the agent of sea power has always been the government of the nation–state. The reason why an enterprise or individual of a state has certain rights is essentially that their state is a signatory to the United Nations Convention on the Law of the Sea.

(21) Kang, Juan and Tian, Hui. Russia Plants Underwater Flag to Claim Arctic Seafloor. http://www.news365.com.cn/yw/200708/t20070803_1519228.htm

(22) Guo, Shizhen and Pei, Meicheng (2007). *A History of Military Equipment*. Beijing: People's Liberation Army Press, pp. 1158–1176.

(23) Wang, Yuquan (ed.) (2007). *A General History of Chinese Economy: The Ming Dynasty*. Beijing: China Social Sciences Press, p. 510.

(24) Chao, Zhongchen (2005). *Overseas Trade and the Ban on Maritime Trade during the Ming Dynasty*. Beijing: People's Publishing House, p. 212.

(25) Huang, Renyu (1997). *China: A Macro History*. Beijing: SDX Joint Publishing Company, pp. 232–239.

(26) The Ming government's lift of the ban on maritime trade in 1567 was related to the thriving of business and the massive inflow of silver that resulted from such trade. On the one hand, the enormous income from maritime trade prompted major sea merchants headed by Wang Zhi and Xu Hai to pressure or appeal to the government. On the other hand, officials like Lin Fu, Xu Zemin and Xu Guangqi called for lifting the ban for social stability and the increase of revenues for local governments. See Chao, Zhongchen (2005). *Overseas Trade and the Ban on Maritime Trade during the Ming Dynasty*. Beijing: People's Publishing House, pp. 170–243.

الفصل الرابع

النمو السلمي:
المعضلة والمتطلبات الأساسية

من المناقشات السابقة، وفي ما يتعدى التحديات والقيود والقمع الذي تواجهه الصين فيما هي تتحرك نحو المحيطات، يمكننا أن نرى أنه في المقام الأول، وفي حقيقة الأمر الأساسية، أن حلم التجديد العظيم للأمة الصينية يكاد أن يقتصر على البحر. كما وأنه من ناحية ثانية، يمكن للمحيطات أن تتحول في أي وقت من ركيزة أساسية للتنمية إلى نقطة ضعفنا (كاحل أخِيْل) من حيث الأمن. أو كنقطة انطلاق لإلحاق الضرر بنا من قبل الدول المنافسة. وبالتالي، فإن المحيطات هي أمر حاسم لتحول الصين من «أمة هي قيد النهوض»، إلى قوة عالمية. كما أنها يمكن أن تحدد دور الصين في نهاية المطاف على الساحة الدولية في إطار سعيها لترسيخ مكانة لنفسها بين القوى العالمية. وأخيراً، فإن المحيطات سوف تحدد أيضاً الدرجة التي ستصل إليها الإصلاحات الداخلية والخارجية. وهكذا، وإلى درجة معينة، فإن هذا سيدل على مدى أهمية النهوض البحري بالنسبة إلى الصين أيضاً.

ومع ذلك، فإن التحديات والقيود والقمع الذي تواجهه الصين وهي تتحرك نحو المحيطات تسلط الضوء في الوقت نفسه، على الفجوة المحتملة بين الأحلام وبين الواقع. على الرغم من أن الصين، في المؤتمر الوطني الـ: 18 للحزب الشيوعي الصيني (CPC)، قد ذكرت في تقرير هذا المؤتمر أنها قد وضعت حماية القوة البحرية هدفاً أساسياً لها من أجل أن تجعل من نفسها

دولة بحرية مهمة. ولعل في هذه الصياغة الجازمة في تصميمها، ما هو مؤشر على التحديات التي تنتظرنا. وهذا يعود إلى كون الصين دولة حديثة العهد نسبياً في لعبة السلطة البحرية. ومن أجل ذلك، تحتاج الصين إلى المشاركة في عملية العولمة، فضلاً عن حاجتها إلى استكمال العمليات الجارية للتحول في الصناعة، وفي نظام الإصلاحات، من أجل أن تمتلك بالفعل القدرات التي يليق الحصول عليها بأمة بحرية عظيمة. هذا فضلاً عن الحاجة إلى تطوير واستغلال الموارد البحرية، وضمان استمرار صعود الصين في عالم البحار.

I- آلام النمو

حددت مهام التحول، والإصلاحات، وإعادة توجيه سبُل التحديات التي لا بـد مـن مواجهتها: ماهيّة القيود، والتحديات، والتضييقات التي تواجهها الصين وهي تتحرك نحو المحيطات. ويمكن تلخيص السمة الأولى من هذه التحديات بعبارة: «آلام النمو».

لِمَ نقول ذلك؟

نقول ذلك لأن الصين لم تثبت فقط أنها دولة بحرية حقيقية صمدت أمام اختبـار الزمـن، أو لأنهـا فقط تمتلك ثقافة وثيقـة الصلة بالتبادلات البحرية، بل لأنهـا أثبتـت أيضـاً أن لديها شـعوراً قويـاً بحب البقاء على قيـد الحياة، وموقفاً تنموياً ثابت التجذر في البحار. بل إنها أثبتت أيضاً وأيضاً أنها أمة بحرية حقيقية مصممـة أن تصبـح أكثـر دراية بالمحيطات، بغض النظر عن عدد الانتكاسـات التي واجهتها. وهي مصممة أيضاً على امتلاك خبرة كبيرة مستمرة في الإبحار فـي المحيطـات، وكذلـك على أن يكـون لها خطة أمنية قابلة للحياة حيث هي. وبالنسـبة للصيـن، فـإن بلداً له ميزة ثقافية، فـي حقل التبادلات البحرية الوثيقة، لن يكون التحرك نحو المحيطات مجرد أمرٍ اختياريّ.

بل هي خطوة تحركها اعتبارات البقاء على قيد الحياة بدلاً من مجرد الرغبة في المغامرة. وعلى الرغم من أن البلاد قد بدأت للتوّ بجمع خبرة متراكمة كبيرة ومسـتمرة فـي الملاحـة المحيطية، وفي وضع خطة أمنيـة قابلة للحياة، موضع التنفيذ: فإن علينا أن نستمر في دراسة المواقف العامة للمواطنين الصينيين في

عملية وقوفهم وجهاً لوجه مع المحيطات.

وبصفة عامة، فإن الصين وإن تكن في بداية عمر الشباب في عالم البحار. وعلى الرغم من أن هذا الشباب ينمو ببطء، ولكن بثبات في ما يتعلق بالموقع الاجتماعي، وبالقدرات، والنفوذ، والمعرفة بشأن المحيطات: فإنها تحتاج إلى المزيد من تعزيز ذلك، ومن استبطانه في نفوس أهلها. وعلاوة على ذلك، ومن حيث مسألة التفاعل مع المحيطات، فإن الصين لا تزال بحاجة إلى إجراء المزيد من الاستكشافات، وإلى معرفة مسار مستقبلها بينما هي تفتكر في إيجابيات وسلبيات مختلف الإجراءات التي يمكن اتخاذها. وكل هذا هو عملية تتطلب الكثير من التوازن والتكيف.

ولذلك، فإن الحاجة إلى مواصلة تحسين قدرات الصين البحرية، وكذلك إلى تحسين قدراتها على الإدارة، وعلى الوصول إلى الموارد البحرية، بالإضافة إلى حاجتها إلى إدخال تحسينات استباقية على عملية صنع القرار عندما يتعلق الأمر بإيجابيات وسلبيات الدفاع عن قوتها البحرية، فلا بدّ من النظر إليها كدواعٍ تستنفر كلاً من الضغوط والحوافز الداخلية، على حدٍّ سواء. في المقابل، فإن التأثير على المجتمع الدولي من طريق تحسين نتائج التنمية، والترقّي بالإمكانيات الناشئة عن مثل هذه الجهود، في مواجهة أحكام اللاعبين الدوليين، وردود أفعالهم حيال مصالحهم، فإنما هي جميعاً عوامل تخلق ضغوطاً خارجية. وبينما يشير الأمر الأول إلى المبادرة التي حققتها الصين في إطار سعيها لتصبح دولة بحرية ناضجة، فإن الأمر الأخير يزود الصين بالإطار المرجعي، وبالاختبارات المقصودة منها أو غير المقصودة، في ما يتعلق بدورها في نهاية المطاف.

وهذا يعني أن الصين لا يمكنها ببساطة إغلاق أبوابها، وممارسة الضغط على نفسها والعمل على نفسها بانفراد كي تصبح دولة بحرية مهمة.

ما هو مطلوب للصين هو دمج نفسها حقاً في عالم البحار، وتحقيق هدفها

المتمثل في النمو في البحار من خلال التفاعل مع المحيطات، ومع جميع الدول البحرية، والقيام بعملية مستمرة من التعلم من خلال الممارسة. على هذا النحو، يصبح من الأهمية بمكان أن نكون على علم تام بموقف الصين في سياق السياسة البحرية العالمية.

II- تعزيز إحداث تطور في القواعد الدولية من خلال التنمية الذاتية

وعندما نحلل بالتفصيل، التحديات والقيود والقمع الذي تواجهه الصين فيما هي تتحرك نحو المحيطات، فإنه يمكننا أن نرى بالفعل الخطوط العريضة لعلاقات الصين مع الدول الأخرى في العالم البحري. ولعل حكاية جوني الذي يأتي متأخراً، مع سواه من السكان في داخل محيط قروي، هي استعارة مناسبة في هذا المجال.

وينبغي لنا هنا أن نلاحظ أن هذا الشاب المهذب، المتميز، اللطيف، السخي، الدؤوب، المتواضع، والمنخفض الجناح، صاحب جميع الصفات الآنفة الإيجابية: قد بدأ بإقامة علاقات تجارية مع الآخرين في القرية بعد أن تراكم لديه بعض الثروة من خلال العمل الجاد. كما أنه قد نال ثقة الجميع بفضل حسن نيته وكرمه ومزاجه الجيد. وقد يبدو في بادئ الأمر أن هذا الشاب قد وضع قدميه على طريق حياة هنيئة. ومع ذلك، فإنه سرعان ما انقطع حبلُ سلامه.

فلقد تبين أن هذا الشاب نفسه ينحدر من خلفية عائلية جيدة. حتى إن واحداً من أجداده كان مرة رئيساً لهذه القرية لفترة طويلة. ولقد أصبح رئيس القرية الحالي قلقاً قليلاً. على الرغم من أن الشاب اللطيف قد أعلن بالفعل أنه ليس من بين المهتمين بمنصب رئاسة القرية، إلا أن نجمه كان حقاً في صعود. ماذا لو خطر له أن يغير رأيه في يوم من الأيام؟ أو ماذا سيكون إذا نما فصيل

معـارض حولـه فـي القريـة؟ فمـن الواضـح أن رئيس القرية سـيكون في ورطة بعـد ذلـك. وهكـذا، وبعدمـا رأى أن هذا الشـاب هو في صعود أكثر فأكثر، فإن رئيس القرية بات يشـعر بمغص في دخيلته، وصار يخشـى اليوم الذي يقوم فيه هذا الشـاب بسـرقة الضوء منه. لذلك فهو يحاول بجميع السـبل والوسـائل أن يخلق المتاعب للشاب، وأن يقوم بتلطيخ سمعته، شارحاً للناس عن استكباره، وعن فشله في اللعب وفقاً للقواعد، وعن العواقب المخيفة التي ستترتب على وصوله إلى رتبة المسؤول عن القرية على خطى سلفه. حتى إنه حبَكَ مجموعة كاملة من الإشكالات التي تنضوي تحت «نظرية الشاب المخيف».

وبعد ذلك، فإن هنالك زوجين من الأسر اللتان كانتا قد داستا على أسرة الشاب بعدما انخفضت كفة الميزان بها، فسلبتاها بعض الأراضي. على الرغم مـن أن هاتيـن الأسـرتين تتفاوتـان في الثروة الفردية، فلقد كانتا متشـابهتين إلى حد كبير من حيث الشخصية: عدوانية في الحديث والتعامل مع الأمور، رفض للتدبر في العواقب المحتملة، بالإضافة إلى الأنانية والتطرف. فالآن، وبحسب عقولهم، فإن الأرض التي كانوا قد سـرقوها قد باتت تنتمي لهم بكل وضوح. لذلك، صار يحتدم الجدال كلما قرع الشاب على أبوابهم طالباً إرجاع أراضي عائلته. وكانت هاتان العائلتان لا تخجلان من العراك، فقال أفرادهما للشـاب: «ما هي حجتك؟ وهل يظهر اسمك على علامة الأرض في مكان ما؟ ألا ترى أننـا نعمـل علـى الأرض الآن، أليـس كذلك؟ لقد صاروا مسـبقاً، غاية في عدم الاستعداد لرؤية الشاب، حتى بات لا يمكنهم الانتظار لرؤيته يختفي من على وجه الأرض، لأنهم يعرفون أن ماضيهم سـوف ينكشـف من جديد ليلاحقهم حتى تأتي نهايتهم طالما استمر هذا الشاب في مراكمة الأدلة والموارد. وهكذا، فإن «نظرية الشـاب المخيف» جاءت في الوقت المناسـب تماماً بالنسـبة إليهم. فاجتمع عديدهم حول راية رئيس القرية الحالي لاستفزاز الشاب.

وأخيـراً، فـإن رهطـاً مـن أقـران الشـاب الذيـن حـدث أن أحوالهم كانت

ناجحة أيضاً، وجدوا بدورهم أنه، وهو الذي لم يكن في الحقيقة أفضل منهم بكثير، يتحرك صعوداً في الحياة، وأن له سيارة ومنزلاً، وحتى إنه يشارك في الاستثمارات والأنشطة الخيرية في كل مكان. ولقد بدا لهم أنه من الواضح، قد وطّد نفسه على أن يكون رئيس جيله. وهكذا أصبح هؤلاء الأقران يشعرون بالغيرة قليلاً، وكان لا بد لهذه المشاعر من أن تتفاقم مع مرور الزمن. ولم يعد يجمع هؤلاء الشباب قارب واحد معاً. وبطبيعة الحال، وتحت وطأة هذه المشاعر التي بقيت كامنة في خفاء الأنفس عند بداية الأمر. فإنهم لم يوفروا فرصة للدوس على مسيرة الشاب من أجل إبطاء تقدمه، إن لم يكن من أجل وقفها تماما. وهكذا، باتت «نظرية الشاب المخيف» بلا شك توفر فرصة ممتازة لهم. وعلى هذا النحو، فإنهم انضموا إلى المشاركة في جوقة النشاز ضد هذا الشاب. وفيما كانت المجموعة الأولى هي القوية والمؤثرة، فإن المجموعة الثانية بقيت عند حدود المناورات المشبوهة بينما هي تتذرع ببراءتها. وهاتان المجموعتان الأولى والثانية من الناس كانتا مشابهتين لرجعيي القرية المسلحين، في حين أن المجموعة الثالثة، التي هي على المنافسة الباطنية فقط، وليس لها القدرات والمشاركات الحقيقية، فلقد كانت في واقع الأمر الفريق المتفرج المتلطي خلف السياج. وهكذا أصبح الشاب وحيداً للغاية، في مواجهة هذه المجموعات الثلاث من مثيري الشغب. وذلك لأن القرويين الآخرين الذين يتعاطفون معه اختاروا التزام الصمت والوقوف على الهامش بسبب الموقف الاستبدادي للمجموعة الأولى، وبلطجة المجموعة الثانية، وحقارة أنفس المجموعة الثالثة.

وبهذه الطريقة، فإن ما كان في الأصل حكاية مباشرة لنمو فرد، قد أصبح مسألة صراع دولي حول مسألة تعديل المصالح، تلك المسألة التي صار لا يمكن تجنبها. كما أن الأمر أصبح مسألة ضمان لا يتم إلا بتغيير قواعد اللعب، بحيث لن يعاق تطور القادمين الأواخر.

هل كان يمكن لهذا الشاب أن يتغلب بنجاح على الحواجز والتحديات التي طرحتها هذه المجموعات الثلاث من الناس؟ لا بد من أن يكون الجواب على ذلك تأثيراً قوياً على نموه في البحار، وكذلك على حصوله على الدعم والاعتراف من منتقديه. ولا تقل أهمية عن ذلك، عن مسألة ما إذا كانت المنافسة المعقولة والمتساوية والعادلة هي التي سوف تسود في البحار؟ أم أن السلطة الغاشمة، والاستبداد، هما اللذان سيحددان مستقبل الشؤون البحرية.

III- الصراع المكشوف، والمشاركة الكاملة

ولذلك، فإن الشاب سيواجه [في هذه الرواية] مجموعة عميقة من التحديات إذا كان يرغب في تحقيق التقدم الصحي والمستقر نحو أهدافه.

والعلاقة التنافسية بين الشاب وبين المجموعات الثلاث من الناس المذكورة أعلاه، تشير بوضوح إلى هذه النقطة.

وربما كما هو واضح بالفعل للقراء: أن هذا الشاب الرمز، هو في مأزق مشابه للتحديات التي تواجه الصين في البحار. وتشير المجموعة الأولى من المنتقدين إلى الولايات المتحدة. أما المجموعة الثانية، فتشير إلى اليابان، وفيتنام، والفيليبين، وغيرهم؛ وأما المجموعة الثالثة، فتشير إلى دول مثل الهند وأستراليا. ويمكن تلخيص التفاعلات الاقتصادية والسياسية بين الشاب وبين هذه الدول بأنها «صراع مكشوف ومشاركة كاملة». وتتكون هذه العلاقة المعقدة من الجوانب التعاونية والتنافسية معاً، وهي تشمل جميع المجالات: السياسية والعسكرية والاقتصادية.

فسياسة الردع الأميركية، وسياسة المنافسة والمقاومة المطروحة من قبل اليابان والهند، والقلق، والجهود المبذولة للحاق بالركب، من قِبل كل من فيتنام والفيليبين وغيرهما، رداً على النفوذ السياسي العالمي في الصين، تشكل كلها خلفية عامة للعلاقات السياسية بين الصين وبين هذه الدول.

ومن بين الدول المذكورة آنفاً، فإن موقف الولايات المتحدة هو الأكثر إرباكا. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد أعلنت أنها ترحب بالنهوض السلمي للصين، فإنها بعد الحرب الباردة قد نظرت إلى الصين باعتبارها المنافس الاستراتيجي الوهمي لها. وفي أعقاب الأزمة المالية لعام 2008 في أوروبا والولايات المتحدة، وبفضل ثلاثة عقود من التنمية السريعة في الصين، بدأت هيئات أكاديمية معينة النظر إليها باعتبارها «قطب» من أقطاب العالم الجديد المتعدد الأقطاب، وهو العالم الذي سيحل محل العالم الأحادي القطب، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. حتى أنهم ذهبوا إلى حد البحث في العديد من المحافل الدولية بأمر الاستعاضة عن الولايات المتحدة كزعيم على الساحة الدولية، واحتمال استبدال الصين بها. ومن الواضح أن الولايات المتحدة ليست مستعدة جداً لرؤية هذا السيناريو يحدث. فالولايات المتحدة، التي كانت لا تزال غارقة في مستنقع العراق، أعلنت بسرعة، «العودة إلى آسيا» من أجل الحد من انتشار الصين إلى خارج المحيط الهادئ، وإذا لم يكن ذلك ممكناً، إلى خارج المحيط الهندي في حد ذاته، وذلك من خلال استغلال الوضع الدولي المعقد في جميع الأنحاء المحيطة بالصين، وكذلك من خلال استغلال مسألة قيام الصين ببناء قوتها البحرية.

وفي العام 2010، عندما أعلن باراك أوباما عن نفسه كأول رئيس أميركي يرتبط اسمه بالمحيط الهادئ، فإن الولايات المتحدة قامت أيضاً باثنتين من التحركات السياسية التي تحمل نوايا سياسية واضحة. كان أولهما التعبير المتكرر عن آمالها بأن يظل النظام الدولي الحالي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من دون تغيير. أما الثانية، فكانت عندما بدأت الولايات المتحدة بالعمل على الوصول إلى مختلف البلدان الساحلية المطلة على المحيط الهندي، وإلى تلك التي لديها نزاعات مع الصين، من أجل تعزيز العلاقات معها. وفي مجال التعاون العسكري، بشكل خاص، فإن جهوداً كانت قد بذلت لنشر قوات في

داروين في أستراليا. وكانت هذه هي أيضاً الفترة التي أعربت فيها الولايات المتحدة عن دعمها لفيتنام فيما يتعلق بقضية بحر الصين الجنوبي.

ماذا تعني عبارة «لا تغيير في الوضع الراهن في النظام الدولي في آسيا والمحيط الهادئ»؟ إنها تعني أن تايوان ستواصل انفصالها عن البر الرئيسي الصيني، وأن دولا مثل اليابان وفيتنام والفليبين لن تتخلى عن مطالباتها بالجزر والبحار المتنازع عليها بسبب الضغط من الصين. وماذا تعني عبارة «تعزيز التعاون مع المتنافسين في الصين»؟ المنطق بسيط: عدو عدوي هو صديقي.

ما هي أهمية زيادة تركيز الولايات المتحدة على المحيط الهندي؟ إن هذه الخطوة تهدف أساساً إلى إرسال رسالة إلى الصين: صعود الصين يجب ألا يتجاوز سيطرة الولايات المتحدة، ويجب ألا يجري بطريقة غير مقبولة ومعترف بها من قبل الولايات المتحدة. وحتى إذا أصبحت الصين أقوى دولة في آسيا، فإنها لن يسمح لها بأن تكون الزعيم الإقليمي من دون موافقة الولايات المتحدة. وهذه ليست هي الحالة الوحيدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فاحتمال القيام بإحباط الصين هو أمر حقيقي جداً في العديد من الأماكن حول العالم، مثلما هو الحال في المحيط الهندي.

من ناحية أخرى، فإن العلاقات بين الصين واليابان والهند هي أمر يسهل فهمه أكثر بكثير: فكلا البلدين، الحائزين على الاعتراف بهما كقوتين اقتصاديتين، والعاملتين في الوقت نفسه على أن تكونا قوتين سياسيتين وعسكريتين أيضاً، يعتبران الصين منافساً لهما.

ومن وجهتي نظريهما، فإنهما ليس لديهما فقط نزاعات على الأراضي أو البحر مع الصين، بل إنهما أيضاً خصيمين منافسين لها في مسألة القيادة الإقليمية، كما في مسألة الحق بالكلام على الساحة العالمية من وقت لآخر. وإلى حد ما، فإن الصين قد أصبحت عقبة أمامهما، وهي تلقي بظلالها على صعودهما. فهاتان الدولتان طامحتان للصعود إلى مرتبة القوة العالمية. واليابان

لـن تصبـح قـوة سياسـية أساسـية طالمـا تواصـل الصيـن تحميلها ذنـب الغزو والاحتـلال فـي خـلال الحرب العالمية الثانية. وفـي عام 1962، صارت الصين قادرة على إلحاق الهزيمة بالهند في الحرب الصينية الهندية بفضل قوتها الوطنية الإجمالية الشاملة الأكبر، وحتى اليوم، لا يزال البلدان يحملان خلافات بينهما بشأن مسألة السيادة في جنوب التبت الصينية. وبطريقة لاشعورية، يعتقد الهنود دائما أنه حتى ولو هم أصبحوا قوة عالمية، فإنه طالما أن الصين متقدمة عليهم، فإن قيمة الهند كقوة عالمية سوف تبقى محدودة إلى حد كبير.

ومـع الجهـود التـي تبذلها الولايات المتحـدة لعرقلة التقدم الصيني، ومع قدراتهـا الدعائيـة العالميـة التـي لا مثيل لها، فقد حـذت اليابان حذوها بدعوى تشـويه سـمعة الصين من أجل التعمية على العبء التاريخي الذي تحمله على عاتقها تجاهها. في حين أن الهند تجد فرصة للحاق بالركب كلما تباطأ الزخم الصينـي وانحـدر إلى الأسـفل. كمـا يجب أن نلاحظ أيضاً الإجـراءات القائمة مـن طـرف فيتنـام والفيليبيـن، وهما بلدان يمكننا أن نعتبرهمـا بلدين انتهازيين. وقد أدى تفاوت القوة ما بينها وبين الصين إلى تحققهما أنهما سـيكونان على الطرف الخاسر في النزاعات الإقليمية البحرية. حيث أنه سيبقى لديهما القليل مـن الأراضـي القانونيـة أو التاريخيـة إذا أصبحت الصين قوة رئيسـية في آسـيا والمحيـط الهـادئ. وبطبيعـة الحـال، وطالما أن الولايات المتحـدة تأخذ زمام المبـادرة فـي تحريـك الأمواج، وطالما تنضم اليابـان والهند إليها بحماس، فلا بد من أن تكون فيتنام والفليبين سعيدتان بالانضمام إلى هذا الركب. وهذا هو، في الواقع، مجرد لعبة سياسية.

ومع ذلك، هنالك أيضاً اختلافات بين حالتي فيتنام والفيليبين. فعلى صعيد العلاقات الثنائية، نجد أنه في حين كان للفيتنام والصين صراعات عسكرية في السـبعينيات والثمانينيـات، فإن البلدان يشـتركان بأيديولوجيـات متماثلة، وكذا الأمر في النظم الاجتماعية. وقد قدمت الصين مساعدات كبيرة للفيتكونغ في

خلال حرب فيتنام. ولذلك، فإن العلاقة بين الصين وفيتنام هي في الواقع علاقة الحب والكراهية معاً. ومع ذلك، فإنه لم يكن هنالك صراع سياسـي كبير بين الفيليبين والصين في الذاكرة الحديثة.

هـذا، وتختلـف الحـال أيضـاً بيـن فيتنـام وبيـن الفيليبين مـن حيث درجة التصميم الذي أظهرتاه في المنازعات البحرية منذ عام 1974 حين جرت معركة جـزر شيشـا، إلـى الحرب الفيتنامية الصينية التـي دارت رحاها بين عامي 1979 و1985، وكذلك معركة 1988 التي حدثت بسـبب جزر نانشـا. فمن الواضح أن فيتنـام المحاربـة، عندما تخسـر في معركـة، فإنها تنكفئ عاضة على جرحها في انتظار قدوم وقتها المقبل المناسـب. وهذه من أوجه التشـابه التي تشـترك فيها مع اليابان. ومن ناحية أخرى، فإن الفيليبين هي بلد يعاني من نقص في المبادئ والاتسـاق فـي تعاملهـا مع الـدول الأجنبية. وإن موقفها المتشـدد الحالي نحو الصيـن ليـس أكثـر مـن ارتداء قناع نمر من ورق تدعمه الولايات المتحدة. وقد أظهر الرؤساء الفيليبينيون في أوقات مختلفة، مواقف متباينة تجاه النزاع الذي يتمحـور حـول جزيـرة هوانغيان. على سـبيل المثال جوزيف اسـترادا، جلوريا ارويـو وبنينـو أكينـو الثالـث. كل هـذا إلى جانـب الموقف المتذبذب للرئيسـة الحاليـة أكينـو علـى مر السـنين حول جزيـرة هوانغيان، فإذا بها الآن تشـير إلى رغبتها في «شن هجوم مضاد»، وإلى «فتح النار» على الطائرات المقاتلة الصينية. وبعـد ذلـك، تذهـب إلـى الادعـاء أن بلادها لن تذهب إلـى الحرب مع الصين بسـبب جزيـرة هوانغيـان. ولذلك، فـإن الفيليبين انخرطت في خلاف سياسـي مـع الصيـن علـى أي حال، مع أو مـن دون تدخل الولايات المتحدة، واليابان، والهند، الخ. ومن ثم، فإننا نرى أن الصين تواجه من الناحية السياسـية حصاراً سياسياً بقيادة الولايات المتحدة وتشترك به مع دول أخرى مثل اليابان والهند إلخ، فيما تشارك فيه فيتنام والفيليبين أيضاً لأسباب مختلفة.

ولقد أدى «التطويق» السياسي للصين من قبل دول مثل الولايات المتحدة

واليابان إلى حلقة مفرغة للصين تحول دونها ودون تطوير علاقاتها العسكرية. وبما أن مصالح ومواقف الصين السياسية تختلف عن تلك التي تعود إلى دول مثل الولايات المتحدة واليابان وغيرهما من البلدان المعنية، وبما أن هذه الدول قد قامت باستخدام خطط التعاون العسكري بينها لإحداث تطويق عسكري للصين: فلم يبقَ للأخيرة ما يدعوها إلى غض الطرف و«الاستعانة بمصادر خارجية» مثل مسائل الأمن والتجارة والتنمية – المسائل التي لها تأثيرها على التنمية المستقبلية للبلاد – للولايات المتحدة وحلفائها على مختلف المستويات. الحل بالنسبة للصين هو الاستمرار في تطوير قوتها العسكرية من خلال زيادة استثماراتها فيها، والالتزام بها، وبتطوير أسلحتها، وتحديث قواتها، بحيث تكون قادرة على الحماية الكاملة لمصالحها التجارية في جميع أنحاء العالم.

ومع ذلك، فإن مثل هذه الخطوة من جانب الصين ستواصل إثارة الغيرة والقلق من جانب الولايات المتحدة واليابان والهند وفيتنام وغيرها، وستؤدي إلى تطويق عسكري يضاف إلى الحصار السياسي الحالي. وفي الواقع، فإن ذلك قد يكون بداية لتطويق اقتصادي أيضاً. وفي السنوات الأخيرة، فإن دولاً مثل الولايات المتحدة واليابان وأستراليا وفيتنام والفيليبين لم ترفع عقيرتها جميعاً بلهجة واحدة قوية ضد الصين بمحض الصدفة عندما شعرت أن جيش الصين قد بات أكثر جهوزية وتأسيساً. هذا، ولقد عززت الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا وفيتنام والفيليبين وغيرها، التعاون العسكري في ما بينها أيضاً. بينما قامت اليابان والهند وأستراليا وفيتنام والفيليبين وغيرها، بالمزيد من التركيز على تصنيع الأسلحة وتكديسها والحصول عليها من الولايات المتحدة. ومن الواضح أن هذه هي علامات قيام سباق تسلح وشيك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفي الوقت نفسه تقريبا، وفي ما هو يبدو بعداً آخر للضغط على الصين،

فقد سعت دول مثل الولايات المتحدة واليابان أيضاً إلى التماس سبل أخرى «لتطويق» الصين اقتصادياً على الرغم مما تربطها بها من العلاقات الاقتصادية. وهكذا، دعت أمريكا مختلف دول آسيا والمحيط الهادئ للمشاركة في مفاوضات اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP. مع استثناء الصين وحدها من هذه الدعوة. وفي نهاية عام 2013، ازداد عدد الشركات المملوكة لليابان في الهند (على أساس التسجيلات القانونية التمثيلية) ما يقرب من 100٪. أي من 550 في نهاية عام 2008 إلى 1072 في نهاية عام 2013. وفي حين أن اليابان وقعت اتفاقيات تجارة حرة مع الهند وفيتنام وأستراليا والفيليبين، فإن أياً من هذه الدول لم توقع على أي اتفاقية للتجارة الحرة الثنائية مع الصين.

ومع ذلك، لا بد من القول إن الحصار الثلاثي الأبعاد: السياسي والعسكري والاقتصادي، للصين، من قبل الولايات المتحدة، ومن ينضوي معها من دول أخرى مثل اليابان والهند، لن يكون سوى جزء واحد من علاقات الصين مع هذه الدول.

وتعاون الصين أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في العديد من المجالات، مثل: التهديد المشترك الذي بات يمثله الإرهاب الدولي. ومثل الأحداث الدولية الرئيسية، كقيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم في شهر آذار/ مارس، من العام 2014. ومنذ عام 2005، عقدت الصين ست جولات من الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وست جولات من الحوارات الاستراتيجية والاقتصادية. ومنذ عام 2010، عقدت الدولتان خمس جولات من المشاورات والتبادلات الثقافية الرفيعة المستوى. حتى إن الولايات المتحدة قد دعت الصين للمشاركة في مناورات ريمباك في عام 2004. وكل هذه مؤشرات مهمة على أن الولايات المتحدة قد تكون راغبة في العمل مع الصين.

وإن الوضع مماثل أيضاً مع الدول الأخرى. وكانت العلاقات بين الصين واليابان على مسار تراجعٍ بعد تولي ريوتارو هاشيموتو منصب رئيس وزراء

اليابـان فـي ينايـر كانـون الثاني عام 1996، مع مسـتوى منخفض جديد وصلت إليـه بعـد فتـرة الولاية الثانية لـ: شـينزو آبـي، كرئيس للوزراء أيضاً في نهاية عام 2012. أمـا التبـادلات الطبيعيـة فلقد توقفت بشـكل أو بآخـر، بين قادة البلدين. أمـا العلاقـة بينهمـا، فلقـد أصبحت جليديـة. ويجري غالباً اسـتعمال مصطلح: «السياسـة البـاردة والاقتصاد السـاخن» لوصف العلاقات بيـن الصين واليابان، لكنها تصبح تدريجيا «باردة بشكل مضاعف». ومع ذلك، فإن قنوات من أمثال: «قواعد التبادل الشـعبية» لم تتوقف عن تبادل الاتصالات والزيارات التي يقوم بها قادة مختلف الأحزاب السياسـية، الأمر الذي أبقى الاتصالات بين البلدين جاريـة. ولكـن علـى الرغـم من أن الحالـة المزاجية للتعـاون الاقتصادي آخذة في التراجع بسـبب الخلافات السياسـية، فإن تأثير ذلك على أرقام التجارة لم يكـن كبيـراً. والقصـة نفسـها تتكـرر مع العلاقة بين فيتنـام والصين: على الرغم من أن البلدين كان لهما سلسـلة من المشـاغل المشـتركة الطارئة، والتبادلات رفيعة المستوى المتواصلة الحدوث. فاعتباراً من حزيران/ يونيو 2013، اشترك البلدان في 15 عملية دورية مشـتركة في المنطقة البحرية المتنازع عليها، وبعد احتجاجات مناهضة للصين في حزيران/ يونيو من العام 2014 تلقت الشركات الصينية أيضاً التعويضات عن الأضرار الناجمة عن ذلك.

وبالإضافـة إلـى ذلـك، إذا كنـا ننظـر إلـى الأمـور بمـا يتعـدى العلامـات السطحية، فإننا سوف نرى أن الصين هي في الوقت الراهن، الشريك التجاري رقم واحد للولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا وفيتنام، ومن المحتمل أن يبقى الوضع على هذا النحو لبعض الوقت. فالمبادلات التجارية هي الدعامة الحقيقية لعلاقات الصين مع هذه الدول.

وإذا لخصنا العلاقة بين الصين وبعض الدول الأخرى بعبارة: «المشـاركة الكاملة، مع الصراع المباشر»، فلأنه يجب علينا أن نقلب ترتيب العبارة مع دول أخـرى مثـل أمريـكا واليابان لنقرأها كما يلي: «الصراع المباشـر، مع المشـاركة

الكاملـة. وذلـك مـن أجل التفريق بين درجـة الصراع في مقابل اتفاق المصالح المحـدَّدة. وينبغـي أن يكـون التركيز الأساسـي للحكومة منصبـاً على التصدي لمنـع محاولـة احتـواء الصيـن وتطويقها مـن قبل دول مثل الولايـات المتحدة واليابان من جهة، وعلى المحافظة على المشاركة الكاملة، المدفوعة بالتفاعلات الشـعبية وبقوة السـوق من جهة أخرى، وهذا أمر لا مفر منه. أما بالنسـبة إلى البلدان الأخرى، فإن المنافع المتبادلة، والمشاركة الكاملة التي يقودها السوق المفتـوح يجـب أن تكـون هـي القـوة الدافعة لعلاقاتها مع الصيـن. ومع ذلك، ونظراً لاختلاف الثقافات، ولمصالح كل دولة مختلفة، ونظراً للصراعات التي لا مفر منها هي أيضاً من وقت لآخر، من خلال الاتصال.

وإن قصـة اندمـاج الصين في السـوق العالميـة في أوائل العصور الحديثة، توفر اسـتبصاراً كبيراً حول كيف أن الصراع يمكن أن يسـير جنباً إلى جنب مع التبادل والاتصال. ففي منتصف القرن التاسع عشر، كانت الصين لاعباً سلبياً، حيث أن افتتاح السوق كان قد جرى على يد الغرب. وكانت هذه بداية مرحلة التنمية الصناعية والمالية المستندة إلى اقتباس المعرفة الخارجية، وهي وقعت في نفس الوقت تقريباً مع مرحلة المنافسة بين المنسوجات المحلية والأجنبية. وفي عِقد السبعينيات، فتحت الصين مرة أخرى سوقها أمام الغرب، ولكن هذه المرة على نحو استباقي. وهذا التحرك، جلب معه نمط الحياة الغربية، والسلع ذات التقنية العالية، وظهرت الصين وكأنها «مصنع العالم»، وتزامن ذلك مع ما كان يعرف بالتقسـيم الدولي للعمل. وبالإضافة إلى ذلك، كان على الشـركات الصينية أن تعمل على اللحاق بركب نظيراتها من الشركات الأجنبية، وفي الوقت نفسه تسجل دخول الماركات العالمية التي طردت العلامات التجارية المحلية من مكانتها الرائدة في السوق الخاصة بها. وفي القرن الحادي والعشرين، نمت الشـركات الصينية من قوة إلى قوة، وأصبحت أكثر دراية بقواعد المنافسـة في السوق الدولية، وبكيفية الحصول على ما يلزم لها من أجل التنافس بشكل فعال

مع نظرائها المشهورين عالميا في عدد من الصناعات، بما في ذلك الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والأجهزة المنزلية، وتصنيع المعدات، والطاقة، والطيران. كما تسجل وجود عدد متنامٍ من الشركات والرساميل الوطنية التي باتت تتطلع إلى خارج حدود الصين بحثاً عن المزيد من الاستثمارات والفرص. وبينما كانت مختلف الدول تتمتع بمغانم السوق الصينية، تمكن سوق الصين من الارتقاء بنفسه إلى درجة النصف العلوي من سلسلة القيمة الدولية، وذلك عن طريق تعزيز تطوير الصناعة وإعادة الهيكلة. ومع ذلك، فقد أدت هذه العملية أيضاً إلى المجيء بالمزيد من النزاعات التجارية، ومن تزايد ضغوطات السوق.

وبطبيعة الحال، وفي الأيام الحاضرة، ومع انتقال التفاعلات بين الصين وبين العديد من الدول، إلى ما يتعدى المجال الاقتصادي، فلقد ترافق ذلك مع التعاون، ومع التبادلات في جميع المجالات. وهذا بالطبع يمكن أيضاً أن يفهم على أساس أنه بداية مرحلة المنافسة الكاملة. وفي ظل هذه الظروف، وفي ظل المنافسة العلنية والسرية المتجذرتين في المصالح التجارية الوطنية، صار يمكننا القول إن المنافسة قد باتت شاملة لكل صعيد. وإن مثل هذه المنافسة صار يمكن أن تأخذ مكانها داخل حدود الصين، أو خارجها. كما بات يمكن لها أن تأخذ شكل المنافسة الاقتصادية، أو أي شكل من أشكال المنافسة السياسية، أو من أنواع المنافسة التجارية أو الصناعية، أو يمكن لها أن تجري أيضاً في المجال الثقافي. وعندما تطل هذه المنافسة برأسها في مجال القوة البحرية، وبصرف النظر عن الخلافات التي تتمحور حول القوة البحرية السيادية، سيكون هناك أيضاً خلافات تتركز حول الحقوق التي مدارها على تنمية الموارد البحرية واستغلالها. كما سوف يكون هنالك عدد متزايد من النزاعات الإقليمية ليس فقط في المياه المحيطة والجزر، ولكن أيضاً في مياه أبعد. أحداث من أمثال حادثة يَنهي، التي حدثت عام 1993، والضغوط التي واجهتها مؤسسة البترول

الوطنية الصينية (سي. أن. بي. سي) في سياق تطوير الموارد النفطية في العراق[1]، وهي كلها علامات على بوادر القلق المستقبلية القادمة.

وفيما تدخل الصين عصراً جديداً من التعاون مع مختلف الدول، وخاصة مع القوى العظمى في جميع أنحاء العالم، وفيما يستمر التعاون في النمو سواء من حيث الحجم أومن حيث النطاق، فإنه يمكننا أن نتوقع أن نرى عدداً متزايداً من النزاعات ومن الصراعات، حيث يكون ثمة: «تعاون في ظل المنافسة، ومنافسة في ظل التعاون». وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى جدلية المواجهة الاستراتيجية، والصراع وجهاً لوجه مع الولايات المتحدة واليابان وغيرهما، فإن هذا النزاع قد تزداد وتيرته أيضاً من حيث الحجم، في المستقبل. ولهذا، فإن علينا أن نبدأ تحليلاتنا واستعداداتنا مقدماً.

وعلينا بادئ ذي بدء، أن ندرس العوامل التي تعمل في مصلحة الصين أو ضدها، سواء في داخل البلاد، أو في خارجها. وهذا من شأنه أن يسمح لنا باتخاذ الاستعدادات اللازمة للتعامل مع التحديات المحتملة بعقلانية وموضوعية، بدلاً من أن نكون مفرطين في التفاؤل أو في التشاؤم، أو في السعي إلى النجاح الفوري، أو لأي لتراجع بسهولة في مواجهة النكسات.

ثانيا، يجب علينا أن نعمل للحفاظ على مسار وقوة التنمية لدينا، وكذلك التركيز على حماية مصالحنا في مواجهة البيئات الداخلية والخارجية المعقدة. ولسوف نكون أيضاً في حاجة إلى الحكمة والعزيمة كي لا ننساق إلى خارج المسار.

بعد ذلك، يجب أن تكون لدينا الشجاعة والثقة لمواجهة كل أشكال المقاومة والضغوط، ولا سيما المقاومة والاستفزاز في الساحة الدولية. كما يجب علينا أن لا نعمل بدوافع الغضب أو العداء. ومع ذلك، لا ينبغي لنا أن نتخاذل عن الصراع عندما يكون ذلك ضروريا. كما يجب علينا أن نتفاعل وأن نتواصل مع نظرائنا بطريقة معقولة ومبنية على الحقائق.

وأخيـراً، يجـب علـى الصيـن أن تكـون لديها الشـجاعة الكافيـة لمحاولة التحـرر مـن القواعـد والمواقـف غيـر المعقولة، وللتأكيد على تسـخير سـلمي معقول وفعال، للموارد البحرية، ولتعزيز إقامة نظام بحري دولي يتسم بالعدالة وبالمساواة. وهذا يتطلب منظوراً واستراتيجية طويلي الأجل.

IV- قضايا وتوترات

كما وأن تعدد القضايا والقيود والتحديات التي تواجهها الصين في جميع المجالات، هي أيضاً عوامل أساسية في تشكيل النمو الشامل للصين. فالصين تنمو من حيث كلٍّ من «القوة الصلبة» و»القوة الناعمة». [القوة الصلبة هي كناية عن القوة الاقتصادية والعسكرية وما شابههما، بينما القوة الناعمة هي كناية عن الوسائل السلمية والدبلوماسية والثقافية وسوى ذلك – المترجم –]. وبالإضافة إلى ذلك، لن يكون على الصين العمل فقط على تحسين نفسها، بل إن عليها أن تسـعى أيضاً إلى تحسـين بحريتها وسياسـتها واقتصادها الدولي. فجهود الصين لا تقتصر فقط على الاتصال والتنافس مع الدول المعنية، ولكن أيضاً لا بد لها من العمل على تصحيح وإعادة بناء قواعد التعامل البحري الدولية.

ومـع ذلـك، فـإن مجموعـة مـن الأهـداف والتأثيرات التي يجري السـعي وراءهـا، جعلـت من نفسـها خلفية للوضع الشـائك، وكذلـك فعلت الخيارات الصعبة التي اختارتها الصين السـاعية إلى الحفاظ على قوة بحرية شـاملة. إن العلاقات الدولية في البحار، بما هي تشـتمل عليه من مشـاركة كاملة، وصراع مباشر في آنٍ معاً، تجعل من الفهم الأحادي البعد والاتجاه للتحديات والفرص التي تتيحها المحيطات والقوة البحرية أمراً غير ذي جدوى. ومع ذلك، ما من شك في أن الصين، التي هي بلاد لها القليل من الوعي بشؤون البحار، وتفتقر إلـى تقاليـد بحريـة قويـة، وإلى تاريخ عريق في هذا المجـال، والتي تتعامل مع عدد من المشاكل منذ فترة طويلة، والتي تقع في بيئة جيوسياسية صعبة، والتي

لديها عدد قليل فقط من العوامل المؤاتية في مجال التنمية البحرية، فإن الوضع بالنسبة إليها ليبدو شاقاً حقاً مع عدد من القضايا التي تتطلب الارتقاء إلى مستوى مقتضيات لائحة الحلول الاثنين والعشرين التي مرّ ذكرها.

أولاً، وقبل كل شيء، هنالك التحدي الآتي من كل من المشاكل الحالية القائمة «المتعلقة بالمخزون وبالبضائع»، وبالمشاكل «الإضافية المحتملة».

وخلاصة الأمر، أنه وأمام العدد الكبير من القضايا والقيود والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الصين: فإن مشكلة جديدة لا تلبث أن تظهر حتى قبل الفراغ من حلّ المشكلة التي ظهرت قبلها.

فالمشاكل الحالية التي تواجه الصين بينما هي تسعى لتطوير وتوسيع وجودها البحري تتضمن: قلة الخبرة في إدارة البحرية، وشحٍّ الجودة الإدارية، فضلا عن النقص في الوعي البحري، وفي عدم وجود تقاليد بحرية قوية. وعلاوة على ذلك، فإن الصين أيضاً لا تملك قوة بحرية سيادية متكاملة وذلك لأسباب تعود إلى الإرث التاريخي، كما تعود أيضاً إلى التركيبة الدولية الراهنة.

ومع ذلك، فإن ثمة اتجاهين يميلان جنباً إلى جنب إلى التسبب بتفاقم المشاكل.

فالاتجاه الأول، هو أنه مع مرور الوقت، فإن عدد المشاكل القائمة يزداد، إلى جانب تعاظم بعض المشاكل أيضاً حتى تصبح مشاكل أكبر حجماً وقابلة إلى أن يتولد منها المزيد والمزيد في هذه العملية.

فعلى سبيل المثال، فإنه في مجال الإدارة البحرية: نجد أن التغيرات الهيكلية للصناعات البحرية إنما هي سطحية في الوقت الراهن. من ناحية أخرى، نرى أن هنالك القليل من الكفاءة ومن التركيز في مجال الابتكار التكنولوجي. ونتيجة لذلك، ما زالت أيدي الصين تكاد تكون مقيدة من حيث تحسين نظام المساءلة لحماية البيئة. وقد أدى ذلك إلى ركود في قدرة الصين على الاستفادة من الإدارة البحرية، في الوقت الذي تستمر فيه تكاليفها في

الارتفاع.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن حيث الجزر المتنازع عليها، وسواها من المنازعات البحرية، فإن مستوى هذه المنازعات كان من الممكن حصرها إلى المستوى الثنائي ومن ثم إيجاد حلول لها في أقرب وقت ممكن. أما إذا لم يتم حلها في الوقت المناسب، فإن من شأن ذلك أن يجعل تلك البلدان التي لها منازعات بحرية ثنائية مع الصين، تنضم إلى تحالف يتكون من دول مثل الولايات المتحدة واليابان، وبذلك يتفاقم ما كان في الأصل مسألة ثنائية ليصبح قضية متعددة الأطراف. وليس النزاع مع فيتنام سوى أحد الأمثلة على ذلك.

أما الاتجاه الثاني فهو أن بعض المشاكل «الإضافية» التي يتطلب حلها بعض الوقت، يمكن أن تتخذ لها نطاقاً أوسع من المخزون ومن البضائع ومن المعاملات في هذه الأثناء. فعلى سبيل المثال، مع التوسع في التعاون في مجال الأعمال، فإنه لا بد من أن يترتب على الدولة نسقاً من القيام على توفير الاحتياجات الأمنية التي تصل إلى هذا الحجم المتزايد. مثال آخر يمكن أن يكون: هو الفرصة المفتوحة التي قدمتها للصين اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقوانين الدولية ذات الصلة، لتطوير واستغلال الموارد البحرية، مثلما قدمتها لدول أخرى. وهو استغلال يشمل استخراج وتطوير الموارد المعدنية وموارد الغاز في «المناطق»، وفي البلدان والمناطق الأخرى ذات مصادر الإنتاج.

ثانياً، ثم إنه لا بد من أن يكون هنالك تقاطع بين: «الصلب»، و«اللين»، و«الضروري»، و«المرن» في حل المشاكل. فالشكل «الصلب»، و«اللين»، و«الضروري»، و«المرن»، هي جميعاً في عداد المسائل التي يكون كل منها متداخلاً بدوره مع الآخر.

فعلى سبيل المثال، في حين أن عودة تايوان، واسترداد الجزر، والمياه المتنازع عليها، هي من المشاكل «الصلبة/ الصعبة»، فإن كيفية العثور على طريقة

الحـل لهـذه القضايـا هي بحدّ ذاتها مشـكلة «ناعمة»، كمـا وأن هنالك خيارات متعـددة ومتاحـة. كمـا وإن تعزيز قدرات تنمية الموارد البحرية واسـتغلالها في الصيـن، هـي مشـكلة «ناعمة» علـى الرغم من أن الحاجة الماسـة لهذا التحرك باتجاهها هي مشكلة «جامدة» أو «صعبة».

ومن وجهة نظر دولة ديمقراطية، فإن مسألة تايوان، الجزيرة الممتدة جنباً إلـى جنـب مـع البر الصيني، وكذلك النزاعـات الإقليمية البحرية الأخرى، فإن كلاً منها له علاقة مع السيادة الوطنية لهذه الدولة، وكذلك مع سلامة أراضيها. وبالتالـي، فهـي «بيـت القصيـد» للصين في مجال القوة البحريـة، والحاجة إلى حلها تكون مسألة غير قابلة للتفاوض. وبالتالي، فإن هذه المشكلة هي واحدة من المشكلات «الصعبة». وفي ظل ظروف خاصة، قد تستطيع الصين استعمال كل ما تمتلكه للدفاع عن قوتها البحرية السيادية. ومع ذلك، ولحين إتمام توحيد تايوان مع البر الرئيسـي، كيف سـيبدو شـكل هذه الوحدة؟ وما هي الخطوات التـي سـتتخذها الصيـن لاسـتعادة الجـزر، والمناطـق البحريـة المحيطـة بهـا؟ فالاحتمالات هنا لا حصر لها.

وكلمـا تنامـت تكاليـف التنقـل، وإدارة المحيطـات، والمنافع المسـتمدة منها، أو كلما انكمشت اعتماداً على قدرات الصين لاستغلال الموارد البحرية والدفاع السـاحلي وضمان أمن الشـحن في المياه الزرقاء، وبالمقارنة مع قضية القوة البحرية (وهي قضية مشـوبة بالارتباط الوثيق بمسـألة السـيادة الوطنية)، فـإن تعزيـز قـدرات تنمية الموارد البحرية واسـتغلالها هي بلا شـك واحدة من المشاكل «الناعمة». ومع ذلك، وكأمة بحرية متنامية، فإن تعزيز الصين لقدراتها، وتنمية اسـتغلالها للموارد البحرية، هما من الأمور البالغة الأهمية في علاقتها وفي تفاعلها مع البحار، وهي أمور ضرورية لها إذا هي أرادت أن تصبح دولة بحرية معترفاً بها دولياً. وهكذا، فإن هذه هي أيضاً مشكلة «صلابة» أو ضرورة.

هذا، وإن بعض المشـاكل التي تبدو «لينة» يمكن أن تتحول إلى مشـاكل

«صعبة» في نطاق معين. والمثال الأبرز على هذا: هو التلوث الحاصل في المياه الساحلية. ولو ظل ذلك التلوث ضمن مستويات معينة، فإنه قد يُسمح به، أو يؤخذ على أنه حميد ويجري تجاهله. ومع ذلك، فإن ارتفاع مستويات التلوث في المياه الساحلية يسبب تأثيراً سلبياً على كل من البيئة البحرية، وعلى حياة السكان المحليين، وفي هذه المرحلة، فقد يصبح مشكلة اجتماعية لا بد من حلها.

ثالثاً، هنالك خلافات تكون فيها السيادة الوطنية، وحقوق الملكية الفردية موضوعة على المحك على حدٍّ سواء.

وقضية القوة البحرية تشمل القانون المحلي والقانون الدولي جنباً إلى جنب. ومن هنا، وفي ما يتعلق بالقوة البحرية، يجب على الصين أن تقود في الدرجة الأولى، النشاط الآيل إلى تحديد سيادتها قبل أن يمكن للاقتصاديين التحدث عن تضمين حقوق الملكية في مختلف المؤسسات والآليات داخل الدولة. فالقوة البحرية للبلد يجب أن تكون مدموغة بالسيادة قبل أي شروع في مناقشة حقوق الملكية.

وقد عكس هذا، يأتي التعقيد الذي يتعلق بجزيرة معينة، وكذلك النزاعات الإقليمية البحرية التي تواجهها الصين، في الوقت الذي أصبحت فيه حقوق الملكية موضوعاً للتنازع بين الدول نتيجة للمنافسة على السيادة.

وفي موضوع القوة البحرية، فإن كلاً من الصين ومنافسيها قد تذرعوا «بقواعد قانونية ومعقولة» لمطالبهم. وهذا صحيح في معظم الحالات، نظراً لأن مطالبهم تلقى دعماً من القوانين المحلية، وهي متوافقة مع روح القانون الدولي. ومع ذلك، فإن هناك حالات تطرح فيها دول منفصلة طروحات وادعاءات تكاد ألا تكون مشروعة أو معقولة، خاصة عندما ينظر إليها من المنظور القانوني المحلي لنظراء هذه الدول. وإن تفاقم التناقضات من الناحية القانونية مع الفجوة القائمة بين الحيازة التاريخية والحالية فاقمت من صعوبات

الصيـن فـي احتـواء الوضع الحالي للحيازة الفعلية على الجزر والمياه المتنازع عليها مع الأطراف الأخرى، وفي سائر مطالباتها الإقليمية اللاحقة الملحة حول حقوق ملكيتها. أما تحديد النتائج، فلسوف تقرره اللعبة الدائرة بين الصين وبين الدول الأخرى ذات الصلة[2].

وبغض النظر عما إذا كانت هذه اللعبة تتم بكل هدوء، أو من خلال الصراع المسلح، فإنه لا يبدو أن النزاعات التي هي في التداول، يمكن حلها بسرعة. في غضون ذلك، يمكن لكل طرف من أطراف النزاع أن يعمل على حقوق الملكية، وعلى المطالبات التي يدعيها في الأراضي المتنازع عليها. ومع ذلك، وإلى أن يتـم وضـع حـل مقبول حـول حقوق الملكية للطرفين، فإن أيـاً من الطرفين لن تكون لديه وسيلة فعالة لوضع حد لمطالبات حقوق الملكية والتحركات ذات الصلة التي يقوم بها نظراؤه. وفي الواقع، هذا هو الحال أيضاً مع التنقيب عن الغاز، ومع الاستغلال في بحر الصين الجنوبي، في مواجهة فيتنام والفيليبين. وهكذا، فإن المنافسة على الحقوق السيادية، وعلى حقوق الملكية تكون قائمة على قدم وساق.

رابعاً، وبينما هي مدفوعة بدوافعها، فإنه على الصين أن تواجه ضغوطاً في سعيها لاتخاذ طريقها نحو التطور في عالم البحار.

هذا، وتشتمل الضغوط التي تواجهها الصين في إطار سعيها لاتخاذ طريقها نحـو التطـور فـي المحيطـات، قمعاً من قبل الدول الأقوى، وتسـللات من قبل جيرانهـا الأصغـر. وبالإضافـة إلـى ذلك، فـإن البلد يفتقر أيضاً إلـى الخبرة في عالم البحار. ومن ناحية أخرى، فإن الدوافع التي تدفع الصين تشـمل اقتصاداً بحرياً مزدهراً، وتطويراً للمناطق السـاحلية، والتجارة الخارجية وغيرها. وهذه الضغوط والدوافع، تأتي من داخل الصين، ومن خارجها على حد سواء.

ومع ذلك، وبغض النظر عن مصدر هذه الضغوطات والدوافع، فإن الدهاء فـي معالجتهـا قـد يكـون كفيلاً بتحويلهـا إلى دوافع، أو حتى إلـى حوافز لنمو

الصين في البحار. وعلى العكس من ذلك، فإن التعامل التعيس معها قد يحول الدوافـع إلـى ضغوط، كما قد يخلق المشـاكل، أو حتـى الحواجز، أمام التنمية البحرية للصين.

لذلـك، لا ينبغـي أن نقلـق علـى نحـو غيـر ملائـم حـول عـودة الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا حول قيادتها للتطويق السياسي والعسـكري والاقتصـادي للصيـن، هذا التطويق الذي تنضـم إليه اليابان والهند وفيتنام وسواهم. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية قيام الصين باختراق الحواجز التـي وضعـت مـن قبـل عدة دول أمـام الحرية في البحار، هـي كبيرة. ولكن ما دامت الصين قادرة على اللحاق بركب الولايات المتحدة، فإنه لا يمكن سوى اعتبارها دولة بحرية حقيقية حتى ولو كانت تعاني من انتكاسـة بسـيطة ما بين الحين والآخر.

وبطبيعـة الحـال، وعلـى الرغـم مـن إن الصيـن قـد حققـت بالفعل بعض الإنجـازات فـي سـعيها لاتخـاذ طريقهـا نحو التطـور في البحـار، وبالرغم من النـداءات المحليـة قـد لاقـت تلبيـات فـي الصين مـن أجل حماية قـدرة البلاد البحريـة التـي باتـت تتزايـد يوماً بعد يوم، فإنه لا ينبغي لنا أن نكون مفرطين في التفـاؤل. فمـن دون فهـمٍ كافٍ، وتوجيهٍ اسـتراتيجي، يمكن أن نقع في التهاون الذي يتسبب في أن تقلل الصين من أهمية التحديات والضغوط المحيطة بها، فـي حيـن أن المشـاعر القوميـة المتطرفة التي تصاحب الدعـوات لحماية القوة البحريـة فـي البـلاد يمكن أن تؤدي بدورها إلى إضعاف كفاءة الدولة في عملية صنـع القـرار. وإن «التجـاوزات» التـي رأيناها تترافق مـع جهود الصين لضمان التنمية الاقتصادية حتى بين المناطق، إنما هي أفضل مثال على هذه النقطة.

خامسـاً، وتتشـابك ضرورة نهضة الصين البحرية أيضاً مع هدفها المتمثل في النهوض السلمي.

وفـي الوقـت الـذي تعتمـد فيه التنمية المسـتقبلية للصين أكثـر فأكثر على

المحيطات، في الزمن الحاضر، فإنها لتبدو مخنوقة من العنق عندما يعود الأمر إلى قدرتها على الوصول إلى البحار. أما في الفترة القادمة، فإن الشعور بالمرارة قد يتضاعف لدى رؤية الصين لمواردها البحرية وهي يتم تقاسمها بين الدول الأخرى. وإن ضرورة حل هذا الوضع في أقرب وقت ممكن هي ضرورة تنمو يوما بعد يوم. فاليوم، تسعى الصين لترسيخ نفسها كقوة مسؤولة. وبالتالي، لم يعد من الممكن لها أن تتجاهل المحيطات، وبات عليها العمل على تعزيز قدراتها على تنمية الموارد، وعلى الاستغلال البحري لها، كما على توضيح القوة البحرية، والسعي لامتلاك قوة بحرية كاملة.

ومع ذلك، من أجل تحقيق هذا الأمر، يجب على الصين أن تكون قادرة على منافسة دولٍ من أمثال الولايات المتحدة واليابان والدول البحرية الأخرى في آسيا والمحيط الهادئ، وإلا فإنه سيكون عليها امتلاك قوة رادعة فعالة ضدهم. ولذلك، فإن القوة الدافعة لتعزيز القوة البحرية للصين إنما هي وليدة النشوء الطبيعي. ويبدو أن هذا الكلام قد يكون في تنافر مع مفهوم نهضة الصين السلمية في البحار، وهو المفهوم الذي تم التأكيد عليه كثيراً من قبل الصين، كما أمل به أعضاء آخرون في المجتمع الدولي.

ومع ذلك، فإن المفهومين هما في الواقع جزءان من مجموع واحد. فكما أننا بحاجة إلى التفاهم والتعاون بين مختلف الأطراف المشتركة من أجل تحقيق السلام، كذلك فإننا نعي بالمثل، أن «الصعود السلمي» للصين لا يستند فقط على جهود الصين، ولكنه يستند أيضاً على تفهم المجتمع الدولي، وعلى دعمه له. وفي الحالة التي يكون فيها هنالك تطويق مدروس للصين، أو حتى تطويق خبيث، فإن بناء قوة ردع عسكري فعال تصبح أمراً ضرورياً بالنسبة إليها. وأن ذلك لن يساعد الصين فقط على متابعة العمل حتى من خلال الممانعات والعراقيل التي تضعها دول أخرى بطريقة عدائية، وإن كان ذلك يجري باسم السلام، ولكنها تضيف أيضاً إلى زخم النهوض السلمي للصين، وتفتح أكبر

فسحة ممكنة أمامها من أجل تحقيق التنمية البحرية، والقوة البحرية كاملة.

لذلـك، يجب على الصين ألاّ تأوي إلى شرح مبسط لما ينطوي عليه «الصعود السلمي»، حتى لا تقع بالتالي ضحية الاعتماد المفرط على تطوير صورة سلمية على الساحة الدولية. بدلاً من ذلك، يجب على الصين أن تضمن لنفسها أنها مستعدة للتعامل مع أي تطور من التطورات غير المتوقعة التي قد تحدث. وفي الوقت نفسه، وفي حال أن الصين قد واجهت نظيراً غير راغبٍ في حل النزاع بالوسائل السلمية، فإنه لا يجب عليها أن تصبح لاعباً سلبياً عديم الحيلة، وينكفئ عند كل منعطف يواجهه في تطوير قوته البحرية ليس لسبب سوى بسبب سعيه وراء أحلام السلام. ويجب حل كل مشكلة في أقرب وقت ممكن لحلها حينما يحين أوانها، في ظروفها المناسبة، وفي مكانها الصحيح، وفي وقتها الملائم.

وفي بعض الأحيان، لا يمكن الحصول على السلام ببساطة عن طريق القيام بتمني حدوثه. فقد يكون علينا أن نحارب من أجل الحصول على السلام.

سادساً: مع الفرصة تأتي المخاطر، والعكس بالعكس.

وتتركز هذه المشكلة على التوتر الحاصل بين ضرورة زيادة الصعود البحري للصين، وبين هدفها المتمثل في النهوض السلمي.

من جهة أخرى، فقد شهد التفكير في القوة البحرية تغييرات كبيرة على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد التوقعات لـ: «التنافس السلمي»، وتؤكد على ضرورة وجود التوازن بين المسؤولية وبين الواجب. واتفاقية قانون البحار تضع أيضاً مبادئ توجيهية لإنشاء سلسلة من آليات تسوية المنازعات. ولقد تعزز تعميق العولمة بفضل التقدم في مجال الاتصالات، وبفضل تقدم تكنولوجيا السفر أيضاً. وهذا ما أدى إلى تعزيز التبادلات بين الشعوب من مختلف الدول والمناطق والمجموعات العرقية. ومما لا شك فيه أنه خلق بيئة أكثر ملاءمة من أي وقت مضى من

أجل صعود الصين البحري السلمي. وهذا يشكّل، من دون شك، فرصة ممتازة للصين كي تسعى إلى مد تطورها إلى المحيطات.

من ناحية أخرى، فإن الفرصة قد لا تأتي أيضاً سوى مقرونة بالمخاطر. والمعايير التي وضعتها اتفاقية قانون البحار لتعريف المناطق الاقتصادية الخالصة، والجُرُفَ القاريّة، إنما هي معايير غامضة. وبالنسبة لبلد مثل الصين التي تشترك في المجال البحري مع عدد محدود مع الدول المجاورة في المساحات التي تقع فيها وتتداخل المناطق الاقتصادية الخالصة، أو الجرُف القارية التي أعلنتها الدول المختلفة: فإن النزاع البحري بينها وبين جيرانها قد يكون نزاعاً على الأوراق المطروحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطة الملزِمة لاتفاقية قانون البحار على الدول الأعضاء هي ضئيلة بالمقارنة مع شدة قبضة المصالح الوطنية على قادة الدول المختلفة. وهنا، فإن «قانون الغاب» الذي يمثل فكرة «البقاء للأصلح» إنما هو السيناريو السائد في البحار. لذلك فإن العديد من الدول وضعت استثمارات كبيرة في تعزيز قدراتها على شن الحروب البحرية، وكذلك على الأسلحة البعيدة المدى، وهو ما يعني أن الصراع المسلح لا يزال خياراً ممكناً لحسم هذه الخلافات. وإن آليات تسوية المنازعات، المنصوص عليها في اتفاقية قانون البحار، إنما هي في خطر البقاء في سبات عميق، ما دام أن التركيز على الحل السلمي قد انقلب إلى التركيز على السلطة، وعلى القوة.

بالطبع، فإن الفرصة هي الأخرى يمكن أن تكون أيضاً مصحوبة بالخطر. وإذا كانت الصين قادرة على حل النزاعات بالوسائل السلمية باعتبارها طريقة ممكنة، وكذلك، من اختراق الحواجز التي وضعتها الولايات المتحدة واليابان وغيرهما، لتظهر بعد ذلك منتصرة في المحيطات، فإننا سوف نكون قد كتبنا فصلاً جديداً في تاريخ بني الإنسان، إنه فصلٌ عن الصعود البحري السلمي لما فيه خير البشرية.

سابعاً: مشكلة سياسة المحافظة التكتيكية المنطوية مقابلة على سياسة البطش الاستراتيجي.

ولقد حسمت الصين قرارها بالفعل، وانتهى الأمر، إنها سوف تتابع تطورها على طول الطريق إلى المياه الزرقاء، وإنها ستسعى للحصول على السيطرة على المحيطات الرئيسية في جميع أنحاء العالم، إن بطريقة سلبية أو بطريقة إيجابية. هذا، جنباً إلى جنب مع ما تتمتع به الصين من مكانة نافذة مؤثرة، ومن قوة اقتصادية وازنة، يجعل من الواضح تماماً أنها تقوم بتقديم نفسها كدولة بحرية عظمى في المستقبل. وبالتالي، نرى أن هنالك عنصراً «هجومياً» قوياً في محاولة الصين الجريئة لتوسيع تطورها إلى المحيطات.

وإن هذا لهو نقيض قوي لموقف الدفاع التكتيكي الذي اتخذته الصين لنفسها لفترة طويلة. وعلى الرغم من أن البحرية الصينية هي في طور الانتقال حاليا من التركيز على الدفاع الساحلي إلى مرحلة: «الدفاع عن المياه الزرقاء، كما عن المياه الساحلية»، فإنها تقوم بتبرير هذا التوجه الأخير بأنه ما هو إلا شكل أكثر استباقية للدفاع، بينما سيبقى موقفها الأساسي «الدفاعي» على حاله من دون أن يتغير.

والمحافظة التكتيكية تعني بالتعبير الاستراتيجي، أن الصين سوف تميل لاختيار المسار الذي يشكل خروجاً عن المقاربة التقليدية «المخاطرة بالخروج بنتيجة صفر في المحصلة» أو حتى «الخروج برقم سلبي يقع تحت الصفر» الذي قد تختاره أمة طامحة إلى الصعود إلى مرتبة الدولة البحرية الكبيرة.

ونظرة إلى التاريخ، ترينا أن حيازة المستعمرات في الخارج، ووجود نوع من مجال النفوذ الخارجي عبر المحيطات، ومن القدرة على قهر الغير بالقوة، إنما هي العناصر التي جعلت من دول مثل البرتغال وإسبانيا وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وروسيا دولاً قادرة على تنفيذ المهام الخاصة بها لتصبح عضواً في نادي القوى البحرية. ومع ذلك، فإن الصين اليوم ليس لديها

حتى حليف رسمي واحد تستطيع أن تتكلم عنه، هذا عداك عن التكلم عن وجود مستعمرات خارجية أو نفوذ عسكري خارجي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصين حديثة العهد نسبياً في لعبة القوى البحرية، وما زال أمامها الكثير حتى الآن مما يجب عليها أن تفعله لتحقيق سلامة أراضيها. وباللغة العسكرية، أين لقوتها لحد الآن أن توازي تلك التي هي للولايات المتحدة (وحلفائها)؟وبالتالي، فإنه ليس من الممكن للصين أن تحتذي حذو الخطوات التي حذتها كل من: إسبانيا (مقابل البرتغال)، وهولندا (مقابل إسبانيا)، وبريطانيا (مقابل هولندا) والولايات المتحدة (مقابل بريطانيا).

وبهذا المعنى، فإن تحرك الصين لتمتد بقامتها إلى التطور في اتجاه البحار هو تحرك محكوم بالنظرة المحافظة من الناحية الاستراتيجية. ومع ذلك، ومن ناحيةٍ معاكسة، فإن هذا يعني أيضاً أن الصين قد تحتاج إلى إعادة النظر في موقفها المحافظ من حيث التكتيكات. أما إذا ما التزمت الصين بعناد بموقف «الدفاع» فإنها ستواجه تحديات أمنية غير عادية. فنجاح «الدفاع عن النفس» يتطلب في ظروف خاصة، القدرة التي لا غبار عليها على هزيمة الأعداء، ومن دون شك، فإن الصين لا تمتلك مثل هذه القدرة في الوقت الراهن. لذلك يتعين على الصين أن تجعل تكتيكاتها تتحاذى مع المزيد مما يخدم، ويتوافق مع، استراتيجية هجومية تتخذ طريقها نحو التطور في اتجاه البحار. على هذا النحو، يجب أن تتخذ تكتيكات الصين أيضاً طابعاً أكثر هجومية. وحتى عند اللجوء إلى تكتيكات الدفاع، فإن مثل هذه التكتيكات يجب أن تتخذ لها مثل هذا النهج الذي هو أكثر هجومية.

ثامناً: يجب على الصين أن تعمل على تمهيد الطريق أمام نظام جديد، كما على وراثة النظام القائم، في الوقت نفسه.

إن التناقض بين تكتيكات الصين، المحافظة، وبين استراتيجيتها الهجومية في إطار سعيها لاتخاذ طريقها نحو التطور إلى البحار، يعني أنه لا يمكن لها

ببساطة، أن تكتفي بدور «اللاعب الذي يسعى إلى اللحاق بالركب» مع القوى البحرية القائمة، خاصة من حيث إمكانياتها في تطوير واستغلال الموارد البحرية. بدلاً من ذلك، يجب على الصين أن تحقق أيضاً مجموعة متكاملة من أسباب القوة البحرية، واستكشاف سبل جديدة لتعزيز التنمية البحرية. ويستند هذا على قدرتها على «إخضاع العدو من دون قتال» (على حد تعبير صن تزو).

ومن حيث موارد الصين البحرية، وقدراتها على تنمية هذه الموارد وحسن استغلالها، فإن لعبة «اللحاق بالركب» مع القوى البحرية الموجودة، هو الخيار الأفضل بالنسبة للصين وفقاً لقواعد النظام البحري العالمي الحالي. والالتزام بهذه القواعد الموجودة يخدم أيضاً مسألة تأهل الصين بوصفها عضوا في نادي القوى البحرية.

وإن تحقيق القوة البحرية الكاملة للصين، واستكشاف سبل جديدة لتعزيز التنمية البحرية، من شأنها أن تساعدها على تحقيق حلمها في أن تصبح دولة بحرية مهمة، خاصة من خلال وسائل مثل تبادل متساو مع الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم، وكذلك من خلال الاضطلاع بالمزيد من المسؤوليات. وإن مثل هذه الخطوات لن يكون من شأنها الوقوف فقط عند حدٍّ تجنيب العالم الأضرار، أو التقليل من نسبة آثارها السلبية التي لحقت به نتيجة للصراع. وإذا كانت دول مثل بريطانيا، والولايات المتحدة، قد حققت نتائج مماثلة، بسبب مثل هذه الخطوات، فإنها أيضاً قد تكون مفيدة في تأسيس فلسفة بحرية جديدة ترتكز على المساواة، وعلى المنفعة المتبادلة، ويكون التركيز فيها قائماً على المسؤوليات، وعلى الحقوق والمصالح. وهذا يعني ضمناً تجاوز النظام البحري الحالي وقواعده.

وإن مبدأ «إخضاع العدو من دون قتال» سوف يكون صلة الوصل ما بين قواعد العالم، القديمة منها، والجديدة، في البعد البحري، وكذلك ما بين النظام القديم والنظام الجديد أيضاً. ولكن تحقيق الهدف من مبدأ «إخضاع العدو

من دون قتال»، ومن أجل استخدامه لدرء التدخلات والقيود المفروضة على الصين بحكم «شريعة الغاب» الموجودة في إطار الأنظمة والقواعد القديمة، فإن هنالك حاجة إلى وجود قوة كبيرة، وإلى قدرات متفوقة من أجل إيجاد ضمانة أكيدة لكل ذلك.

إن روح مبدأ «إخضاع العدو من دون قتال» يدور حول إقناع أحد نظراء المرء من طريق استخدام «اللياقة»، و«المنطق». وبحسب النظام الجديد، فإن «اللياقة» تعني الالتزام بالقواعد إلى أكبر قدر ممكن من دون قيام المرء بالإضرار بمصالحه الخاصة، في حين أن «المنطق» يشمل التركيز على الانسجام، ولكن مع إمكانية اللجوء أيضاً إلى مبدأ العين بالعين، ولكن فقط عند وجود الاستفزاز أو الضرورة.

وباختصار: يتعين على الصين ضمان ألا ينتهي أمرها في الجزء السفلي من القطب الطوطمي من النظام البحري القديم الذي تحدده القوة العسكرية. بل يجب عليها بدلا من ذلك، أن تعمل بجد لتصبح فائزة في نظام بحري جديد له أساس من المنافسة العادلة والمتساوية.

V- الشروط الضرورية للتنمية المستقبلية

والآن، وبعد أن قمنا بإجراء تحليل مفصل للقضايا والقيود والتحديات التي تواجه الصين في إطار سعيها لاتخاذ طريقها نحو التطور إلى المحيطات، فإن مهمتنا الرئيسية الآن هي أن ننظر إلى كيفية تمكن الصين من التغلب عليها. وبعبارة أخرى، دعونا ننظر الآن إلى كيفية وضع الصين على الطريق المؤدي إلى صعودها البحري.

وإن تحديد مدى هذه المهمة، وكيف يمكن أن يتحقق بالضبط هي مسألة مؤجلة لوقت لاحق مناسب. فمن الصعب أن يتكلم المرء بالتفاصيل في هذه المرحلة من الوقت. ومع ذلك، يمكننا أن نرى بالفعل الخطوط العريضة لما

قد تبدو عليه مثل هذه الطريق، أو بالأحرى، ما هي الشروط المطلوب توافرها؟

أولاً، يجب ألا يكون الطريق إلى ارتفاع الصين البحري مقتصراً على النطاق الإقليمي، كما لا ينبغي أن يأخذ نهجها شكل نهج محافظ. بدلا من ذلك، ما هو مطلوب هو نهج توسعي ومنفتح.

إن مركز الاقتصاد في العالم قد تحول إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإليها تحوّل كذلك، لتركيز الاستراتيجي للولايات المتحدة. ومن الواضح أن قوة بحرية تغطي آسيا والمحيط الهادئ هي قوة بحرية عالمية. وحقيقة أن المحيطات هي حجر الأساس للاقتصاد العالمي، تعني أيضاً أن دولة كبيرة مثل الصين التي ترغب في أن تصبح دولة بحرية هامة، لا يمكن أن يقتصر مجال دورها على إسقاط إقليمي، ولا بد لتأثيره على البحار من أن يمتد إلى أي مكان تمتد إليه تجارتها الدولية، أو يمتد إليها نطاقها الثقافي والسياسي. وبالتالي، فإن الطريق إلى النهوض البحري للصين لا يمكن ببساطة أن يستند إلى النهج المحافظ – على الرغم من جاذبية هذا النهج – ولا يمكن له أن يقتصر على المستوى الإقليمي. بل يجب أن يكون نهجاً ذا طابع كامل منفتح على التوسع. وبعبارة أخرى، فإن «الانفتاح» يستلزم التعاون مع الشركاء، القريب منهم أو البعيد، حيثما كان ذلك ممكنا، في حين أن «التوسع» يشير إلى نمو نفوذ الواحد على الآخر كلما تزايدت العلاقات الثقافية والاقتصادية وتعمقت.

ثانياً، وانطلاقاً من سوقها الذي لا بأس به، ومن ثقافتها المحبة للسلام، ومن أجل تسهيل صعودها البحري، يجب علينا أن نحقق للصين أقصى قدر نسبي ممكن من المزايا. إذ من شأن ذلك أن يتيح لنا إيجاد المزيد من الفرص، وأن يقدم لنا المزيد من مساحة الرد على أصوات الشك والانتقاد.

وإن أكبر ميزة للصين في إطار سعيها لتصبح دولة بحرية مهمة تكمن في اتساع سوقها الذي فيه ما يقارب من 4–1 مليار مستهلك. وهو سوق مليء بالحيوية الاقتصادية. هذه هي بطاقة الدعوة للصين – بل هي أقوى ورقة

لديها – بينما هي تسعى إلى إقامة علاقات قوية مع الدول الأجنبية. ويجب على الصين أن تلعب هذه الورقة المميزة إلى أقصى درجة ممكنة. كما يجب عليها أن تعمل على كسب الدعم الدولي، وعلى تنمية الأسواق الخارجية، وعلى تخفيف الحواجز أمام التجارة في الأسواق الخارجية، وما إلى ذلك. وهذا ما سوف يساعد المزيد من الدول والمناطق على إدراك مركزية تبادلية المنفعة وشراكة الفوز بالربح المتبادل في التفاعلات البحرية الدولية اليوم. وكذلك فإنه سيساعدها على إدراك أن الانخراط في ممارسة الأعمال التجارية في الصين إنما هو يؤدي عموماً إلى وضع مربح للجانبين.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الصين أن تكون قادرة على التعبير بوضوح عن تقاليدها المتمثلة في السلام مع الدول التي يمكن أن تشعر بالقلق إزاء هيمنة الصين بعد صعودها إلى دولة بحرية مهمة، وهي المخاوف التي قد تنشأ نتيجة اختلاف في الأيديولوجية، أو اختلاف في النظم و/ أو الجمارك، أو الخطاب الخاطئ. فالصين لا توجد لديها تقاليد فرض الهيمنة على الآخرين. في الوقت الذي جرت فيه رحلات تشنغ خه، النائية، فإن قوة الصين البحرية كانت متفوقة بشكل واضح مقارنة مع مختلف الأماكن التي زارها.

ومع ذلك، فإن موقف الصين كان يقوم على أن تتصرف بلياقة واحترام تجاه العادات والخيارات المحلية[3]. وعلاوة على ذلك، فإن المسألة هنا ليست ما إذا كان من الممكن للصين أن تصبح هي القوة المهيمنة في المنطقة. بل إن السؤال الحقيقي هو: هل يمكن للصين أن تقوم بالتركيز على تنميتها، كما على تعزيز تنمية مواردها البحرية، واستغلال قدراتها، في أسرع وقت ممكن، مع إمكانية أن تحقق لنفسها كامل القوة البحرية السيادية، وبالتالي أقصى قدر يمكن أن يتأتى لها من المنافع والموارد، من أجل تحقيق التنمية الوطنية؟

ثالثاً، إن النهوض البحري للصين، هو عملية تصبح فيها البلاد قوة بحرية. وعلى هذا النحو، ينبغي أن يكون تطوير القوة البحرية للصين متجهاً نحو تحقيق

استراتيجية الدفاع الهجومي، ونحو تحقيق القدرة على الدفاع عن مصالح الأمة على نطاق عالمي.

وفي الوقت الراهن، ثمة أجزاء من الأراضي والجزر البحرية الصينية التي هي واقعة تحت الاحتلال، بينما لا تزال تايوان منفصلة عن البر الرئيسي. عداك أيضاً عن «الحصار» السياسي والاقتصادي والعسكري المضروب حول الصين بقيادة الولايات المتحدة، وهو الحصار الذي تنضوي تحت راية القيام به: دول أخرى مثل اليابان والهند وفيتنام. على هذا النحو، يجب على الصين أن تكون مستقلة، وكاملة الاعتماد على الذات، وقادرة على حماية مصالحها، والدفاع عنها. وهذا يعني أن عليها العمل على تغيير الوضع الحالي القائم على عدم التماثل من حيث فعالية القوات البحرية، مما يعني أنه يجب عليها أن تعمل على تعزيز قوتها العسكرية.

ولقد أثارت زيادة عدد أفراد الشعب الصيني الذي يسافر إلى جميع أنحاء العالم، وكذلك تنامي الاستثمار والتجارة الصينية توقعات بتوفير حماية حكومية كبيرة وفعالة، للحياة وللممتلكات. وعلاوة على ذلك، تحتاج الصين أيضاً على الصعيد الداخلي إلى تعزيز قوتها البحرية من أجل احتواء أنشطة القوات البحرية التي تقوم بها الدول المحيطة بها. على هذا النحو، ينبغي أن يكون للصين وجود عسكري، أو دخول في شراكة عسكرية، في العديد من الأماكن المنتشرة حول العالم.

ومع ذلك، فإن تعزيز القوة العسكرية للصين، وزيادة وجود قواتها، ووضع استراتيجية عالمية حقاً حول بناء الردع الفعال من أجل الأمن، ومن أجل تلبية احتياجات تنمية القوة البحرية الحديثة في البلاد. وبالتالي، وبصفة عامة، من وجهة نظر تأليب قوة عسكرية مقابل قوة أخرى، فإن موقف قوة الصين العسكرية الدفاعية ما زال من دون تغيير. ومع ذلك، ومن أجل تأكيد تصميمها على تحقيق القوة البحرية الكاملة، ومن أجل تمكين صعودها البحري، يتعين على الصين

أيضاً التأكيد على الجانب الهجومي لسياستها الدفاعية لخلق قوة رادعة قاهرة.

رابعـا، إن عمليـة الصعـود البحـري للصيـن، إنمـا هي عمليـة متجذرة في السـلام. كمـا وأن السـلام هـو أيضـاً الوسـيلة الرئيسـية التي يمكـن للصين أن تلتمسها من أجل تحقيق نهضتها البحرية.

وصعـود الصيـن باعتبارهـا دولـة بحريـة مهمـة لا يغيـر مسـارها في حقل الصعود السلمي. بل إنه ليخدم في الواقع كضمان للسلام. فالحروب الحديثة من شأنها أن ينتج عنها عادة أضرر مدمرة و/ أو وفيات واسعة النطاق. وبالتالي، فإنـه إذا كانـت الصيـن أقـوى من الناحية العسـكرية، صغر احتمـال قيام الدول الأخرى – وخاصة الدول الكبرى – بالدخول معها في صراع عسـكري. وهذا يعنـي أن فـرص الصيـن في الحصول على نهوض بحري سـلمي سـوف تصبح أكبر نتيجة لذلك. وهذه الأمور ليس لها أي تأثير على آمال الصين في النهضة السلمية في البحار.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما أن التنافس السلمي بين الدول يضاعف الإيحاء بأن العالم لا يحتاج إلى قوة عظمى متغطرسة لا تتردد في استعراض عضلاتها باستمرار(كما هو حال الولايات المتحدة) وتتحكم بتصرفات دول أخرى. وما يمكن للصين أن تفعله هنا: هو وضع مثالٍ إيجابيٍّ جديدٍ عن النهوض البحري السـلمي، مثـال يمكـن أن يظهـر أننا يمكـن أن نفعل للعالم ما هو أفضل من أي بلـد آخـر، وأنـه يمكـن لنا الوصـول إلى أفضل المـوارد اللازمة لتعزيـز التنمية الاقتصاديـة، وأنـه يمكـن لنـا أن نعيش في وئـام مع البلدان التي لا تحمل حقداً علينا. وعلاوة على ذلك، فإن الصين لا يمكن أن تعتبَر على نطاق واسـع أنها دولة بحرية مهمة إلا عندما تقدِّم طوعاً، وبوعيٍ منها، السلع والخدمات العامة الدولية، والتي لا تشترط مقابلاً لها: التدخل في شؤون الدول الأخرى.

وأخيراً، فإن النهوض البحري للصين، لا يمكن أن يتحقق في يوم واحد، وربما يكون صعود وهبوط خلال العملية. وبالتالي، يجب على الصين أن تكون

مستعدة للعمل على المدى الطويل.

وإن مشـروع نهضة الصين البحرية هو، المسـعى المنهجي الطويل الأجل الذي ينطوي على اسـتثمارات في المؤسسـات، وفي الصناعات، وفي التجارة، وفي الوعي البحري، وفي التعليم، وفي التكنولوجيا، وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، فإن هذا المسعى ينطوي أيضاً على ضرورة التعاون بين مختلف الأطراف فـي داخـل الصيـن، وفـي خارجها على حد سـواء. وإن نهضـة الصين البحرية، يمكـن أن تتأثـر بالمنافسـة البحريـة بيـن مختلف الـدول، وكذلـك بالمعوقات والعثـرات التـي تلقـي بها القوى الخارجيـة، وكذلك بالتغيرات التي قد تحصل فـي الأنمـاط السياسـية والاقتصادية فـي العالم. ونظراً لتعـدد الأبعاد، وبالتالي التحديـات المطروحـة، وإمكانيـة حدوثهـا «صعـوداً وهبوطـاً»، في أثناء سـعي الصيـن كـي تصبـح دولـة بحريـة مهمة، فإنه لا ينبغي لنـا أن نتوقع بلوغ الهدف المـراد تحقيقـه بيـن عشـية وضحاهـا، وينبغي لنا بدلا من ذلك، أن نعدّ أنفسـنا لمعركة طويلة الأمد.

وإذا ألقينا نظرة إلى الوراء في تاريخنا، يجب علينا أن نتعلم كيف نفحص العوامل الرئيسية التي من شأنها أن يكون لها تأثير على النهوض البحري للصين، فحصـاً دقيقـاً. مـا هـو نـوع «الصين البحرية» التي يمكنهـا أن تصمد أمام اختبار الزمن؟ وهل هنالك أي سيناريوهات تاريخية أو خبرات، يمكننا أن نتعلم منها؟

هوامش الفصل الرابع

(1) Kang, Dexi (2008). CNPC Facing Competitive Pressure from the West in Iraq. *International Herald Leader*, 21 April.

(2) Kong, Zhiguo (2011). *Maritime Rights, Property Rights Competition and the Tunhai Policy*. Social Sciences Academic Press, pp. 92–95.

(3) Levathes, Louise (2004). *When China Ruled the Seas*. (Qiu, Zhonglin, trans.) Guilin: Guangxi Normal University Press, pp. 72–215; Sun, Guangqi (2005). *A History of Sea Navigation in Ancient China*. Beijing: China Ocean Press, pp. 419–421.

الفصل الخامس

التعلم من سلالة تيونتيانهان من منطقة هان الغربية

I- لماذا علينا أن نتعلم من سلالة هان الغربية؟

إن القضية الأساسية التي تواجه القوة البحرية للصين هي: كيف يمكن ضمان الأمن البحري في البلاد ضمن البيئة الحديثة، وما هي كيفية الحفاظ على التوازن بين الردع العسكري الفعال وبين تعظيم الفوائد المكتسبة من البحار. وعند القيام بذلك، يتعين على الصين أيضاً تطوير التماهي مع البحار، والشغف بها في نفوس أفراد شعبها. وهذا يعني: كيف يمكن للصين أن تضمن الأمن في البحار المحيطة بها؟ وكيف تقوم بقفزات التنمية الناجمة عن الاقتصاد البحري في بيئة يكون فيها توريد السلع العامة ذات الصلة من الحكومة غير كافٍ؟ وحيث تكون قدرات الأمة على التطوير، وعلى استغلال الموارد البحرية الوطنية لا تزال مقصرة؟

هذا الوضع مشابه للتحديات التي واجهت الناس في عهد أسرة هان الغربية قبل أكثر من ألفي سنة على اليابسة.

في أوائل عهد أسرة هان الغربية، تلاقى تفكير الحكام والناس على السأم من الحروب. واعتبر الجميع أن التنمية هي المهمة الأولى ليومهم، ومع السياسات التي استهدفت راحة الأمة وتعافيها كانت التعاليم الكونفوشيوسية تتعايش معها جنباً إلى جنب. ومع ذلك، فإن السعي من أجل التنمية المستقرة

كان مهدداً باستمرار من قبل الغزوات والمضايقات التي تتعرض لها زيونغنو في المناطق الحدودية. هذا السيناريو يشبه ما نراه اليوم: مشهد الصين المعاصرة التي تسعى إلى مزيد من التطوير، وتتبنى الدعوة إلى التعايش السلمي، ومع ذلك، فإنها تعاني من تطويق بحري لها، عداك عن أعمال الاستلاب البحري.

أهمية المناطق المتنازع عليها. وفي هذه الأيام، يجري التنازع على المناطق البحرية بسبب الكم الهائل من الموارد الحالية التي تحتوي عليها، وكذلك بسبب القيمة الاستراتيجية لهذه البحار. وكلما كبر حجم المساحة البحرية، ارتفعت معها فرصة استغلال مواردها القائمة والمحتملة، على حد سواء. لذلك، فإن المناطق البحرية الكبيرة هي الأكثر احتمالاً للاتصاف بقيمة استراتيجية أكبر. وفي ذلك الوقت، كان الإقليم الأكثر مناسبة للتنمية الزراعية أو للاستخدام الرعوي، أو إذا كان يمكن استخدامه كحاجز دفاعي طبيعي حصين، أو كمعبر للمرور، فإنه كان لا بد من أن يصبح موضوعاً للتنازع بين المتخاصمين، الحزب الذي تكون معه الأرض الأكبر، تكون لديه فرصة أفضل من أجل استغلال موارد الأرض من خلال وضعيته الإنتاجية. فالفريق الذي يسيطر على رقعة واسعة يكون له حظ أوفر لاستغلال خيرات الأرض، أما الفريق الذي يسيطر على حاجز دفاعي استراتيجي طبيعي، أو على ممر رئيسي، تكون له اليد العليا في حال اندلاع مفاجئ للصراع.

الأطراف المتنازعة. وفي أيامنا الحاضرة، تخوض حكومتنا المركزية منازعات بحرية مع كل من بعض الدول الأقوى، وبعض الدول الأضعف منها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لديها ما لديها من القوى السياسية المحلية، والأغلال المؤسسية التي عليها مواجهتها والتعامل معها. وهذا هو ما كانت عليه الحال في خلال فترة حكم سلالة هان الغربية: كان على تلك السلالة أن تتعامل مع جماعة زيونغنو القوية، وهم القوم الذين كانوا بارعين في الغزوات التي كانوا يقومون بها بسرعة البرق على الأرض، فضلا عن حاجتها إلى التعامل أيضاً

مع الممالك الأخرى الصغيرة التي بلغ عددها بالآلاف، مثل جماعة ييلانغ.

التوزيع الجغرافي للمناطق المتنازع عليها. إن الأزمات الحدودية البحرية التـي تعانـي منهـا الصيـن اليوم، تأتي من الشـرق، ومن الجنوب الشـرقي، ومن الجنـوب. وفـي مـا يتعلق بالمنطقتين الأخيرتين بشـكل خاص، فإنه وفي خلال عهد أسرة هان الغربية، كانت المشاكل الحدودية موجودة في الغرب، والشمال الغربـي، كمـا فـي الشـمال، والشـمال الشـرقي، وأيضـاً فـي الجنـوب الغربي، والجنـوب الشـرقي، وذلـك بالإضافة إلى قضايا أخـرى مطروحة على الحدود الشـمالية الغربية، والشـمالية، التي كانت بارزة على نحو خاص. هذا، وكانت بعض المناطق المتنازع عليها أكثر أهمية من غيرها.

تركيبـة الحقـوق البحريـة والبريـة للأمـة. وتتألف القـوة البحرية للأمة من المناطـق البحريـة، ومـن مختلـف الحقـوق المنصوص عليها فـي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهذه الحقوق، معنية أساسـاً باسـتغلال وتنمية الموارد البحرية من قبل الدولة ذات السـيادة. لذلك، فإن تحقيق القوة البحرية الكاملة للصيـن، أمرٌ ضـروري لتنميـة الصيـن، وهـدف سياسـي من أهـداف الحكومة المركزيـة. ولقـد تضمنـت الحقـوق علـى الأراضي في أيام سـلالة هان الغربية علـى السـيادة علـى الأراضي وحدها، وعلـى القدرة على تطوير هذه الأراضي. وفـي الوقـت نفسـه، فـإن تحقيق مثل هذه المجموعـة الكاملة من الحقوق على الأرض، كان يعني وجود نظام موحد ومسـالم ومزدهر في ظل حكومة سـلالة هان. ولقد كان تحقق هذا كله، أمراً لازماً ومطلوباً من وجهة نظر سـلالة هان الغربية الحاكمة، مثلما هو من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

القـدرة اللازمـة لدعـم الحقوق البحرية والبرية للأمـة. واليوم، فإن القوة، والحقوق البحرية، اللتين على الصين امتلاكهما من أجل تحقيق قوتها البحرية، إنما هما يشـتملان على القوة العسـكرية، وعلى القدرة على اسـتخراج الموارد الاقتصاديـة البحريـة. أما بالنسـبة لأسـرة هان الغربية الحاكمـة، وبصرف النظر

عن قوتها العسكرية، فإنها كانت في حاجة إلى قدرات على تطوير الأراضي واستغلالها من أجل تحقيق مجموعة كاملة من الحقوق على الأرض. ولكن، للأسف فمثلما تفتقر صين اليوم إلى القدرة على دفع كامل تكلفة القوة البحرية، فإنه في مكانٍ ما، كان حكام سلالة هان الغربية يفتقرون أيضاً إلى القوة المطلوبة لتحقيق مجموعة كاملة من الحقوق على الأرض. وكانت قواتهم لا تقوى على مجاراة قوات زيونغنو، التي أمضى رجالها حياتهم كلها على ظهور الخيل، وكانوا بارعين للغاية في الرماية. وعلى الرغم من أن جيش سلالة هان الغربية الحاكمة كان قادراً على تأمين السهول الوسطى، إلا أنه كان ضعيفاً نسبياً على الحدود، ولقد استطاع مواجهة عدد من التحديات من حيث تسوية النزاعات، والقيام بأعمال الردع الفعال لمضايقات الشعوب المجاورة المستمرة، التي تمثلت بأعمال الغزو، والتسبب بالأضرار التي لحقت بإمبراطورية سلالة هان الحاكمة الغربية. وعلاوة على ذلك، كان هنالك أيضاً حاجة إلى الوقت من أجل تحسين التقنيات الزراعية القائمة. وكان شعب هان الغربية لا يملك سوى خبرة وثقة بالنفس قليلتين في أعمال تطوير الزراعة في المناطق الحدودية. وفي غياب القدرات الكافية لتطوير المناطق الحدودية، باتت السيطرة الفعالة للحكومة المركزية على تلك المناطق أمراً غير مستطاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنطقة الحيوية استراتيجياً كانت واقعة في يد الخصم، مما يعني أن سلالة هان الإمبراطورية الغربية كانت في موقف سلبي في مسائل مثل الدفاع والهجوم الاستراتيجيين، كما في أعمال التجارة.

وبالتالي، فإن الموقف السلبي لحكومة سلالة هان الغربية في المناطق الحدودية، يشبه بالضبط تقريباً المأزق البحري نفسه الذي تشهده الصين اليوم. وفي كلتا الحالتين، نرى أن قوة الدولة لا ترقى إلى المستوى المطلوب. والمطلوب من الدولة هو أن تعمل على تطوير وتعزيز هذه القوة الداعمة، بينما هي تعمل في الوقت نفسه على تحقيق السيادة وعلى امتلاك الحقوق الكاملة

الضرورية من أجل إقامة بيئة آمنة وسلمية للتنمية الاقتصادية والتطوير.

وهذا هو ما تم تحقيقه بنجاح خلال فترة حكم سلالة هان الغربية. فلقد عمِل نهج الـ: «تونتيان» ضد جماعة زيونغنو، وساعد على تخفيف أزمات الحدود التي كانت تعاني منها سلالة هان الغربية من خلال السماح للأخيرة بتحويل المخاطر إلى فرص، وتحقيق نقلة نوعية، وعكسِ الموقفِ من حيث القوة النسبية في المناطق الحدودية. وفي نهاية المطاف، كان ذلك النهج قادراً على تحقيق مجموعة كاملة من الحقوق على الأرض، وعلى إرساء أسس متينة لتحقيق ازدهار لاحق لدولة سلالة هان الغربية. فما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من مثال سلالة هان الغربية؟

وبطبيعة الحال، فإن هنالك فرقاً كبيراً بين البحر والبر، كما أن الوسائل التي يمكن استعمالها من أجل استغلال وتنمية الموارد هي أيضاً تختلف بين الاثنين. وإن إنجاز الحقوق والمصالح البرية للأمة، تختلف في مداخلها ومتطلباتها وأساليبها عن تلك البحرية. وعلى سبيل المثال، فإن أعمال الدفاع والتنمية في المياه الإقليمية، هي أكثر صعوبة وتعقيداً بكثيرٍ، مقارنة مع الجهود المماثلة لها على الأرض. ففي حين أن التركيز في الأراضي يكون على الزراعة، فإن مصايد الأسماك هي الدعامة الأساسية للاقتصاد البحري. وبينما يكون المناخ على الأرض مائلاً إلى الاستقرار إلى حد كبير، وقابلاً بالتالي للسكن البشري على المدى الطويل، فإننا نرى أن المناخ في عرض البحر هو أكثر ضراوة من ذلك بكثير. وبالتالي، فإن ذلك يخلق ظروفاً أقسى بكثير مما قد يشهده الإنسان على الأرض. وفي الوقت الذي يتركز فيه الدفاع عن الأراضي على الأرض ذاتها إلى حد كبير، فإن الدفاع عن المناطق البحرية لا يقتصر على الدفاع عن الجزر، ولا عن المجال الجوي، ولا عن المياه السطحية فقط، ولكنه يمتد أيضاً ليشمل آلاف الأمتار تحت سطح الماء، نزولاً إلى قاع البحر. وإن الدفاع عن المساحات البحرية يشكل تحدياً لا يمكن أن يقارَن بالدفاع عن الأقاليم البرية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تغيرت أيضاً طبيعة القوة العسكرية. ففي العصور القديمة، كانت القوات التي يتم نشرها في المناطق الحدودية يتألف معظمها من الجنود المشاة، الذين كانت وظائفهم لا تتطلب مستويات عالية من الاحتراف. وعلى هذا النحو، فإنهم كانوا قادرين إلى درجة كافيةٍ على أداء كل من المهام الزراعية جنباً إلى حنب مع مهام الدفاع عن الحدود. بينما نجد أنه يطلب من أفراد القوات البحرية الحديثة مستويات مهنية وتقنية هي أعلى من ذلك بكثير. وعلاوة على ذلك، فإن حجم البحرية الصينية، وما لديها من إمكانيات وأصول، لا يصل إلى مستوى القيام بمهمة الدوريات في البحار العالية. وبالتالي، فإنه سيكون من الصعب على أفراد البحرية الصينية القيام بتنفيذ كل من المهام الاقتصادية، وأعمال الدفاع، في نفس الوقت.

ومع ذلك، فإنه لا يسعنا الاستهانة بقيمة الدرس الذي يمكننا اقتباسه من تجربة سلالة هان الحاكمة الغربية، وذلك من أجل الاستفادة منه لتحقيق مجموعة كاملة من الحقوق على الأرض، وكذلك في ما يتعلق بمأزق الصين البحري.

II- حول سياسة الـ: «تونتيان» في خلال فترة حكم سلالة هان الغربية

في مؤلَّفه الذي يحمل عنوان: «تاريخ سلالتي تشين، وهان»، كتب تشيان مو: «ما إن تأسست سلالة هان، حتى كان الحد من عدد الأسر، ومن الصعوبات الاقتصادية، من أكثر المشاكل انتشاراً»[1]. وهذا أيضاً ما تم تسجيله في مواضع عدة من مخطوطات هذا المؤرخ الكبير، وفي كتاب: هان، جاء أن تأسيس سلالة هان قد صادف وقتاً شهد معيشةً راقية، وضغوطاً مالية[2][3].

وعلى هذا النحو، ما كان من هذه السلالة الحديثة العهد، سوى القيام بتحويل تركيزها إلى تعزيز الاقتصاد. وهذا يعني أنه، ولفترة طويلة: ما كان

البلاط مستعداً لتوريط نفسه في صراع عسكري إلا عند الضرورة القصوى.

ولقد كان السبب الأول لهذا، هو أنه من الصعب تحمّل أعباء أي صراع واسع النطاق على خلفية من الاقتصاد الضعيف. أما السبب الثاني، فهو إنه بعد خمسة قرون ونصف من الصراع، وهي الفترة التي يمكن تسميتها بفترة الربيع والخريف، بات الناس يتطلعون إلى بر الأمان، وإلى الاستقرار في حياتهم أكثر من أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك، فإن الاضطرابات على المدى الطويل، قد أدت إلى انخفاض في عدد السكان، الأمر الذي جعل من الصعب على الدولة القيام بحشد ما يكفي من القوى البشرية للانخراط في الجيش. وإن أفضل مثال يوضح ذلك، هو أنه في خلال تمرد الدول السبع، فإن الإمبراطور جينغ، من سلالة هان، اختار أن يضحي بكبير مستشاريه الموثوق: «تشاو كيو»، لتجنب الاضطرار للذهاب إلى محاربة النبلاء الثائرين تحت قيادة: «ليو بي».

ومع ذلك، فإنه لم يكن هذا هو الحال مع خصوم سلالة هان، من جماعة زيونغنو، الذين كانوا شعباً محارباً، قادراً حتى على الحصول على منافع من الانخراط في الصراع العسكري.

كان سبب هذا، أولاً وقبل كل شيء: أن جماعة زيونغنو كانت في الأصل شعباً من البدو الرحل[4] الذين كان من المفترض أن حياتهم لم تكن حساسة، أو تشعرهم بالقلق إزاء احتمال أن اقتلاعهم من مناطقهم نتيجة للحرب، مقارنة بأبناء قومية هان.

ثانياً، مثلهم في ذلك الشعوب البدوية الأخرى، أمضى جماعة زيونغنو حياتهم إما في المراعي أو في الغابات[5]، وهذا يعني إنفاق الكثير من الوقت مع الوحوش. الأمر الذي أكسبهم براعة في مهارات عسكرية مختلفة، مثل ركوب الخيل والرماية والمهارات الأخرى، كما جعلهم على حافة الاستعداد للتنقل والرحيل في ما يسمى بـ: «عصر الأسلحة الباردة»[6].

وعلاوة على ذلك، كانت جماعة زيونغنو تعتقد أن القوة العسكرية أمر

أساسي من أجل الحفاظ على البقاء، وأصبحت تتمرس في هذه القوة في نزاعاتها العسكرية المختلفة التي تندرج بين النزاعات التي تنشب بين مختلف الشعوب البدوية[7]. وعلاوة على ذلك، تزامنت السنوات الأولى من عهد أسرة هان أيضاً مع بداية صعود إمبراطورية زيونغنو. ففي ذلك الوقت، كانت إمبراطورية زيونغنو تتمتع بالمكاسب التي تأتيها من العديد من النزاعات العسكرية. وكذلك من وجود مختلف الشعوب التي غزتها في المناطق الغربية[8]. فلقد أنشأت زيونغنو عدداً من الآمريات التي جمعت الضرائب من الشعوب المهزومة المندمجة معها حتى في عمليات الغزو، من أمثال جماعتي: دونغهو، ولولان[9]. وهكذا، فإن الدافع وراء زيونغنو، في ميلها نحو الصراع: احتمال تحقيق مكاسب مادية[10]، وإمكانية تحقيق مكاسب سياسية[11].

وإنه لمن السهل علينا أن نرى كيف أن سلالة هان الغربية باتت في وضع غير مؤات لها في الصراع بين الطرفين.

ولم يكتفِ جماعة زيونغنو بأعمال القتل والنهب في خلال اجتياحاتهم المتكررة لقومية هان، بل لقد كان لديهم أيضاً اليد العليا في التعامل الدبلوماسي مع أبنائها. وقد تحقق ذلك من خلال الاعتماد على أفراد الأخيرة الذين استسلموا لهم في صياغة أكثر العمليات أو الاستراتيجيات التي كانت أيضاً أكثر فعالية في السيطرة على هان الغربية[12]، مثل استراتيجية «السلام القسري من خلال المعارك». وبسبب من الضغوط العسكرية التي مارستها جماعة زيونغنو[13]، لم يجد شعب هان في سعيه للسلام، بدأً من اللجوء إلى تدابير مثل تبادل الهدايا والزيجات المدبرة بين نبلاء هان، ونبلاء زيونغنو، وإنشاء المدن التجارية في المناطق الحدودية (دونغوانتشي). وذلك طيلة السنوات الـ: 70 ونيف، قبل أن يقرر الإمبراطور ووُوْ بدء عملية عسكرية معاكسة ضد زيونغنو في عام 129 قبل الميلاد، حيث كان شعب هان الغربية قبل هذا التاريخ، يجدون انفسهم ببساطة، في وضعِ العاجز أمام التفوق العسكري المطلق للـ: زيونغنو.

وبصـرف النظـر عـن شـبه الإبـادة التـي عانـى منهـا جماعـة غـوازوّ فـي: بّينغتشـانغ[14]، والجهـود المبذولـة التي ذهبت سـدى في خـلال تطويق جماعة الـ: «مايـيّ»[15]، فـإن العديديـن من نبلاء وقادة ومسـؤولي هان العسـكريين بما فيهم: الملك شـين هان، والملك لو وان يان، والملك زهونغهانغ يو، والملك ليو سـوي تشـاو أيضاً، فإنهم إما استسـلموا، أو عملوا سـراً مع زيونغنو. (انظر كتـاب هـان: تقاليـد زيونغنـو، رقم 64 جزء 1). ولقد وجدت «هان» نفسـها غير قـادرة علـى الـرد ضـد زيونغنـو فـي خلال اثنتي عشـرة غزوة مـن الغزوات من مختلف المسـتويات[16]. وأحد أفضل الأمثلة المعروفة هو: معركة شـياو بّاسّ، في العام 166 قبل الميلاد[17]. والتي حاول خلالها جماعة زيونغنو شن غزوٍ على نطاق واسـع باسـتخدام 140,000 من الرجال. ولقد اسـتجاب الإمبراطور وَنْ بتكليف خمسـة من كبار قادته العسـكريين بقيادة جيش عظيم مع عدد كبير من المركبـات والفرسـان، لخـوض معركة مع زيونغنـو. ومع ذلك، فلقد كمَنَ لهم جماعة تشانيوّ في داخل سور الصين العظيم لأكثر من شهر، ولكن قوات هان لم تستطع إلحاق أية خسائر بشرية بالعدو. ومع ذلك، فإن المؤرخين يذكرون أنه ما إن قامت قوات الـ: هان بمطاردة العدو في ما وراء سور الصين العظيم، حتـى ارتـدّت قـوات العدو عليهم. ففشـلهم حتى في قتل نفـرٍ واحدٍ من قوات الـ: زيونغنو طيلة شـهر من الحرب يجعل من الواضـح أن جماعة الـ: زيونغنو لـم يكونـوا قـد طردوا فعلاً، بل كانوا يسـتدرجون خصومهم في تكتيكات الكر والفر في ميدان الصراع.

وعندمـا نقـوم بوضـع هذه الحقائق معا، فإننا نجد أنها تعني حقيقة واحدة رهيبة: تقول: حتى وإن كان «السلام» ليس مشكلة، ما دام أن اكتسابه ممكن من خلال إخلاء الساحة أمام العدو مرة بعد أخرى. ومع ذلك، إذا كان الاستئساد على فريق معيّن قد بلغ درجة إفقاده كل صبر، أو احتمال، فما الذي يمكن أن يحدث بعد ذلك؟

عنـد هـذه النقطـة، بدأت آراء تشـاو كيو تكسـب انصاراً لهـا في الحكومة المركزية لأسرة هان الغربية. وفي رأيه، أن هجوماً عسكرياً واحداً ضد زيونغنو سـوف يكون بمثابة رادع فعال ضد هجماتهم. واعتبر أن السياسـة الحربية التي تقوم على مبدأ: كل هجوم سـوف يرد عليه بهجوم مقابل، هو السـبيل الوحيد للخـروج مـن هـذا الوضـع. وتنعكس وجهـات نظره على الأغلـب، في ثلاث مذكرات قام بتقديمها إلى البلاط الإمبراطوري بشأن مسائل الإصلاح العسكري وتعزيـز القـدرات الدفاعيـة لـ: هـان. (كتاب هان، للمؤلفين: يوان آنغ، وتشـاو كيو، رقم 19).

فـي أول مذكـرة لـه، ركـز تشـاو كيو علـى اقتراح الإصلاح العسـكري في مجالات التضاريس، والأسلحة، والتكتيكات، والقيادة، وما إلى ذلك، بناء على جوانـب القـوة والخصائـص المحددة لجيوش هـان الغربية، وجيوش زيونغنو. ومع ذلك، فإنه كان قد رأى أن الحل الذي يقترحه لن يخفف على الفور من حدة قضايا الدفاع على الحدود الشمالية. وهي قضية تتمثل بالخرق المتواصل للـ: زيونغنو لحدود هان، كما تتعلق بمشكلة الزراعة أيضاً[18]. وبالتالي، فإنه اقترح كذلـك فـي تقريريه الثانـي والثالث اللذان رفعهما إلى العرش: القيام بإجراءات لنقل بعض أناس هان إلى مناطق الحدود كوسيلة لتأمين هذه المناطق، وتشجيع الدفاع من قبل المدنيين، وإقامة المستوطنات على مقربة من بعضها البعض.

وفي موضوع ملء المناطق الحدودية بالمهاجرين كوسيلة لتأمين الحدود، أكد على الحاجة إلى تحسين الخدمات العامة، وإلى توفير المزايا التي من بينها: منـح الألقـاب المحليـة، وإمكانية الخلاص من الموظفين، ومنح المسـاعدات للمهاجرين لتأسيس أسرهم، ومنح الممتلكات والأموال، ومنح وسائل الإنتاج والإقامة، لجذب سكان يرغبون في البقاء على المدى الطويل. فهؤلاء السكان: سوف يستعاض بهم عن القوات النظامية المتمركزة التي كان من اللازم تبديل عناصرها مرة واحدة على الأقل في السنة.

ومـن حيـث تشـجيع المدنييـن في هـذه المناطق على تولـي الدفاع عنها، أوصـى بإنشـاء قـوة محليـة قوية جيدة التمويل تكون حسـنة التآلـف مع الحياة في المناطق الحدودية، وجيدة الاطلاع عليها. وعلى أن تكون لها مهارات في ركوب الخيل، وفي الرماية، وفي الظروف المناسبة للمعارك. واقترح أيضاً أن يتـم تشـجيع السـكان المحلييـن على تقديم العون لبعضهـم البعض في أوقات الطـوارئ. أمـا بالنسـبة لبنـاء المـدن الكثيفة، فإنه جعل المطلـوب ألا يقل عدد الأسـر القاطنة فيها عن 1000 أسـرة. بحيث أنهم يتشـاركون مع طواقم مخافر الحدود بدعم بعضهم للبعض الآخر من أجل جعلها أقل عرضة لهجمات الـ: زيونغنـو، ومـن أجـل منعهـم من الدخول إلى أراضي هـان، ومن أجل مضاعفة الصعوبـات أمـام اعتداءاتهـم. وهكـذا، أصبحت هذه التدابيـر الثلاثة جزءاً مما سمي لاحقاً: استراتيجية الـ: تيونتيان.

وهكذا، اعتمدت الحكومة المركزية اقتراحات تشـاو كيو. ووفقاً لكتاب: هان، فإنه بعد تقدُّم تشـاو بمذكرته الثانية من القصر بشـأن قضية زيونغنو، فإن الإمبراطور وَنّ قرر قبول اقتراحه، وبدأت سياسة تجنيد المهاجرين إلى الحدود في العام 169 قبل الميلاد[19]. وفي زمن الإمبراطور وُوّ، تم تنفيذ خطة تيونتيان أخـرى علـى نطـاق واسـع كوسـيلة للدفـاع ضد وحتـى قهر، زيونغنو وسـواها مـن الشـعوب الأخـرى المعتديـة فـي المناطق الغربية. ولقد جـرى تنفيذ ثلاث جـولات علـى الأقـل، مـن خطة تيونتيان على نطاق واسـع فـي صيف عام 127 قبل الميلاد. وتم إرسال 100,000 من المهاجرين إلى شياوفانغ، مع أكثر من ثلاثـة ملاييـن آخرين، تم إرسـالهم إلـى ماولينغ في العام 119 قبل الميلاد. كما تـم نقـل مـا مجموعـه 725,000 مـن المعوزين من غواندونغ إلى لونجكسـي، بيدي، زيهي، آمرية شانغ، كويجي[20]. وفي العام 111 قبل الميلاد، «تم نشر ما مجموعه 600,000 من المسـؤولين والجنود إلى زهانغيى، جيوتشـيوان، آمرية شانغ، شواوفانغ، زيهي، وهيكزي من أجل الدفاع عن الأراضي المحلية[21].

وفـي وقـت لاحـق، تـم تطوير مفهـوم الـ: «تيونتيـان» بإدخـال المزيد من المتغيرات عليه مثل: «مينتيون»، و«تجونتيون»، و«فانتيون». بالإضافة إلى التدابير التي اعتمدت أيضاً من قبل الأسر الحاكمة اللاحقة في الصين لأغراض دفاعية. كإنشاء شينجيانغ للإنتاج، وفيلق البناء في أكتوبر 1954 وهيلونغجيانغ للإنتاج، وفيلق البناء في أغسـطس 1968 بعد تأسـيس جمهورية الصين الشـعبية في عام 1949. وكلها يمكن اعتبارها بمثابة تطبيقات حديثة لمفهوم الـ: «تيونتيان».

III- الوضع العسكري، واستبدال الضرائب

وهكـذا، وفـي أعقـاب تنفيذهـا لاسـتراتيجية الــ: «تيونتيـان» وجدت هان الغربية نفسها في تحسن كبير في الكثير من المواقف، وخاصة من حيث قدرتها على مواجهة التهديدات على الحدود البرية.

وكمـا هـو متوقـع، ما إن أخذت اسـتراتيجية الـ: «تيونتيان» مكانها بشـكل جدي في المناطق الحدودية في شمال، وشمال غرب، وجنوب غرب، وجنوب شرق البلاد، مثل: زِيْهِيْ، وشْواوْفانغ، وجيوتشيوان، وماوْلينغ، حتى شهد جيش هان الغربية أيضاً تغييراً جوهرياً من حيث موقفه تجاه كل من زيونغنو، وكيونغنو وبعـض التهديـدات الخارجيـة الأخرى. وتظهر السـجلات أن مـا بين عام 133 قبـل الميـلاد وعـام 92 قبـل الميلاد فإن قوات هان الغربية التحمت في عمليات قتالية كبيرة مع زيونغنو، ومع كوريا، وكذلك مع الممالك الغربية مثل تشـيانغ الغربية، ودايوان، في ما مجموعه 17 موقعة[22]. ولقد درجت قوات هان في ما مضى قبل ذلك، أي في أربعة من الصراعات التي وقعت قبل 127 قبل الميلاد، على الخروج من المواجهات إما من دون أي شـيء، أو بالشـيء القليل جداً. ومع ذلك، وبعد تنفيذ استراتيجية الـ: «تيونتيان»، فقد حدث تغير كبير في عدد الأعـداء الذيـن قتلـوا، كما تصاعدت أعداد قتلى الأعداء بسـهولة إلى عشـرات الآلاف في ما بعد.

وعـلاوة علـى ذلـك، بعـد تنفيذ اسـتراتيجية الـ: «تيونتيان» بـدأ تفوق هان فـي التعبئـة العسـكرية، وفي وتيـرة المعركة أيضاً، في الظهـور. فقبل العام 133 قبل الميلاد، كانت قوات هان الغربية تلعب دور اللاعب السلبي أساساً عندما تشـارك فـي الصـراع مع زيونغنو، وغالباً ما بـدت عاجزة كلما تعرضت لهجوم من زيونغنو. كما كان لديها صعوبة في تعبئة قوات كافية لممارسة الضغط على العـدو. كمـا كانـت محاولات التعبئة هذه تتسـبب بالأذى لاقتصاد البلاد، كلما تم حشد القوات العائدة من دون الكثير من الربح أو المجد. وكلما تمّ تسريح هذه الحشود بعد فترة قصيرة من الزمن[23]. ومع ذلك، وبعد العام 124 سنة قبل الميلاد، أي بعد ثلاث سـنوات من تنفيذ اسـتراتيجية الـ: «تيونتيان» على نطاق واسع، تغير الوضع تماماً لمصلحة هان. إذ أنهم لم يتمكنوا فقط من حشد مئات الآلاف من الجنود دفعة واحدة، بل أصبحوا أيضاً قادرين على حشدِ الجيوش الكبيرة للصراعات على وتيرة تجاوزت أي فترة سابقة أخرى خلال حكم سلالة هان الغربية. وبصفة عامة، لم يكتف جنود هان الغربية بالأداء الجيد على نحو متزايد ضد زيونغنو، بل إنهم برزوا أيضاً بأداءات متميزة من حيث اضطلاعهم بصراعات الدفاع عن الحدود، معلنين بذلك عصراً جديداً في تاريخ الصين.

وفي حين أن التحسن المذهل في الأداء العسكري هو وبكل تأكيد، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالآثار التراكمية للسياسات الاقتصادية والمالية التي جرى اتباعها في فترات متتالية من ولايات حكام البدايات لسلالة هان الغربية، لكننا مع ذلك، لا يمكننا إهمال تأثير استراتيجية الـ: «تيونتيان» من حيث الاستبدال العسكري. ما هو مدى أهمية وتأثير هذا الاستبدال؟ يمكننا الحصول على إجابة جيدة على هذا السؤال عن طريق الإجابة على السؤالين التاليين.

السؤال الأول هو: لماذا كان أداء جيش هان الغربية أداء سيئا ضد زيونغنو قبل تنفيذ استراتيجية الـ: «تيونتيان» على الرغم من أن حشد القوات كان يجري من الأساس على نطاق واسع؟ والسؤال الثاني هو: لماذا كان جيش هان الغربية

غير قادر على الدخول في معارك مستمرة مع الغزاة أو ضد التهديدات السابقة لتنفيذ استراتيجية الـ: «تيونتيان» على نطاق واسع؟

لا يمكننا الإجابة على هذين السؤالين ببساطة من وجهة نظر القوة الاقتصادية. وذلك لأنه مقارنة بفترة حكم سلالة هان الغربية المبكرة، أي في خلال عهود الأباطرة: «وَنْ»، و«جينغ» (180–141 قبل الميلاد) كان المركز المالي للدولة قد تحسن إلى حد كبير. على الرغم أنه من الناحية الاقتصادية، لم يكن الوضع مثلما كان عليه في زمن الإمبراطور «وُوْ» (141–87 قبل الميلاد) عندما «كان لدى الناس ما يكفي من الطعام، وعندما كانت العائلات مدعومة بشكل جيد، ومخازن الحبوب ممتلئة سواء في العاصمة، أو في المناطق النائية، كما كانت هناك فوائض في المستودعات الحكومية. أما في العاصمة، فلقد كان يجري كنزُ الكثير من المال بحيث أن سلاسل من العملة كانت تتعفن، ولا يعود يمكن التحقق من مقدار مبالغها. كما وضعت الحبوب الطازجة في مخازن الحبوب فوق الحبوب المخزّنة من السنوات السابقة إلى أن فاضت وتعرضت للهواء حتى أصبحت فاسدة وغير صالحة للأكل[24]. وكان عامة الناس يقتنون الخيول الخاصة بهم. خيولٌ صار عددها يمكن أن يلفت النظر في الشوارع، بل وأكثر منها الخيول السارحة بين مسارات الحقول. وحتى أن أولئك الذين يذهبون إلى لقاء على فرس عادية كانوا يمنعون من الدخول. كما كان باستطاعة حراس البوابات أن يأكلوا حبوب الدُّخن واللحوم، وإنه ليمكننا اعتبار ما جاء في وصف بان غيو لهذا التغيير الجذري في العادات، وكيف أن ارتداد الناس إلى البساطة في مدى خمسة إلى ستة عقود لم يتم إلا في خلال عهود كل من الملك تشنغ، والملك كانغ، من أسرة تشو، وفي عهود الأباطرة «وَنّ»، و«جينغ»، من أسرة هان[25] [أي وصف بان غيو]: وصفاً واقعياً.

ولا يمكن العثور على الجواب على ذلك إلا في حقيقة أن التطبيق الواسع النطاق لاستراتيجية الـ: «تيونتيان» قد عزز بالفعل قوة جيش سلالة هان الغربية.

ويمكــن ملاحظــة ذلــك مــن مــا يلــي: أولاً وقبل كل شــيء، إن اســتراتيجية الـ: «تيونتيــان» قدمــت تيــاراً لانهائياً من أفراد قوات الدفاع عن الحدود. وحتى وإن كان العلماء يختلفون في الرأي حول النطاق الذي سـببه تأثير اسـتراتيجية الـ: «تيونتيان» في خلال فترة حكم سـلالة هان الغربية، فإن جميع الذين بحثوا في شـأن اسـتراتيجية الـ: «تيونتيان» وما انطوت عليه في مسـألة الدفاعات في أثناء فترة حكم سلالة هان الغربية، يجمعون على أهمية هذه السياسة[26].

وعــلاوة علــى ذلــك، فــإن القــوى البشــرية المعنيــة بتنفيذ اســتراتيجية الـ: «تيونتيان»، كانت عنصراً هاماً من دفاعات الحدود. وهذا يعني أيضاً أن وجودهم ساهم إلى حدّ كبير في تعزيز القدرة القتالية لجيش سلالة هان، مقارنة بما كانت عليه الحال مع أسلافهم. ولقد كان هؤلاء العناصر الذين يشتركون في المعارك، أكثر دراية ببيئة الحدود، وكذلك بالقتال على ظهور الخيل في المناطق الجبلية. وعلاوة على ذلك، وحيث أنه قد تم إسكان أسرهم في المناطق الحدودية، فلقد أعطاهم ذلك سـبباً جديداً للقتال بشـجاعة لأن حماية البلاد باتت تعني بالنسـبة إليهم، حماية منازلهم، والعكس بالعكس. وبذلك صارت حماية البلاد بالنسبة إليهــم كان مفهومــاً أقــل تجريداً. ومقارنة بالقوات الآتية من أماكن أخرى بعيدة فإن الحنين إلى الأهل والديار كان يتسبب في بعض الأحيان في تقويض روحهم القتالية. وبالتالي، كان هناك فرقاً كبيراً سواء من حيث مستوى الروح المعنوية، أو القدرة القتالية في أرض المعركة، بين جنود الـ: «تيونتيان»، وبين أسلافهم.

وأخيراً، ومع استراتيجية الـ: «تيونتيان» صارت الإمدادات التموينية تصل إلــى مناطــق الحــدود بســرعة أكبر. وكذلك، فإن المسـتوطنين صـاروا في كثير من الأحيان هم الجنود أيضاً. وهكذا، صار يمكن للقوات المدافعة أن تتسـلم الإمدادات والمواد التموينية بسرعة، وأن تعود إلى الاستراحة في المستوطنات الـــ: «تيونتيانيــة» بمجــرد عودتها من أرض المعــارك. كان هذا على النقيض من الترتيبات السابقة، حيث كان على الجنود العودة إلى ثكناتهم التي انطلقوا منها

(وكثير منها كان في عمق السهول الوسطى) للراحة[27]. وفي بعض الأحيان، كان جزءاً كبيراً من القوات في حاجة إلى استبدال[28]، ومن ثم السير ذهاباً وإياباً بين أرض المعركة وبين الثكنات والحاميات في عملية من شأنها أن تأخذ سنة واحدة أو أكثر في المجموع. ومما لا شك فيه، أن تنفيذ استراتيجية الـ: «تيونتيان» قد اختصر دورة الإغاثة وتبديل القوات والسفر عبر المسافات لهذا الغرض بشكل فعال.

وإن بين سلسلة الهجمات التي تم شنها ضد الـ: زيونغنو في ربيع العام 123 قبل الميلاد، وبين سلسلة الهجمات الاستباقية التي شنها هُيُوْ ضدهم في ربيع وصيف العام 121قبل الميلاد، كان هنالك مجرد فترة قصيرة من استراحة المحاربين، فترة لم يكن من الممكن تخيلها قبل البدء بتنفيذ استراتيجية الـ: «تيونتيان». قبل ذلك، كان الأمر مبدئياً يحتاج إلى عدة سنوات لتجهيز وإنجاز أي تحرك عسكري واسع النطاق. ولقد كان هذا صحيحاً حتى عندما بدأ وِيْ كينغ بتوجيه هجماته المحدودة على الـ: زيونغنو: إنها فترة لا تزيد عن حوالى سنة واحدة بين كل هجوم وآخر.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه وبالرغم من شحّ المصادر والأدلة حول هذه الجبهة، إلا أنه لا يزال باستطاعتنا الاستنتاج أن مستوطني الـ: «تيونتيان» الذين لم يكونوا منظَمين إلى القوات الأساسية المدافعة، قد شكلوا قوة ميليشيا كبيرة استطاعت من جهة أولى أن تقوم بصدّ الهجمات الحدودية المحدودة، وأن تخفف بذلك بعض الضغط عن القوات النظامية، بينما ومن جهة ثانية، استطاعت أن تقدم خدمات الدعم لهذه القوات في أثناء المعارك الواسعة. خدمات من نوع تقديم المساعدة في الجهود الدفاعية، نقل المؤن إلى الجنود المحاربين، العمل كأدلاّء للجنود والقوات، وتقديم الإسعاف الطبي لهم، وما إلى ذلك.

وفضلاً عن الدور الذي لعبته استراتيجية الـ: «تيونتيان» في نطاق التبديلات

في البنية العسكرية المباشرة، فإنها لعبت أيضاً دوراً استبدالياً بارزاً في الحقل الضرائبي.

فانطلاقاً من توصيات تشاوَ كْيُوْ في صلب استراتيجية الـ: «تيونتيان»، والمنافع والدعم الفعليين اللذين تلقاهما مستوطنو الـ: «تيونتيان» من الدولة، يمكننا أن نستنتج أن الاستبدال الذي حصل في الحقل الضرائبي كان يقع في خانة النتائج غير المخطط لها لاستراتيجية الـ: «تيونتيان»، تلك الاستراتيجية التي كانت مهندسة في الأساس لأغراض الدفاع عن الحدود فحسبْ، ولم تكن المنافع المالية لتجول في خواطر واضعيها.

ومع كل ذلك، ومع التنفيذ المدعم مالياً لاستراتيجية الـ: «تيونتيان»، فإنه بدا من الجليّ أنها قد أعطت بدورها مردوداً مالياً بارزاً، كان أهم ما فيه تخفيض النفقات اللوجيستية.

وفي خلال فترة حكم سلالة هان الغربية، كانت تكلفة نقل «دان» واحدة من التموينات إلى عمال يقومون بشق طريق في مناطق جنوبي غربي البلاد، كانت في الواقع تعادل تكلفة نقل 64 «دان»[29]. وإذا نظرنا إلى المخاطر العالية التي يرتبط بها نقل التموينات العسكرية، نجد أن تكلفة نقل ما يعادلها من التموينات إلى الجنود المنتشرين عند مسافة الطريق ذاتها ربما ستكون أعلى من ذلك. وفي مذكرته المرفوعة إلى بلاط الإمبراطور وُوْ، لاحظ موظف البلاط، الرسمي زْهُوفُوّ يانّ أن تكلفة نقل التموينات كانت «دان» واحد في مقابل 30 زهانغ. وهذا يعني أن تكلفة نقل «دان» واحد من التموينات العسكرية إلى الحدود الشمالية في أثناء فترة حكم الإمبراطور كْونْ، كانت ستعادل 192 ضعفاً لهذه التكلفة (*Book of Han: Yan Zhu, Zhu Maichen، Wuqiu Shouwang, Zhufu Yan, Xu Yue, Yan An, Zhong Jun, Wang Bao and Jia Juanzhi,* no. 34 part 1)

وفي تقدير متحفظ لـ: هانغ جينيان، وشان زياومينغ، أجرياه في العام

1997، فإنهمـا قـدّرا عـدد الجنـود المدافعين الصينيين الذين قامت سـلالة هان الغربية بنشـرهم عند الحدود بـ: 300000 جندي. وهذا يعني أنه لو تمّ إيجاد نصف تموينات هؤلاء الجنود من المناطق المحلية، فإنه سيبقى على الدولة أن تقوم بتأمين ونقل أربعة ملايين «دان» من التموينات. وستكون التكلفة الإجمالية لتأمين التموينات إلى حرس الحدود وعائلاتهم فقط في حدود 25600 دانور، أي مـا يقـارب خمسـة أضعـاف الضريبة المفروضة علـى 55136900 «دان» من الحبـوب كمـا كان يتـم جبايتهـا فـي أيام كل من: هْوانْغْ، وتْشَـنْ. وهذا يعني لو أننـا اعتمدنـا معـدل نسـبة 10 «دان»، فـي مقابل كل «دان» واحـد من التموينات المشـحونة بحسـب حسـاباتهما، فـإن التكلفـة الإجمالية للتموينات العسـكرية ستصل إلى 79,8٪ من جبايات الدولة السنوية من ضريبة الحبوب.

وحيـث أن عـدد جنـود حمايـة الحـدود المنتشـرين للدفاع عنها سـيكون عنـد عـدد يفـوق 300000 سـنوياً، مع اخذ نسـبة تكرر الاشـتباكات الحدودية بعيـن الاعتبـار، ومـع أخذ التزايـد في التموينات اللازمـة لتغطية أعلاف خيول المحاربيـن الخيالـة، فإن التموينات التي سـتكون لازمـة لجنود حرس الحدود في كل سـنة سـتزيد بكل تأكيد، عن ثمانية ملايين «دان» كما احتسـبها كل من هْوانْغْ، وتْشَـنْ. وبذلك، فإن تكلفة التموينات العسـكرية ستلتهم ريع الضرائب الحكوميـة علـى الحبـوب بكاملهـا. ومع هـذا، فإن هذا الأمـر غير ممكن على الإطلاق. وإن من شـأن هذه الحسـابات أيضاً أن تجعل تكلفة قوات دفاع قوية عـن حـدود هـان الغربيـة التي وقفـت عند تقديرات تتراوح بيـن 800,000 إلى 900,000 أمراً يبدو أكثر قبولاً.

وبالتالـي، فـإن تحصيـل كامـل ضرائب الحبوب حسـب هوانغ وتشـن لا يمكـن أن يكـون كافيـاً لتوفير الدعـم الكافي لتمويل الصراعات المتكررة. ومع ذلك، فإن سـجلات الصراع العسـكري متوفرة بكثرة، وإمبراطورية هان الغربية كان لديهـا فـي الواقـع، قـوات حرس حدود بلغت ذروة عددهم 800,000 إلى

900,000 جندي. ثم، إن هناك فقط أربعة أسباب محتملة لهذا التناقض: (1) إما أن يكون هوانغ وتشن قد بالغا في تقدير عدد القوات. (2) أو هما بالغا في تقدير حصص التموينات الغذائية. (3) أو هما لم يحسنا تقدير أرقام ضريبة الحبوب. (4) أو أن تقديراتهما قد أغفلت نسبة تغطية هذه الاحتياجات التموينية من موارد محلية.

وعندما ننظر إلى دراسات التغيرات السكانية، وكذلك إلى حصص التموين العسكرية، وإلى الضرائب في عهد أسرة هان الغربية: فإننا نرى أن هوانغ وتشن قد قللا من أهمية أعداد القوات[30]، ومن مقدار الحصص التموينية اللازمة. ومن ناحية أخرى، فإن تقديراتهما لتحصيل الضرائب عن الحبوب قد جاءت مرتفعة جداً[31]. وبالتالي، فإن التفسيرات الثلاثة الأولى غير صالحة. إلا أن التفسير الأخير هو الممكن. وبعبارة أخرى، كان هوانغ وتشن قد قللا من مدى مساهمة استراتيجية الـ: «تيونتيان» في تغطية الحصص والإمدادات اللازمة لقوات الدفاع عن الحدود، وهي مساهمة كانت تغطي أكثر من نصف التكاليف كما ذكر الثنائي.

وفي خلال فترة حكم الإمبراطور وُوْ، نقلت إمبراطورية سلالة هان الغربية عدة ملايين من المستوطنين إلى مناطق الحدود تمشياً مع استراتيجية الـ: «تيونتيان». ووفقاً للدراسات التي قام بها شو زهويون، فإن هؤلاء الرواد قد ساهموا بحوالى 40٪ من إجمالي قيمة ريع الأراضي. واستناداً إلى هذه الإحصائية، فإن قيمة الريع التي كان يؤديها المستوطنون قد تحولت إما إلى الجيش أو إلى الدولة، وذلك جنباً إلى جنب مع عائدات العمل الآتية من أداء القوات النظامية العرَضي في مستعمرات التونتيان أحيانا، وكذلك عائدات تحصيل الضرائب عن الحبوب من السكان المحليين، ربما كانت كل هذه كافية لتمويل جيش نظامي من 300,000 إلى 1000000 نفر.

وعلى مر السنين، انتقلت سلالة هان الغربية من سياسة التحريك المؤقت

لأعداد صغيرة من المهاجرين إلى الحدود، إلى سياسة التحريك الواسع لمئات الآلاف من المستوطنين التيونتيانيين حتى صارت كل دفعة من المهاجرين المستوطنين تناهز (ما يصل إلى 600,000) ثم أخيراً انتقلت نحو سياسة التينتيان العسكرية. وبصرف النظر عن إزاحة العبء المتمثل في ضرورة الدفاع عن الحدود، الذي قامت بتلبيته هذه السياسة، فإن هنالك سبباً رئيسياً آخر لاعتماد الدولة المتزايد سياسة التيونتيان، ولعله نجاح هذه السياسة في توفير حصص الإعاشة للقوات المنشورة على الحدود.

وإن التجارب المباشرة لـ: زهاو تشونغ غيو مع هجرات التيونتيان المؤقتة في مقاطعة هوانغزهونغ، تبين بوضوح هذه النقطة[32]. ففي مذكرة قام برفعها إلى الإمبراطور شوان لطلب بعثة تيوانتيان، ذكر تشاو ما يلي: «لأن الحبوب التي يستهلكها جنودي وخيولهم، والماشية، قد بلغت 199630 hu شهرياً»، في حين «إن الحبوب التي يتم نقلها من مديرية الزراعة تكفي لإطعام 10,000 شخص في السنة». وبالتالي، فإنه يعتقد أن ممارسة التينتيان من شأنها أن تساعد على التخفيف من مشكلة إمدادات قواته، وأيضاً إنها «تؤدي إلى فائض ووفورات كبيرة».

وهكذا، كانت سياسة التيونتيان واحدة من السياسات التي ساعدت الدولة على توفير النفقات التموينية العسكرية، فضلا عن التوفير في تكاليف شحن حصص تموين العائلات والجنود، والإمدادات الأخرى إلى المناطق الحدودية.

من وجهة نظر الإدارة العامة، كان من الممكن توزيع تحميل هذه التكاليف على جميع المواطنين في البلاد – على شكل ضرائب قابلة للتحصيل – لأنها نشأت عن إدارة السلع العامة.

بالتأكيد، فان سياسة التيونتيان قد ساعدت الدولة في توفير النفقات التي كان لا بد من تغطيتها على خلاف ذلك، أي بحسمها من مجموع الضرائب المحصلة: ومن هنا، فإنها كانت بمثابة وسيلة فعالة لاستبدالها بالضرائب[33].

فتأثير الميزة الاستبدالية العسكرية والضريبية للسياسة التيوتيانية أعطى إمبراطورية سلالة هان الغربية المال الكافي من أجل مقاومة فعالة للمضايقات والتهديدات الآتية من القوى والانتماءات السياسية الأخرى في خارج الحدود، وخلق لديها بيئة محلية سلمية ومستقرة من أجل المزيد من التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن ممارسة استراتيجية التيونتيان قد حققت فيما حققته تأمين وظيفة حراسة الحدود، بحيث امتدت منافعها إلى تضخيم فائض ميزانية إمبراطورية سلالة هان الغربية إلى نقطة كانت تبدو مستحيلة، إلا أنه، وبعد الانتصارات الحاسمة على زيونغنو، وعلى شعوب المناطق الغربية، وعلى جنوب غرب وشرق يوي، وكوريا، فإن هان الغربية تعافى اقتصادها بسرعة جنباً إلى جنب مع ازدياد عدد السكان. كما تمت استعادة مناخ السلام.

ونتيجة لذلك، ومع بداية حكم الإمبراطور زهاو، تمت عودة اللاجئين، وتم إحياء المزيد من الأراضي والحقول، وتحقق المزيد من الفوائض. وما إن اعتلى الإمبراطور شوان العرش حتى بات الناس مستقرين وآمنين، وحتى فاضت المحاصيل التي باتت تغني لسنوات، مما خفض سعر الحبوب إلى خمسة «كيان» في مقابل كل «دان»[34]. وهكذا، كان «تشيان مو»، محقاً في قوله: «إن سياسة التيونتيان قد أظهرت تأثيراً كبيراً منذ فترة حكم كل من الإمبراطورين زهاو، وزوان».

IV- تحقق استراتيجية الاستيعاب والردع عند الحدود

وبينما تم تنفيذ سياسة التيونتيان إلى حد كبير في المناطق الحدودية حيث كثافة السكان ضئيلة ومتفرقة، فإن هذه السياسة بحد ذاتها، كانت عاملا رئيسيا في تنمية المناطق الحدودية مثل شينجيانغ وقانسو ونينغشيا.

أولاً، وقبل كل شيء، فإن سياسة التيونتيان قد جلبت معها المعرفة بالممارسات الزراعية إلى مناطق الحدود. فتم استيراد بذور النباتات، والأدوات

الزراعية، والطرق الزراعية من السهول الوسطى. وتم استخدامها على نطاق واسع. وأجريت أيضاً أعمال الري[35]. ووفقاً لتشانغ زيزيان، كانت سياسة التيونتيان عاملا أساسيا في تعزيز التنمية الزراعية في المناطق الحدودية الشمالية الغربية في خلال فترة حكم سلالة هان[36]. وتظهر الدراسات الجارية على التاريخ الاقتصادي في شينجيانغ أيضاً أن سياسة التيونتيان في خلال فترة حكم سلالة هان الغربية، وفي فترات أخرى، قد ساهمت في تطوير الكثير من الأراضي الموات[37]. كما أدت هذه السياسة أيضاً إلى ولادة اقتصادات أكثر حيوية، بعد أن نمت التجارة من حيث الحجم، ومن حيث النطاق. وبعد أن أصبح الاقتصاد أكثر استقراراً، بدأت تجمعات الأسواق العادية أيضاً بالظهور.

ولقد أدى ازدهار التجارة والتنمية الزراعية إلى مزيد من الازدهار في المناطق الحدودية. وإذا اتخذنا المناطق الشمالية من صحراء أولان بوه، كمثال: فإننا سنجد أن هذه البقاع هي في الأصل نادرة السكان، ولكن بعد حكم الإمبراطور وُوْ: تم استحداث آمرية شواوفانغ، وخاصة بعد أن كانت جماعة زيونغنو قد هزمت تماماً في خلال عهدي الإمبراطورين تشاو، وشوان. وبعد ذلك، ولمدة أجيال، لم يشهد أحد منظر نيران الاستغاثة وطلب النجدة. كما ازدادت أعداد الناس. وتضاعفت أعداد المواشي والخيول حتى ملأت السهول. أما الحصون والقلاع الحدودية فقد بقيت مغلقة بإحكام. وأما الأبقار والخيول فقد اجتاحت الحقول. وعلى امتداد ثلاثة أجيال، لم يأتِ إنذار يمكن سماعه من نباح كلب. ولقد تخفف الشعب من وطأة الخدمة العسكرية ومن أعمال السخرة والتجنيد[38]. هذا ما كان عليه مدى نجاح تطوير المناطق الحدودية.

ومع التنمية في المناطق الحدودية، بدأت عملية استيعاب الشعوب المختلفة، وبدأت مناطق الحدود الشمالية الغربية الصينية التقليدية تتلاحم. وكان حكام سلالة هان الغربية قد أنشأوا النموذج الأساسي لسياسة التيونتيان في المناطق الحدودية. وهي السياسة التي تابعت تنفيذها السلالات اللاحقة أيضاً.

وهي تمثلت بتحريك القوات والمستوطنين نحو المناطق الحدودية، حيث كان الجنود والمستوطنون يعيشون جنباً إلى جنب مع السكان المحليين.

وإن أكبر ميزة جاءت بها سياسة التيونتيان من الناحية العسكرية، هي نجاحها في بناء الردع الفعال. ومن ناحية ثانية، فإن التأثير والوجود القوي للدولة بما جاءت به من الأقوام المستوطنين إلى مناطق الحدود، جعلت أولئك الذين كانوا أضعف من الناحية التاريخية، يقبلون بوجود المستوطنين التيوتيانيين، وأسرهم، ولا يعارضون العمل والعيش جنباً إلى جنب مع هؤلاء القادمين الجدد. بل باتوا يساهمون في تسهيل اندماج هؤلاء السريع. ومن ناحية أخرى، فإن سياسة التيونتيان قد عملت أيضاً بمثابة رادع للشعوب المحلية، وتسببت في جعلهم يفكرون مرتين بمغبة وتكلفة أي اضطراب أو مقاومة أو تمرد من جانبهم مع ازدياد وجود هؤلاء المستوطنين بينهم.

ولكن لأن هذا النوع من الردع كان ذو طبيعة صالحة وتأسس على مبادئ خالية تماماً من العبودية والاستغلال والقهر، وذلك بهدف تعزيز التسامح والمساواة والانسجام بين مختلف الشعوب، لذلك لم تكن هنالك خلافات حادة بين السكان المحليين وبين الوافدين الجدد. وبدلا من ذلك، فإن هذه السياسة جلبت تفاهماً أكبر بين المستوطنين، وبين السكان المحليين. وبعد البدء بتنفيذ سياسة التيونتيان في خلال فترة حكم سلالة هان الغربية، كانت هناك أيضاً حالات معينة طلبت فيها الشعوب الأضعف من بين سكان المناطق الغربية، من الحكومة المركزية فعلاً القيام بتنفيذ هذه السياسة في أراضيهم.

وعندما كانت مجموعة من «الغرباء» تستقر في قرية ما، فلربما كان حضورها يستثير إما الاشتباه والريبة، وإما الفضول والود من جانب السكان المحليين. ومع مرور الوقت، ومع تزايد الاتصال والتواصل والتفاعل والتأثير المتبادل، فإن كلا من الفريقين كان يبدأ بالعمل بشكل طبيعي مع الفريق الآخر كجيران وشركاء. وعلاوة على ذلك، فإن ما ساعد على سلاسة تنفيذ سياسة

التيونتيان، هو السبب الصالح الذي يقف وراءها، مما ساهم في تحويل نظرة السكان المحليين. وبالتالي، وفي نهاية المطاف، كما يبين التاريخ، فإن شعوب الحدود المختلفة التي يتم استيعابها معاً، سرعان ما تتعلم من بعضها البعض، وبالتالي تتحسن حياة الجميع في سياق تلك العملية.

وكانت عملية الاستيعاب لمختلف الشعوب في المناطق الحدودية على نحو فعال تعني أيضاً عملية دمج حضارة هواشيا (خصوصاً في شكل الحضارة الزراعية في تلك المرحلة) مع الثقافات المحلية التي تعود إلى الأماكن التي يتم فيها تنفيذ استراتيجية التيونتيان (خصوصاً في شكل الحضارة البدوية). وكان هذا يعني أيضاً عملية دمج هذه المناطق في الصين نفسها. فإذا كانت حضارة الهواشيا غير قادرة على التعايش مع تلك الثقافات، وبالتالي انتصرت الثقافات المحلية عليها في سياق المنافسة، مما قد يؤدي إلى مقاومة فعالة لها، أو القضاء عليها، أو إلى استتباب السيادة للثقافة المحلية: فإن هذا يجب أن يعني ضرورة توقف حدود الصين عند هذا الحد. وكان هذا هو السبب في فشل الصين القديمة في استيعاب أو قهر ما هو كوريا اليوم، فضلا عن فيتنام، في عدة مناسبات. وبالتالي، فإن عملية استيعاب مختلف الشعوب في المناطق الحدودية قد لعب دوراً غير مباشر في نشر الحضارة الصينية، وفي توسيع حدود الصين.

V- المناطق الحدودية، وإنشاء حقوق الملكية

وكما أشار أوين لاتيمور، فإنه في الأماكن التي نفذت فيها سلالة هان الغربية سياسة التيونتيان، أي في المناطق التي تقاطعت فيها الممارسات الزراعية مع الحياة البدوية، وكذلك حيث تمازج شعب الـ: هان مع شعوب الأقليات الأخرى، فقد بقيت حقوق الملكية في تغير مستمر لفترة طويلة من الزمن نظراً للمنازعات بين نفوذ من جاؤوا من السهول الوسطى، وبين نفوذ القبائل

من أهل المراعي. وتشـمل الأمثلة على هذه المنازعات، تلك التي وقعت بين إمبراطوريتي: كوين، وهان، وكذلك الصراع الذي دار بين الأخيرة وبين جماعة الـ: زينغنو للسـيطرة على الروافد الوسـطى والعليا للنهر الأصفر، وكذلك من أجل السـيطرة على الأجزاء الشـمالية والجنوبية من منطقة: يِنّ شـانّ الجبلية في الشـمال، فضلا عن الصراع من أجل السـيطرة على المنطقة الواقعة جنوب نهر لياو، وسلسلة جبال كينغان العظمى، في شمال شرق البلاد. وتشمل الأراضي الأخرى المتنازع عليها بين شـعب هان الغربية، وبين شـعوب المناطق الغربية الأخرى، أو جماعة زيونغنو في الغرب، وهي مساحات شاسعة تمتد من جبال تيانشان على طول الطريق إلى بحيرة بلخاش، ووادي فرغانة، ومن البامير على طول الطريق إلى النهر الأصفر. وفي المناطق التي لم تمارِس فيها السلطة العامة سلطتها القسرية، وحيث لـم تكن مختلف الحقوق واضحة ومصنّفة، وحيث لـم تكن هنالك علاقات قانونية سـلمية تأخذ مجراها، أي قبل أن تجري تسـوية ما يسمى بقضية السيادة: فإن حقوق الملكية لـم تكن في الأساس، موجودة. وهذا الوضع، مشابه للوضع الذي تجد فيه الصين نفسها في هذه الأيام، في ما يتعلق بحقوقها ومصالحها في وجه الدول البحرية المحيطة بها[39].

ومـع ذلـك، ومـن خلال تنفيذ سياسـة التونتيان، أنتصـرت هان الغربية في نهايـة المطـاف علـى زيونغنـو، أولاً بتحقيـق حقوق الملكية، ومـن ثم الحقوق السيادية في هذه المناطق الحدودية في نهاية المطاف. وعلاوة على ذلك، فإن الحل لـم يكن من الممكن أن يكون أكثر بسـاطة. ففي عدة مناسـبات، تمكنت دولـة هـان الغربيـة مـن اسـتقدام المزيـد من الأفـراد في هجـرات جماعية إلى المناطق الحدودية.

ومـن أجـل تجنيـد الدفعة الأولى مـن المسـتوطنين التيونتيانيين، عرضت دولة هان الغربية سـلة من العروض الجذابة للمجندين المحتملين، مثل توفير الإغاثـة فـي حالات الكـوارث، والتخفيف من العقوبة، ومنـح الألقابْ النبيلة،

والأمـوال، ومـا إلـى ذلـك. وبالإضافـة إلى هذا، فقد أعطي للمسـتوطنين أيضاً مساكن ووسائل إنتاج معينة. وحتى أنه تم ترتيب الزيجات للعازبين منهم. ومع هذه الشروط، لم يعد أمام هان الغربية أية مشاكل في تجنيد المستوطنين بأعداد كافيـة. ولكـن، فـي هـذه الحالة، كيف أمكن للدولة أن تنجح في جذب من هم أكثر رغداً إلى المناطق الحدودية؟

لا يوجـد سـوى تفسـيرين اثنيـن معقوليـن هنـا: الأول هـو أن التجارة في المناطق الحدودية كانت مربحة على نحو خاص، والثانية، هي أن الأناس الأكثر رغداً كانت تجذبهم حقوق الملكية المسـتقبلية الواعدة مع سياسـة التيونتيان. ولقـد علقـت هـان الغربيـة أهمية كبيرة على ممارسـة الزراعة، وعلى اسـتخدام الأراضي.

وبما أن سياسة التيونتيان لم تكن سوى سياسة ستتبعها الدولة على المدى القصير؛ بحيث أنه ما لم ينتهِ النزاع العسكري حتى ينتهي العمل بها، وبالتالي، لا بـد مـن أن تقـع إدارة أراضـي التيونتيـان فـي أيـدي القطاع الخـاص. وعلى هذا النحو، فإنه بات من الطبيعي أن المشـاركة في تنفيذ سياسـة التيونتيان في المناطق الحدودية ستكون فرصة ممتازة للاستثمار، وللريادة في حقل الأعمال. فبعـد كل شـيء، إن العديـد مـن موظفي المحاكم، ومن أعضـاء العائلة المالكة كونـوا ثرواتهـم علـى خلفيـة من حيـازة الأرض (يانغ شِـينغمِنّ، 1990). فعلى سـبيل المثـال، لدينـا رسـالة خطيـة مكتوبة على شـريحة من الخيـزران من قِبل أحد المستوطنين التيونتيانيين يشكر فيها مسؤولاً معيناً لاستقدامه إلى الجنوب الغربـي كجـزء مـن الهجـرة التيونتيانيـة. ونحن نعلم أن هذا الكاتب كان سـابقاً يعيش في فقر، ولكنه في الجنوب الغربي أصبح قادراً على تأسيس أسرة، كما أنه صار ثرياً.

وبصرف النظر عن الفوائد المذكورة أعلاه، الممنوحة لكافة المستوطنين، فإن المهاجرين الأكثر رغداً قد أعطيت لهم القدرة على أداء إدارة أراضٍ هي على

نطاق أكثر اتساعاً وأهمية، وذلك من أجل القيام بتنمية أفضل لهذه الأراضي. ولقد تلقى هؤلاء الأفراد أيضاً بعض الامتيازات من الدولة لتمكينهم من القيام بذلك. فعلى سبيل المثال، في الأيام الأولى لتطبيق سياسة التيونتيان قامت الدولة بمنح مساحات واسعة من الأراضي لهؤلاء الأفراد بأسعار مخفضة أو حتى مجانا، وحتى أنها قامت بشراء المنتجات الزراعية والحيوانية من هؤلاء الأفراد. ونتيجة لذلك، نمت ثروات هؤلاء بشكل كبير، وظهر العديد من التجار ورجال الأعمال الأثرياء في سياق هذه العملية[40].

ومع ذلك، فإن الاحتمالات التحفيزية التي قدمتها سياسة التيونتيان لم تكن لتعني أن المستوطنين المشاركين قد تمكنوا من الحصول بسهولة على ما هو أقرب إلى حقوق الملكية اليوم. فإن أقصى ما نالوه إنما كان عبارة عن «حقوق ملكية على الورق». وعلاوة على ذلك، وحتى ولو كانوا قادرين على ملء خزائنهم لفترة ما، فإن هذا لا يعني أنهم سيكونون قادرين على توفير ذلك لأجيال وأجيال من أحفادهم القادمين. فخلال فترة حكم سلالة هان الغربية، كانت الحدود بين أراضي الصين المؤكدة، وبين أراضي القبائل والمراعي، تشهد تنافساً وتجاذباً إلى درجة كبيرة، وكانت السيطرة على هذه الأراضي في حالة تغير مستمر. ومع ذلك، وكما ذكر أعلاه، كان المستوطنون سعداء بالتوجه إلى المناطق الحدودية لنيل حقوق الملكية هذه، على الورق. ولقد كان بعض المهاجرين يعملون في كل من الإنتاج والدفاع العسكري معاً، في حين أن البعض الآخر كان يعمل في حراثة الأرض وفي حراسة الحدود. ومثل هذه المهام المتعددة التي كان المهاجرون يقومون بها في آنٍ معاً، قد ساعدت الدولة في نهاية المطاف على تحقيق وتحويل «حقوق الملكية على الورق» إلى حقوق ملكية حقيقية مناسبة. ولم تعد حقوق ملكية الدولة موضوعاً للنزاع والتجاذب، بعدما اكتسبت حقوقها السيادية عليها.

وفي وقت من الأوقات لم تكن حكومة هان الغربية قادرة على توفير فعال للمصالح العامة التي من أهمها الدفاع الوطني. ولكنها وجدت طريقة استبداليه فعالة في سياسة التيونتيان. هذه السياسة لم تتوقف عند حدود مساعدة الدولة في معالجة مشاكل نقص المهارات في حرب الجبال، وفي مهارات الفروسية بين أفراد قواتها، بل إنها حلت أيضاً مشاكل التجنيد في القوات، كما حلت مشاكل التعبئة والنقل والإمدادات أيضاً. وعلاوة على ذلك، كانت هذه السياسة أيضاً مفيدة بشكل غير متوقع في تخفيف الضغوط على الموازنة العامة للدولة، وفي تحقيق الاستقرار في حدود هان الغربية، وفي استيعاب الشعوب المختلفة، وفي توضيح وتصنيف حقوق الملكية، وما إلى ذلك. فلقد كانت بالتأكيد سياسة تمثل الحجر الذي أصاب عدة عصافير معاً، إذا جاز التعبير. والسؤال المطروح هنا: كيف يمكننا أن نطبق هذه التجربة على مأزق الصين البحري في هذه الأيام، وما هي الدروس التي يمكن لنا أن نستخلصها منها؟

إن أكثر الدروس المباشرة التي يمكن أن نستخلصها هي أن هذه السياسة قد خلقت دورة إيجابية في الاقتصاد. فلقد قدمت الحكومات المحلية والقوات العسكرية المعونة المتبادلة، بعضها للبعض الآخر، من طريق تعزيز المشاركة بينهم.

فالفكرة الأساسية وراء هذه السياسة هي خلق دورة إيجابية بين الاقتصاد وبين الحكومات المحلية والقوات العسكرية. لماذا قامت سلالة هان الإمبراطورية الغربية بتحويل أعداد كبيرة من المهاجرين في اتجاه الحدود البرية في إطار سياسة التيونتيان؟

السبب الأول يتمثل في تلبية حاجة الشعب القوية لتأمين سلامة الحدود البرية. فمع ازدياد عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الحدودية، ومع رغبة الشعب بتأمين أمن الحدود، فإن تأمين بيئة مزدهرة أصبح بذلك أكثر توافقاً مع

الحاجة إلى الوحدة الوطنية. ولقد كانت هذه المواءمة أساساً لرغبة الشعب في تأمين حماية أقوى للحدود من قبل الدولة، وفي قيامها بصيانة الحدود الوطنية.

ثانياً، أن هذه السياسة سوف توفر تدفقاً مستمراً من الجنود الذين لديهم القدرات المناسبة والحوافز الأقوى. فأفراد هذه القوات، الذين يعيشون حياتهم، وتتجذر أسرهم في المنطقة الحدودية، هم الأكثر دراية بالبيئة المحلية وبتضاريسها. وعلاوة على ذلك، فإنهم الأقوى إيماناً بالحاجة إلى حماية البلاد، لأنهم الأكثر عرضة لخسارة كل ما لديهم أثناء القتال.

ثالثاً، إن من شأن هذه السياسة أيضاً تعزيز الشعور بالشرف بين القوات، وكذلك حسن التأكيد على أهمية السكان المحليين الذين هي تهدف إلى حمايتهم. فعندما يعيش الجنود مع سكان الحدود فإن ذلك يعني أن القوات تكون قادرة على أن تشهد الأفراح اليومية للسكان المحليين الذين يعيشون في سلام ووفرة. هذه الأفراح التي تقع على عاتقهم مسؤولية حمايتها. من ناحية أخرى، فإن هذه القوات ستقدّر أيضاً أهمية دور السكان المحليين عند تلقي الإمدادات والدعم اللوجستي منهم. وقد ترغب الصين الاقتراض من هذا الخط من التفكير في إطار سعيها لتحقيق تطورها نحو البحار بوتيرة أسرع، وكذلك من أجل تحقيق مجموعة كاملة من الحقوق والمصالح البحرية لنفسها. فعلى سبيل المثال، يمكن للصين أن تقوم بتشجيع الناس على الاستقرار في المناطق الساحلية، وكذلك على توظيف المزيد من الاستثمارات في الصناعات ذات الصلة بالبحر. كما وأن البحرية الصينية يمكن أن ننظر أيضاً إلى أمر تركيز جهود التوظيف في المناطق الساحلية.

كما يجب بذل العناية اللازمة لجعل جميع أصحاب المصلحة متحمسين لهذه المصلحة تماماً. فخلال فترة حكم سلالة هان الغربية، ترافق تطبيق سياسة التيونتيان مع تدابير مثل منح حقوق الملكية مجانا، فضلا عن تقديم المساعدة من أجل تسهيل التوطن. كما منحت القوات والجنود المتقاعدين حقوق إدارة

الأراضي على الأراضي الزراعية، الأمر الذي طمأن هذه القوات، في حين أن ذلك قد أدّى إلى خلق الظروف المؤاتية لرجال الأعمال من أجل توفير الخدمات اللوجستية التي تشتد الحاجة إليها، كما من أجل تطوير التجارة عبر الحدود. ومن أجل تعزيز مفهوم التنمية البحرية بين الناس على مستوى البلاد كلها، إلى درجة أنه يصبح ذلك جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الوطنية، فإنه يتعين على الصين أيضاً أن تتخذ التدابير الملائمة بحيث تصبح قضية ولوج أعالي البحار مسألة حياة أو موت بالنسبة للحكومات المحلية، والمؤسسات، والمدنيين، والعسكريين معاً.

أما الدرس الأكبر الذي يمكن لنا أن نستخلصه هنا فهو: إن الحدود التي يمكن لها أن تصمد أمام اختبار الزمن، إنما هي نتيجة لاستمرار المنافسة بين الطرفين المتنازعين في المناطق الحدودية من خلال نهج التجربة والخطأ.

في خلال فترة حكم سلالة هان الغربية، تم تنفيذ سياسة التيونتيان بصورة رئيسية في المناطق المتنازع عليها بين شعب هان وبين جماعة البدو الرحل. وحالة تبدل الأيدي المستمرة بين سيطرة شعب هان على هذه المناطق مرة، وبين سيطرة البدو على هذه المناطق مرة أخرى، يمكن أن يُعتبَر إلى حد ما، أشبه بعملية التجربة والخطأ، الجارية على كلا الجانبين من حيث تحليل التكاليف والمنافع.

وإن هناك مستويين لهذه العملية: على المستوى الأول، ثمة منافسة من حيث كفاءة إنتاج الطريقة الزراعية للحياة، في مقابل حياة البدو الرحل. وعلى صعيد آخر، كان ثمة التنافس بين الطرفين من حيث الكفاءة في إدارة هذه العملية لناحيتي أسلوب إدارة الحكم، أو أسلوب إدارة الحرب.

بصفة عامة، فإن الأمر التالي سهل التأثر بالأمر السابق[41]. وكلما كان الوضع غير مستقر مع السابق، مع عدم وجود علامة واضحة للحل، فإن هذا الأخير يكون أيضاً في حالة مماثلة من الفوضى. وذلك لأنه من وجهة النظر

الإداريـة، فـإن كلا الطرفيـن تكون لهما عادة توقعات لأرباح مقبلة تفوق الواقع إلى حد كبير. وهذه الفجوة بين التوقعاتِ وبين الواقعِ، تعبر عن نفسـها بحالة من التغير المتواصل تبعاً للطرف الذي يكون في وضع ممارسـة السـيطرة في هذه المناطق الحدودية. ومع ذلك، فإنه ما إن يستقر الغبار على سطح المستوى الأول من التجربة والخطأ، حتى تأتي عملية التجربة والخطأ في المستوى الثاني إلـى نهايتهـا أيضـاً. وذلـك لأن أية مقارنة بين كفـاءة إدارة كلا الطرفين في هذه المرحلـة سـوف تصبـح واضحة إلى حد ما: فقيـاس قدرات أحدهما الإجمالية على السـيطرة السياسـية، وتكلفة إدارة المنطقة الحدودية المعنية إنما هي مبنية على أساس تحقق مستوى معين من الفائدة الناتجة عن هذه الإدارة.

فـي الجـزء الأخيـر من الصراع بيـن إمبراطورية هان الغربية وبين زيونغنو، تحسـن أداء كلا الطرفيـن فـي مـا كان يعتبـر نقطـة قوة عند نظيـره. وهذا يعني، أن كليهما بات يسـتخدم موارد الأرض وفقاً لمبدأ اسـتدرار الحد الأقصى من المنفعة منها[42]. لذلك، فإنه في هذه المرحلة، صار قرار أي من الطرفين باختيار المهاجمـة، أو التراجـع، أو التحصـن، أو التخلي عن المواقع: محكوماً بكامله بقدرة هذا الفريق على تحقيق التعبئة اللازمة من أجل السيطرة السياسية، ومن أجل تعزيز فرص استدرار موارد كافية لتغطية تكاليف إدارة الأراضي. كأن يقول هذا الفريق: «بدون جبال كيليان، فإن ماشيتنا لا يمكن أن تتكاثر. وبدون جبال يانزهيّ، لن تحصل نسـاؤنا على الإمدادات اللازمة من أحمر الشـفاه». ولهذا، فإن جماعة زيونغنو قررت الانسحاب شمالا بدلا من القيام بهجوم مضاد على الرغـم مـن أن جبـال كيليـان ويانزهـيّ جبـال مهمة جداً بالنسـبة لهم على وجه التحديد. أما السـبب: فهو لأن هذه الجماعة لم تجد نفسـها في وضع مكافئ يسمح لها بمطاحنة قوات هان الغربية.

وإن النظـر إلـى أهميـة قوة البلاد من زاوية قدرتها على طرح مقاومة فعالة يمكـن أن يتجلـى فـي الأهمية التي علقتها هان الغربية على المناطق الحدودية.

فبعـد هزيمـة زيونغنـو على يد هان الغربية، فإن الأخيرة تمسـكت بدقة بمسـألة جعل نسبة التكلفة إلى الربح تسير في مصلحتها إلى المدى الأقصى الممكن. ولذلك، فإنها استقرت على الحدود مع زيونغنو على طول خط هطول الأمطار السنوي mm800 – وهو الخط الذي يحدد وضعَيّ الإنتاج، فضلا عن تأثيرهما على السياسية – كما يقول أوين لاتيمور. ومع ذلك، كانت حدود هان الغربية تمتد في الواقع إلى ما هو أبعد من هذا الخط، لتشـمل مسـاحات شاسـعة من المراعـي التـي باتـت أيضاً تحت سـيطرة هان. والسـبب في ذلـك: هو الأهمية الاسـتراتيجية لمنطقـة الحـدود. فتحكُّـم فريق مـا، في منطقة معينـة إنما يمكن ترسيخه بنطاق أكبر من السيطرة من حيث كل من الحجم والنفوذ.

وفـي المناطـق الحدوديـة، كان يتـم تحديد الحدود بين هـان الغربية وبين زيونغنـو فـي ضـوء سلسـلة من الصراعـات التي يمليها التسـابق على الأراضي المنتجـة، وذلـك فـي سـياق فترة طويلـة من التجربة والخطـأ. وإن هذه العملية التاريخيـة توفّـر لنـا منظوراً عملياً إلى حد كبير عن مدى مسـتقبل الصين، وعن كيف قد يبدو هذا المسـتقبل في ضوء الموقف الحالي لها في ميدان المنافسـة البحرية الدولية، وفي ضوء نزاعاتها مع الدول الأخرى بشأن جزيرتها، وبشأن سواها من الخلافات الإقليمية.

علـى الرغـم مـن أن تأثيـر المحيطات على التنميـة الاجتماعية للأمة ليس بالأمر الواضح تماماً حتى اليوم، فإن الأهمية الاستراتيجية للمحيطات والجزر المتنـازع عليهـا إقليمـا، مـن أجل الأمة، إنما هو أمـر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوة الشـاملة للبـلاد، وكذلـك بتطويـر واسـتغلال قدراتهـا البحرية. فالقوة الشـاملة للدولة تحدد القيمة النسـبية للمصالح البحرية الثابتة نسـبيا، من أمثال: شـرايين النقل، والجزر، المناطق البحرية المحددة، وما إلى ذلك. هذا في الوقت الذي تحدد فيه قدرات الدولة على تطوير واستغلال مواردها البحرية: ما هو المدى الـذي يمكـن لهـا الوصول إليه مـن أجل الحصول على الفوائد من المحيطات.

وتحديد هذين العاملين يقرر أيضاً درجة كل من المشاركة والاستثمار الطويل الأجل للأمة في المنافسة البحرية الدولية (بما في ذلك النزاعات حول الجزر وغيرها من الأراضي البحرية).

لذلك، اذا كانت الصين تريد أن تظهر على رأس القائمة في المنافسة البحرية الدولية، فإنه يجب عليها أن تسجل النصر النهائي في مسائل الجزر، والمياه المتنازع عليها. والطريقة الأساسية لتحقيق هذا بالنسبة إلى الصين، إنما هي في مواصلة التنمية النشطة للاقتصاد بشكل عام، وكذلك برفع شأن اقتصادها البحري من أجل أن تنمو قوتها الوطنية، هذا إلى جانب تطوير العلاقة بين القوة الوطنية وبين الاقتصاد البحري. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً أن يضاف إلى ذلك توجيه الدولة ودعمها من أجل أن تصبح الصين قادرة على تعزيز إمكانياتها في تطوير واستغلال الموارد البحرية في أقرب وقت ممكن. وبهذه الطريقة، وطالما أن الحكومة قادرة على العمل من أجل تعزيز ما لدينا من نقاط القوة المتعددة، فإننا سنكون قادرين على تحقيق نتيجة مُرضية للصين في مجال التنمية البحرية، وفي ميدان حماية القوة والسيادة البحرية.

الدرس الثالث بالنسبة لنا هنا هو: يجب علينا تقديم الخطط التي تلبي الاحتياجات الدفاعية والتنموية، والتي تترك مجالا للتجارة وللتبادل الثقافي.

ولضمان إمكانية تسخير المحيطات بالكامل من أجل تنمية الصين، ومن أجل أن تصبح الصين دولة قادرة على تحقيق مجموعة متكاملة من أسباب القوة البحرية السيدة، فإنه من الأفضل لنا، ناهيك عن تعزيز إمكانياتنا في تطوير واستغلال الموارد البحرية، أن نعزز أيضاً قدراتنا الدفاعية البحرية بطريقة تستهدف توفير الأمن للتنمية الوطنية وارتفاع صعود النجم البحري للصين. وكل هذا، يتوافق مع النهج المزدوج لسياسة التيونتيان، أي مع انخرط الناس الذين يعيشون في المنطقة الحدودية، في كل من أعمال الدفاع والإنتاج عند الحدود، معاً.

وبالتالي، ونظراً لأن الأمر سيستغرق من الصين وقتا، وموارد كبيرين من أجل تعزيز إمكانياتها في تطوير واستغلال الموارد البحرية، فضلا عن تعزيز قوتها البحرية، وذلك من حيث مصادر التمويل، ومن حيث القوى البشرية والمادية والتقنية وغيرها؛ ونظراً إلى أن مخاطر لا بد من أن تواجه الصين في أثناء الانتقال إلى مرحلة اتخاذ طريقها إلى التطور في الوقت نفسه نحو المحيطات، إلا أن هذه المخاطر يجب أن تبقى عند حدودها الدنيا. من هنا، فإننا نقترح استراتيجية مماثلة لتلك التي اعتمدتها استراتيجية التيونتيان. وهذه الاستراتيجية يمكن تطبيقها في بناء قوة بحرية، إلى جانب تعزيز قدرات تنمية الموارد البحرية واستغلالها في البلاد، فضلا عن رفع قدراتها الدفاعية إلى درجة معينة. وإننا نرى أن هذه الاستراتيجية تمثل خيارنا العملي.

ويجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية المقترحة، إقامة التبادلات التجارية، وكذلك الثقافية، باعتبارها عنصرا، أو داعماً لهذا التبادل. ومن جهة أخرى باعتبار أنها هي أيضاً جزء من الخبرات المتراكمة لدينا عن سلالة هان الغربية عندما كانت تمارس استراتيجية التيونتيان ضد جماعة الـ: زيونغنو.

في الأيام الأولى من الصراع بين هان، وزيونغنو، فإن «جيا يي» كان قد تقدم باقتراحه المعروف بـ: «ثلاثة نماذج وخمسة طعوم» (san biaowuer). وهو ينطوي على استراتيجية تستخدم بموجبها هان الغربية بضائعها الوفيرة، والجيدة، وكذلك نمط حياتها الفاخرة نسبياً، وثقافتها النابضة بالحياة للفوز على زيونغنو، والنجاح في تحويلها من الداخل، في الوقت نفسه، وذلك من خلال قيم الاحترام والإخلاص والمودة حسبما يصدر عن العرش. لقد كانت هذه فكرة لتقسيم زيونغنو من الداخل من خلال طرح هذه «القنابل المغلفة السكر» بحيث «لن تكون زيونغنو بعد ذلك قادرة على النوم أو الراحة ما لم تتذوق حلاوة هذا الطعام»[43].

كما كتب «جيا يي» أيضاً عن أهمية المدن التجارية في المناطق الحدودية،

فقال: «كلما أعطيناهم أكثر باتوا أكثر جوعاً، وكلما ازدادوا ثراءً، صار احتواؤهم أسـهل». وكلمـا ارتفـع حجم التجارة، فإن زيونغنـو أصبحت أكثر اعتماداً على أسواق وبضائع هان الغربية. وفي الوقت نفسه، وكلما تضاعفت المكاسب التي يحصلون عليها ازداد تركيزهم على العلاقات السلمية، وكذلك ازداد امتناعهم عن استخدام القوة.

ويظهر التاريخ أن سياسة «ثلاثة نماذج وخمسة طعوم» ما لبثت أن أصبحت عنصـراً مكمـلاً ممتـازاً لاسـتراتيجية التيونتيان في خلال فترة حكم سـلالة هان الغربيـة. وكانـت مخـاوف الزيونغنـو مـن التطور السـلمي لدولة هـان الغربية، وانهيارهم في مواجهة هجمات هان الغربية[44]، واستسـلام بعض ملوكهم لها، من أمثال: «هوهانيي»، و»تشانيو هوانيي»، كلها أمور ذات صلة باعتماد جماعة زيونغنو الثقافي والتجاري على شعب هان الغربية[45].

أما الدرس الرابع الذي يمكن استخلاصه فهو: يجب على الدولة أن تأخذ زمام المبادرة في التنظيم والتخطيط، مع إعطاء السيادة أولوية على المصالح.

ويتضمـن تطويـر البحريـة عـدداً من الجوانب. فدولة غير منظمة الشـؤون لا تبطـئ معـدل التنميـة فقـط، بـل إنهـا سـوف تعقِّد أيضـاً الجهـود الرامية إلى إنشـاء قوة مؤسسـية قوية لتعزيز قدرات تنمية الموارد البحرية للصين، والقيام بحسـن اسـتغلالها. وبالتالي، من أجل تنفيذ الاسـتراتيجية المقترحة وغيرها من الاسـتراتيجيات المصممـة لدعـم كل القدرات الدفاعيـة للصين والاحتياجات التنموية البحرية بشـكل صحيح، يجب علينا أن نسترشـد بالممارسـة التيونتيانية مـن أجـل صياغـة خطة شـاملة. وعـلاوة على ذلك، يجـب أن تنفذ هذه الخطة بشـكل منظم، خطوة بخطوة وبطريقة توقيت جيد من أجل تسـخير كامل لقوة مواردهـا المتضافـرة[46]، والتقليـل من تأثير مختلف العقبات. ولم تكن سياسـة التيونتيـان المطبقـة فـي خـلال فتـرة حكم سـلالة هـان الغربية ناتجـة فقط عن المناقشات المتعمقة، وعن التخطيط، والتنظيم، والتصميم، بل إنها تمت ترقيتها

أيضـاً، وقامـت علـى تنفيذها وإدارتها وكالات متخصصة[47]. وهذا هو السـبب الذي جعل هان الغربية قادرة على تنفيذ هذه السياسة بسرعة، وعلى نحو واسع النطاق، وتطويرها لكي يجري تطبيقها على نطاقات أوسع في أوقات لاحقة.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الحالة الراهنة من المنافسة البحرية الدولية، فضـلا عـن تفاصيـل تحرك الصين لاتخاذ طريق تطورهـا نحو المحيطات، فإن جهداً منظماً، يهدف إلى تعزيز قدراتنا التنموية الهادفة إلى استخراج واستغلال الموارد البحرية، وتحقيق كامل القوة البحرية السـيادية، سـوف يكون من شـأنه أن يقلل من احتمال وقوع المنازعات البحرية. وكذلك فإنه سيساهم في إعداد الصين بشكل أفضل من أجل مواجهة مختلف الظروف غير المتوقعة في أعالي البحار.

وبطبيعـة الحـال، وفي سـياق عملية التخطيط الحكومـي، وفي إطار تنفيذ خطة إقامة القوة البحرية على غرار الخطة التيونيتانية، وهي الخطة التي يمكن أن تنطوي على فوائد دفاعية وتنموية، فإنه يمكننا أن نتعلم من مبدأ واحد أو من مفهوم واحد من الممارسة المطابقة لتلك التي صادفت تطبيق سياسة التيونتيان في أيام سـلالة هان الغربية: إنها عملية معايرة الفوائد. ففي هذه الحالة، تكون حقـوق السـيادة مقدَّمـةً علـى المصالـح الاقتصاديـة، في حين أن فـرض العزلة الدبلوماسية هي سياسة فعالة تضارع تكتيك المواجهة المباشرة. وبالتالي، فإنه يجب علينا أن نكون على اسـتعداد للعمل والاسـتثمار في الحقل الدبلوماسـي، من أجل الحصول على الاعتراف بحقوقنا السيادية، وفرض العزلة الدبلوماسية على منافسينا.

ولقـد كانـت سياسـة التيونتيـان في المناطـق الغربية جزءاً غامضـاً بالرغم مـن كونـه لا يتجـزأ، من اسـتراتيجية هـان الغربية الإجماليـة التيونيتانية. وعلى النقيـض منهـا فـي مناطق أخرى، كانت ممارسـة التيونتيان فـي المناطق الغربية غيـر كافيـة أحيانـاً لإنتـاج حصـص تموينية كافيـة للجنود الذين يسـهرون على

ضمـان التنفيـذ السـلس للسياسـة التيونيتانية. ومع ذلـك، فلقد كان من المتوقع أيضاً من المستوطنين التيونتيانيين هنا القيام بتقديم حصص غذائية للمسؤولين ولقوات تابعة لأنظمة الحكم المحلية. وذلك من أجل التعبير عن الدعم للحكام المحليين في المناطق الغربية. ولم تكتف دولة هان الغربية بتقبل الأراضي التي يقدمهـا هـؤلاء الحـكام لأغـراض الخطـة التيونيتانية فقط، بل إنهـا قامت أيضاً بمكافـأة بعـض المسـؤولين العامليـن في ظل هؤلاء الحـكام المحليين، بتقديم مختلف الهدايا القيمة لهم، وحتى بمنحهم الألقاب النبيلة الصادرة عن حكومة هان الغربية المركزية أيضاً.

وهكـذا، أصبحـت ممارسـة التيونتيان إجراءً دبلوماسـياً أيضـاً. لقد كانت بالضبط إظهاراً للكرم الذي تقرّب به شعب هان الغربية[48] من الحكام المحليين في المناطق الغربية على مدى تطبيق استراتيجية التيونتيان التي أدت إلى العزلة الدبلوماسية للزيونغنو، وإلى التسريع في هزيمة الأخير[49]. وعلاوة على ذلك، أصبحـت هـذه المناطـق التـي يجري فيها تطبيق الاسـتراتيجية المذكورة قواعد اقتصاديـة وعسـكرية لحكومـة هـان الغربية أيضاً، وكان هـدف هذه القواعد هو العمل على ضمان الأمن للتجارة بين هان الغربية وبين الهند، وفارس (Anxi)، وروما، وسواهم، على امتداد طريق الحرير. وعلى الرغم من أننا لم يكن لدينا رقمـاً محـدداً عـن الأربـاح الناتجة لبـلاد هان الغربية من طريـق الحرير، إلا أن الحكايات المتناقلة تروي عن أن سعر كل رطل من نسيج الحرير كان يساوي رطـلاً مقابـلاً مـن الذهب في روما. وهذا ما قد يعطينا فكرة عن حجم الأرباح. وعليـه، كيـف تراهـا هـان الغربيـة قـد خرجت في حسـابات الربح والخسـارة مـن ممارسـة اسـتراتيجية التيونتيـان فـي المناطق؟ لكن قيمـة إدارة هان الغربية لاستراتيجية التيونتيان في المناطق تستحق مزيداً من التفكير.

أما الدرس الأخير الذي يمكن لنا أن نسـتخلصه فهو: السـلام أفضل من الحرب، والثقافة أفضل من الغزو، أما الردع، فلا بدّ من تعزيزه.

وعلى الرغم من أن ممارسة التيونتان قد أنتجت آثاراً إيجابية في عدد من المجالات، بما في ذلك الناحية العسكرية ومسألة تحصيل الضرائب، كما وأنها قد ساهمت في تغلب حكومة هان الغربية على أزمة حدودها في نهاية المطاف، إلا أن نجاح هذه الاستراتيجية لم ينتمِ إلى كل أحدٍ. فلو جئنا إلى الكلام الجوهري، نرى أن السلام أفضل من الحرب. ولو وضعنا تطور المجتمع ككل في كفة، وتكاليف الانخراط في الحرب، وهي نوع لا معنى له من التكلفة، في كفة أخرى لوجدنا في نهاية المطاف أنها لعبة تأتي محصلتها من جانبها السلبي. فحكومة هان الغربية المنتصرة، باتت قادرة على إنماء ثروة الصين من خلال استثمار الموارد المالية والعسكرية والبشرية في مجالات النقل، ومشاريع الري على نطاق واسع، وفي تعزيز تكنولوجيات الإنتاج الجديدة، وما إلى ذلك، من دون حاجة إلى توفير الأموال للحرب ضد زيونغنو لأي فترة أطول.

وهذا الاستنتاج ينطبق أيضاً على سيناريو المنافسة البحرية الدولية. عندما نحدد لأنفسنا وجهة نظر أكثر ضيقاً بجعلها تتجه فقط نحو عنصر المصالح العملية، فإننا سوف نرى أن الأفراد والشعوب والأمم هي في الواقع تتنافس في نفس المباراة. ومع ذلك، فإننا إذا أردنا أن نلقي أعيننا على المستقبل، وعلى استحقاقاته المقبلة، فلا بد لنا من أن نرى فضاء لانهائياً للنمو. ثم، وبشكل واضح، نرى أن التعاون بين جميع الأطراف في السعي إلى تحسين فهم وتطوير واستغلال المحيطات، الأمر الذي بدوره سوف يعزز مصالح وتقدم الجنس البشري. وهذا ما ينبغي أن يكون عليه خيارنا المثالي. من هذا المنظور، يجب دائما إعطاء الأولوية للسلام في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى تطوير قوتها البحرية. ولا يجب استخدام الخيار العسكري إلا عند الضرورة القصوى.

ومع ذلك، فإن عدم وجود الرغبة في حل القضايا من خلال الوسائل العسكرية لا يعني أنه لا ينبغي لأحد أن يملك هذه الوسائل. فتنفيذ استراتيجية التونتيان في خلال فترة حكم سلالة هان الغربية يثبت أنه ما دام أن هناك تهديد

عسكري للسلام، فستكون هناك أيضاً حاجة إلى رادع يردعه من أجل الحفاظ على العدالة والسلام ودرء المتحاربين الذين يسعون إلى التنقيب عن مرابح إضافية من خلال استخدام القوة. فمن دون الاستعداد العسكري الكافي، لن يكون تنفيذ سياسة التيونتيان في الوقت الحالي، وبما تنطوي عليه من تحديات راهنة، أمراً ممكناً. وهذا أيضاً ما كانت عليه الحال مع سلالة هان الغربية عندما خاضت صراعها مع جماعة زيونغنو ففازت عليهم، وربحت لنفسها فترة زمنية أطول من أجل التنمية الاقتصادية.

تواجه الصين في هذه الأيام، جميع أنواع التهديدات العسكرية وحتى الاستفزازات، في أعالي البحار. ولهذا، يجب علينا أن نستمر في التركيز على وجه الخصوص، على زيادة الصعود البحري السلمي، وعلى التنمية السلمية واستغلال الموارد البحرية، وعلى الحل السلمي للجزيرة ولسواها من النزاعات الإقليمية البحرية الأخرى، إلا أننا ما لم نكن قادرين على ممارسة تأثير رادع على التهديدات، والاستفزازات، المشار إليها، فإنه لن يتحقق لنا شيئاً مما ذُكِر أعلاه. لذلك، لا بدّ للصين من أن تواصل تعزيز قوتها العسكرية. وهذا يضمن تحقيق كل من احتياجات المواطنين إلى الخدمات العامة والأمن البحري، مثلما يضمن في الوقت نفسه، كل الاحتياجات التنموية للصين.

هوامش الفصل الخامس

(1) Qian, Mu (2005). *A History of the Qin and Han Dynasties*. Beijing: SDX Joint Publishing Company, p. 47.

(2) That the population was sparse during the founding of the Western Han Dynasty is illustrated by an experience of the founding emperor Liu Bang. According to the *Records of the Grand Historian*: *The Family Records of Prime Minister Chen*: «Emperor Gaozu, passing by Quni (in what is the southeastern part of Wanxian County in Hebei today) on his way southwards, ascended its city walls and saw that it had houses of significant size. He exclaimed, 'The wonders of this county! I have traveled widely, and the only other place I know that matches this in magnificence is the city of Luoyang. ' He then asked the local censor: 'How many households are there in Quni?' The censor responded, 'Over 30,000 households were here during the early Qin. Repeated unrests since then have caused many to die or flee. Today, we have 5,000 households left. ' Liu Bang, despite his travels all over his empire, was impressed by a city comprising merely 5,000 households.»

(3) The empire slid into severe economic depression and financial difficulty. As recorded in *Book of Han*: *Treatise on Food and Money* (*Part* 1), «Han rose and inherited the depression of Qin. Men served in military and the old and weak transported military provisions. There was heavy conscript labor but a lack of financial resources. Even the emperor could not find four horses of the same color to draw his carriage. Some generals and ministers travelled in ox–drawn carts. Common people had neither shelter nor clothing. Therefore...law and decrees were simplified. Lawless people pursuing benefits hoarded and profiteered. Prices soared to such an extent that one *dan* of rice was sold for 10,000 coins and one horse for 100 jin (ingots).» «People lost their livelihood and suffered from severe famine. The price of rice soared to 5,000 coins per *dan*. People fed on each other and the population dropped by over a half.»

(4) According to research done by Han Maoli, the nomadic peoples moved frequently for reasons of pastoral conservation, seasonal change and depending on the breeds of animals they were rearing at various times. See Han, Maoli (2003). A Preliminary Exploration of the Nomadic Lifestyle of the Grassland Peoples in History. *Researchesin Chinese Economic History*, no. 4 (2003). However, Han had neglected another key factor, that of war. For instance, Xiongnu migration northwards during Qin times and subsequent westwards migration, as well as

the westwards migration of the Yuezhi, were all fundamentally the result of defeat in wars.

(5) Tang, Xiaofeng (2006). The Significance of Mountainous Terrain to the Xiongnu. In Hou, Renzhi (ed.) (2006). *Studies in Environmental Changes in the Arid and Semi–Arid Regions of Northern China*. Beijing: The Commercial Press, pp. 281–293. This paper by Tang is significant as it looks at an oft–neglected subject: although the mountains may not have been as important to the nomadic peoples as the grasslands, they were still very important. The majority of Asian scholars have only paid attention to the importance of the grasslands to nomadic peoples. In my opinion, this article is an innovative and insightful contribution to the relevant fields.

(6) According to the *Records of the Grand Historian*: *The Xiongnu*: «(Among the Xiongnu), the children are able to ride goats and shoot birds and rats using a bow and arrow, while their adolescents shoot foxes and rabbits for food. Their warriors are able to draw a bow and arrow and ride with ease. In terms of their lifestyles, in good times they follow the beasts and hunt for sustenance. In straitened times, they make war and invade the territory of others. Such is their nature.»

(7) The conquering of the Xiongnu by other nomadic tribes and the Chinese, as well as their conquering of these tribes and breaching of China's borders also imply Xiongnu's involvement in repeated rounds of military conflict.

(8) Li, Dingyi (1997). *A Brief History of China*. Beijing: Peking University Press, p. 105.

(9) Zhou, Xishan (2004). *The Four–Thousand–Year War between the Han and the Xiongnu*. Shanghai: Shanghai Pictorial Publishing House, pp. 26–27.

(10) Currently the most northerly Xiongnu site found by archaeologists is located in Transbaikalia in Russia, while the most northwesterly site found thus far is located in Ulaangom in Mongolia. The eastern spread of the Xiongnu reached the Shilka, Argun, Kherlen, Yalu and Liao Rivers, while their Western spread has been detected as far as Ili River in Xinjiang, and the Semirechye region. In the south, the Xiongnu presence has reached Qinghai, Ningxia, northern Shaanxi, Ordos in Inner Mongolia and Shuozhou inShanxi. Although these may not be indicative of the peak of the Xiongnu empire, they give us a good idea of the strength and influence of the Xiongnu. See Ma, Liqing (2005). *The Original Xiongnu and the Xiongnu*: *Archaeological Explorations in History and Culture*. Hohhot: Inner Mongolia University Press, p. 43.

(11) In 174 BCE, the Xiongnu sent a letter to Emperor Xiaowen of the Northern Wei which read: «The Kroraina, Wusun, Hujie and twenty–six other surrounding peoples have become slaves of the Xiongnu. The people of the bow have been united under one family, and the contours of the northern lands have been settled.»

(12) For instance, King Xin of Han and Zhonghang Yue were of great help in the crafting of battle and diplomatic strategy. The relevant information can be found in the *Book of Han*: *Traditions of the Xiongnu* (no. 50), the *Book of Han*: *Traditions of the Xiongnu* (no. 64 part 1), *Records of the Grand Historian*: *Annals of Gaozu* and *Book of Han*: *Annals of Emperor Gaozu* (no. 1 part 2).

(13) In 177 BCE, a letter from the Emperor Wen to Modu Chanyu of the Xiongnu read: «The Han became sworn brothers with the Xiongnu in the hope that you would not violate the border. To this end we have lavished on you an abundance of gifts.» The gifts given at one time were recorded in the following list: lined coat with embroideries, a long jacket and a brocade robe, a *bishu* (comb–shaped headdress), an ornamental belt with gold decorations, a gold belt hook, ten bolts of embroidered silk fabric, twenty bolts of brocade, forty bolts of red thick silk fabric and forty bolts of green silk fabric.. See the *Book of Han*: *Traditions of the Xiongnu*(no. 64 part 1).

(14) In 200 BCE, the Emperor Gaozu was surrounded by the Xiongnu at Pingcheng, and was left without food for days. Eventually, he managed to emerge from the crisis by bribing the wife of Modu Chanyu to put in a good word for him. Hence there was a folk song that went: «It was truly difficult in Pingcheng, and the defenders were unable to draw their bows and arrows after seven days of no food.» See the *Book of Han*: *Traditions of the Xiongnu*(no. 64 part 1).

(15) In 133 BCE, the Emperor Wudi–acting on the advice of a local man in Mayi named Nie Yi–attempted to lure the Xiongnu Chanyu into a trap. However, the plot was discovered by the Chanyu. See the *Book of Han*: *Annals of Emperor Wudi* (no. 6).

(16) For this period, more than ten significant conflicts or battles with the Xiongnu can be found in records in the *Book of Han* and the *Records of the Grand Historian* on the reigns of the Emperors Gaozu, Hui, Wen, Jing, Wu and of the Empress LüZhi: In the ninth lunar month in 200 BCE, «King Xin of Han, was besieged by the Xiongnu at Mayi and surrendered to them.» In the 12th lunar month in 181 BCE, «The Xiongnu invaded Didao and captured over 2,000 people.» In the fifth lunar month of 177 BCE, «The Xiongnu invaded Beidi and Henan for banditry.» In the winter of 166 BCE, «The Xiongnu plundered border regions and killed Commander Mao of Beidi.» From 166–154 BCE, «The Xiongnu... crossed the border each year to kill and capture large numbers of people, especially in Yunzhong and Liaodong, with over 10,000 people killed in either of them.» In the winter of 158 BCE, «Thirty thousand Xiongnu cavalrymen invaded Shang Commandery and another thirty thousand invaded Yunzhong.» In the second lunar month in 148 BCE, «The Xiongnu invaded Yan.» In the spring of 144 BCE, «The Xiongnu entered Yanmen all the way to Wuquan, entered Shang Commandery and pillaged the horses, killing two thousand soldiers in battle.» In the spring of 141 BCE, «The Xiongnu invaded Yanmen and Prefect

Feng Jing died in a battle of resistance.» See: *Records of the Grand Historian: Annals of Gaozu* (no.8), *Records of the Grand Historian: Annals of Empress Dowager Lü* (no. 9), *Records of the Grand Historian: Annals of the Xiaowen Emperor* (no. 10), *Records of the Grand Historian: Annals of the Xiaojing Emperor* (no. 11), *Records of the Grand Historian: Annals of the Xiaowu Emperor* (no. 12), and the *Book of Han: Annals of Emperor Gaozu* (no. 1), the *Book of Han: Annals of Emperor Hui* (no. 2), the *Book of Han: Annals of Empress Lü Zhi* (no. 3), the *Book of Han: Annals of Emperor Wen* (no. 4), the *Book of Han: Annals of Emperor Jing* (no. 5) and the *Book of Han: Annals of Emperor Wu* (no. 6).

(17) In the *Book of Han: Traditions of the Xiongnu* (no. 64 part 1), it is written: «In the 14th year in the reign of Emperor Xiaowen, the Xiongnu Chanyu led 140,000 cavalrymen into Zhunuo and Xiaoguan. They killed Commander Mao of Beidi and captured a large number of people and livestock. They advanced to Pengyang and had their cavalrymen break into the palace at Huizhong and burn it. The mounted scouts advanced to Ganquan Palace in Yong. Thereupon Emperor Wen appointed Zhou She, Capital Garrison Commander, and Zhang Wu, Chamberlain for Attendants to command an army of 1,000 chariots and 10,000 horsemen stationed by Chang'an. The emperor also made Marquis of Chang (Lu Qing) General of Shang Commandery, Marquis of Ning (Wei Xiu) General of Beidi, Marquis of Longlü (Zhou Zao) General of Longxi, Marquis of Dongyang (Zhang Xiangru) a grand general, and Marquis of Cheng (Dong Chi) a general. These generals led a mighty army with a great number of chariots and cavalrymen into a fight with the Xiongnu. By then the chief of the Xiongnu had stayed within the Great Wall for more than a month. As soon as they chased the enemy beyond the Great Wall, the Han troops returned without inflicting any casualties. As a result, the Xiongnu grew even more arrogant and presumptuous. They crossed the border each year to kill and capture large numbers of people, especially in Yunzhong and Liaodong, with over 10,000 people killed in either of them. Deeply concerned about the situation, the Han Empire sent a letter to the Xiongnu through an envoy, and the chief of the Xiongnu sent his representative to return the compliment. The issue of heqin (peace through marriage ties) was brought up again between the two sides.» A similar account can be found in *Records of the Grand Historian: The Xiongnu* (no. 50).

(18) «Now the Xiongnu migrate from place to place, grazing and hunting crossing the border, either in Yan and Dai, or in Shang Commandery, Beidi and Longxi. If soldiers garrisoning a fortress are short in number, they will cross the border. Sire, if you do not send a force to their rescue, people in the border areas will despair and consider surrender an option; if you send a small rescue force, the strength remains short; if you mobilize and send a larger one from faraway counties, before it arrives, the Xiongnu will have fled. If you do not disband the

force, the expenses will be great; if you do, the Xiongnu will invade again.» See the *Book of Han*: *Yuan Ang and Chao Cuo*(no. 19).
(19) *Book of Han*: *Chao Cuo*.
(20) *Book of Han*: *Annals of Emperor Wudi* (no. 6).
(21) *Book of Han*: *Treatise on Food and Money*.
(22) In the sixth month of 133 BCE, it was summer. «Censor–in–Chief Han Anguo was made Army–Protecting Commandant; Palace Garrison Chamberlain Li Guang, Commandant of Courageous Cavalry; Chamberlain for the Palace Stables Gongsun He, Commandant of Light Chariots;Minister of Ethnic Affairs Wang Hui, Commander of Garrison Troops; and Superior Grand Master of the Palace Li Xi, Commandant of Reserve Troops. Together, they commanded an army of over 300,000 stationed in Mayi Valley, lured the Chanyu and attempted to ambush him. He crossed the border but sensed their scheme. Thus he fled away.»
In 129 BCE, Wei Qing led the first–ever Western Han military victory over the Xiongnu, pursuing them «all the way to Longcheng and killing some 700 Xiongnu.»
In 128 BCE, «General Wei Qing was sent out of Yanmen Pass, while General Li Xi was dispatched out of Dai Commandery. A few thousand Xiongnu were killed.»
In 127 BCE, «Generals Wei Qing and Li Xi were dispatched from Yunzhong to Gaoque. The troops then moved on to Fuli, where they killed several thousand Xiongnu.»
In 124 BCE, «Great General Wei Qing led six generals and over 100,000 troops to Shuofang and Gaoque, killing five thousand enemies.»
In 123 BCE, «in the second month of spring, Great General Wei Qing rode out to Dingxiang with six generals and over 100,000 troops, killing over three thousand of the enemy.» A month later, Wei Qing led the same troops to a «massive victory» during which «19 thousand Xiongnu were killed».
In the spring of121 BCE, «(Emperor Wudi) sent Huo Qubing, Commandant of Courageous Cavalry, to lead a force out of Longxi. In Gaolan, it harvested more than 8,000 enemy heads.» In the summer, «Huo Qubing and Gongsun Ao led a force more than 2,000 *li* north. They went beyond Juyan and brought back over 30,000 enemy heads.» In the autumn, «King Kunye of the Xiongnu killed King Xiutu and surrendered with his followers, totaling over 40,000. (Emperor Wudi) relocated them in five vassal states located in the Prefectures of Wuwei and Jiuquan.»
In the winter of 119 BCE, «General–in–Chief Wei Qing, assisted by four generals, went out by way of Dingxiang. General Huo Qubing marched out by way of Dai. Each commanded a force of 50,000 horsemen. They were followed by hundreds of thousands of footmen. Wei Qing surrounded the Chanyu in Mubei

and harvested 19,000 enemy heads. He did not return until his force reached the Tianyan Mountains. Huo Qubing engaged the Left Virtuous Kingand cut off and brought back over 70,000 enemy heads. He returned after he offered sacrifices to Heaven in the Langjuxu Mountains. The two forces suffered tens of thousands of deaths.»

In 111 BCE, «(Emperor Wudi) sent an army of 100,000 combining horsemen from Longxi, Tianshui and Anding and footmen from Zhongwei, Henan and Henei commanded by General Li Xi and Chamberlain for Attendants Xu Ziwei to launch an expedition against Western Qiang and conquered it.»

In110 BCE, «(Emperor Wudi) sent Yang Pu, Commandant of Storied Ships, and Xun Zhi, Left Commandant, to command a force of recruited offenders to attack Korea. Then he sent General Guo Chang and Commandant of Court Gentlemen Wei Guang on an expedition against Ba and Shu. They subdued those disobedient in the wild Southwest. Then he established Yizhou Prefecture. »

In 104 BCE, «(Emperor Wudi) sent General Li Guangli to command a force of guilty men to conquer Dawan in the west.»

In 100 BCE, in spring «Li Guangli, General of Er Shi, cut off the King of Dawan's head and brought back «blood–sweating» horses as spoils.»

In 99 BCE, «In the 5th month, it was summer. The General of Er Shi led a force of 30,000 horsemen to march out by way of Jiuquan and engaged the Right Virtuous King in the Tianshan Mountains. He harvested over 10,000 enemy heads. Then the emperor sent the General of Yinyu to go beyond Xihe and Commandant of Cavalry Li Ling to go north of Juyan with a force of 5,000 under his command. They engaged the Chanyu and inflicted over 10,000 deaths on the enemy.»

In the spring of 97 BCE, (Emperor Wudi) accepted the tributes from the feudatory princes in Ganquan Palace. «(He) sent Li Guangli, General of Er Shi, to lead a force of 60,000 horsemen and 70,000 footmen out of Shuofang; Gongsun Ao, General of Yinyu, to lead a force of 10,000 horsemen and 30,000 footmen out of Yanmen; Han Yue, General of Mobile Corps, to lead a force of 30,000 footmen out of Wuyuan; and Lu Bode, Commandant of Strong Archers, to lead a force of over 10,000 footmen to join forces with the General of Er Shi.»

In the 3rd month of 90 BCE, it was spring. «(Emperor Wudi) sent Li Guangli, General of Er Shi, to command a force of 70,000 out of Wuyuan; Shang Qiucheng, Censor–in–Chief, to command a force of 20,000 out of Xihe; and Ma Tong, Marquis of Chonghe, to command a force of 40,000 horsemen out of Jiuquan. Shang Qiucheng engaged the enemy in the Junji Mountains and killed a lot of enemies.»

See the *Book of Han*: *Annals of Emperor Wudi*(no. 6).

(23) After 133 BCE all the way to 127 BCE, although the Han army under the leadership of famed commander Wei Qing had tried to make the transition from

a wholly defensive position to a defense strategy that is centered on offense, from the numbers of Xiongnu killed or captured (hundreds to thousands) we can see that this was a preliminary stage in the Western Han state's efforts. We can surmise that the Western Han troops were not of a significant size and were yet unable to truly put on a deadly offense against the Xiongnu. See the *Book of Han*: *Annals of Emperor Wudi*(no. 6).

(24) *Records of the Grand Historian*: *Pinghuai* (no. 8).

(25) *Book of Han*: *Annals of Emperor Jingdi* (no. 5).

(26) Chen, Xiaoming (2003). A Comparison of Defence at the Northern Borderduring the Eastern and Western Han Periods. *China's Borderland History and Geography Studies*, no. 3; Huang, Jinyan and Chen, Xiaoming (1997). The Scale of Border Troop Deployment and Maintenance Costs during the Han Dynasty. *Researchesin Chinese Economic History*, no. 1; Lin, Chaomin (2005). Han Migrants and the Unification of Yunnan. *Journal of Yunnan Minzu University*, no. 3 (2005); Ma, Dazheng (2005). A Few Issues in the Study of the History of Xinjiang. *Shi Yuan*, no. 4 (2005); Qian, Mu (2005). *A History of the Qin and Han Dynasties*. Beijing: SDX Joint Publishing Company, pp. 152–161.

(27) During the early Western Han period, the troops deployed against the Xiongnu were regular soldiers whose originating garrisons were typically located deep within the empire.

(28) The typical border defense posting during the early Han was for a period of one year.

(29) In the Western Dynasty when «the road to the wild Southwest was opened up», «tens of thousands were conscripted to carry rations across hundreds of miles. Generally speaking, only 1 *dan* out of over 10 *zhong* (64 *dan*) could reach the destination.» See *Records of the Grand Historian*: *Pinghuai*(no. 8).

(30) Huang Jinyan and Chen Xiaoming (1997) may have jumped to conclusions with their statement that Zhufu Yan had been exaggerated. Though Jia Yi's description supports Sima Qian's and Zhufu Yan's, this does not proves that the latter two exaggerate the difficulty of grain transport, because when Jia says that «it is hard to transport goods by sea even with money ten times of their worth spent», he is talking about sea transportation. It is common knowledge that the cost of sea transportation was lower than that of land transportation. Thus Huang and Chen's assertion that ten percent of the grains could reach the designated destination is questionable. Moreover, the «hire money» they mentioned was merely the spending on human labor. The wear and tear of vehicles and the consumption of cattle and horses have not been factored. Therefore, they have obviously underestimated the costs of transportation. In addition, in their estimates of border troop numbers during the Western Han period, Huang and Chen had omitted the southwestern and southeastern commanderies in their calculations. See Xin, Deyong (2005). Research on the Mass Migration to Kuaiji in the Reign

of Emperor Wudi of Han. *Historical Research*, no. 1; Chen, Xiaoming (2002). Commentary of Economic Development in Border Commanderies in China's North and Southwest during the Han Period. *Jiangxi Social Sciences*, no. 11. Refer to Lei Haizong's study of the period of Emperor Wudi's reign in: Lei, Haizong (2001). *The Culture and Soldiers of China*. Beijing: The Commercial Press, pp. 28–32.

(31) During the reign of the Emperor Yuandi of Han, both population numbers and land development area numbers had vastly outstripped those of earlier periods.

(32) *Book of Han*: *Zhao Chongguo and Xin Qingji* (no. 39).

(33) Although the military was compensated by the state for rations generated through its *tuntian* efforts, the policy of *tuntian* had contributed significantly to the savings in tax collectionby reducing the cost of shipping rations and other supplies to border regions.

(34) *Book of Han*: *Treatise on Food and Money*(no. 4 part 1).

(35) Wang, Yong (2005). The Promotion of Winter Wheat in the Guanzhong Plain during the Mid to Late Western Han Dynasty. *Journal of Chinese Historical Geography*, no. 3.

(36) Zhang, Zexian (1998). Description of Agricultural Production in the Hexi Corridor in the Han and Tang Dynasties. *Journal of Chinese Historical Studies*, no. 1.

(37) Qi, Qingshun and Tian, Weijiang (2006). *Xinjiang in History*. Urumqi: Xinjiang People's Publishing House.

(38) *Book of Han*: *Traditions of the Xiongnu*.

(39) Lattimore, Owen (2006). *The Inner Asian Frontiers of China*. (Tang, Xiaofeng. trans.) Nanjing: Jiangsu People's Publishing, pp. 37–68.

(40) Zhu, Shaohou (2004). A Discussion of the *Mingtian* System and the Damage Caused by the System during the Han Dynasty. *Journal of Henan University*, no. 1.

(41) If a particular region did well agriculturally under the control of the Western Han government, then during the cost–benefit «trial» process the Western Han Empire would have gained another reason to establish more institutions or implement more management measures in this region, as well as another reason to go to war for this region. The converse is also true. For the nomadic peoples, the logic for the cost–benefit analysis for territorial control was the inverse: for them, from the perspective of production utility the value of a piece of land lay in whether it was suitable for grazing.

Of course, in the cost–benefit analysis conducted by both parties, as to which mode of production is more advantageous in the border region in question was not the be–all and end–all of the issue. Both parties also had to consider other factors like the cost of implementing political control and the cost of going to war, whether the territory in question was geographically strategic, whether they

had access to sufficient monetary and military resources to sustain political control, etc. As relative strength between the two changed repeatedly over the long term, so did the specifics of any cost–benefit analysis either party would conduct with regard to political control from one time to another.

(42) Huang, Jingyu (2006). The State Equine Breeding System during the Western Han Dynasty as Understood from Bamboo Slip Records. *Nandu Xuetan* (*Journal of the Nanyang Normal University Faculty of Humanities and Social Studies*), no. 3; An, Zhongyi (2006). Horse Breeding during the Han Dynasty and the Improvement of Equine Breeds. *Agricultural Archaeology*, no. 4; Zhang, Liren (2006). Historical Exchanges and Cultural Consolidation between the Peoples of the Hexi Corridor. *Journal of Chinese Historical Geography*, no. 3; Zhang, Zexian (1998). Description of Agricultural Production in the Hexi Corridor in the Han and Tang Dynasties. *Journal of Chinese Historical Studies*, no. 1.

(43) *Xinshu*: *The Xiongnu*.

(44) Kong, Zhiguo (2008). Property Rights on Paper. *Cenfortuna*, no. 12.

(45) Yu, Ying–shih (2005). *Trade and Expansion in Han China*: *A Study in the Structure of Sino–Barbarian Economic Relations*. (Wu, Wenling, trans.) Shanghai: Shanghai Ancient Books Publishing House, pp. 39–178.

(46) This point is also corroborated by our cost–benefit analysis of China's maritime rights and interests.

(47) Zhu, Heping (2004). On Civilian *Tuntian* during Han Dynasty. *Agricultural Archaeology*, no. 1.

(48) Yu, Ying–shih (2005). *Trade and Expansion in Han China*: *A Study in the Structure of Sino–Barbarian Economic Relations*. (Wu, Wenling, trans.) Shanghai: Shanghai Ancient Books Publishing House, pp. 118–124.

(49) Yu, Ying–shih (2005). *Trade and Expansion in Han China*: *A Study in the Structure of Sino–Barbarian Economic Relations*. (Wu, Wenling, trans.) Shanghai: Shanghai Ancient Books Publishing House, pp. 114–115.

الفصل السادس

الصعود السلمي: الآفاق المستقبلية، الاستراتيجية، والتوصيات

إن خلفية سياسة التيونتيان تشبه إلى حد ما، السيناريو الصعب الذي تواجهه الصين اليوم في إطار سعيها لاتخاذ طريقها نحو التطور إلى المحيطات. كما أن الآثار المترتبة على سياسة التيونتيان هي أيضاً على غرار ما تسعى الصين إلى تحقيقه من أهداف – أو حتى ما يتجاوز أهدافها – بينما هي تدفع بتنميتها البحرية إلى الأمام.

وعلى هذا النحو، فإنه من الضروري بالنسبة للصين اعتماد استراتيجية شبيهة باستراتيجية التيونتيان التي يمكنها رعاية كل من التوجهات والضغوطات الدفاعية والتنموية في إطار خطتها لتصبح دولة بحرية مهمة.

وعلاوة على ذلك، يتعين على الصين أيضاً أن تنظر إلى مسائل مثل موقعها على خارطة القضايا البحرية الدولية، وتحسين قدراتها على الإدارة البحرية الداخلية، ودراسة التدابير العسكرية المقابلة، والتخطيط التفصيلي الدقيق.

ومن أجل أن نُظهِر أن هذه الاستراتيجية المقترحة هي مماثلة لتلك التي لسياسة التيونتيان، وخاصة من حيث أنه يمكن لها أن ترعى كلاً من ضغوطات وتوجهات الصين الدفاعية والتنموية في إطار خطتها لتصبح دولة بحرية هامة مثلما فعلت سياسة التيونتيان لهان الغربية، فحبذا لو أطلقنا على هذه الاستراتيجية تسمية: استراتيجية التيونهاي.

I- الاستراتيجية يجب أن تكون مقدَّمة على كل ما عداها

على سياسة التيونهاي أن تكون في خدمة استراتيجية التنمية البحرية الصينية. لأنها ليست سوى جزء من هذه الاستراتيجية، وربما تكون جزءاً أساسياً في مرحلة تنموية معينة. لذلك، قبل تنفيذ سياسة التيونهاي يجب علينا أولاً تحديد الأهداف الاستراتيجية للصين في مجال التنمية البحرية. أي أنه، يجب علينا أن نفهم تماماً أي نوع من الدول البحرية تريد الصين أن تصبح، وما الذي ترغب في الحصول عليه من المحيطات.

وإلى حد ما، فإنه ليس لدى الصين سوى القليل من الخيارات من حيث ما يجب عليها أن تقوم به بينما هي تسعى إلى تحقيق عملية التنمية البحرية. فالعولمة، وتعميق الروابط التجارية بين الصين وبين بقية العالم، والتوقعات المتزايدة بين الشركاء العالميين في ما يتعلق بدور الصين الدولي، والتأكيد على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعلى الاتفاقيات المتعلقة بالموارد البحرية، وكذلك بتنمية تلك الموارد واستغلالها في المياه الدولية وفي «المياه الإقليمية»: كل هذه العوامل، تعني أنه يجب على الصين أن تصبح دولة بحرية عظيمة.

ومع ذلك، يمكن للصين أن تختار الطريق الذي يحقق هذا الوضع. وربما يمكن للصين أن تقرر موقفها على هذا النحو: أنها ما لم تعانِ من غزوات أو انتهاكات لسيادتها، فإنها سوف تسعى إلى تحقيق نهضة بحرية سلمية كجزء من استراتيجيتها لتصبح قوة بحرية دولية. سياسة تقوم على الإقناع بدلا من الإكراه. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنها سوف تسعى لتصبح إحدى الدول الرائدة في تطوير واستغلال الموارد البحرية، فضلا عن تحمل ما يقابل ذلك من المسؤوليات الدولية في الحفاظ على النظام البحري الدولي، وعلى ضمان التنمية المستدامة للأقاليم البحرية في جميع أنحاء العالم.

ومن أجل دعم هذه الاستراتيجية، يتعين على الصين أن يكون لديها القوة العسكرية اللازمة التي يمكن أن توفر للشركات وللمشروعات الصينية والأصول والأفراد في جميع أنحاء العالم حماية موثوقة في المياه الدولية. وعلاوة على ذلك، يتعين على الصين أيضاً أن يكون لها نظام دعم أمني يضم قواعد عسكرية في الداخل والخارج مع تأمين النقل والإمداد اللازمين، والموارد وصيانة الناقلات/ الطائرات فضلا عن نظام استجابة يومي على مدار الأربع والعشرين ساعة، يشارك فيه الجيش، والمجتمعات المحلية، والحكومات، والمدنيون.

بناء على الظروف الحالية، فإن الصين هي الآن على أعتاب التغيير والتطوير كما أنها تعمل نحو أهدافها الاستراتيجية. إنها تتطلع نحو تطوير واستغلال إمكانياتها ومواردها البحرية. وكذلك ما يتعلق منها ببناء السفن، والأبحاث، وتصنيع واسع النطاق للمعدات البحرية، واستكشاف للموارد البحرية والقيام باستغلالها، والشحن عبر المحيطات، وبناء قدرات الموانئ، وما إلى ذلك، فمن الواضح أن الصين قادرة بالفعل على أن تصبح دولة بحرية من الدرجة الأولى. وفي الوقت نفسه، تعمل الصين أيضاً وتدريجيا، على تشكيل قواتها البحرية، وقدراتها القتالية البحرية لمواجهة تحديات الانفتاح على العالم من حيث تموضع قدراتها القتالية عبر المحيطات. وتهدف هذه الجهود لتحقيق النفوذ العسكري الذي يتناسب مع نفوذ الصين الاقتصادي والسياسي.

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أيضاً أن الوعي بأهمية المحيطات ليس عالياً بما فيه الكفاية بين أفراد الشعب الصيني في الوقت الراهن. وعلاوة على ذلك، إننا نفتقر إلى تقاليد من الأنشطة البحرية، وكذلك إلى الصناعات البحرية المستندة إلى تكنولوجيات متقدمة. كل هذه العوامل هي عوامل قد تعيق الصين عن الاتصاف بصفة الدولة البحرية المهمة في الوقت الحاضر. وعلاوة على ذلك، فإن الصين تفتقر أيضاً إلى القدرة على تقديم الإمدادات الطويلة المدى، وهي تفتقر كذلك إلى القواعد البحرية في الخارج. وإن الصفة المهنية، والقدرة

القتالية لقواتها البحرية لا تزال تحت الاختبار في هذه المرحلة. كل هذه العوامل تعني أن الصين يمكن لها في أحسن الأحوال أن تعتبَر دولة بحرية من درجة متوسطة في الوقت الحاضر.

وبالتالي، فإنه في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى شق طريقها إلى التطور نحو البحار، فإنه يجب عليها تحقيق هدفين استراتيجيين. فمن ناحية أولى، يجب عليها أن تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة، ويأتي في رأس ذلك، حل قضية تايوان، وقضايا السيادة على بحارها. ومن ناحية أخرى، فإنه يجب عليها أن تسعى إلى تحقيق التنمية في الوقت نفسه، وهذا يتمثل بالتحديد، في توسيع الأسواق الخارجية، وفي تعزيز سبل تطوير واستغلال إمكانياتها البحرية، وفي فتح مجالات جديدة للمزيد من التطوير في الوقت الذي تسعى فيه إلى ضمان أمنها. أما الأمر الإيجابي فهو أن حجم السوق المحلي في الصين، وكذلك تجارتها الدولية، يوفران لنا مجالا للقتال من أجل البقاء على قيد الحياة، ومن أجل السعي إلى التنمية في نفس الوقت. أما القدرات الصاروخية التي لدينا، فإنها تشكل رادعاً عالمياً فعالاً، كما توفر لنا أيضاً مجالاً للمزيد من التطوير في الوقت الذي نسعى فيه إلى ضمان الأمن والسلامة.

ما يعنيه هذا، هو أن مهمة الصين الأولى في الساحة البحرية في الوقت الحاضر هي تحقيق عودة تايوان، وتحقيق أرضية مشتركة بشأن حل القضايا السيادية البحرية في أقرب وقت ممكن. وتحقيقاً لهذه الغاية، وبصرف النظر عن التفاوض مع مختلف الأطراف، يجب علينا أيضاً أن نمارس الضغط بأشكال: الردع العسكري من جهة، والمنافسة، والتعاون على الجبهة المدنية من جهة أخرى. وينبغي علينا أن نلاحظ أنه في حين أن التفاوض مع مختلف الأطراف هو عملية هادفة، فإن الردع العسكري، فضلا عن التنافس والتعاون على الجبهة المدنية أمور ليست محدودة بأية حال من الأحوال، بالاعتبارات المكانية أو بهدف واحد. فالرادع العسكري في المحيطات قد يخفف الضغوط الدفاعية

في المياه المحيطة بنا، في حين أن المنافسة والتعاون بين الدول الأخرى على الجبهة المدنية قد تساعد في حل الخلافات بين الصين والدول المعنية. وإلى جانب ذلك، فإن زيادة التبادل التجاري والثقافي بين الصين والدول والمناطق الأخرى يمكن أيضاً أن تؤدي إلى ممارسة الضغط على بعض نظرائنا الآخرين من أجل دفعهم نحو التوجه إلى طاولة المفاوضات مع الصين عاجلا وليس آجلاً.

وإن من شأن سياسة تيونهاي، أن تقدم مساعدة كبيرة في هذه العملية. فمع تصميم معقول، وكذلك مع حسن التوجيه والترتيبات، لن نكون قادرين فقط على التحرك بالصين من الموقف السلبي الذي هي فيه حاليا في ما يتعلق بالمواجهة في المياه المحيطة بنا، بل إننا سوف نكون أيضاً قادرين على تعزيز قدرتنا على السيطرة على الجزيرة، وعلى غيرها من الأراضي البحرية، وكذلك ستكون لدينا القدرة على المنافسة العالمية. وقبل أن تصبح الصين دولة بحرية مهمة، فإن الموارد العسكرية والمدنية لا بد لها من أن يكمل بعضها البعض الآخر من أجل معالجة عدم كفاية الدعم العسكري لأمن المحيطات. وبهذه الطريقة، سوف نكون قادرين على إنشاء نظام مرن وصالح للاستعمال في خدمة أمننا المتعلق بالمحيطات، بحيث أنه يعطي الأولوية للتجارة العالمية، مع إعطاء أمننا العالمي أهمية مرادفة لا تقل عن الدرجة الثانية في ترتيبها.

II- المتطلبات الأساسية لتنفيذ سياسة التيونهاي

وحالما تتم بلورة استراتيجية التنمية البحرية في الصين، بحيث تكون خطة التيونهاي الخاصة بها من ضمنها، عند ذلك، يمكن لنا أن ننظر في خلق خطة تيونهاي شاملة تحدد مسؤوليات كل من الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وعلى مختلف مستويات الهيئات الأخرى ذات الصلة، وكذلك سيكون بإمكاننا الالتفات إلى شؤون المناطق، وإلى الصناعات، والأساليب المناسبة

من أجل تنفيذ خطة التيونهاي.

وما يمكننا أن نكون متأكدين منه في هذه المرحلة هو أن على هذه الخطة أن تتـدارك إيجـاد حلقـة ربـط فعّالة بيـن الاقتصاد، وبين الحكومـات المحلية، والجيش. حلقة تعزز المزيد من المشاركة الفعالة من قبل جميع الأطراف. كما يجب على الحكومة أن توفر القيادة والتوجيه المناسبين لوضع خطة عمل وطنية ذات رؤية استراتيجية. ويجب علينا، من البداية إلى النهاية، أن نتذكر أن المنافسة التي يمكن أن تصمد أمام التحديات إنما هي المنافسـة التي تكون متجذرة في السلام. كما يجب علينا أن نكون واضحين حول ما هي مصالحنا على المدى الطويـل، وعلـى المـدى القصيـر. وكذلك ما هو الأمر الأكثـر إلحاحاً وأهمية؟ أهـو سـيادتنا؟ أم مصالحنـا الاقتصادية؟ فالتجارة والثقافة هما جزآن أساسـيان من المنافسة الكاملة، كما وأنهما يشكلان العامل الرئيسي الذي سيحدد النتيجة النهائية. كما يجب علينا الحفاظ على رادع فعال من أجل تأمين الفسحة والوقت للنمو السلمي. هذه هي المبادئ الأساسية لسياسة التيونهاي إذا شئنا أن نتمكن من الاستفادة من تجربة التيونتيان التي يمكن بكل تأكيد أن تستخدم في سياق إنشاء خطة تيونهاي جديدة أخرى على المستوى الوطني الشامل.

ومع ذلك، يجب علينا أيضاً أن ندرك أن الظروف والأوقات قد تغيرت منذ تنفيذ سياسة التيونتيان التي جرى اعتمادها أثناء فترة حكم سلالة هان الغربية. لذلـك، يجـب أن يكـون لدينـا فهم واضح للفروقـات المحتملة بين التيونهاي، وبين التيونتيان، حتى يتسنى لنا أن نكون قادرين على إنشاء خطة التيونهاي التي تتناسب مع خصوصيات التنمية البحرية للصين، وكذلك مع احتياجات الصين في المنافسة البحرية الحديثة.

فمـن جهـة أولـى، وبصفة عامـة، إن التحديات التـي تواجهها الصين الآن هي أكبر وأكثر تعقيداً.

أولاً وقبل كل شـيء، على الرغم من أن قدرة القوات العسـكرية لـ: هان

الغربية، لم تكن في بداية الأمر لتستطيع أن تتنافس مع تلك التي هي لـ: زيونغنو، هذا مع العلم أن أسـرة هان الغربية تملك قوة إجمالية شـاملة أكبر. ومع ذلك، فـإن الفجـوة القائمـة الآن بين الصين وبين معارضيها الرئيسـيين، لناحية تطوير القوة البحرية، إنما هي فجوة أوسع بكثير. وتظهر بيانات صندوق النقد الدولي أنه في عام 2013، كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة واليابان معاً: (21.70 تريليـون دولار أميركـي)، أي أكثـر بـ: 2.36 مـرة مـن الصين، التي بلغ الناتج المحلي الإجمالي فيها (9.18 تريليون دولار أميركي). وتشير الأرقام من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) في السويد أنه في عام 2013، كانـت النفقـات العسـكرية للولايات المتحدة واليابـان معاً: (688825000000 دولار أميركـي)، أي: 3.65 مـرة أكثـر مـن الصين التـي أنفقت: (288.460 بليون دولار أميركـي). أمـا إذا أردنـا أيضـاً أن نأخـذ في الحسـبان الإنفاق العسـكري المنخفـض فـي الصيـن على مدى سـنوات، وحقيقة أنه قـد تم تجهيز الجيوش الأمريكية واليابانية إلى درجة معيار هو أعلى بكثير من ذاك العائد إلى الصين، فإننا لابد من أن نرى أن الفجوة الفعلية قد تكون في الواقع أكبر من ذلك.

ثانياً، نرى أنه من منظور التنمية الاجتماعية، كانت سياسة التيونتيان مسابقة بيـن الثقافـات الزراعيـة والبدوية. وكانت هان الغربية قادرة على تنفيذ السياسـة جزئيا بنجاح بسبب المزايا التنافسية التي تملكها من التقنيات الزراعية المتقدمة. وبالمقابـل، فـإن اسـتراتيجية التيونهاي سـوف تكون مسـابقة فـي مدى الإنجاز البحـري. ونـرى أنـه علـى الرغم مـن أن الصين واجهت البحار وعاشـت معها منـذ فتـرة طويلـة، إلا أن اعتمادهـا علـى البحار، وتآلفها معها، مـا يزال مقصراً إلـى درجـة كبيـرة بالمقارنة مع الدول البحريـة التقليدية. ولذلك، فإن أي تنفيذ لسياسـة التيونهاي من جانب الصين، لا بد من أن يكون عملية تعزيز لقدراتها التنافسية، فضلا عن صقل علاقتها مع البحار في إطار سعيها لتعزيز إمكانياتها في مجال تطوير موارد البحار واستغلالها.

ثالثاً، في حين أن هان الغربية كانت قادرة على عزل زيونغنو بالطرق الدبلوماسية من خلال تعزيز التجارة والعلاقات الثقافية مع أطراف محايدة في المناطق الغربية، فإنه ليس هذا ما هو عليه الحال مع الصين اليوم. ذلك أنه ليس على الصين فقط أن تواجه تطويقاً وحصاراً من قبل تحالف يضم الولايات المتحدة واليابان، بل إن عليها أن تواجه أيضاً تحديات في مجالات التبادل الثقافي والتجاري مع أطراف محايدة. وهنالك عدد من حلفاء الولايات المتحدة من الدول التي لها موقف محايد تجاه المشاريع البحرية للصين. ومع ذلك، فإنه ليس هنالك من دولة تعلن عن تحالفها المفتوح مع الصين. كما أنه في الوقت الحالي لا يوجد هنالك سوى العدد القليل جداً من الدول التي يمكن أن تكون حليفة محتملة لها.

وأخيراً، وبعدما صار من المتوقع من الجنود أن يكونوا على مستوى أرفع من المعايير المهنية. وهي معايير ترقى إلى درجة هي أعلى من ذلك بكثير، وبعدما صار ثمة وسائط محددة للاستعمال في حروب اليوم الحديثة، فإن الجوانب العسكرية من التيونهاي لا بد من أن تكون مختلفة جداً عن تلك التي تعود إلى التيونتيان. فمن غير المرجح أن يكون برنامج التيونهاي قادراً على تقديم الدعم، أو على لعب أدوار استبدالية في مسائل الدفاع، بالطريقة التيوتيانية التي قام بها المستوطنون. وعلى النقيض من ممارسة التيونتيان، فإنه في استراتيجية التيونهاي، يكون معظم التركيز على المساهمات الاقتصادية، بما في ذلك التركيز بشكل خاص على الدفاع الدقيق، وعلى إدارة الجزر. فضلا عن توفير التشجيع والدعم لتنمية الصناعات في المناطق الساحلية والبحرية. وإن من شأن هذا أن يضمن تدعيم الاقتصاد البحري الذي يستطيع بدوره أن يسهم في تنمية مضطردة للصين من جهة، وفي أن يشكل في الوقت نفسه مساعدة كبيرة للاقتصاد البحري ليصبح هذا الاقتصاد واحداً من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية الصينية في المستقبل. وإن تعزيز قدرات التنمية والاستغلال البحري

في الصين، وعلى جميع الجبهات، هو الطريق إلى تحقيق أحلام الصين في أن تصبح دولة بحرية مهمة.

من جهة أخرى، فإن ازدياد العقلانية في المنافسة، والتأثير المتزايد للضغوط الدولية، من شأنهما أن يخففا إلى حد ما، من حدة التحديات والمشكلات التي ستواجه الصين عند تنفيذ استراتيجية التيونهاي.

وعلى الرغم من أن الوضع الدولي هو نسبياً أكثر تعقيداً اليوم، إلا أن الصراعات الناجمة عن الاختلافات في الدين، أو الإيديولوجيا، أو المصالح الوطنية، يمكن أن تتطور إلى اضطرابات سياسية أو حروب. ومع ذلك، فإنه من اتجاهات التنمية الاجتماعية السائدة، ومع العولمة المتسارعة التي حتمتها التطورات، مثل الإنترنت، وتقنيات الطيران، والسكك الحديدية عالية السرعة، وفي الوقت الذي تتم فيه إعادة تشكيل المجتمع عن طريق الطباعة الثلاثية الأبعاد، وتكنولوجيا الجينات، وثورة الطاقة، وما شابه ذلك، وما يواجهه الجنس البشري من كوارث محتملة قد تطرأ عن النزاعات المستقبلية في شكل حروب الفضاء، أو حروب المعلومات، أو التهديد النووي، فإنه لم يعد من المتصور للعالم أن يغرق في صراع آخر على نطاق مماثل لذلك الذي حصل للعالم في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وبدلا من ذلك فإن المنافسة تتركز اليوم بين الدول الحديثة على تعزيز القدرات التكنولوجية، وعلى القدرة على الابتكار، وعلى القدرات في دمج الموارد، وعلى الإبداع الثقافي.

وهذا التغيير يعني أن أي دولة تحاول حل القضايا باستخدام الوسائل العسكرية اليوم يمكن أن نتوقع لها أن تواجه انتقادات واسعة نظراً لانتشار قنوات الإعلام والتعبير. وقد تم توجيه الانتقادات للولايات المتحدة بسبب مشاركتها في الصراعات العسكرية في أفغانستان والعراق وليبيا من دون قيامها باستنفاد جميع السبل الآيلة إلى حل سلمي. وإن الاتجاه الواضح نحو المنافسة السلمية في النظام البحري الدولي يشكل نتيجة لهذا التطور الجديد

في المجتمع البشري. وهذا يعني أيضاً أنه خلافاً لسياق سياسة التيونتيان، فإنه سوف يتم تنفيذ سياسة التيونهاي في البيئة الخارجية التي هي أكثر عقلانية وأقل تشرباً بالدوافع المسبقة.

وبالإضافة إلى عيوب النظام البحري، وبالرغم من حقيقة أن الصين هي أكبر شريك تجاري لدول مثل الولايات المتحدة واليابان، فإن هذا يعني أيضاً أنه على الرغم من أن الصين هي مقيدة حالياً من قبل الولايات المتحدة واليابان وبعض الدول الأخرى، في الحياة السياسية، والاقتصادية، ومن الناحية العسكرية، مما يجعلها تحتاج إلى التصرف بحذر شديد في المياه القريبة والبعيدة، إلا أن احتمالات الصراع العسكري الفعلي مع هذه الدول هي احتمالات بعيدة.

أما أسباب ذلك فهي كما يلي: أولاً، لأن عودة القرصنة، وأعمال تهريب المخدرات، والإرهاب في البحار، قد خلقت مشكلة معقدة لمختلف الدول المطلة على المحيط الهندي، وكذلك للولايات المتحدة. فقيام هذه الدول ضد الصين، وهي الدولة التي وضعت جهودها في سبيل صيانة النظام البحري، والتي تهتم بتقديم المزيد من المشاركة في هذه المرحلة، سيكون خطوة غير حكيمة.

وثانياً، وكما يقول روبرت كابلان: التجارة هي القوة القهارة الحقيقية في عالم البحار. فأن تختار الصراع، يعني أنه سيكون عليك التخلي عن التجارة، والتخلي عن التجارة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدلات التوظيف، ومعدلات نمو السوق، وتقلص توريد السلع. مما يؤدي أيضاً إلى الضغوط على الحكم المحلي. فالدخول في صراع مع الصين هو أمر ربما لا يمكن تصوره لأمثال الولايات المتحدة واليابان، وكلاهما لا يزال في طور النقاهة بعد الأزمة المالية العالمية التي حصلت في عام 2008.

ومن وجهة نظر الصين، وفي إطار سعيها لتحقيق مزيد من التطوير بطريقة

سلمية، فإن فرص ذهابها إلى الحرب وجهاً لوجه مع الدول التي تقف في طريق صعودها البحري هي أيضاً أقل من ذلك. وفي ظل هذه الظروف، بالنسبة لاستراتيجية التيونهاي الصينية، فإنها بلا شك تبدو وسيلة جيدة لتعزيز قدراتها البحرية على جميع الجبهات وكذلك من أجل أن ينمو نفوذها في عرض البحر، بينما هو يوفر التخفيف من مخاطر الصراع الشديد في نفس الوقت.

ومن ناحية أخرى، ومن حيث: وجهة النظر، والمنطق، والتأثير المتوقع، والتدابير المحددة للتنفيذ، وما إلى ذلك، فإن استراتيجية التيونهاي، لها أيضاً اختلافات أخرى، بالمقارنة مع سياسة التيونتيان.

أولاً وقبل كل شيء، إن نقطة البداية هي مختلفة هنا. فعلى الرغم من أن تنفيذ سياسة التيونتيان حلت فعلاً مشكلة سلالة هان الغربية في توفير الدفاع الوطني، إلاّ أن كلاًّ من الذي قام باقتراحها تشاو كُيُوَ، والذي قام بتنفيذها (سلالة هان الغربية) رأى أنها مجرد وسيلة تستحق المحاولة في حالة عدم وجود أفكار أفضل منها. ومع ذلك، ومن خلال عملية التنفيذ، يمكننا أن نرى أن عدداً من خصائص هذه السياسة يتوافق مع المفهوم الحديث للصالح العام. وإن الفائدة التي تبرز هنا: كان من المفترض أن هذه السياسة هي مجرد إجراء يهدف إلى: «مكافحة الحرائق»، في وقت كانت فيه السيطرة غير مستقرة على المناطق الحدودية. ولم يكن المقصود به أن يكون خطوة مدروسة لتحسين معيشة الشعب. وبالتالي، فإنه قد تم تنفيذ هذه السياسة مع جعل أكثر التركيز يتجه نحو تمكين سلالة هان الغربية من اكتساب قدرة على إجراء حملات هجومية على الأرض.

واليوم، إذا أردنا تنفيذ سياسة تشبه سياسة التيونتيان بطريقة عمياء على مواقع عسكرية بالطريقة نفسها التي تصرفت بها سلالة هان الغربية، متجاهلين حقيقة مهمة هي أن توفير السلع/ الخدمات العامة في الداخل والخارج على حد سواء، إنما هو أمر بالغ الأهمية في أي منافسة بحرية، فإن تنفيذ سياسة

التيونهـاي علـى هـذا النحو، قد يجعلها غارقة في الصعوبات. وسـوف يجعلها تفشل في إطلاق الإمكانيات الكاملة لهذه الاستراتيجية.

كما أنه من المهم أن نلاحظ أن استراتيجية التيونهاي يجب أن تهدف إلى سـد الفجـوة فـي توفير السـلع العامة مثل اضطلاع الدولـة بتأمين مهام الإدارة، وتقديم الخدمات، والدفاع الوطني، لأن كل ذلك لن يتم تنفيذه في الحالة التي تكون فيها قدرات الصين على تطوير واستغلال مواردها البحرية لا تزال قاصرة. وعلـى هـذا النحـو، فإن المسـائل المعنيـة لا يمكن اعتبارهـا، أو معالجتها مثل أي سلوك آخر إداري، تجاري، أو مؤسساتيّ. وتتركز هذه الاستراتيجية أساساً علـى فكـرة الحصـول علـى حقوق النقـل البحري كاملة وعلـى الحصول على كافة المصالح والحقوق من خلال المنافسة غير العسكرية. ولكن مزيجاً واحداً من المنافسـة السـلمية ومن الردع العسـكري هو الذي يشـكل الحقل الهجومي لاستراتيجية التيونهاي في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى المزيد من التطوير البحري[1].

لذلك، نرى أن هنالك أيضاً اختلافات من حيث وظائف كل من سياستي التيونهـاي، والتيونتيـان. فلقـد كانـت الأهـداف الرئيسـية لسياسـة التيونتيـان، هـي ذات طابـع عسـكري، أي أنهـا كانـت تهدف إلى توفير الأمـن والخدمات اللوجستية والدعم العسكري للقوات. بمعنى أنها كانت جزءاً من جهود الدولة الهجوميـة والدفاعيـة مـن أجل تأمين حقوقها على الأراضي. ومع ذلك، وعلى الرغـم مـن الظـروف الخاصة التي ترافق اسـتراتيجية التيونهـاي، فإننا نرى أنها يمكن أن تساعد أيضاً في توفير أهداف عسكرية في مجال الخدمات اللوجستية والموظفين وشـروط الاسـتخبارات. فتركيزها سـيكون في الواقع منصباً على تعزيز قدرات الصين البحرية على جميع الجبهات، وعلى تطوير تنمية الموارد البحريـة الشـاملة فـي الصيـن، وعلى تسـخير هـذه القدرات لمصلحـة الصين، وعلـى تطويـر قـدرة البلاد على تحقيق القوة البحرية الوطنية وحمايتها. وتتمثل

الاستراتيجية، في حد ذاتها، بكونها وسيلة فعالة للصين من أجل تحقيق القوة البحرية. وبعبارة أخرى، فإن هدفها العسكري هنا هو هدف ثانوي.

وعلاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بكيفية تنفيذ هذه السياسة، فإن سياسة التيونهاي تشمل مجموعة من الخيارات التي هي أوسع من ذلك. والفضل في ذلك يعود إلى تطور مهارات الحكم، وإلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي. فلقد كانت سياسة التيونتيان أقرب إلى أن تكون عملية تقودها الحكومة. حيث أن الحكومة كانت هي وحدها المسؤولة عن التعبئة والتنظيم والتنفيذ، وكانت السياسات الممكنة تقتصر على الأذونات الممنوحة من الدولة، وعلى الإعفاءات الضريبية، وعلى حقوق استخدام الملكية الممنوحة من دون مقابل. من ناحية أخرى، وفي ما يتعلق باستراتيجية التيونهاي، فإنه بالإضافة إلى تدابير مماثلة نفذت على أساس التخطيط العياني، وعلى أساس توجيه سياسات الدولة، فإنه يمكننا أيضاً - كوننا في موقف المؤسس - دعوة المؤسسات المدنية، وتشجيعها على المشاركة من خلال وسائل مثل منح المخصصات المالية من أجل تعزيز التنمية البحرية واستغلالها في الصين، سواء من حيث الحجم، أو من حيث تنويع الأساليب المستخدمة. وبهذه الطريقة سوف نكون قادرين على تطوير بيئة يكون فيها كل من الشعب والدولة يعتمدان على البحار، ويصبح الجميع أكثر فأكثر قرباً من البحار، وأكثر استعداداً لحماية الأقاليم البحرية الموجودة لدينا.

هذه التغييرات تعني أن تنفيذ سياسة تيونهاي محددة ينطوي على العديد من العوامل: الاقتصاد، والسوق، والخدمات العامة، ومبدأ السلام، والمنافسة البحرية الحديثة. وبطبيعة الحال، إن أي تنفيذ لاستراتيجية التيونهاي إنما هو يستند إلى توضيح خطط التنمية البحرية في الصين، وإلى الانضباط معها. وهذا التنفيذ قد يشكل تحديا لإطار القانون البحري الحالي. ولذلك، فإن الجانب المؤسسي من التيونهاي يحتاج أيضاً إلى أن تجري الإشارة إليه. وفي ضوء ذلك،

سيكون هنالك تغييرات في نظام القانون البحري، وفي وظائف الإدارة البحرية، وفي الترتيبات المؤسسية المناظرة. وإن التعاون النموذجي بين العسكريين وبين الحكومات المحلية، وبين القطاعين الحكومي والخاص، سـوف يتطلب أيضاً التخطيط، وسوى ذلك من الترتيبات المسبقة.

وبالتالي، إذا كانت اسـتراتيجية التيونهاي يمكن أن تصبح ناجحة، فلا بد من أن يكون ذلك من خلال الأهمية التي توليها مختلف الأطراف لها، وكذلك مـن خـلال مـا يمكن إجراؤه من التغييرات اللازمة على التصورات، والمواقف نحو المحيطات.

فعلى الصين أن تعمل على التوصل إلى إجماع على أهمية البحار بالنسبة إلـى أمننـا الوطنـي وتقدمنا الاجتماعي والاقتصـادي، كما يجب علينا أن نعمل على الاستجابة إلى الاحتياجات المحلية من أجل التنمية البحرية عندما تواجه منافسة دولية[2] أو تحولاً اقتصادياً في البلاد. وكذلك يجدر بنا أن نتجنب التفكير الأحادي عندما نقوم بالسعي والمثابرة[3] على إقامة التوازن في التنمية الإقليمية بين المناطق. كأن يكون ذلك من خلال الاعتماد على السلطة الإدارية، أو من خـلال اسـتخدام اسـتثمارات الدولة غير المجدية اقتصاديـا للقضاء على تفوق المزايـا التنمويـة للمناطـق السـاحلية، أو للتقليل من هـذا التفوق. خاصة عندما يكون تفوق المناطق الساحلية على تلك الداخلية ناتجاً عن مزايا محض طبيعية تتعلق بعوامل البيئة وبموقعها الجغرافي.

فدور الدولة هو القيام بقدر الإمكان، على توفير السلع والخدمات العامة التـي يحتاجهـا تطويـر البحريـة. أمـا إذا كانت الدولة غير قـادرة على توفير هذه السـلع العامـة بكميـات كافية، فإنـه يجب عليها تحديـد الأولويات للمجالات الجديـرة باهتمـام أكبـر، وخاصة تلـك التي يمكن أن يكون لها تأثير محفز على تطوير البحرية. وتشـمل هذه المجالات: النقل البحري، وتطوير المواهب في المسـائل المتعلقـة بالتجـارة، وتطويـر التقنيـات البحرية المتطـورة، والتخطيط

الشامل للتنمية الصناعات البحرية، وما إلى ذلك. كما يجب على الدولة القيام بتركيز طاقاتها ومواردها على توفير الجودة، وعلى فعالية السلع العامة التي بدورها يمكن أن توفر دفعة قوية لتطوير البحرية الصينية. أما السلع العامة التي لا يمكن للدولة توفيرها لسبب أو لآخر، فإنه يمكنها التعويض عن ذلك بتشجيع المشاركة المدنية من أجل التعويض عن أي فجوة ينتج عنها آثار سلبية على التنمية البحرية الصينية.

وينبغي على الشركات والأفراد، سواء في عملها في المجالات ذات الصلة بالملاحة البحرية، أو في حياتها اليومية في المناطق الساحلية، أن تراعي الامتثال للقوانين الدولية والمحلية ذات الصلة، وذلك للحد من تكاليف الدولة غير الضرورية بينما هي تسعى إلى إدارة سلوكهم. وهذا مما يسمح للدولة باستخدام مواردها المحدودة في المواضع التي هي أكثر حساسية. وفي الوقت نفسه، سيكون من الأفضل أن يكون الأفراد قادرين على تقديم توصيات للدولة تكون قابلة للتطبيق، أو قد تأتي على شكل انتقادات، أو خطط للتنمية البحرية تكون مبنية على أساس الملاحظات المباشرة والأفكار الشخصية. وهذا أمر بالغ الأهمية لتطوير إجماع واسع النطاق على هذه التنمية، وعلى فلسفة البحرية الصينية التي سيتم الاعتراف بها من قبل العالم.

والأهم من كل ذلك، هو أن يتم تطوير البحرية الصينية بطريقة منظمة ومنسقة. أولاً وقبل كل شيء، علينا أن نجعل الاستراتيجية والمبادئ والتدابير، وخطط التنمية البحرية الصينية جزئاً من الدستور ومن القانون الأساسي ومن القوانين المماثلة ومن اللوائح والسياسات. ثانياً، لتنفيذ خطط التنمية البحرية الصينية، يجب علينا إنشاء هيئة للإدارة البحرية تكون على درجة عالية من الجودة والفعالية التي من شأنها تنسيق أو إدارة جميع الشؤون البحرية ذات الصلة، وبذلك، تكفل التقليل من الآثار السلبية لسنوات ماضية من سوء التخطيط، ومن التقسيم غير الواضح للمسؤوليات، على تطور البحرية الصينية.

وأخيـراً، ينبغـي الإفـراج عـن خطة منطقية متماسـكة ومنهجيـة ومفصلة، تكون تحت اطّلاع الجمهور.

III- وضع سياسة التيونهاي

فـي المقابـل، فـإن الخطوة الأولى لوضع إطار سياسـة التيونهاي يجب أن تكون في اتجاه إنشـاء أو تعديل النظم والقوانين واللوائح والسياسـات القائمة أو المقابلة.

أولاً، وقبـل كل شـيء، يجـب أن تتجسـد اسـتراتيجية التنميـة البحرية في دستورنا.

يجب تسـليط الضوء في دسـتورنا على أهمية جهود الصين لتصبح دولة بحريـة مهمـة، وكذلـك علـى أهمية جهودهـا لتقديم الدعم المناسـب من أجل ذلك.

توصية: نوصي بتعديل الجزء من ديباجة الدستور الذي ينص على ما يلي: «تايـوان جـزء مـن الأراضي المقدسـة لجمهورية الصين الشـعبية. وإنه لواجب لا يقبـل الانتهـاك علـى جميـع أبنـاء الشـعب الصيني بما في ذلـك مواطنينا في تايـوان، الإنجـاز العظيـم لمهمـة إعادة توحيد الوطـن الأم». ليصبح النص كما يلي: «تايوان جزء من الأراضي المقدسة لجمهورية الصين الشعبية، وإن أراضي الصيـن تشـمل علـى حـد سـواء: الأقاليم البريـة والأقاليم البحريـة التي تطالب الصين بالسـيادة عليها. وإنه لواجب لا يقبل الانتهاك على جميع أبناء الشـعب الصينـي، بمـا فـي ذلك مواطنينا في تايوان، الإنجاز العظيم لمهمة إعادة توحيد الوطـن الأم، وتحقيـق سـلامة أراضينـا الوطنيـة ». وعلاوة علـى ذلك، فإنه من المستحسن لنا أن نقوم بإدراج مفهوم «التنمية البحرية» في المبدأ العام للدستور من خلال إدخال العبارة التالية: «تقدم الدولة الدعم الفعال، كما تضمن تطوير البرامج البحرية المختلفة كما تضمن توجيه وتسـهيل واسـتمرار تعزيز قدراتنا

على تنمية واستغلال مواردنا البحرية ».

ثانياً، مع التعديلات المشار إليها في الدستور، والتي يمكن أن تخدم كمدخل، يمكننا بعد ذلك، قضاء سنة أو نحو ذلك، من أجل مراجعة وفرز سياسات الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، المتعلقة بالتنمية البحرية، وأن نعالج المستندات واللوائح والسياسات التي تؤثر على التنمية البحرية للصين.

على سبيل المثال، يجب علينا التخلي عن السياسة التي تقمع تطوير المناطق الساحلية بسبب السعي الأحادي لتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق. وبدلا من ذلك، يجب أن نطلق السياسات التي تسهل تدفق المواهب، واستخدام رأس المال، والابتكار التكنولوجي، والريادة في الأعمال، وما إلى ذلك، في المناطق الساحلية، مع التركيز على تطوير البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أيضاً أن نتخلص من سياسة: بحرية «الدفاع قرب البحر»، وتشجيع البحرية لدينا لإنشاء شبكة دفاعية في العالم على مدار الساعة مع مساعدة من أشكال أخرى من الدعم العسكري. وعلاوة على ذلك، يجب علينا الابتعاد عن التركيز في الوقت الراهن على سياسة التجارة الخارجية لدينا، وأن نقوم بتشجيع الشركات المحلية والأفراد على الانخراط في الأعمال التجارية السمكية، وتطوير الجزر، وما إلى ذلك، في دول ساحلية أخرى.

وأخيراً، يجب علينا توحيد جميع القوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بالتنمية البحرية في: «قانون البحار» باعتباره القانون الأساسي، في أقرب وقت ممكن.

وللتعامل مع حالة الفوضى الحالية من حيث نظام القانون البحري في الصين، ومن أجل إرساء أساس قانوني قوي لإشراف الصين على إدارتها البحرية في الوقت نفسه، يمكن للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني أخذ زمام المبادرة بإنشاء لجنة تشريعية تركز على إنشاء «قانون البحار».

وسوف تكون مهمة تلك اللجنة تتمثل في اقتراح توحيد وتعديل القوانين البحرية والأنظمة، والقوانين بما يتماشى مع مسار وأهداف ومبادئ الاستراتيجية الصينية للتنمية البحرية لوضع قانون أساسي من شأنه أن يغطي جميع جوانب التنمية البحرية الصينية. وينبغي بعد ذلك أن تتم الموافقة على القانون المقترح، وأن يجري سنه على يد من قبل المؤتمر الشعبي الوطني.

والخطوة الثانية هي بزيادة تحسين بنيتنا الإدارية البحرية لتوفير الدعم المؤسسي الصلب.

ففي عام 2009، دعا مؤلف هذا الكتاب إلى إنشاء لجنة التنمية البحرية الوطنية الرفيعة المستوى التي ستشارك في الشؤون البحرية في المناطق. بما في ذلك: الدفاع الوطني، والتكنولوجيا، وحماية البيئة، وإنفاذ القانون البحري. ودعا المؤلف أيضاً إلى إنشاء مكتب قوي لمفوضية التنمية البحرية، وكذلك إلى تأسيس مديرية لمفوضية التنمية البحرية، بحيث تضطلع الأولى بصياغة وتنفيذ خطط التنمية البحرية في الصين مرحلة تلو مرحلة. وذلك من أمثال: تخطيط الصناعات البحرية، وتوفير الدعم التكنولوجي، وتدريب الموظفين، والتنسيق بين الحكومات العسكرية والمحلية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الأخيرة تكون مسؤولة عن إدارة الشؤون الإدارية وإنفاذ القوانين البحرية المختلفة، وكذلك عن تقديم مجموعة قياسية من الخدمات البحرية لمختلف المؤسسات والأفراد.

في 10 آذار/ مارس 2013، وفي الجلسة المكتملة الثالثة للدورة الأولى للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني الثاني عشر، وعندما شرح الأمين العام لمجلس الدولة ماكاي، مسألة إصلاح هيئات مجلس الدولة والجهود الرامية إلى تحويل وظائفها، فإنه كشف أن الصين تخطط لإنشاء لجنة وطنية للملاحة البحرية، وكذلك أنها تسعى إلى إعادة هيكلة إدارة الدولة للمحيطات التي من شأنها أن تضم إليها: إدارة الثروة السمكية من وزارة الزراعة، خفر السواحل

وعمل مكافحة التهريب من وزارة الأمن العام، وكذلك مسؤوليات إنفاذ القانون الحالـي لإدارة المحيطـات الأصليـة. إن إدارة الدولة للمحيطات سـوف تتولى أيضاً قيادة خفر السـواحل الصيني المنشـأ حديثا، الذي من شـأنه أن يتولى هذه الواجبـات. وفـي عـام 2013، أصـدر المكتب العام لمجلـس الدولة لجمهورية الصين الشعبية هذا الإشعار بصيغة مطبوعة تتضمن المبادئ التوجيهية للإدارات والموظفين في إدارة الدولة للمحيطات [GBF (2013) No. 52]، معلناً بذلك، الانتهاء من بلورة خطة التحول في إدارة الدولة للمحيطات.

واستناداً إلى الوضع الحالي، فإن اللجنة الوطنية للملاحة البحرية المقترحة قد تكون على غرار اللجنة الوطنية للطاقة. وهذا يعني أنه، كما أن الإدارة الوطنية للطاقة، التي هي الذراع التنفيذي للهيئة الوطنية للطاقة، تدار من قبل لجنة التنمية الوطنية والإصلاح، فإن الذراع التنفيذي الممكن للجنة الوطنية للملاحة البحرية المقترحة، وإدارة الدولة للمحيطات، ستدار من قبل وزارة الأراضي والموارد. ومع ذلك، فإن مثل هذا الترتيب يضع اللجنة الوطنية للملاحة البحرية في خطر من أن تصبح بمثابة الفيل الأبيض.

وذلـك لأن اللجنـة الوطنيـة للطاقة، التي تأسسـت في يناير 2010، عقدت الاجتمـاع العـام الأول لها في 22 نيسـان/ أبريل عـام 2010، والتي عقدت فقط اجتماعها الثاني في وقت لاحق بعد أربع سـنوات في 18 نيسـان/ أبريل 2014. وبالنظـر إلـى أن صناعـات الطاقة مثـل الفحم والطاقـة الكهربائية، والصناعات البترولية قد عملت منذ نصف قرن على الأقل، كان خلاله كل من وضع الطاقة المحليـة والدوليـة فـي وضع مسـتقر إلى حد ما، وإن مثل هـذا الفاصل الزمني مقبـول لتطويـر قطـاع الطاقـة في الصين. ومـع ذلك، إذا كانـت اللجنة الوطنية للملاحة البحرية ستعمل على الخط نفسه، فإنها لن تكون قادرة على التصدي بفعالية في المشـهد البحري الذي يتغير بسـرعة. وهذا يعني أن الصين سـتجد نفسـها فـي بحـر يحيـط بهـا. وإن مـا تحتاج إليـه الصين على وجه السـرعة في

هذه المرحلة هو وكالة ديناميكية دائمة عالية المستوى من أجل إدارة الشؤون البحرية، وليس مجرد هيئة تداولية مخصصة.

لذلك، ومن حيث المؤسسات، وآليات الحكم البحري، فإن الصين لديها خيارين: فهي يمكن أن تستمر في خططها للجنة الوطنية للملاحة البحرية، وتتأكد من التنفيذ الفعال على أساس إدارة الدولة للمحيطات، كما يمكن لها نقل وظائف التنسيق والتداول من اللجنة الوطنية للملاحة البحرية، المقترحة، إلى مهام المجموعة القيادية المركزية لتعميق الإصلاح بشكل شامل أو إلى لجنة الأمن القومي بحيث يمكن أن تتم معالجة القضايا التي تؤثر على التنمية البحرية للصين، في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون وضع إدارة الدولة للمحيطات في مزيد من ارتفاع الصلاحيات وتوسيع السلطة، بحيث يصبح قسماً دائماً أو تابعاً لمجلس الدولة مباشرة. وبذلك سوف نساعده لكي يكون دليلاً أفضل من أجل إدارة وخدمة التنمية البحرية.

أما الخطوة الثالثة، فهي أن نكون واضحين حول محور تنفيذ سياسة التيونهاي.

ينبغي أن يتركز تنفيذ سياسة التيونهاي على تعزيز الروابط الضعيفة للتنمية البحرية في الصين، مع التركيز بشكل خاص على التنمية الواسعة، وعلى استغلال الموارد البحرية. وما يعنيه هذا، هو أن الصناعات البحرية الناشئة، أو ذات التقنية العالية مثل تطوير الجزر النائية، والتنقيب في أعماق البحار، وتنمية الموارد، وتوحيد الموارد الساحلية، والصناعات ذات المردودية العالية، وتجهيزها، وعلم الأحياء البحرية، والمواد الكيميائية البحرية، والسياحة في البحار العميقة، وما إلى ذلك، فضلا عن الأنشطة أو الخدمات التي تلبي احتياجات هذه الصناعات، وهي تشمل التكنولوجيا، والتعليم، والخدمات العامة، والتمويل، والتأمين، وما إلى ذلك، هي كلها يمكن أن تندرج بشكل كامل في هذا التنفيذ.

وبطبيعة الحال، لأن هذه الصناعات لها مستويات تأثير متفاوتة على الدفاع الوطني وعلى أمن الاقتصاد الوطني، فإن كمية التمويل، وشؤون الموظفين، والموارد المادية اللازمة، لا بد من أن تكون هي أيضاً متفاوتة. ومع ذلك، فإن متوسط التكلفة الاستثمارية لا تزال باهظة في حين أن موارد الدولة في هذه المناطق هي كلها محدودة. ولذلك، عند تنفيذ استراتيجية التيونهاي، يجب أن تكون الدولة قادرة على تحديد أولويات العمل وفقاً للسياسة، ومع التركيز على تقديم الخدمات العامة. باستثناء مشاريع البنية التحتية التي ترتبط مباشرة بالاقتصاد الوطني وبمعيشة الشعب، وبالدفاع الوطني وبالأمن، وبالمشاريع ذات الاستثمارات الكبيرة التي من المرجح أن يستغرق العائد عليها بعض الوقت. وعلى العموم، لا يجب على الدولة أن تشارك في تنفيذ مشاريع محددة. بل إن ما ينبغي عليها القيام به هو تشجيع حركة رأس المال الخاص على الاتجاه نحو الصناعات ذات الصلة البحرية وغيرها، وتشجيع ودعم مشاركتها في تنظيم وإدارة الصناعات والمشاريع التي تهم البلاد. والتي مع ذلك لا يمكن تطويرها على نحو كاف بجهود الدولة وحدها.

الخطوة الرابعة، هي اتخاذ تدابير تيونهاي محددة.

مع استراتيجية وطنية موحدة للتنمية البحرية، ومع وجود وكالات لتنفيذ هذه الرؤية، يمكننا بعد ذلك أن ننظر في قضية محددة للتنفيذ. يمكن وصف المبادئ الأساسية لتنفيذ سياسة التيونهاي باسم «تكامل العمليات في وقت السلم والحرب، والتنسيق بين الجيش والحكومات المحلية، وإدارة الدولة مع العمليات المدنية». وتجربة التيونتيان قد أعطتنا بالفعل فكرة عن كيفية «التكامل في وقت السلم والعمليات في وقت الحرب» وعن كيف سيعمل «التنسيق بين الجيش والحكومات المحلية». وإن تجربة التيونتيان «إدارة الدولة مع العمليات المدنية»، والمذكورة هنا كمبدأ تنفيذ آخر، بعد أخذِ مختلف عيوب «الشركات المملوكة للدولة»، التي برزت إلى الواجهة بعد سنوات من التنمية، بعين

الاعتبار. وتشير الدراسات التي قام بها تشانغ وِيْ يِنغ، وفان غانغ، وليو تشيجِن، وتشانغ جون والجميع، أنه على الرغم من أننا لو تكلمنا بلغة القانون، فإن حقوق الملكية للشركات المملوكة للدولة التي تحملت عبء تنفيذ السياسات الوطنية تبدو واضحة جدا، وإن نقل «حقوق الملكية» هذه، إلى السوق هو أمر محفوف بالمسائل بسبب المشاكل الرئيسية، ففي غياب آليات السوق الداعمة، ونظراً إلى الحاجة إلى إدخال تحسينات على النظام القانوني. فإن ملكية عدد كبير من الشركات المملوكة للدولة من قبل الدولة يجعل الإشراف عليها تحديا هائلا. هذا فضلاً عن أنه لا يتفق مع الدور الأساسي للدولة كمزود للخدمات العامة. وعلاوة على ذلك، فإن الدول التي كان لها صراعات متعددة مع الصين بسبب الخلافات المتعلقة بالقوة البحرية، مثل اليابان وماليزيا، قد مارست أيضاً «إدارة الدولة مع العمليات المدنية» بالطرق التالية: قاموا باستيراد التكنولوجيات المتقدمة، والاستثمار الأجنبي في التنمية المشتركة لحقول النفط والغاز، أو في بناء محطات توليد الطاقة، أو في مصائد الأسماك في البحار المتنازع عليها، أو حول الجزر المتنازع عليها، أو أنهم سمحوا للكيانات المدنية بتنظيم رحلات إلى الجزر المتنازع عليها، أو بالبناء على هذه الجزر. وفي الوقت نفسه، تقوم الدولة بتوفير الخدمات العامة فقط، مثل دعم السياسات وضمان السلامة. لقد اختاروا هذا الطريق على الأرجح بسبب النظر في مختلف المساوئ المحتملة من قيام الدولة بهذه العمليات في مثل هذه الحالات. لذلك، فإنه في تنفيذ استراتيجية التيونهاي، يتعين على الحكومة الاستمرار في التركيز على دورها كمزود للخدمات العامة، وبالتالي البقاء فقط في موقع السيطرة على المؤسسات الرئيسية التي لها تأثير على الصناعات الهامة المتعلقة بالدفاع الوطني والاقتصاد الوطني ومعيشة الناس. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة من مجموع كبير. أما ما تبقى من مؤسسات، فيجب إبقاء إدارته لرأس المال الخاص على الرغم من أن الدولة قد تستخدم الأدوات السياسية والقانونية لمطالبة هذه المؤسسات

بـأن تكـون متوافقـة مع مقتضيات العمل في خدمة الأهداف الاسـتراتيجية التي وضعتها الحكومة.

والآن بعد أن قمنا بتأسـيس مبدأ التشـغيل، فإننا الآن سـنبحث في الكيفية المحددة لتنفيذ سياسة التيونهاي كما يجب أن تبدو.

1- سياسة التيونهاي المدنية كدعامة أساسية، مع تدابير عسكرية على شكل ملحق داعم

هذه هي الصياغة المحددة لفكرة «تكامل العمليات وقت السلم والحرب، والتنسيق بين الجيش وبين الحكومات المحلية، وبين إدارة الدولة وبين العمليات المدنية». إذ أنه من الأفضل أن يتم تنفيذ اسـتراتيجية التيونهاي من أساسـها في مجال المدنيين. كما يمكن لنا تصنيف كيانات التيونهاي المدنية إلى أربع فئات: أول هذه الفئات، هي من الأفراد والمؤسسات الصغيرة، مثل الصيادين الأفراد، أو الأنواع المختلفة من الاتحادات التي يشكلها هؤلاء الصيادون. والثانية هي مؤسسـات القطـاع الخـاص علـى نطاق اقتصادي معين، مـن النوع الذي يمكن أن يشـارك في مشـاريع مثل صيد الأسـماك والتنقيب في المحيطات، والتنقيب عـن النفـط، وحتـى فـي إدارة جزيـرة، أو في تطوير السـياحة البحريـة؛ وثالثها، هـي الشـركات المملوكـة للدولـة (مرة أخرى، من حجم معيـن)؛ وآخرها، هي الشركات الأجنبية للاستثمار، المملوكة للأجانب.

وهـذه الكيانـات «التيونهانيـة» يمكـن لهـا أن تمـارس جهودهـا منفـردة. كمـا يمكنهـا العمـل معـاً ضمـن مجموعات. أما ما يجب علـى الدولة القيام به هنـا، فهـو تحديـد المناطق البحرية، ووضع سياسـات محددة تناسـب الظروف الخاصـة فـي الإقليـم المعني، فضلا عن مناسـبتها لخصائص الأعمال التجارية أو الصناعيـة التـي تعـود لبعـض الكيانات «التيونهانيـة» التي هي في هذا الخط، وجباية الإيجارات المختلفة، وكذلك يمكن جمع الضرائب عندما يتم تسـليم

الموارد في هذه المناطق إلى من سيقوم بتنميتها واستخدامها.

وبطبيعة الحال، وعلى الرغم من أن الاعتماد الرئيسي هنا يجب أن يكون على «التيونهاي» المدني، إلا أنه أحيانا عند الضرورة، وتحت ظروف خاصة: يمكن أيضاً أن يتم إنشاء وحدات، أو تنفيذ عمليات «تيونهاي» عسكرية. وحيث أن بعض الجزر والمياه التي للصين سيادة عليها، تقع تحت احتلال استبدادي من قبل الآخرين، فإنه يجب علينا تركيز بعض القوات في عدد معين من هذه المناطق، وإلا تنظيم أعمال دورية وطويلة الأمد لتسيير الدوريات فيها وحولها. وحيثما نجد الأمر مناسباً، يمكننا أيضاً ترتيب مستوى معين من النشاطات الإنتاجية في هذه المناطق. ومع ذلك، فإن الهدف الرئيسي من التيونهاي العسكرية الحديثة هو نوع من استعراض المرء لوضعه السيادي. وعند تنفيذ التيونهاي العسكرية، يمكن للدولة أن تنظر أيضاً في أمر استخدام الموارد العسكرية كوسيلة لحماية التنمية ولاستغلال هذه الجزر والمياه من قبل الكيانات المدنية. وإن من بين التدابير الأخرى الممكنة أيضاً، هو أن يُطلب من بعض الكيانات أو الأشخاص المشمولين بالحماية القيام بتوفير بعض أنواع الدعم لمثل هذه القوات، وذلك اعتماداً على آفاق الإقليم المعني، وعلى الظروف المحددة للقوات المنتشرة. وبالمعنى الدقيق للكلمة: إن هذه الخدمة الدفاعية هي في الواقع «النموذج المختلط» من التيونهاي المدنية والعسكرية معاً، بدلا من التيونهاي العسكرية المحضة بحد ذاتها.

2- إطلاق العنان لإمكانات موظفي الخدمة السابقين

والطريقة الأكثر مباشرة للقيام بذلك، تكون بإسكان جميع الأفراد العسكريين المسرحين من الخدمة، أو المتقاعدين منها، في المناطق الساحلية بحيث يمكن للبلاد الاستفادة الكاملة من المهارات والخبرات العائدة لهم. وفي هذه الحالة، يمكن أن تلجأ الدولة إلى تدابير مثل الإعانات والإعفاءات

الضريبية، وتعليم المهارات لهؤلاء الموظفين. كما يمكن تشـجيع الحكومات والشركات في المناطق الساحلية المحلية، فضلا عن مختلف كيانات التيونهاي، علـى توفيـر فـرص العمـل للعاملين السـابقين فـي البحرية. بهـذه الطريقة، فإن الموظفين المعينين سيكونون قادرين على الاستفادة من خبراتهم في مناصبهم الجديـدة. وبذلـك يمكـن التأكـد من أن إنتاج هذه البيئات يمكن ربطه بسلاسـة مع البيئة العسكرية في أوقات الحرب من دون أن يؤثر ذلك، وبقدر الإمكان، على الإنتاج الطبيعي. وعلى سبيل المثال، يمكن لهؤلاء الأفراد، المشاركة في عملية تصميم السفن، أو أن يعملوا بمثابة موظفي أمن على ظهر السفن العابرة للمحيطات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ذلك من شأنه أن يوفر الدعم الفعـال للوحـدات المحاربـة في أوقات الحرب. ومن ناحية أخرى، فإن هذا ما سيقلل أيضاً من تأثير ذلك على الإنتاج عندما ينشب النزاع.

وإن أفـراد القـوات العسـكرية قـادرون علـى تحمـل المشـقة، كمـا أنهـم منضبطون، ومدربون أيضاً على العمل كجزء من فريق واحد. وطالما أن الحكومة أو المؤسسات توفر الوظائف لموظفي الخدمة السابقين مع توفر التدريب على العمل أو على المهارات، فإنهم سيكونون قادرون على النهوض بأعباء مهنهم المدنية الجديدة على وجه السرعة. وينبغي أن يكون هؤلاء الموظفون مطلوبين في مختلف وحدات التوظيف.

3- التحول عن النظرة الأحادية المثابرة على تحقيق التنمية المتساوية بين الأقاليم، والعمل بدلاً عن ذلك، على إقامة الحزام الاقتصادي الساحلي

والميـزة الاقتصاديـة التـي تتميز بها المناطق السـاحلية أكثـر من المناطق الداخليـة، تعنـي أنـه ليـس علـى الدولـة أن تقوم بتشـجيع الهجـرة إلى الأولى لأغـراض التيونهـاي، بـل إن كل مـا يجـب عليهـا القيـام به هو احتـرام التدفق

الطبيعي للموارد، وتوفير التسهيلات الصحيحة للشركات وللأفراد ليستقروا، ولينخرطوا في مجال الأعمال التجارية في المناطق الساحلية. وعلى هذا النحو، ينبغي إلغاء سياسة القمع المصطنع لتطوير المناطق الساحلية لضمان التنمية المتساوية بين المناطق الساحلية والداخلية، والسماح للمدن الساحلية المختلفة أن تتطور لتشكيل «حزام» من شأنه أن يأتي بشعب الصين ليجاور المحيطات جنباً إلى جنب. هذا «الحزام» يمكن أيضاً أن يصبح منطقة تستضيف تظاهرة لتحرك الصين التي تتخذ طريق تطورها إلى البحار، الأمر الذي يؤدي أيضاً إلى زيادة تسليط الضوء على جاذبية البحار والمناطق الساحلية للشركات والأفراد.

وتشير الدراسات التي أجراها بعض الخبراء أن ازدهار أمريكا الحديث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور المدن على ساحلها الغربي[4]. لذا، فإنه من الممكن لنا أن نجعل الصين تخضع لعملية مماثلة[5]. كما يمكن للصين أن تنظر في أمر تطوير المدن الساحلية التي يربو عددها على 50 مدينة، وذلك من أجل تأمين وصل هذه المدن بالموانئ في المياه العميقة في المنطقة الساحلية الحضرية ذات الاقتصاد المزدهر، والعدد الكبير من السكان[6]. ومن الأمثلة على الحكومات المحلية التي نجحت في تطوير مدنها من خلال الجهود المبذولة في البيئات الحية، والمواهب المستقدمة، والتخطيط والصناعة، الخ، نذكر حكومات: شنتشن، وداليان، ونينغبو، وريتشاو، ويانغشان.

وإذا كانت الصين قادرة على بناء مدينتين أو ثلاث مدن أخرى مثل شنتشن، ودزينة أخرى أو حتى أكثر، من مدن من أمثال: نينغبو، وتشينغداو وداليان، فإن الغالبية العظمى من الصينيين لن تتردد في رفدِ طريق الصين لتصبح دولة بحرية. وهذا ليس بالأمر المستحيل. وإن ظهور بعض المدن الساحلية التي كانت غير معروفة نسبيا، مثل: تساوفيديان، وهوانغوا، وتشينتشو، وفانغتشنغقانغ، ويفانغ، هو بلا شك علامة إيجابية.

4- تشجيع التطور العلمي في الجزر

هـذا، ويمكـن للعديـد مـن الجـزر أن يخـدم غرضـاً دفاعيـاً فـي المناطق السـاحلية. غـرض مماثـلٌ لذلك الذي تلعبه حامـلات الطائرات. فالصين لديها 6961 جزيرة، وتبلغ مساحة كل واحدة منها 500 متر مربع فما فوق (وذلك عدا عـن جـزر تايـوان، وهونغ كونغ، وماكاو). من بين هذه الجزر، لا يوجد سـوى 433 جزيـرة مسـكونة منهـا. ومـع ذلك، فإن تطويـر هذه الجزر لا يزال في حالة غير مرضية[7]. بل في الواقع، إنه لم يتم بعد تسمية أكثر من 140 من هذه الجزر. ولحسـن الحظ، فقد تحسـن الوضع إلى حد ما، مع الإشـعار المتعلق بضمان الخدمة لتوسيع الطلب المحلي، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستقرة والقوية من قبـل إدارة الدولـة للمحيطـات فـي نهاية عـام 2008، وخاصة بعد صدور قانون حماية الجزر في نهاية عام 2009. ومع ذلك، فقد هدأت «حمى تطوير الجزر» التي ظهرت حوالى العام 2011. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشـكلة الاسـتغلال الجائر للجزر هي أيضاً مشكلة شديدة نوعاً ما.

علـى هـذا النحـو، ينبغـي علـى الحكومـة الصينيـة أن تقوم بتعزيـز الرقابة القانونيـة، وأن تعتـرف بحق تطويـر جزيـرة غير مرخص بتطويرهـا، أو أن تقوم باسـترجاعها. إنهـا قـد تسـتخدم تدابيـر مثل تقييـم خطط تنمية الجزيـرة، وقوة المطوريـن المحتمليـن، والقـدرات والمؤهلات، لتقديـم حوافز مختلفة لتعزيز تنمية الجزر المختلفة، وضمان التنمية المسـتدامة، واسـتغلال الموارد في هذه المناطق. هذا، ويجب على الحكومة أن تضمن استفادة الناس من السياسات، وأن تسعى وراء نصائحهم. وهنا، قد تشتمل التدابير الممكنة: التدابير السياسية (كتعزيـز المشـاركة الشـعبية فـي عملية صنع القرار، وضمـان الأمن والإخلاء، والحـد مـن إجراءات المراجعة من أجـل الحصول على الموافقات الحكومية) والتدابير الاقتصادية (مثل الحوافز الضريبية، وشروط القروض التفضيلية، لدعم الأعمـال التجاريـة). وطالمـا بقي المطـورون متوافقين مع الاتفاقـات القائمة،

ومستعدين لقبول الرقابة الحكومية، فإنه ينبغي تشجيعهم على المشاركة في تطوير الجزر بالطريقة التي هي أكثر توافقاً مع الخصائص المحددة لها، والتي من شأنها بالتالي أن تحقق أقصى قدر من المنافع. أما بالنسبة إلى الجزر التي بدأت تظهر فيها علامات على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، أو التي تتطلب استثمارات ضئيلة نسبيا للحصول على هذه الفوائد، لأنه يمكن تنظيم العطاءات التنافسية لتحديد أفضل مستثمر محتمل على أساس معايير مختلفة. وينبغي أن يكون هؤلاء المستثمرين عموماً من الشركات المحلية أو الأجنبية الكبيرة التي هي قادرة وراغبة في تحمل المسؤولية الاجتماعية ذات الصلة لتطوير قدرات هذه الجزر إلى الأفضل. أما بالنسبة إلى الجزر النائية، فإنه يمكن للدولة أن تمنح للمطورين حقوق استثمار مجانية لفترة معينة قبل أن تعاد هذه الجزر إلى الدولة. وعلاوة على ذلك، وفي حالة وجود المطورين من نوع خاص، أي من الذين لديهم خبرة خاصة في تطوير الجزر، والذين تكون الدولة واثقة من أدائهم الجيد، وأن لديهم خطة تفصيلية في متناول اليد بالفعل، فإنه يمكن للدولة في مثل هذه الحالة أن توفر الدعم المالي لهم أيضاً. أما بالنسبة للجزر ذات الأهمية العسكرية، فإنه يمكن للدولة أن تنظر في جعلِ تواجدٍ للجيش والحكومات المحلية معاً (مثل حكومة بلدية سانشا) وذلك من أجل تأسيس جسمٍ تنظيمي مشترك تكون مهمته بناء الجزر وتطويرها بشكل مشترك وعلى أن يضم أفراداً من منسوبي القوات البحرية المتقاعدين. وهذا النهج يمكن أن يساعد في تلبية المتطلبات الأمنية للجيش، وكذلك في تعظيم القيمة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجزر.

5- تقديم الدعم لبرامج بحرية معينة

يمكن للدولة أن توفر الدعم المالي والسياسات المناسبة للصناعات والبرامج البحرية المحددة التي لها دور حاسم في تطوير البحرية الصينية. كأن

يعطى مثل ذلك الدعم، للصيادين الذين هم على استعداد للعمل في المناطق البحرية البعيدة، وهنا ينبغي على الدولة مساعدتهم في بناء سفن أقوى، وتستطيع أن تجوب البحار، وفي الحصول على الأدوات والمعدات الجديدة. وعلاوة على ذلك، يمكن للدولة أيضاً تمويل تأمين مثل هذه المعدات لهؤلاء الصيادين، ومن ثم تأجيرها لهم، مع إخراج قيمة ساعات العمل التي بذلت من قبل هؤلاء الصيادين قبل دفع ثمن مثل هذه التنازلات التأجيرية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة أيضاً أن تنشئ مراكز بدء التشغيل، والمرافق العلمية للصناعات البحرية، والمشاريع عالية التقنية الواعدة، والتي ستوفر الدعم المركزي لمزيد من التطوير. وكذلك من أجل إيجاد بيئة موصلة إلى التنمية الشاملة للموارد البحرية. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً تقديم الدعم من حيث إيجاد بيئة مؤاتية لتمويل وتوفير الخدمات الحكومية.

أما بالنسبة إلى الموظفين ذوي الكفاءات العالية فيمكن تحديد تعويضاتهم في مستويات أعلى قليلا، أو حتى أعلى بكثير، مقارنة مع أقرانهم الذين يعملون على الأرض.

6- تعزيز التعاون مع الدول الأخرى التي لها مصالح في المناطق البحرية المتنازع عليها، والحد من الصراعات معها

أولاً وقبل كل شيء، من حيث استخدام المياه والجزر، يمكن للصين أن تسمح للدول ذات الصلة باستخدام هذه المناطق، إذا كانت هي الأقرب نسبيا إليها أو لديها قدرة تطوير كافية، سواء مجانا أو بأسعار ميسرة ما دامت تعترف بحق سيادة الصين على هذه الأراضي. في حالات خاصة يجوز فرض رسوم رمزية فقط. وينبغي استخدام هذا الإجراء أساساً مع الدول التي تحرص على موارد النفط والغاز تحت البحر.

ثانياً، أما بالنسبة إلى المياه والجزر التي تعترف الصين بالحقوق السيادية

عليها للدول الأخرى، ولكن في الوقت نفسه إن الهيئات الصينية هي التي تكون أكثر كفاءة وقدرة من هذه الدول على استغلالها وتطويرها، فإنه يمكن للصين أيضاً القيام بالتفاوض مع البلد المعني بالنيابة عن المنظمات أو الهيئات أو الشركات الصينية من أجل استئجار هذه الأراضي. وهذا الإجراء هو ما يجدر استخدامه بشكل أساسي مع الدول التي لها موارد بحرية من الزيت أو الغاز أو حتى من الموارد السمكية، ولكن هذه الدول تكون هي أقل قدرة وتجهيزاً من الصين من أجل تطوير واستغلال هذه الموارد.

وأخيراً، بالنسبة إلى المياه والجزر المتنازع عليها، فإنه يمكن للصين أن تقوم بادئ ذي بدء، بتأسيس إطار للتعاون مع نظيراتها، بحيث يسمح هذا الإطار بالتنمية المشتركة، وبتقاسم المخاطر والمنافع في المنطقة المتنازع عليها، بحيث تكون نسبة المسؤوليات التي يتحملها كل فريق، ونسبة الحقوق التي تعود له، متناسبة مع مقدار مساهماته. ويمكن تصميم هذا الإطار هكذا: أولاً، سيتم وضع الخلافات حول حقوق السيادة جانباً في الوقت الراهن. إعلان المياه/ الجزر المتنازع عليها لتكون تحت وضعية من السيطرة المتزامنة كما كان وضعها (مع استبعاد مشاركة الأطراف غير المعنية بالمنازعة) قبل الإعلان عن اتفاقية قانون البحار). وعلى أن يقر الطرف النظير بوجود مطالبة تاريخية للصين بهذه المناطق، فيما تعترف الصين أيضاً أن المنطقة المتنازع عليها هي واقعة تحت إدارة نظيرتها في الوقت الراهن. (وهذا يعني أن الطرف الآخر يجب أن يحصل على موافقة من الصين إذا كان يرغب في إضفاء الشرعية على سيطرته على مثل هذه المقاطعة). بعد ذلك، يمكن لكلا الطرفين البدء في المشاركة في التنمية واستغلال الموارد في المنطقة المذكورة لأفضل ما لكل منهما من قدرات. وهذه الحالة يمكن لها أن تستمر حتى يتوصل كلا الطرفين إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي بالنسبة إلى السيادة على الجزر أو على المياه المعنية المتنازع عليها.

وخلاصة القول، هي أن على الصين أن تسعى إلى الحفاظ على علاقات ودية في الساحة الدولية، وإلى الامتناع عن الانخراط في الصراع إلى أقصى حد ممكن. كما يتعين عليها أن تبذل قصارى جهدها من أجل القيام بذلك عن طريق العلاقات التجارية، وإيجاد مناطق الجذب السياحي، وجواذب السوق الصينية، وأن تحاول قدر الإمكان، تحويل الأطراف المتنازعة إلى وجهة نظرها في ما يتعلق بالموقف من السلطة البحرية. كما علينا أن نحاول حل النزاعات من خلال التفاوض بدلاً من اللجوء إلى الردع العسكري. أما بالنسبة إلى القوى التي هي من خارج المنطقة، فإننا يجب أن نكون قادرين على طرح أفضل حججنا بحيث يفهمون أن مصالحهم تقتضي أن تكون الصين بمثابة قوة إقليمية قادرة على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

7- توسيع نطاق خطط طريق الحرير البحري، وتوفير وسائل الأمن عن طريق إجراءات التيونهاي على طول الممرات البحرية الرئيسية، وفي البلدان التجارية الرئيسية

تعلق الصين أهمية كبيرة على سلامة الملاحة البحرية، وعلى سلامة المواطنين والمؤسسات الصينية في الخارج، وكذلك على الخصائص المتعلقة بأهمية دورها في التجارة الدولية، وبأهمية استثماراتها الخارجية في تنميتها الداخلية، فضلاً عن أهمية النمو المستمر لأعداد المواطنين الصينيين الذين يسافرون للعمل في الخارج.

وهنا، يجدر بالصين أن تنظر إلى الوراء، إلى مدى نجاح تنفيذ سياسة التيونتيان التي نفذتها سلالة هان الغربية في المناطق الغربية، من أجل تأمين أمن تجارتها على طريق الحرير. وبالمثل، فإنه يمكننا أيضاً القيام بأنشطة للتنمية، ولاستغلال الموارد البحرية التي لها خصائص التيونهاي في المناطق التي ترتادها السفن الصينية في كثير من الأحيان، بحيث إما هي ترسو في موانئها، أو

تمر عبرها، أو حيثما قامت الشركات الصينية بضخ استثمارات كبيرة، أو حيث يزورها المواطنون الصينيون بأعداد كبيرة. وهذه الأنشطة، يمكن أن تشمل بناء قواعد من أجل إصلاح السفن، وإنشاء شركات مشتركة لصيد الأسماك، أو شركات للخدمات التي تستهدف الشركات الصينية والمواطنين الصينيين. ويمكن أن يتم هذا إما عن طريق استئجار حقوق الاستخدام، أو عن طريق الشراكة المشتركة. مثل هذه الأنشطة يمكن أيضاً تطويرها لتصبح جزءاً من بنية ثقافية وتعليمية، وترفيهية، تشتمل على محاور تبادل مشترك هي أكبر وأوسع... إلخ. كما تكون لها نكهة تجارية بحرية خاصة.

وقد اقترحت الصين بالفعل شراكة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لبناء طريق الحرير البحري. وهذا بلا شك يشكل فرصة نادرة للصين للمشاركة في خطط تيونهاي الخارج. ويتعين على الصين توسيع نطاق الخطط العائدة لطريق الحرير البحري، ودعوة شركائها التجاريين البحريين الرئيسيين في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وأوروبا للمشاركة في إنشاء طريق الحرير البحري. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ينظر إلى طريق الحرير البحري كحلقة رئيسية لها شبكة حماية أمنية في الخارج تهدف إلى حماية المصالح الصينية وتكون مربوطة بشبكة اتصال تيونهانية يمكن استكمال بنائها على مر الزمن.

8- العمل بنشاط على تطوير خطط لبدائل لطرق الملاحة البحرية القائمة

يتعين على الصين العمل بنشاط، انطلاقاً من طرق الملاحة البحرية القائمة، من أجل تطوير مختلف الخطط وتشكيلات الخطط، من أجل تخفيف الضغوط عليها، الناجمة عن التوترات في المياه المحيطة بها. ولسوف يساهم ذلك أيضاً في منح الصين المزيد من الخيارات في مجال الطرق البحرية، وكذلك في تعزيز مبادراتها الاستراتيجية ضد أي تطويق يستهدفها من قبل من هم من أمثال

الولايات المتحدة واليابان.

فمن ناحية، يمكن للصين أن تختار زيادة عدد الطرق التي تستخدمها، وتحسين الطرق القائمة، وتقليل المخاطر. ولقد أثارت الشراكات الحالية القائمة مع تايلاند لتطوير برزخ قناة كرا (الذي يربط خليج تايلاند والمحيط الهندي)، ومع بنغلاديش وباكستان معاً لبناء وتشغيل الموانئ، وكذلك الاستكشافات مع هؤلاء الشركاء حول إمكانية استخدام خليج تايلاند، ووضع خليج البنغال والمياه المحيطة بالباكستان في بحر العرب كنقاط دخول محتملة إلى المحيط الهندي، أثارت كلها بالفعل مناقشات عامة. ولما كانت هذه الخيارات، لن تقتصر على تقصير خطوط النقل البحري إلى حدٍّ كبير فحسب، فإنه إذا تم تحقيقها فلا بد من أن تتحقق منها فوائد اقتصادية كبيرة قابلة للاكتساب. وعند حدوث حالات طارئة، فإنه من الممكن اتخاذ طريق بديل آخر نحو المحيط الهادي يكون عن طريق هويتشون في جيلين، عبر نهر تومين إلى بحر اليابان.

من ناحية أخرى، فإنه يمكن استحداث طرق شحن برية عابرة للقارات، وللحدود الدولية، وكذلك خطوط أنابيب، تساعد كلها في نقل البضائع والأشخاص وموارد الطاقة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المسارات يمكن توصيلها بالطرق البحرية في أجزاء منها لكي تخدم الغرض نفسه. وإن كلاً من هذه الخيارات يمكن أن تساعد على تقليل اعتماد الصين على طرق الملاحة القائمة. وفي هذا السياق، يأتي إنشاء وافتتاح خطوط أنابيب النفط بين الصين وروسيا، والصين وكازاخستان، وخط أنابيب غاز الصين- آسيا الوسطى، وأنابيب النفط والغاز بين الصين وميانمار، وطريق شيتاغونغ وميانمار وكونمينغ، وبين الصين لاوس وتايلاند، والطرق البرية والحديدية التي تربط بين الصين وميانمار، وبين الصين وأوروبا.. الخ، وهي في الواقع كل الطرق التي تصلح للمداورة حول «معضلة ملقا» الناجمة عن مشكلة السيادة على بحر الصين الجنوبي.

وفـي الواقـع، فإنـه يمكن للصين أن تعمل بجد أكبر في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، إنه يمكن تحسين شبكة إمدادات النفط والغاز، وأنشاء وصلات برية دولية، فضلاً عن الاستفادة من القدرات التقنية من حيث المسافات الطويلة لنقـل الطاقـة الكهربائيـة عـن طريـق خطوط النقـل العابرة للحـدود والقارات، والعالية الجهد، للحد من أي تأثير سلبي قد ينجم عن قطع «شريان حياة، الطاقة البحرية» في الصين.

9- وعلى الصين أن تسعى إلى كسب أكبر عدد ممكن من الأصدقاء، وإلى الابتعاد بقدر الإمكان عن الأعداء. كما عليها باتخاذ موقف واضح، وخلق بيئة دبلوماسية يمكن أن تبقي التهديدات في بحر الصين الجنوبي في مجال السيطرة

ليس هذا فقط، بل يجب على الصين أن تعمل أيضاً على تحسين الروابط البرية والبحرية، وكذلك يجب عليها أن تبقي عينها أيضاً مفتوحة على الوضع الدبلوماسـي الدولـي. ونحـن في الصين يجـب أن نكون قادرين على النظر في نـزاع بحـر جنـوب الصين من منظور أوسـع، وعلى أن نجعل أحكامنا صحيحة على الوضع الجيوسياسي، وعلى المنافسة البحرية. وعلاوة على ذلك، يجب أن نكـون بارعيـن فـي النظر إلى النزاعـات الماضية التي تركزت على المصالح المتمثلة بتسـخير المزايا التي تتيحها التغيرات في السـاحة الدولية، وذلك من أجل تسـهيل التنفيذ السـلس لسياسـة التيونهاي، ومن أجل خلق بيئة الاقتصاد الكلي المؤاتية لتمكينها من تحقيق آمالها بالنصر في البحار.

أولاً، إنه لم يعد من المقبول لدينا ألاّ يكون لنا موقف واضح في الساحة الدوليـة. ويجـب علـى الصيـن أن تحـدد بوضوح مـن هم حلفاؤهـا، ومن هم الأصدقـاء والخصـوم. كمـا إن عليهـا وضـع معاييـر وحـدود دنيا لمشـاركاتها الدوليـة. وينبغـي لهـا أيضاً أن توفر الدعم غير المشـروط لأصدقائها وحلفائها، وأن تكـون صديقـاً جيـداً لمن تصادقه، وإلى أقصى الحدود الممكنة، وأن تبقى

علـى مسـافة واحـدة في الوقت نفسـه من المعارضين ومـن حلفائهم الصارمين (صديق عدوي هو عدوي).

ثانياً، يتعين على الصين كدولة صديقة ومحبة للسلام، أن تحشد كل القوى التي يمكن حشـدها من أجل تعزيز جبهة دولية موحدة. ومن أجل تجارة ذات منفعة متبادلة، وثقة سياسية متبادلة، وروابط تربط الصين مع الدول الأوروبية، فـي حيـن أنـه فـي حالـة دول أفريقيـا وأميـركا اللاتينية، فـإن التنمية المشـتركة والاحترام المتبادل يجب أن يكونا مفتاح هذه السياسة. فجهود الصين من أجل تحقيق وضمان الأمن والاسـتقرار الإقليميين يمكن أن تكون بمثابة الراية التي تجـري تحتهـا تعبئـة الـدول الآسـيوية. وإن القيام بذلك يمكن أن يسـاعد على عزل القوى المهيمنة في آسيا، وأن يكبح جماح تلك القوى في أوروبا وأمريكا اللاتينيـة، وأن يضـع حـداً نهائيـاً للهيمنة في أفريقيا. وعـلاوة على ذلك، يتعين علـى الصيـن تقييم الضغوط التـي تواجهها بصورة موضوعية، والعمل تدريجياً لإزالة الكراهية تجاه الصين، وإزالة تأثير الأعمال العدائية، وتفتيت المعارضة.

وإن تحالفـات الولايـات المتحـدة فـي الميـاه المحيطـة بالصيـن ليسـت بتحالفات صارمة. فالحقيقة هي أن الولايات المتحدة ليسـت جزءاً من آسـيا، وهـو مـا يعنـي أن قيـادة هـذا التحالـف لا بد من أن تفقد شـرعيتها على المدى الطويل. وبالنسبة إلى دول معينة، فإن الاعتماد على الولايات المتحدة، والقيام بالتزلف لها، ليس هو الحل المناسـب على المدى الطويل، وحتى إنه قد يضر أكثر مما ينفع.

فالذكريـات المؤلمـة للدول الآسـيوية مـن اليابان، ومن الحـرب العالمية الثانيـة، ومـا لهـا من التأثير السـلبي، هي ذكريات تفوق بكثير أي تعاسـة ناجمة عن النزاعات مع الصين حول موضوع الجزر، أو حول المياه المتنازع عليها[8].

وإذا وضعـت هـذه الـدول نزاعاتهـا البحريـة علـى الجـزر والميـاه مـع الصيـن جانبـاً، فإنـه سـيتبين أن فيتنام والصين لديهمـا مواقف متماثلة من حيث

الأيديولوجية، والمخاوف الجيوسياسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما الهند وأستراليا، من ناحية أخرى، فإنهما ليستا سوى لاعبين ثانويين لأنهما ليس لديهما مصالح مباشرة في المنطقة.

لذلك، بينما يجب على الصين أن تكون من جهة أولى قادرة على الإبلاغ عن إيجابيات وسلبيات الانخراط في الصراع، إلى الدول التي تواجهها، وإلى المجتمع الدولي: فإنه يجب عليها من ناحية أخرى أن تتخذ موقفاً متشدداً يجعل الولايات المتحدة تعرف أنه من دون دعم الصين لها لن تكون قادرة على تحقيق الكثير في آسيا، بل إن ذلك سيتسبب بتسريع وتيرة خروجها من آسيا. وقد تركت «السياسة الباردة، والاقتصاد البارد» بين الصين واليابان، وكذلك حذر البلدان الآسيوية تجاه اليابان، مما جعل اليابان تدرك أنه لم يعد لديها الحق في قيادة آسيا لأسباب تاريخية، كما أن مأزقها من حيث سعيها إلى الطرق المؤدية إلى المحيط الهندي هو أسوأ حالا من مأزق الصين. ولا بد من أن تعمل جنباً إلى جنب مع الدول الأخرى بدلا من الاستسلام إلى الخيال، ومحاولة الحصول على مقعد الفارس، والتسبب بالمتاعب. كما يتعين على الصين أيضاً أن تكون قادرة على التواصل مع فيتنام حول إيجابيات وسلبيات النزاع، وبالتالي السماح لفيتنام بالتفكير مليا في المسألة، والتوصل إلى قرار بشأن العمل في المستقبل مع الصين من تلقاء نفسها. أما بالنسبة للهند، وبصرف النظر عن إبداء موقف من الانفتاح نحو اتخاذ خطوة استراتيجية في اتجاه الشرق، فإنه يتعين على الصين أيضاً أن تنقل إلى الهند أنها تأمل منها اتخاذ نفس الموقف من الانفتاح على جهود الصين للوصول إلى المحيط الهندي. أما بالنسبة إلى أستراليا، فإنه يتعين على الصين أن تشرح لها بوضوح أنه ليس لديها سوى اختيار واحد فقط من خيارين: إما الرخاء مع الصين، أو الأوقات الصعبة مع الولايات المتحدة.

IV- التنفيذ والأمثلة

وبالنسبة إلى استراتيجية التيونهاي، فإنه على الرغم من أن الصين لم تصف علناً كيف سيكون وضع هذا النظام، إلا أنها قد حققت بالفعل، أو هي تبذل مجهودات ذات صلة به في هذه الأثناء. فعلى سبيل المثال، بعد عام 2008، زادت الصين من تركيزها على تطوير الجزر، وأصدرت قانون حماية الجزر في نهاية عام 2009. وفي عام 2012، تم تأسيس مدينة سانشا، وبدأ مشروع الحفر «981» على نطاق واسع في المياه العميقة في بحر الصين الجنوبي. وبعد عام 2012، برز عدد من منظمات الميليشيا المدنية أيضاً في المناطق الساحلية، وفي عام 2013 تم توسيع صلاحيات إدارة الدولة للمحيطات، وتمديد انتدابها. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجنة البحرية الوطنية بعد سنوات من التخطيط والعمل على صياغة قانون البحار. ومن جهة أخرى، فلقد بنى المشغلون الصينيون أيضاً و/ أو هم يقومون الآن، بتشغيل بعض الموانئ في الخارج، مثل ميناء كراتشي، وميناء جوادر، في باكستان؛ وميناء هامبانتوتا، وميناء كولومبو في سري لانكا؛ وميناء شيتاغونغ في بنغلاديش؛ وميناء بيريوس في اليونان. وبطبيعة الحال، اقترحت الصين أيضاً مفهوماً لطريق الحرير البحري. وهذه كلها جهود جديرة بالملاحظة.

كيف ابتدأت الصين بالعمل، بالمقارنة، وفيما يختص، بالهدف النهائي المتمثل في استراتيجية التيونهاي؟ إنها ابتدأت للتو باتخاذ بعض تدابير التيونهاي المحددة الممكنة التي يمكن اتخاذها. وإن بعض هذه الجهود لم يزل في طور الانطلاق فقط، في حين لا يزال البعض الآخر قيد المداولات أو في مراحل التخطيط. أما البعض منها فلا يزال في طور المفاهيم حتى الآن، وهو سوف يتطلب استكشافاً معمقاً، ومزيداً من التفكير، من أجل وضعه موضع العمل. ومن الواضح أن هنالك الكثير مما ينبغي القيام به، لا سيما من حيث وضع أسس التنفيذ.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن فكرة التيونهاي لا تزال مفهوماً جديداً، إلا أنه ومع كل ذلك، برزت هنالك بالفعل، أمثلة محددة على تنفيذها، سواء في داخل الصين، أو في خارجها. فعلى سبيل المثال، وفي وقت مبكر من عقد الخمسينيات، كانت هنالك بعض الميليشيات البحرية المدنية التي تم الاعتراف بها من قبل الحكومة الصينية. ومن الأمثلة الأخرى: إيجاد المناطق الخاصة، وإنشاء المناطق الاقتصادية التجريبية التي تركزت في بعض المدن الساحلية في أعقاب الانفتاح الصيني. كل هذه التدابير هي في الواقع تدابير تيونهانية واسعة النطاق. من ناحية أخرى، فإن الشبكة العالمية من القواعد العسكرية الأمريكية، والإدارة القائمة على الجزر المتنازع عليها بين اليابان وفيتنام والفلبين وغيرها، هي أمثلة بلا شك على فكرة التيونهاي التي تقوم بتنفيذها أطراف أخرى دولية.

أما من حيث مجريات التنفيذ المحددة لسياسة التيونهاي، فإن لدى الصين الكثير مما تستطيع أن تتعلمه من التاريخ، وكذلك من اللاعبين الدوليين، ومن معارضيها: من حيث المثابرة والتقنيات... فعلى سبيل المثال، نذكر: إدارة اليابان الحذرة المتواصلة لصخرة أوكينوتورى، وهي حالة يمكن اعتبارها نموذجاً عن فكرة التيونهاي تحت التنفيذ الجاري.

ونظراً لحجم الفوائد المحتملة التي يمكن تحقيقها إذا تم اعتبار صخرة أوكينوتورى جزيرة، فقد انخرط كل من دول البر الرئيسي الصيني، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية كوريا، ومنطقة تايوان، واليابان، في صراعات شديدة عبر السنين حول مسألة ما إذا كان ينبغي الاعتراف بصخرة أوكينوتورى كجزيرة، أو اعتبارها كواحدة من الشعاب المرجانية.

وإنه في رأي البر الرئيسي الصيني، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومنطقة تايوان: فإن صخرة أوكينوتورى التي هي على مبعدة 600 كلم عن البر الرئيسي الياباني، كان لها خمسة شعاب فوق الماء في

عـام 1933، فـي حيـن بقـي منهـا أربعة فقط في عـام 1982. وفي الوقت الراهن، ظلت اثنتان منها فقط فوق الماء، هما: الجزيرة الشـرقية، والجزيرة الشـمالية. ويمكننـا أن نتوقـع أن قـوة التـآكل البحـري سـوف تضع في نهايـة المطاف كل صخـرة أوكينوتـورى تحـت الماء في الفترة المقبلـة. وبالتالي، وفقاً للمادة 121 (3) مـن اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لقانـون البحار، التي تنص علـى أن: «الصخور التي لا تصلح بحد ذاتها للحفاظ على الحياة البشـرية أو الحياة الاقتصادية لن يكـون لهـا صفـة المنطقـة الاقتصاديـة الخالصة أو الجرف القـاري». ولا ينبغي أن تؤخـذ صخـرة أوكينوتـورى كأنهـا واقعـة تحت تعريف الجـرف القاري، أو المنطقة الاقتصادية، كي تكون منطقة خالصة لليابان. سيما وأن اليابان لا يحق لها المطالبة بما هو أكثر من 12 ميلاً بحرياً من المياه الإقليمية على الأكثر.

ومغ ذلك، فقد اسـتندت اليابان إلى الفقرة الأولى من المادة 121 (1) من الوثيقـة نفسـها، التـي تنـص علـى أن: «الجزيـرة هي منطقة مـن الأرض متكونة طبيعياً، وتحيط بها المياه، وهي تكون فوق مستوى المياه في أثناء المد العالي»، لتصـل إلـى القـول: بأن صخـرة أوكينوتورى ينبغـي اعتبارها جزيـرة صحيحة، وبالتالـي فإنهـا يمكـن أن تؤخذ كأسـاس لتحديد المنطقـة الاقتصادية الخالصة لليابان، أو للجرف القاري التابع لها. حتى إن اليابان حددت صخرة أوكينوتورى علـى الخرائـط باعتبارهـا أقصى جنوب أراضيها، بينما أن الجزيرة الشـرقية هي التـي تسـمى «جزيـرة أوكينوتـورى»، في حين إن الجزيرة الشـمالية تدعى «كيتا كوجيما». ومنذ عام 1983، اتخذت اليابان أيضاً سلسلة من الإجراءات مثل تعزيز الشـعاب المرجانيـة، وبنـاء مطار، ومحطة أرصاد للطقس، ومصائد للأسـماك، واستطلاعات استكشاف حصرية، على الرغم من التكلفة العالية لكل من هذه الإجـراءات، ولـم يكـن الغـرض من كل ذلك سـوى زرع صـورة عن الحضور اليابانـي فـي «الجزيـرة»، وأن الجزيرة هي «قيد الاسـتخدام». ولكن على الرغم من ذلك، فإن لجنة الأمم المتحدة لتحديد حدود الجرف القاري (لجنة حدود

الجرف القاري) لم توافق في مايو/ أيار 2012 على طلب اليابان لتحديد الجرف القاري الخارجي لها بناء على فرضية أن صخرة أوكينوتورى هي جزيرة. لكن اليابان لم تتباطأ في جهودها من أجل اعتبار صخرة أوكينوتورى معترفاً بها باعتبارها جزيرة واحدة. وإن أحدث خطوة مكشوفة قامت بها اليابان في هذه المسألة هي جهودها الرامية إلى بناء ميناء في صخرة أوكينوتورى منذ بداية أغسطس/ آب 2013.

وهذه الجهود من قبل اليابان لتطوير وإدارة واستخدام صخرة أوكينوتورى تشير إلى رغبتها في وضع أساس للمطالبة بالسيادة من خلال الأنشطة الإنتاجية والمنافسات. وهنا، يبدو توجه التفكير من خلال فكرة التيونهاي أمراً واضحاً للغاية.

وعلاوة على ذلك، يأتي أيضاً تحرك فيتنام لتنظيم قوات الدفاع الذاتي البحرية المدنية، كانعكاس للتفكير بأسلوب التيونهاي. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، أطلقت فيتنام حملة إنشاء قوات الدفاع الذاتي البحرية المدنية كإجراء حكومي رئيسي، مع اعتبار هذه القوة جزءاً من شبكة دفاعية وطنية أكبر تضم أيضاً قوة الدفاع عن الحدود، والبحرية، وخفر السواحل، وغيرها من القوات العادية.

وإن تاريخ قوات الدفاع عن النفس، وهي تتشكل من مدنيين وعسكريين بطبيعتها، ترجع بجذورها إلى التنظيمات المسلحة التي شكلها الصيادون في السبعينيات. ولقد لعبت هذه المنظمات مرة، دوراً بارزاً في احتلال فيتنام لجزر نانشا[9]. ولقد اختارت الحكومة الفيتنامية إعادة تدوير هذا التكتيك، كما اختارت أيضاً إعادة تعريف قوات الدفاع عن النفس هذه، كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها للأمن البحري على أساس «الدفاع عن الشعب» و«الحرب البحرية الشعبية». جرى ذلك على وجه التحديد لأنها أدركت أنها سوف تكون بذلك قادرة على استكمال أعداد حراستها البحرية والساحلية الضئيلة، وكذلك من

أجـل ضمـان الدعـم الخارجي للقوات النظاميـة في خلال أوقات النزاع. وهذه هي سـمة من سـمات اسـتراتيجية التيونهاي. فالمبدأ الأساسـي هنا يقوم على «تكامـل العمليـات فـي زمن السـلم وفي زمن الحرب، كما يقوم على التنسـيق بين الحكومات العسكرية والمحلية».

وبالإضافة إلى ذلك، إنه يمكننا أيضاً أن نعتبر أن الولايات تمارس بدورها سياسة التيونهاي في أشكال مختلفة، مع وجود قواعد بحرية لها في الخارج، ومع المناورات العسـكرية التي تجريها في أعالي البحار، ومع الدبلوماسـية البحرية، والتفاعـلات السياسـية الدوليـة، وجهـود الإنقاذ فـي المياه الدوليـة، والتبادلات الثقافية، والتحركات الخيرية الدولية ذات الصلة. وكل هذه تشـكل شـبكة معقدة تحافظ على وجود، وحتى على توسيع النفوذ البحري في جميع أنحاء العالم.

وتماماً، كما هي اللعبة التي تمارسها الولايات المتحدة في المناطق البحرية الرئيسـية فـي جميـع أنحاء العالم (بما فـي ذلك بحر الصين الجنوبي)، فإن قوة هـذه الدولـة البحريـة تنبع من شـبكتها من القواعد البحرية المنتشـرة في جميع أنحاء العالم، وهي الشـبكة التي توفر نقاطاً للتعبئة، والاسـتبدال، والدعم. وإن المناورات العسكرية البحرية المتكررة وغيرها من النشاطات البحرية مع الدول الأخرى هي ليست في الواقع سوى امتدادات وأذرع لحقيقة قوتها البحرية. من ناحية أخرى، فإن تفاعلات الولايات المتحدة السياسية الدولية، ومشاركاتها في عمليات الإنقاذ في أعالي البحار، وارتباطاتها الثقافية، وجهودها الخيرية الأخرى ذات الصلة، التي تعمل على بسط نفوذها البحري، وعلى تعزيز شرعية أنشطتها. كل هـذا، هـو الـذي خلق الوجود البحري للولايات المتحدة. فهذه الخلطة من الردع العسـكري، ومن التبادلات، ومن إنشـاء عُقَد الاتصال والانطلاق المادية جنباً إلى جنب مع تنسيق عال من الأنشطة السياسية والعسكرية والثقافية على مختلف المستويات قد يكون بمثابة سياسة تيونتيانية رفيعة المستوى، مع العديد من أوجه التشابه كذلك مع أفكار استراتيجية التيونهاي.

ومن الجدير بالذكر أن سلوك الولايات المتحدة بالتبادلات الثقافية والعمل الخيري في الدول ذات الصلة هو بمثابة حافز ومروّج للقوة البحرية الأميركية بطريقة خفية. وما يقوم روبرت كابلان بوصفه في حواره مع أفراد المخابرات وموظفي المنظمات غير الحكومية الأميركية على مدى عدة مناسبات في ميانمار في كتابه: «الرياح الموسمية: المحيط الهندي، ومستقبل القوة الأميركية» يوضح بجلاء هذه النقطة. ووفقاً لهؤلاء الأفراد من رجال الاستخبارات، فإن الفوائد (أي المصالح الوطنية) العائدة للولايات المتحدة من ميانمار، بفضل دعم الأخيرة لبناء المدارس، وإنشاء وتشغيل العيادات، وبناء وتحسين نظم الري، والمنظمات غير الحكومية، تفوق بكثير الفوائد المكتسبة من برامج الدفاع التي تأتي مع أثمان باهظة[10].

كما أن تأثير الدبلوماسية الدولية، والانخراط في مهمات الإنقاذ في المياه الدولية، هو تأثير مشابه أيضاً. وقد زادت الولايات المتحدة من نفوذها بسبب سياسة ميانمار من خلال دعمها لأونغ سان سو كي، في حين أنها نجحت أيضاً في إبعاد المسافة بين الصين وبين فيتنام بسبب علاقاتها المتنامية مع الأخيرة. أما استجابتها الفعالة للطوارئ كما تبين في أعقاب كارثة تسونامي في المحيط الهندي في عام 2004 فقد غيرت المشهد السياسي في جنوب آسيا إلى حد ما، وأدت إلى تعزيز صورة الولايات المتحدة في المنطقة، وساعدت بالتأكيد في توسيع نفوذها في المحيط الهادئ والمحيط الهندي.

V- ومع ذلك، فإن سياسة التيونهاي ليست بسياسة "كن كل شيء، والغِ دور كل ما عداك"

ومن خلال دراسة الأمثلة القائمة من تدابير التيونهاي في كل من الصين ودول أخرى، يمكننا أن نرى أن تطوير وتنفيذ التيونهاي يتطلب اتباع نهج منفتح ومنتظم.

مـن جهـة أولـى، فإن شـكل وتأثيـر التدابير المتخذة يمكـن أن يتغيرا جنباً إلـى جنـب مـع الوضع القائم، مـن دون أن يقتصر ذلك فقط على طريقة وضع التصاميم والأهداف المحددة. ومع تطبيق التيونهاي قد يتبين أن ثمة عدداً من الآثار حتى الإيجابية، يمكن أن يكون تحققها ممكناً، ولو بشكل غير مقصود. وعندمـا تصبـح القـوة البحرية للصين كافية للدفاع عن أراضيها[11]، فإن سياسـة التيونهـاي يمكـن اسـتخدامها عند ذلك فقط، من أجـل تعزيز القدرات البحرية لتنمية الموارد واستغلالها. وسياسة التيونهاي، عندما تستخدم كتدبير انتقالي في وضـع مـا، إلـى جانب عدد قليل من الخيارات الأخرى، من أجل الإسـراع في تحقيق القوة البحرية للصين، وتعزيز قدرات تنمية الموارد البحرية واستغلالها فيها، فإنه ينبغي أن يجري تنفذها مع مراعاة الهدف النهائي المتمثل في احترام تقسيم العمل، والتقيد بالأصول المهنية في المجتمع. وهذا يعني، أن العمل في المجال الحكومي يجب أن يتم تنفيذه من قبل الحكومة، وأن العمل في المجال المدني يجب أن يقوم به مدنيون، وأن العمل في المجال العسـكري يجب أن يقوم به الجيش، وأن العمل في عالم الأعمال يجب أن تقوم به الشركات. أي أن تنفيذ سياسة التيونهاي يجب أن يسير في اتجاه هذا التقسيم على مر الزمن.

من ناحية أخرى، يجب أن يكون واضحاً أن سياسة التيونهاي ليس الهدف مـن وجودهـا سـوى القيام بخدمـة وظائف معينة من السياسـة البحرية للصين. وليـس المقصـود منهـا أن تصبح: «كن كل شـيء والـغِ كل ما عداك». فالغرض من هذه السياسة هو تسهيل صعود الصين باعتبارها دولة بحرية مهمة.

وعلـى الرغـم مـن أن تنفيـذ سياسـة التيونهاي يمكن أن يسـاعد في تعزيز قدرات الصين البحرية وقواها المختلفة، وعلى الرغم من أنه مفيد في تخفيف وطـأة مسـألة النقـص فـي القدرات الدفاعيـة البحرية، بطريقة غير مباشـرة، فإن المشـاكل التي تواجهها الصين في أثناء تنفيذ سياسـة التيونهاي ليسـت هي كل المشـاكل التـي تواجههـا فـي إطار سـعيها لاتخاذ تطورها إلـى البحار. وعلاوة

على ذلك، فإن تنفيذ هذه السياسة وحدها لا يجعل الصين دولة بحرية ناجحة وعظيمة. ولهذا، إذا كانت الصين ترغب في أن تصبح أمة بحرية هامة تترك أثراً لها في التاريخ، فإنها ستحتاج إلى تحقيق ما يلي:

أولاً: أن تحافظ على التزامها بتطوير وتنمية القوة البحرية

وما لم تتبدل حقيقة أن الدولة القومية هي الوحدة الأساسية للمجتمع البشري، فإن الصين، وبصفتها دولة قومية هي موطن لأكبر عدد من السكان في العالم، وصاحبة ثاني أكبر اقتصاد فيه – وكونها من المتوقع، بحسب البنك الدولي، أن تصبح صاحبة أكبر اقتصاد في العالم في عام 2015 – فإنه لا بد لها من أن تكون لها القوة البحرية الأساسية لحماية مصالحها الأساسية، بما في ذلك المصالح البحرية. وبسبب الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري المضروب حول الصين من قبل الولايات المتحدة، والذي تشترك فيه دول أخرى مثل اليابان وفيتنام، فإن قوة الصين البحرية يجب أن تكون من حجم ومستوى معينين يرتقيان على ما تمتلكه الصين منهما في الوقت الراهن.

ولذلك، يجب على الصين أيضاً أن تكون قادرة في الوقت نفسه على إقناع العالم بأنه لا مفر أمامها في المستقبل من أن تكون على استعداد لزيادة الإنفاق العسكري الصيني، ولا من الإنماء السريع لقوتها البحرية. كما وأنه يجب على الصين أن تكون مستعدة للتعامل مع ضرورة ملاءمة العلاقة بين هذا التغيير وبين التنمية الاقتصادية العادية، بحيث تستطيع أن تجنب نفسها مصير الاتحاد السوفياتي السابق، وهو الدولة التي شهدت تراجعاً بسبب سباق التسلح مع الولايات المتحدة. وفي إطار زمني محدد، يمكن للصين أن تنظر في استخدام معظم أو حتى كل عائدات الضرائب المحصلة من القيمة المضافة للاقتصاد البحري، والناتجة عن تنفيذ سياسة التيونهاي، على أغراض عسكرية، بما في ذلك: تعزيز القوات البحرية، والقوات الجوية والصاروخية، للحد من العبء المالي لمجهودها كدولة.

كما وأنه يتعين على الصين أن تقوم بتعزيز قدراتها على المقاومة، مع توفير الدعـم التكنولوجـي الـلازم، ومع تعزيز قـدرات قواتها القتالية، ومع التأكد من أن أسلحتها حديثة وتواكب التطور. كما يجب عليها أيضاً تعزيز جاهزية قواتها من الناحية النفسـية، بحيث لا تكون هذه القوات خاملة متراخية. وبحيث أنها لن تفرّ من وجه الصراع، وبحيث أن تكون لها قدرات تسـمح لها بأن تحارب جيدا. وهذا هو بلا شك، مسار أساسي يتعين على الصين أن تسلكه من أجل بناء قـوة بحريـة لهـا. وبصرف النظر عن الانخراط في التدريب المهني والتدريبات، مـن أجـل تعزيـز قوتهـا البحرية، يتعين على الصين أيضاً الاسـتفادة من الفرص النادرة للانخراط في الدبلوماسـية البحرية، والمشـاركة في عمليات الإنقاذ في البحر. ومن خلال هذه التبادلات، فإنه يمكن لها الحصول على تمرس أفضل فـي الحـرب البحرية الحديثة، وفي اختبار قدرتها على الاسـتجابة والاسـتعداد للمعركة، والقيام بتوريد كل الخدمات اللازمة في أثناء حالات الطوارئ.

ثانيـاً: جعـلُ التركيـز علـى الابتـكار التكنولوجي من خـلال تعزيز قدرات البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيا المحلية

إن اسـتخدام الطائـرات والدبابـات فـي معـارك الحرب العالميـة الأولى، وظهـور القنبلـة الذريـة، والاسـتخدام الواسـع لحامـلات الطائـرات في خلال الحرب العالمية الثانية، وسباق التسلح بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة في مجال الطيران، كلها أمثلة على قوة التكنولوجيا. ومما لا شك فيه أن للمنافسـة البحرية الحديثة، والابتكار التكنولوجي تأثير حاسـم. لذلك فإنه مـن دون الابتـكار التكنولوجـي، لن يكون من الممكـن للصين أن تقوم بتطوير قوتها البحرية أو زيادة إمكانياتها في تطوير واستغلال مواردها المائية. وعلاوة على ذلك، فإنه في بيئة هذه الأيام القتالية، حيث «الجو والفضاء واحد»، وحيث تتنافس مختلف الدول بعضها مع البعض الآخر، من أجل السيطرة على أعماق البحـار، وعلـى مـوارد المحيطـات، فإنه لم يعد يمكن للـدول الاكتفاء بامتلاك

المزايا التكنولوجية في حقل واحد فقط. ففي الواقع، إن هذه المنافسة هي في أساسها تعتمد على القدرات التكنولوجية الكلية المتكاملة لكل دولة.

لذلك، إذا كانت الصين تستطيع أن تحقق نهضتها البحرية بنجاح، فذلك أمـر يعتمـد علـى قدراتهـا علـى البحث والتطويـر. وهو أمر من شـأنه أن يحدد مسـتوى الارتقاء بالصناعات، وبالأسـلحة البحرية العائدة لها. وكذلك، هو أمر يعتمد على نوعية الدعم الذي تلقاه مثل هذه الخطوة، وما يمكن لها أن تتوقعه مـن نظـام البحـث والتطويـر المحلي، حيث أن ذلك بات من الأمور الأساسـية لأبحـاث العلـوم والتكنولوجيات الطرفية. وعلى هذا النحو، تحتاج الصين إلى بنـاء نظـام قـوي يكون موجها نحو الابتكار الجوهري المسـتقل المتنامي الذي يرتكـز فـي الوقـت نفسـه علـى بواعث الاهتمامـات البحرية التي من شـأنها أن تسهّل المتطلبات الأساسية للأبحاث وللعلوم في مجال النقل البحري في أقرب وقت ممكن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدور المتعدد الجوانب للتكنولوجيات البحرية في مجالات النقل البحري والتكنولوجيا عموماً، لا تسـاعد فقط على تشـجيع الابتكار التكنولوجي من وجهة نظر ملتزمة بقضية معينة فقط، ولكنها تعود أيضاً بتأثيـر مماثـل فـي مجال تطويـر العلوم البحرية. فالابتـكار التكنولوجي يتطلب وجـود مواهـب قويـة. ومـن ناحية أخرى، فإن الصين تحتـاج أيضاً إلى مواهب البحـث والتطويـر، مـع الحرص أيضاً على إبقـاء العين مفتوحة على التطورات البحريـة الجاريـة، وكـذا على المشـاركة فـي بحوث التكنولوجيـا البحرية على المـدى الطويـل من أجل الكشـف عـن المواهب الصينية الكامنة التي يمكن أن تلبي الاحتياجات الصينية في نواحي التكنولوجيا البحرية. أما إذا لم نكن نعمل على الجانب التعليمي، فإن أي حديث عن رعاية المواهب سـوف يكون بكل بساطة، أشبه ببناء القصور في الهواء.

ثالثـاً: وربمـا هـذا هـو الأهـم، ينبغي أن تكـون لدينا الشـجاعة لحمل راية

فلسـفة بحرية تصلح للصمود أمام التحديات على السـاحة الدولية، فضلا عن الاسترشاد بها من أجل إمعان النظر في الأغراض التنموية المحلية

فدولة بحرية ذات قوة غاشمة، ولكن تعوزها فلسفة بحرية أساسية، لا بد لهـا مـن أن تجـد صعوبـة فـي أن تصبح قوة بحرية تتمتـع باعتراف دولي. وهي حتـى وإن صعـدت إلـى موقع القـوة البحرية، فإنها قد لا تبقى فيه لفترة طويلة. ولعل هذا هو السبب الجذري لحالة المد والجزر المستمرة في القيادة البحرية العالمية منذ القرن الخامس عشر.

وإن السبب في اتساع نفوذ بريطانيا على حساب البرتغال وإسبانيا وهولندا، وهي الدول التي كانت تأتي قبلها من حيث الترتيب: هو أن بريطانيا قد أدركت أهمية النظام البحري العالمي من البداية، وسـعت إلى رسـم خط واضح بينها وبين القراصنة. ومع ذلك، وربما يرجع السبب إلى حقيقة أنه في وقت مبكر من التاريخ، كانت القوات البحرية الأوروبية أيضاً ليست سوى قوات من القراصنة. وحتى بعد أن أصبحت بريطانيا ربة البحار، فإنها لم تجد بداً من مواصلة التعامل مع القراصنة[12].

وإن الصعـود البحـري الـذي شـهدته أميركا إنما يرجع فـي الكثير منه إلى إيمانها بأن النظام البحري إنما هو جزء من الخدمة العامة، أو الصالح العام الذي يتوجـب علـى الدولـة تأمينـه ورعايته. فأميركا لم تعتقد يومـاً أن النظام البحري يمكن الحصول عليه من خلال التجارة مع منظمات غير قانونية، أو من خلال حل وسـط مع الأفراد (مثل القراصنة والدول غير المنطقية السـلوك). وكانت الولايات المتحدة أول دولة في العالم لديها الشـجاعة للوقوف ضد القرصنة، وضد الدول التي تعمل في نفس النوع من السلوك[13].

ومـع ذلـك، فـإن مشـكلة الولايـات المتحدة تكمن في أنها تعتمد بشـكل كبير على اسـتخدام القوة العسـكرية. وهي لا ترغب فقط في أن تنصّب نفسـها شـرطيّ العالـم، بـل إنهـا ترغب أيضاً فـي أن تكون القوة المهيمنـة على العالم

أجمع. فالانتشار العسكري الأميركي حول العالم يفوق بكثير كل ما تحتاجه أميركا للدفاع المعقول عن مصالحها، وللحفاظ على النظام العالمي. ولقد ظهرت الآثار السلبية لهذا النهج بالفعل: فمواقف التفوق من جانب الولايات المتحدة أدت إلى تغيير المواقف منها. وما يجتمع لها من أعمال في التجسس والتهديدات والإكراه ضد بلدان أخرى، قد تمت معارضتها حتى من قبل حلفائها. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تعول على التفوق العسكري في مختلف المناطق، فإنها وجدت نفسها عالقة في مستنقع من الصراعات الإقليمية في عدة مناسبات، كما أن الاشتباك عادة ما يحدث على الجبهات الثقافية والاقتصادية مع مرور الوقت. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لديها أحجام من القوات مثيرة للإعجاب، حيث يتم توزيع هذه القوات في جميع أنحاء العالم، إلا أن هذا الأمر يتسبب في استنزاف كبير لمالية أميركا في أثناء خدمة هذه القوات، فقط من أجل توفير وهم الأمن، بدلا من الأمن الحقيقي الكبير، لمصالح الولايات المتحدة. ولذلك، فإن دوافع الولايات المتحدة لمواصلة السياسة التوسعية من حيث القوة البحرية العالمية آخذة في التقلص، مما يعني أنه لا بد للإنفاق الأميركي العسكري من أن يتجه نحو الانخفاض في المستقبل.

لذلك، إذا كانت الصين ترغب في التفوق على الولايات المتحدة، أو أن تصبح على الأقل دولة بحرية من مكانتها، فلا بد لها من اعتناق فلسفة بحرية تكون أكثر انسجاما مع عالم اليوم بالمقارنة مع الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإنه يجب عليها أيضاً أن تكون أفضل من الولايات المتحدة في مجال الدبلوماسية الدولية. فعلى سبيل المثال، يجب على الصين أن تكون واضحة في معرفتها أن المنافسة السلمية العادلة المتجذرة في التنمية واستغلال الموارد البحرية، هي التي سوف تؤثر على صعودها البحري، وأن عليها بالتالي أن تسعى فقط إلى وجود أمني عالمي يتناسب مع مصالحها، وأن نشر قواتها

البحرية العالمية سيستهدف ضمان أمن التجارة الدولية، وسيتم استناداً إلى مكان المواطنين الصينيين. وعلاوة على ذلك، فإنها لن تسعى إلى السيطرة المطلقة على الأقاليم البحرية المعنية، وإنما تريد إقامة رادع فعال من أجل إنشاء بيئة تعمل فيها الدول للحفاظ على النظام البحري الدولي. كما يتعين على الصين أيضاً أن تعلن بوضوح معارضتها لسلوكيات الهيمنة والقرصنة بكل أشكالها.

وفي الوقت نفسه، يتعين على الصين أن تدفع باتجاه إدخال تعديلات على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بحيث تصبح أحكامه أكثر توافقاً مع منطق التنافس السلمي، ومع الحد من المصالح السيادية المرتبطة بالجزر والمياه المتنازع عليها. أما بالنسبة للجزر والمياه التي ليس من تنازع عليها، فيتعين على الصين مواصلة الحفاظ على الحقوق المختلفة، مثل بحارها الإقليمية والمياه المجاورة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري، وفقاً للاتفاقية. أما بالنسبة للمناطق المتنازع عليها، فينبغي للصين أن تدعو الدول المتنازعة إلى وضعِ الخلافات جانباً في الوقت الحاضر، وإلى إقامة نظام تكون فيه لجميع الأطراف المتنازعة حقوقاً في الإدارة وفي الإنتاج المشترك في تلك المناطق. وتشجيعهم على حل القضية من خلال المنافسة في الإنتاج، وكذلك من خلال التفاوض.

VI- السيناريوهات الممكنة لتسوية المنازعات

وعلى الرغم من أن استراتيجية التيونهاي سوف تساعد الصين لتعزيز قدراتها البحرية، إلا أنها ليست وسيلة مباشرة لتحقيق مجموعة كاملة من حقوق السيادة البحرية للصين. لذلك، وفي سياق الصعود البحري للصين، لا يزال هنالك العديد من الأسئلة التي يمكن طرحها: كيف ستكون عودة تايوان إلى الوطن الأم؟ وما هي الحلول الممكنة فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية؟ هذه هي القضايا التي يجب علينا أن نعالجها، وأن نتجاوزها. وإن هنالك سيناريوهان

محتملان لإعادة توحيد جانبي مضيق تايوان:

استناداً إلى الوضع الحالي، فإن فرص حدوث السيناريو الأول منخفضة. فعلى الرغم من أن تايوان حافظت على زخم الحركة المؤيدة للاستقلال مع وجود التحريض والدعم من الولايات المتحدة واليابان، فإن هذا الفصيل لا يمكنه الاستمرار في الوجود على نحو فعال إلا إذا كان البر الرئيسي وتايوان باقيين على الوضع الراهن. فإذا حاول هذا الفصيل دفع حظه إلى آخر الحدود في محاولة للوصول إلى استقلال تايوان، فسيكون من المرجح أنه لا الولايات المتحدة، ولا اليابان، ستقدمان على تقديم المساعدة إلى هذا الفريق، وذلك تحت طائلة التعرض لخطر الصراع مع الصين. في هذا السيناريو، هنالك نتيجة واحدة محتملة فقط: سيتم توحيد تايوان مع البر الرئيسي بالقوة. إذ في هذه المرحلة، لن يبقى الأمر في أيدي الحكومة الصينية في هذه المسألة. بل ستقرره المشاعر القومية التي أطلقها الشعب الصيني الذي سوف يرمي بنفسه وراء الجهود الرامية إلى تحقيق إعادة توحيد البلاد.

وعلى العكس من ذلك، فإن إمكانية السيناريو الثاني هي أعلى. ليس لأن النتيجة ستكون في وضع مربح للجانبين فقط، أي لكلٍّ من البر الرئيسي وتايوان، بل لأن الأمر سيكون كذلك بالنسبة إلى اليابان والولايات المتحدة أيضاً – وخاصة الولايات المتحدة – وهذا من شأنه أن يكون نتيجة مقبولة لأنهما قد استفادتا بالفعل من تايوان لأكثر من سبعة عقود لقاء مساهمة ضئيلة منهما. وبطبيعة الحال، ما إذا كانت تايوان ستحتفظ بدرجة معينة من الحكم الذاتي من حيث المسائل الخارجية، والشؤون الداخلية، والمسائل القضائية، وحتى الدفاع، أو ما إذا كانت ستعود إلى الوطن الأم كمجرد إقليم بعد الاتفاق المتبادل على إدخال إصلاحات على النظام السياسي الصيني القائم، فإن كل ذلك سيعتمد على معنويات الشعب على جانبي مضيق تايوان، وبعد التفاوض العميق بين الجانبين.

أما بالنسبة لتسوية النزاعات الإقليمية بين الصين وبين الدول المحيطة بها، فإن هنالك أربعة احتمالات:

الاحتمال الأول، أن يكون ثمة حل سلمي يعقب مفاوضات ودية بين الأطراف المتنازعة. وهذا الشكل من القرار سيكون أفضل نتيجة ممكنة للمجتمع الدولي، وللصين، ولنظيراتها.

في الحالة الثانية، تسعى الصين – مع الشركاء الآخرين – لإجراء تعديلات على اتفاقية قانون البحار، للحد من الاحتكاك خلال تسوية المنازعات بسبب مصالح تتعلق بالحقوق السيادية. ولإصدار شرط بأن يسعى أطراف النزاع للوصول إلى قرار من خلال المنافسة التعاونية التي يقومون بها بالاشتراك في تطوير المناطق المتنازع عليها. وستكون هذه ثاني أفضل النتائج.

أما الاحتمال الثالث، فهو أن يجري حل النزاعات من خلال وسائل الحروب المحلية، أو اللجوء إلى القوة العسكرية المحدودة. الشرط الأساسي هنا هو أن كثافة الحرب وشكلها يجب أن تبقى ضمن حدود معينة. وفي حين أن النتيجة هنا بالتأكيد هي أن الفريق المنتصر سوف يشعر بالابتهاج، إلا أنه، وعلى المدى الطويل، ستكون المشاعر القومية المعقدة التي طفت إلى السطح نتيجة للصراع، ستكون ذات تأثير سلبي على العلاقات الثنائية. وحتى إنها قد تؤدي بالفريقين إلى دوامة متجهة نحو الأسفل. ولذلك، فإن لعبةً محصلتها صفر: لن تؤدي إلى حل مسألة في متناول اليد.

أما مع الاحتمال الرابع، فإن النتيجة هي الأسوأ، إذ قد يتحقق قول القائلين: أنه مع انخراط الصين في الحروب المحلية مع دول مثل اليابان وفيتنام، والانزلاق إلى حروب على أساس أوسع، بمشاركة من الولايات المتحدة وغيرها من اللاعبين الخارجيين، فإن هذا الأمر في نهاية المطاف، سيجعل بحر الصين الجنوبي على برميل بارود قد يشعل الحرب العالمية الثالثة.

وهناك تحليلات دقيقة لجميع الاحتمالات الأربعة تخبرنا أنه مع الاحتمال

الأول، ستكون الصعوبة في التعامل مع ضغوط المشاعر القومية، بينما مع الإمكانية الرابعة، سيكون خطر الحرب المدمرة موجودا. لذلك، من غير المرجح أن يحدث كل من هذين السيناريوهين. ولذلك تبقى فرص حدوث السيناريوهين الثاني والثالث هي الأكبر.

ومع ذلك، فإن التاريخ يخبرنا أن السيناريو الثالث لن يؤدي إلى حل كامل للمشكلة، وأن العداء سيظل قائماً بين الدول المتنازعة حتى بعد انتهاء النزاع. وكذلك سيبقى الحذر تجاه اليابان من جانب الدول الآسيوية الأخرى. وتفضيل فيتنام لإبقاء الولايات المتحدة على مبعدة، يمكن أن يعزى إلى هذا السبب على وجه التحديد. وبالتالي، وعند المقارنة بين الاحتمالين الثاني والثالث، فإن السياسي المجرد قد يختار الأخير. على أساس أن كل ما هو مطلوب هو الشجاعة. ولكن من ناحية أخرى، فإن رجل الدولة سيختار السابق، وهو اختيار يتطلب الشجاعة والحكمة على حد سواء.

وبطبيعة الحال، لا بد من التأكيد على أنه في حين قد يكون لدينا أفضل النوايا والخطط والرؤى، فإن التاريخ قد يتشكل في بعض الأحيان على أيدي اللامتوقع واللامقصود. وبغضّ النظر عن إمكانية تحقق عودة تايوان إلى الوطن الأم، أو إمكانية حل النزاعات الإقليمية البحرية بين الصين والدول المحيطة بها، إلا أن السيناريو الأقل احتمالاً قد يكون هو السائد بعد كل شيء. وبالتالي، يجب علينا أن نعد أنفسنا لكل الاحتمالات مع تحرك الصين لاتخاذ طريق تطورها نحو البحار.

وعلى الرغم من أنه قد يكون من السابق لأوانه استخلاص النتائج، فإنه يمكننا أن نتوقع مكاسب كبيرة للصين طالما أنها تطبق استراتيجية التيونهاي في أقرب وقت ممكن، وعلى أوسع نطاق ممكن، وأنها ستكون قادرة على مواجهة أي سيناريو وجهاً لوجه، بغضّ النظر عما يمكن للوسيلة النهائية لتسوية المنازعات أن تكون.

هوامش الفصل السادس

(1) We describe *tunhai* as an offensive move chiefly due to the regions involved. Regions where the policy of *tuntian* was implemented during the Western Han period consisted of the land borders of the time as well as surrounding areas. These areas are far more tangible. On the other hand, the regions where the policy of *tunhai* is to be implemented are more abstract: apart from China's maritime borders, we are also looking at areas where China's maritime influence and interests–as advocated by international law–are located.
(2) Civil means of local protectionism, and the household registration policy.
(3) Such investments include commitments of hundreds of millions, or even billions, to projects without consideration of the costs of transport and human resources or the resulting economic benefits.
(4) Refer to: Abbott, Carl (1998). *The Metropolitan Frontier: Cities in the Modern American West*. (Wang, Xu, et al., trans.) Beijing: The Commercial Press, p. 184.; and: He, Shunguo (2007). *Fifteen Lectures on American History*. Beijing: Peking University Press, pp. 85–87 and 92–96.
(5) Wang, Fang (2006). Reflections on Including Seas in the Nation's Territorial Planning. *Latest Trends in the Study of Maritime Development Strategies*, no. 4; Xu, Zhiliang (2002). An Essay on Planning for China's Maritime Economy in the «New East». *Study of Maritime Development Strategies*, no. 9; Gao, Zhiguo (2000). On the Strategy of Developing the Great Ocean in the East in the Twenty–First Century. *Study of Maritime Development Strategies*, no. 3.
(6) In China, there are a total of 53 medium–to–large sized coastal cities as well as 238 coastal counties (county–level cities and districts). However, the collective economic effect of these cities has yet to be realized, perhaps due to the impact of existing household registration policies. Xu, Zhiliang, Fang, Kun, et al., (2008). *The «New Eastern Region» for China: An Overall Vision for Land and Sea Planning*. Beijing: National Ocean Science Press, p. 19.
(7) Refer to: Liu, Rongzi and Qi, Lianming (2006). *A Study of Value Systems of Uninhabited Islands in China*. Beijing: China Ocean Press; and: Zeng, Jin (2010). Why the Awareness of Island is So Poor among the Chinese. *Chinese National Geography*, no. 10.
(8) Jacques, Martin (2010). *When China Rules the World: The End of the Western*

World and The birth of a New Global Order. (Zhang, Li and Liu, Qu, trans.) Beijing: Citic Press, p. 241.

(9) Cheng, Hanping (2011). Vietnam's Maritime Security Strategies and China's Countermeasures. *Forum of World Economics & Politics*, no. 3.

(10) Kaplan, Robert D. (2013). *Monsoon: The Indian Ocean and the Future of American Power*. (Wu, Zhaoli, and Mao, Yue, trans.) Beijing: Social Sciences Academic Press, pp. 268–288.

(11) Lin, Heli (2009). China Changes Diplomatic Tack with Enhanced Strength. *National Defense Journal*, 16 May.

(12) Konstam, Angus (2010). *Piracy: The Complete History*. (Yang, Yujie, Zhao, Guomei, *et al.*, trans.) Beijing: People's Liberation Army Press, pp. 241–260.

(13) *Ibid.*, pp. 264–268.

إنشاء القوة البحرية الصينية

كونج زهيغيو

هذا الكتاب، كما يبدو من عنوانه، ليس رواية. بل هو محاولة للإجابة عن أسئلة من نوع: هل تستطيع الصين تحقيق نهضة بحرية؟ وما هي التحديات التي يمكن لها أن تواجهها؟ وكيف تستطيع تحقيق نهضتها بأسرع ما يمكن؟ وهي أسئلة ثلاثة شغلت محاولات الإجابة عنها منذ القدم، أذهان العلماء الباحثين في الشؤون الصينية؛ السياسية منها، والاقتصادية، والعسكرية، والبحرية، والتاريخية.

ومع هذا، فإن الإجابة التي يقدمها هذا الكتاب يمكن لها أن تتباين من أوجه مختلفة عن الاستنتاجات التي توصلت إليها النقاشات والأبحاث السابقة لها.

بداية، وفي ما يتعلق بنهضة الصين البحرية، يجتنب هذا الكتاب الغموض الذي يكتنف معظم الدراسات الصينية، كما يجتنب انغماس الباحثين الأجانب في الافتراضات في ظل معرفتهم الرمادية عن قوة الصين العسكرية. وبدلاً من ذلك، فإنه يشير بوضوح واقتدار إلى أن نهضة الصين البحرية لا محيد عنها بالنظر إلى أنها من مقتضيات كلّ من الحاجة الداخلية إلى التنمية المستدامة، والمسؤولية المتعاظمة التي باتت تُلقى على عاتق الصين بالنظر إلى إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية في المجال العالمي.

من ناحية ثانية، وفي ما يعود إلى التحديات التي تواجهها نهضة الصين البحرية، فإن هذا الكتاب لا بد له من أن يوافق، ولو بصورة جزئية، على أن منازعات الصين مع بعض البلدان القليلة المجاورة حول بعض القضايا السيادية، وكذلك صراعاتها مع القوى العظمى التي تسعى إلى السيطرة الاستراتيجية على البحار القريبة من الصين، إنما هي أمور لا يمكن التعامي عنها.

كونج زهيغيو، حائز على دكتوراه دولة في الاقتصاد من جامعة شاندونغ، وماجيستير في القانون من جامعة بيكين، وهو باحث زميل في مركز بحوث القرارات القومية التابع لجامعة الصين للعلوم السياسية والقانون. وهو زميل وباحث أساسي في مركز أبحاث علوم المحيطات في تسينغهوا - غراندفيو. كما أنه زميل باحث في مركز بيكين لتطوير الطاقة، وكذلك هو زميل باحث غير متفرغ في مركز جامعة زهيجيانج لقانون المحيطات وحاكميتها، وفي جامعة الصين للبترول، وفي أكاديمية الصين لاستراتيجية الطاقة. وهو بصفته أحد أبرز المؤيدين لنظرية الـ: «تونهاي»، فإنه جرى تناقل توصياته على نطاق واسع، كما جرى التعليق عليها في صحف: «ويك إند»، «ساوث ريفيوز»، تونتي فيرست سنشوري بيزنس هارولد»، «تشاينا لوّ»، و«تا كوانغ بآو».

ISBN: 978-614-01-2136-2

9 786140 121362

nwf.com
نيل وفرات.كوم
جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت في مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com

社会科学文献出版社
SSAP SOCIAL SCIENCES ACADEMIC PRESS (CHINA)

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com